دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

الإدارة العامة للدراسات العليا والتدريب

كلية الآداب/قسم اللغة العربية/ شعبة اللغويات

أطروحة بعنوان:

التناسب بين الألفاظ ومعانيها في اللغة العربية

مقدمة إتماماً لمتطلبات الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) في الدراسات اللغوية

إعـــداد الـــطـــالـــب:

عبد الحكيم أحمد محمد عبد الله

إشراف الأستاذ الدكتور:

ســاســـــي إمحـمـد مـانـيـطـــة

العام الجامعي: 2024-2025

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾

سورة النحل: (103)

الإهداء

إلـــــى:

والدي

تغمده الله بواسع رحمته،

وأسـكـنـه فـسيـح جـنـتـه

وإلـــى:

كل طالب علم

لعل هذا البحث ييسر لهم سبيلاً،

أو يــسـهــل عــلـيـهم عـسـيـرًا،

أو يـقـدح لــهـم فـكـرًا،

أو يستحق منهم شكرًا.

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر وخالص الامتنان إلى الأستاذ الدكتور المشرف **ساسي إمحمد مانيطة** على تفضله ابتداء بالإشراف عليّ في هذه الأطروحة، ثم على ما بذله طوال هذه المسيرة البحثية من إرشاد وتوجيه ونقاشات علمية كان لها بالغ الأثر في إثراء البحث، وأتقدم كذلك بالشكر الجزيل والاعتراف بالفضل إلى **الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة** على قبولهم مناقشة الرسالة، وستكون ملاحظاتهم وتوجيهاتهم إضافات علمية تقوّم البحث، وتسد ما فيه من خلل.

المقدمة

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيد ولد آدم، وعلى آله، وصحبه، وسلم، وبعد:

فإن اللسان العربي لا تنقضي عجائبه، ولا تنتهي غرائبه، وإن مجالات البحث في جوانبه فسيحة واسعة، وطرائق درسه عديدة شاسعة، وإن هذا اللغة كالمحيط الذي يعجز عن سبر أغواره العلماء، وكالبحر الذي لا تكدره الدلاء، فهو لسان الرسول الخاتم الذي به كانت آية نبوته، ومعجزة رسالته، فقد أنزل الله القرآن عربياً مبيناً، فاحتوى الحق الناصع الذي لا يأتيه الباطل، والبيان الباهر الذي لا يستطيع أن يطاوله متطاول، وما كان هذا التشريف للسان العرب إلا لما فيه من الخصائص والسمات، والمزايا التي يربو بها على سائر اللغات، وإن وجوه البراعة التي تميزت بها هذه اللغة الشريفة كثيرة لا تكاد تحصى، والإرث اللغوي لعلمائنا المتقدمين والمتأخرين يشهد بذلك، ولطالما استرعى انتباهي في هذا الجانب صلة المباني اللغوية بمدلولاتها الذهنية، ورابط السماء اللفظية بمسمياتها المعنوية، ومشاكلة مباني المفردات لمضامينها ومعانيها، وهي قضية –وإن كانت قديمة قدم الفكر اللغوي الإنساني– جديرة بالدراسة اللغوية التي تستبعد تلك القضايا القديمة التي لم تضف شيئاً إلى البحث العلمي، وتكررت حتى صارت من الأقوال النظرية التي لا طائل فيها، وليس لها ميدان تطبيقي، وحقيقةٌ بأن تدرس في قالب حديث يستنبط ما فيها من جديد وطريف، وذلك بدراسة موضوع الصلة بين اللفظ والمعنى دراسة علمية عملية، نظرية تطبيقية، ويستظهر ما فيها من تناسبات، وبالتعمق في هذه القضية والتركيز على المجانسة والمناسبة بين معاني الكلمات ومبانيها، والوقوف على مواطنها في لسان العرب، وهي جزئية تختص بالدرس اللغوي، وتتصل به اتصالاً مباشراً، وبهذا فإن جزئية التناسب بين اللفظ والمعنى في لسان العرب لا يمكن أن تعد ضمن المباحث التقليدية، فهي لم تحظ بما حظي به غيرها من قضايا اللغة، وقد بدأت إثارة هذه الفكرة قديماً عند علمائنا الذين أشاروا إليها إشارات تدل على أن بعض الكلمات العربية وُضعت على نمط يحاكي المعنى، ويناسبه، ولكن تصورات هذه الفكرة لم تكتمل، وحدودها لم تتضح، فضلاً عن أن مباحثها المبثوثة في كتب اللغة والبلاغة وغيرها افتقرت إلى السبر المتكامل الذي يثبت صحة الفكرة، ويقسم هذه الظاهرة تقسيماً يجمع أطرافها بحسب أنواعها، فكان ذلك دافعاً لي أن أقتحم هذا المجال، وأخوض هذا الموضوع في أطروحتي؛ لتكون دراسة لغوية تطبيقة، خاصة أنها تحمل في

طياتها جوانب من خصائص اللغة العربية، وسمات دلالاتها، ووجوهاً لحسن بيانها، ونظراً في ظاهر ألفاظها الذي يتناسب بوجوه يمكن توصيفها، وتحليلها مع معانيها الباطنة، وبهذا النهج احتوت هذه الأطروحة عنصر الحداثة والطرافة الذي يعد شرطاً من شروط البحث العلمي.

وإن أهمية هذا البحث تكمن في الكشف عن موطن من مواطن البراعة في العربية، ومناط من مناطات جمالها، وذلك ببحث موضع التناسب تنظيراً وتطبيقاً بما يثبت أن للعربية في مبحث التناسب بين الألفاظ والمعاني نصيباً وافراً يعد بلا شك من خصائص هذا اللسان الشريف، ومن المظاهر التي تميزه في التعبير والبيان، وذلك مما يبغيه كل دارس، ويستهدفه كل باحث في اللغة العربية، ومن ملامح الأهمية في البحث جمع ما تفرق، ونظم ما تشتت في موضوع التناسب بحيث يأتي في سلك واحد يجمعه، فتتضح بذلك فكرة البحث، وتتحدد معالم المناسبة بمفهومها الشامل، وهذا ما سيجعل إطارها النظري –بإذن الله– دليلاً، ومرجعاً لكل من قصد هذا الجانب المهم من الدراسة اللغوية، كما أن من ملامح الأهمية وأهداف البحث فتح باب جديد للبحث اللغوي، والبعد عن التقليدية التي تتسم بها كثير من البحوث.

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالات التي تعالجها الأطروحة في التساؤلات الآتية:

هل ظاهرة التناسب اللغوي ثابتة في لغة العرب؟ وهل يمكن حدها حداً يعرّفها، ويفصلها عن المفاهيم المشابهة لها في الحقول اللغوية وغيرها؟

هل من رابط يربط الألفاظ (مفردة أو مركبة) بمعانيها؟ وهل يظهر هذا الرابط في أشكال تُناسب المعنى، وتجانسه بوجه من وجوه المناسبة؟

هل يمكن إثبات ظاهرة المناسبة في لغة العرب بحيث يمكن توصيفها، وتحليلها، والوقوف على مواطنها؟

هل يمكن توزيع ظاهرة التناسب على مستويات اللغة؟

هل من خصيصة تميز اللسان العربي عن غيره في هذه الظاهرة كما امتاز في ظواهر لغوية أخرى؟

هل يمكن توسيع فكرة التناسب التي ركز علماؤنا الأولون على جانبها الصوتي لتشمل الجانب الصرفي، والجانب التركيبي؟

هل يمكن إثبات ظاهرة التناسب في المستوى التركيبي في اللسان العربي خاصة أن هذا المبحث بكر لم يتطرق إليه الأولون والآخرون؟

وفي افتراض الإيجاب على كل التساؤلات السابقة، ومن خلال المضامين الموضوعية تتشكل الأطروحة بفصولها ومباحثها.

لقد أشار علماء العربية إشارات متفرقة إلى المناسبة بين الألفاظ والمعاني، وكان هذا الموضوع ميداناً للدراسة والبحث عند المحدثين غير أني لم أجد بحثاً أصّل، وفصّل في هذا الموضوع، وأحاط بجزئياته، أو تتبع هذه القضية منذ أن أشار إليها علماؤنا الأوائل حتى استوت، وقامت، كما لم أجد من بحث موضوع المناسبة، وقسمه على مستويات الدرس اللغوي، وغاية ما في الأبحاث الحديثة التركيز فيما يسمى إيحاء الأصوات، أو قيمة الحروف التعبيرية حيث يجتهد الدارسون في استخراج المناسبات الصوتية بين الأصوات ومدلولاتها بشكل يعوزه في الغالب التنظيم، والترتيب، ويفتقر إلى الإطار النظري المرجعي، فرأيت أن أحيط بهذا الموضوع، وذلك بتأصيل فكرة المناسبة نظرياً، وتطبيقها عملياً على طائفة صالحة من الأمثلة، غالبها من القرآن الكريم، وتقسيمها على مستويات الدرس اللغوي، ومحاولة توسيع مفهوم المناسبة والمجانسة، والتعمق في موضوعه بحيث يخرج من دائرة المناسبة الصوتية إلى مناسبة المباني الصرفية لموضوعاتها، ومجانسة التراكيب النحوية لمدلولاتها، وهذه مباحث ما تزال بكراً لم تتطرق إليها الدراسات فيما أعلم، وبهذه المباحث تكتمل دراسة التناسب اللفظي المعنوي من جميع جوانبه كما هي في مخطط هذه الدراسة.

وفي هذا الجانب يجدر أن أذكر من المصادر في دلالة الأصوات اللغوية ومما وقفت عليه ما كان مرجعاّ لدراستي ورافداً لها، ومن ذلك في القديم ما ورد من إشارات متفرقات كما في الخصائص لابن جني، والصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس، والمزهر للسيوطي، ومن الدراسات الحديثة في موضوع التناسب الصوتي خاصة والقيمة التعبيرية للحروف على سبيل المثال ما ورد في كتاب (سر الليال في القلب والإبدال) لأحمد فارس الشدياق، ومن الدراسات المتخصصة في المناسبة الصوتية خاصة دراسة الدكتور حسن عباس بعنوان (خصائص الحروف العربية ومعانيها)، ودراسة الدكتور صالح سليم الفاخري بعنوان (الدلالة الصوتية في اللغة العربية)، وفي كل دراسة مما سبق ما يفضي إلى إثبات ظاهرة التناسب والتجانس بين كثير من أصوات الكلمات ومدلولاتها، وهذا ما جعل أصل فكرة الأطروحة ثابتاً.

وأما فيما يتعلق بدراسة التناسب في كل مستويات اللغة فلم أقف فيما اطلعت على دراسة سابقة في هذا الموضوع خاصة أن الدراسة تؤصل لظاهرة التناسب نظرياً، ثم تمثل بشواهد تثبت صحة الظاهرة تطبيقياً.

وإن طبيعة البحث وحدوده كما تم وصفها، ومن خلال توضيح غاياتها تستدعي أسلوباً علمياً يعتمد على الوصف، والتحليل، والاستقراء، والاستنباط، وتتبع المراحل التاريخية؛ حتى يتأتى تحديد مفهوم المناسبة عموماً، ثم في مستوى اللغة خصوصاً، ثم تحليل هذه الظاهرة اللغوية، والاستشهاد عليها بما يفضي إلى إثباتها، وتعيينها، والوقوف على مواطنها، ومظاهرها، وبذلك كان المنهج المعتمد في الدراسة هو المنهج المتكامل.

ولا أبتغي في هذه الرسالة إحصاء كل مظاهر التناسب الشكلي المعنوي، ولا استقصاء كل جزئياته؛ فإن ذلك مما تمتلئ به الكتب والبحوث، وله مناهج بحثية أخر، ودراسات مستقلة، وهو مما تضيق به أطروحة واحدة، ولكن الغرض من هذا البحث تحديد مفهوم التجانس الشامل، وإثبات ظاهرة التناسب في مستويات العربية، والوقوف عليها في مواطنها، وإبراز جوانب التميز والتفرد فيها، ثم يبقى بعد ذلك باب البحث والإحصاء مفتوحاً لمن أراد استقصاء المفردات، وجمع الجزئيات، ولا يخفى أن الإحاطة بجزئيات التجانس اللفظي المعنوي، واستيعاب كل أمثلته في كل مستويات الدلالة اللغوية من الصعوبة بمكان، ومما لا يقع في طوق باحث مهما كان.

وكان اعتمادي في جمع مادة البحث على جملة من كتب التراث من القديم والحديث؛ إذ إن مبحث التناسب محل اهتمام من العلماء في عديد الفنون، وبما أن وصف ظاهرة التناسب وتحليلها وإثباتها في مستويات اللغة كان يستلزم الاطلاع على جوانب دراسية كثيرة فإن المصادر شملت كتب اللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة، والأصول، والتفسير، وكتب اللسانيات الحديثة؛ ولهذا كانت مصادر الدراسة ومراجعها كثيرة وفيرة، وثبْت المصادر شاهد بذلك، وبذلك اجتمع في أصل الأطروحة مادة علمية تجمع بين الأصالة، والحداثة، ولإنْ خرج البحث عما هو معتاد في الأطروحات بما احتواه من اجتهادات، ووجهات نظر فإنه لم يخرج عما تقتضيه أصول البحث العلمي، وضوابطه.

ومما كان حجر عثرة في سبيل البحث أن مادته العلمية كانت متوافرة إلى حد ما في جانبها الصوتي بشكل يعوزه الترتيب، وبصورة تفتقر إلى الوصف الدقيق، وفي المقابل كانت شحيحة جداً في جانبها الصرفي، معدومة في الجانب النحوي، فكان من بالغ الصعوبة في بداءة البحث توزيع فكرة التناسب على مستويات اللغة بشكل متوازن، وبناء هيكل بحثي يشمل تطبيق فكرة الموضوع في مستويات اللغة، كما كان حد التناسب بمفهوم واسع يستوعب كل مظاهره عسيراً، وليس من المبالغة أن أقول إنه ليس هناك بحث أو كتاب قد عرّف المناسبة، أو حدد مفهومها الشامل، فكل المفاهيم والحدود –فيما وقفت عليه– تنحصر فقط في مجانسة صوت الكلمة لمعناها، أو ما يعرف بالقيمة التعبيرية للأصوات، فكان لزاماً عليّ وقد خضت غمار هذا البحث أن أصوغ تعريفات تبين ماهية المناسبة، وتثبت أن مفهومها الواسع يتعدى جانب المجانسة الصوتية إلى مناسبة الصيغة الصرفية لمعناها، ومجانسة التركيب النحوي للمعاني التي يعبر عنها، وكان لزاماً عليّ كذلك أن أثبت ذلك عملياً لتصحيح الافتراضات النظرية.

وقد بنيتُ الأطروحة على خطة بحثية اجتهدت أن تكون جامعة لأطراف الموضوع، شاملة لجوانبه النظرية والتطبيقية، فقسمته على أربعة فصول:

كان **الفصل الأول** مباحث، وتوطئات تتضمن التعريف بظاهرة التناسب بين الألفاظ والمعاني في كل مستوياتها، وتتتبع هذه الفكرة منذ نشأتها حتى استقامت، وصارت مصطلحاً واضح المعالم، وتفْصل قضية التناسب بين اللفظ والمعنى في الحقل اللغوي من المفاهيم المقاربة في الحقول الأخرى، وعلى ذلك تضمن هذا الفصل خمسة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: شرح مفردات التناسب بين الألفاظ والمعاني لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: مفهوم التناسب بين الألفاظ والمعاني في الدرس اللغوي.

المبحث الثالث: التناسب عند قدامى علماء العربية.

المبحث الرابع: علاقة التناسب بنظريات نشأة اللغة.

المبحث الخامس: علاقة اللفظ بالمعنى.

وأما **الفصل الثاني** فقد كان في موضوع التناسب الصوتي بين الألفاظ والمعاني، واشتمل على خمسة مباحث، هي:

المبحث الأول: مفهوم التناسب الصوتي.

المبحث الثاني: التناسب الصوتي عند علماء العربية.

المبحث الثالث: مظاهر التناسب الصوتي في العربية.

المبحث الرابع: إيحاء الصوت في القرآن.

وأما **الفصل الثالث** فتناولت فيه التناسب في المستوى الصرفي، وقسمت هذا الفصل على أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم المستوى الصرفي ومفهوم التناسب الصرفي.

المبحث الثاني: مفهوم الاشتقاق ومكانته في العربية.

المبحث الثالث: التناسب في أنواع الاشتقاق.

المبحث الرابع: مظاهر التناسب في التصريف العربي.

وأما **الفصل الرابع** فكان في التناسب التركيبي، وقد درست هذا الجانب في أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم التركيب والتناسب التركيبي.

المبحث الثاني: مظاهر التناسب التركيبي بين اللفظ والمعنى.

المبحث الثالث: علاقة أصول النحو بالمناسبة اللغوية.

المبحث الرابع: العامل وعلاقته بالتناسب في العربية.

وقد أنهيت الأطروحة –بعون الله– بخاتمة تضمنت أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج، وذكرتها على شكل نقاط، ثم ألحقت بالرسالة ملاحق تضمنت فهرساً للمصادر والمراجع التي استقيت منها

البحث، وأخذت مادته العلمية، وفهرساً للآيات القرآنية، وفهرساً للأحاديث النبوية، وفهرساً للأبيات الشعرية، ثم فهرساً أخيراً للمواضيع والمحتويات؛ وذلك لتسهيل الوصول إلى أية جزئية، أو أي محور بحثي.

وقد اعتمدت أسلوباً بحثياً يقوم على توثيق كل معلومة، وأخذها من مصادرها الأصيلة، فقد وثقت كل نص منقول من مصدره، وعزوت كل فكرة أخذتها، أو توارد فيها الفكر مع غيري إلى مصادرها على وفق أصول البحث العلمي، ولم أنقل بالنص إلا في أضيق نطاق، وغالب ما ورد إما أنه منقول بالمعنى، أو مما أسعف به الخاطر، وجاد به الفكر، وأرجو فيه من الله السداد، وموافقة الصواب، وقد ذكرت المصادر والمراجع من في هوامش الرسالة مجردة من بيانات الطباعة والنشر، واكتفيت بذكر اسم الكتاب أو البحث، واسم مؤلفه، والصفحة، ثم أثبت بيانات الطباعة والنشر كاملة لكل المصادر والمراجع في فهرس المصادر، وتسهيلاً لفهم المعاني، وتكميلاً للفائدة شرحت ما غمض من المفردات، وترجمت للأعلام المغمورين –من جهة نظري– الذين ورد ذكرهم في متن الرسالة ممن تدعو الحاجة إلى التعريف بهم، وقد خرّجت كل الآيات التي كانت بما يوافق راوية حفص، وذلك بذكر اسم السورة، وذكر رقم الآية أو جزء الآية بعد الشارحة، وقد خرجت الأحاديث التي وردت في البحث، وكان اعتمادي في تخريج الأحاديث على كتب السنة المعتمدة، ونسبت الأبيات الشعرية إلى قائليها اعتماداً على المصادر المعتبرة في ذلك؛ وذلك حتى تتحقق في الأطروحة الأمانة العلمية التي هي شرط كل بحث علمي، والتوثيق الذي هو سند كل دراسة جادة.

هذا وأرجو من كل من وجد في دراستي هذه خللاً أن يصلحه، أو ثغرة أن يسدها، وألا يبخل بالنصح الذي هو بين أهل العلم وطلابه صلة وحق.

وفي نهاية هذه المقدمة أتقدم بالشكر الجزيل والاعتراف بالجميل إلى كل من مد لي يد العون، وإلى كل من تفضل علي بالمساعدة حتى اكتملت الدراسة، وخرجت بهذا الشكل الذي أتمنى أن ينال رضا كل باحث، ومطالع.

وما توفيقي إلا بالله

وله الحمد أولاً وآخراً

الباحث

الفصل الأول

مفهوم المناسبة بين اللفظ والمعنى

- المبحث الأول: شرح مفردات التناسب بين الألفاظ والمعاني لغة واصطلاحاً
- المبحث الثاني: مفهوم التناسب بين الألفاظ والمعاني في الدرس اللغوي
- المبحث الثالث: التناسب عند قدامى علماء العربية
- المبحث الرابع: علاقة التناسب بنظريات نشأة اللغة
- المبحث الخامس: علاقة اللفظ بالمعنى

المبحث الأول

شرح مفردات مصطلح التناسب بين الألفاظ والمعاني

أبدأ كما هو الأصل في شرح كل مصطلح ببيان المعنى اللغوي، ثم بيان المعنى الاصطلاحي؛ حتى يتجلى مفهوم العبارة، ويتضح فيها الرابط بين الأصل اللغوي، والمعنى الاصطلاحي، وسأشرح العبارات الواردة في (التناسب بين الألفاظ والمعاني)؛ حتى يتضح هذا المفهوم.

أولاً- التناسب:

التناسب في اللغة: مصدر الفعل (تنَاسبَ)، وأصله من مادة (نسب) التي تدور على معنى قياسُه «اتصال شيء بشيء»[1]، وتعلق أحدهما بالآخر، وبهذا المعنى وما يقاربه يمكن تفسير كل الألفاظ المشتقة من هذا الأصل، ومن ذلك النَّسَب، والنِّسْبة، وهو الاشتراك في الأصل من جهة أحد الأبوين[2]، والقرابة في الدم، واستنسب الرجل، وانتسب: ذكر نَسَبَه، وأصله الذي إليه مرجعه، واعتزى، ونسب فلان فلاناً: أرجعه إلى أصله، وأوصله إليه، ونسَب ينسُب، وينسِب بضم العين، وكسرها نِسْبة، ونَسْباً، ولمّا كان المعنى العام لمادة النسب مطلق الاتصال كانت النسبة والانتساب إلى الآباء، وإلى البلاد، وإلى الصناعات[3]، ومنه: نسَبَ الشاعرُ، أو غيره بالمرأة: تغزّل بها، وشبَّب؛ كأنه وصلها بالجمال، ومن هذا الأصل النَّيْسب: الطريق المستقيم؛ وذلك لاتصال بعضه ببعض[4]، والمناسبة، والتناسب: المقاربة، والتقارب، تقول: فلان يناسب فلاناً، أو يتناسب معه بمعنى: يقاربه، ويشاكله، ويجانسه، ويبدو أن المناسبة حقيقة في الاتصال الطبيعي، والاشتراك بين الشيئين، مجاز

---

1) مقاييس اللغة لأحمد بن فارس: 423/5، مادة (نسب).

2) انظر: المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: 801: مادة (نسب).

3) انظر: لسان العرب لابن منظور: 755/1-756، مادة (نسب)، وتاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي: 260/4-263، مادة (نسب).

4) انظر: مقاييس اللغة لأحمد بن فارس: 423/5-424، مادة (نسب)، وتاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي: 262/4، مادة (نسب).

في معنى المشاكلة، والمجانسة[1]، ومطلق التعلق بين شيئين[2]، وصيغتا المناسبة والتناسب تدلان من الناحية الصرفية على المشاركة التي هي اشتراك طرفين في الفعل نفسه، وبالعموم فإن هذا الأصل تتولد منه ألفاظ كثيرة تتقارب في دلالتها على الاتصال، والتقارب، والتجانس، والتعلق، والتشاكل بأية صورة من الصور، ووجه من الوجوه.

ولما كان أصل لفظ النسب يدل على مطلق العلاقة بين شيئين توسع معنى التناسب حتى شمل كل ما له صلة بآخر، فتقول مثلاً: يناسبني لون كذا بمعنى: يوافق ذوقي، ويناسبني كذا؛ أي: يوافق طبعي، وحتى شمل المعنى اتصال شيء بآخر، ولو كان بعلاقة العكس؛ ولهذا كان التناسب عند المناطقة نوعين: تناسب طرد، وتناسب عكس، ويقصد بالتناسب الطردي زيادة قيمة، أو مقدار بزيادة قيمة أخرى، أو مقدار آخر، ونقصانه بنقصانه، فيكون الطرد هو رابط العلاقة بين المقدارين، وعلى عكس ذلك تناسب العكس الذي هو زيادة مقدار طرف أول في مقابل نقصان مقدار طرف آخر، وزيادته بنقصانه بحيث يكون العكس هو حاكم العلاقة بين الطرفين، أو المقدارين، وكذلك مصطلح النسبة المستعمل بصورة شائعة في العلوم، وفي الإحصاء على وجه الخصوص يقصد به قيمة عددية مقدرة تدل على عدد واقع أو متوقع تبيّن، وتصف علاقة الظاهرة المدروسة بغيرها، ويكون مقياسها في الغالب من 100، ويرمز لها إحصائياً وحسابياً بالرمز (%).

وأما **التناسب والمناسبة في الاصطلاح** فيختلف مفهومه باختلاف الفن الذي يُطلق فيه، والحقل العلمي الذي ينتمي إليه، وسوف أستعرض بعض المعاني الاصطلاحية للتناسب حتى أنتهي إلى معناه الاصطلاحي العرفي في حقل الدراسات اللغوية الذي هو المقصود في هذه الدراسة.

المناسبة والتناسب عند أهل البلاغة فن من فنون البديع، وتسمى المشاكلة، والتشاكل، وهي عندهم على ضربين: مناسبة في اللفظ، ومناسبة في المعنى، فالمناسبة المعنوية هي أن يبتدئ المتكلم بمعنى، ثم يتمم كلامه بما يناسب هذا المعنى كما في قول الله – تعالى–: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلا يَسْمَعُونَ (26) أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ(27)﴾[3]، فقد ختمت الآية الأولى بقوله –تعالى–:﴿أَفَلا يَسْمَعُونَ﴾، وختمت الآية التي تلتها بقوله: ﴿أَفَلَا

---

1) انظر: تاج العروس للزبيدي: 265/2، مادة (نسب).

2) انظر: كتاب التعريفات للشريف الجرجاني: 241.

3) سورة السجدة: 26– 27.

يُبْصِرُونَ﴾؛ وذلك لأن الموعظة في الأولى سمعية، وفي الثانية بصرية، وهذا هو التناسب المعنوي في البديع[1]، وأما التناسب اللفظي فكما في قول الشاعر:

قالوا اقترح لوناً يُجاد طبيخُه

قلتُ اطبُخُوا لي جبةً وقميصاً[2]

فقد استعمل الشاعر كلمة (اطبخوا) للجبة والقميص مع أن الثياب تخاط، ولا تطبخ؛ لتتناسب لفظاً مع قوله: (يُجاد طبيخُه)، وتكونَ المشاكلة في اللفظ[3]، فالمناسبة، أو المشاكلة اللفظية هي «ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته»[4]، ومنها في الحديث قوله –صلى الله عليه وسلم–: «خذوا من العمل ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا»[5]، فالمعنى: أن الله لا يقطع فضله عنكم حتى تتركوا[6]، أما الملل بمعناه المعروف فممتنع في حق الله.

وعلى كل فالمناسبة في عرف البلاغيين تدور على معنى المشاكلة، والمجانسة، ولهم في تعريفها والتمثيل لها مذاهب[7]، ووجوه لا يتسع المقام لتفصيلها.

وأما التناسب عند علماء التفسير فهو علم يكشف أسرار الترتيب في القرآن، أو هو «علم تعرف منه علل ترتيب أجزائه»[8]، ويشمل ذلك عند المفسرين استظهار المناسبات في تفسير الآيات، وترتيب السور، والمناسبات بين فواتح السور، وخواتيمها، وكذا المناسبات بين خاتمة كل سورة وفاتحة ما بعدها ... إلخ[9]، ومعرفة كل أوجه الارتباط والترتيب بكل أنواعها في القرآن[10]؛ وذلك

---

1) انظر: خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي: 367/1.

2) البيت لجَحْظَة البرمكي كما في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: 227/1.

3) انظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي: 237/2.

4) شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان لجلال الدين السيوطي: 110.

5) الحديث في صحيح البخاري: 695/2، كتاب الصوم، باب صوم شعبان، رقم الحديث: 1869.

6) انظر: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان لجلال الدين السيوطي: 111.

7) انظر: المناسبة في كتب البلاغة والنقد والتفسير مفهوم وتأصيل لزاهرة توفيق أبو كشك وزهراء خالد العبيدي، مجلة دراسات، العدد الخامس: 440–441.

8) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لبرهان الدين البقاعي: 5/1.

9) انظر في مفهوم المناسبة عند المفسرين: علم المناسبات في القرآن الكريم دراسة في النظرية والتطبيق، مجلة دواة، دواة، العدد الثامن والثلاثون: 60/10–64.

10) انظر: علم المناسبات وتطوره الدلالي عند المفسرين للدكتور عدنان بن محمد أبو عمر ومحمد براء الصباغ، مجلة الإحياء، العدد الواحد والثلاثون: 22/ 979.

لأن الترتيب أمر معقول يمكن استكشافه بالنظر، والاجتهاد، وإدراك الروابط بين أجزاء القرآن بالبحث، والاستدلال.

وأما التناسب في النحو فهو تعليل يفسر بعض الظواهر اللفظية والإعرابية التي تبدو على غير الظاهر، والغرض منه طلب التشاكل اللفظي، ومن صوره: صرف ما لا ينصرف، وسلب التنوين مما ينصرف، وتقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم...[1] وكذلك للمناسبة عند النحاة معنى اصطلاحي آخر نجده عند حديثهم عن الإعراب المقدر عند إضافة الاسم إلى ياء المتكلم، مثل (الله ربي) حيث يقولون إن الإعراب لا يظهر على آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لأجل المناسبة[2]، ويقصدون بالمناسبة موافقة حركة ما قبل ياء المتكلم للياء في الكسر؛ لأنهم «لما أرادوا الإعراب بعد ذلك وجدوا محل الإعراب مشتغلاً بحركة لازمة، واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا أو متماثلتين مستحيل ضرورة»[3]؛ فياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة، فاشتغل آخر الاسم الذي قبلها بكسرة تناسب الياء، وهذا ما منع من ظهور حركة الإعراب فيه[4].

وأما التناسب في حقل الدراسات اللغوية –وهو موضوعنا الأخص– فلا نجد له عند الأقدمين مصطلحاً صريحاً، ولا مفهوماً واضحاً؛ وسأوضح المقصود بمصطلح الدراسة خلال مباحثها القادمة، وكان جل درس المتقدين محصوراً في التناسب الصوتي الذي هو عند ابن جني «مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث»[5] أو هو «أن تكون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها بها عنها»[6]، يعني أن تكون المعاني مشاكلة، ومناسبة لأصوات ألفاظها، ولكن التناسب في هذه الدراسة يتسع، ويشمل كل ملامح التناسب في كل جوانب اللغة، ومستوياتها، فهو بمفهومه الواسع يدل على معنى المشاكلة، والموافقة، والتجانس بين الكلمة ومعناها الدالة عليه، فالكلمة بطريق طبيعة أصواتها، أو صيغة بنائها واشتقاقها، أو موقعها النحوي قد تناسب معناها، وتشاكله، وقد عرفه بعض الباحثين بأنه: «علم لغوي لطيف المأخذ، عزيز المنال، يلتئم من معرفة صفات الحروف،

---

1) انظر: التناسب في النحو لعبد القادر أبو سليم، مجلة كلية الشريعة بمكة المكرمة، العدد الثاني: 2/ 263.

2) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 2/205–206.

3) الإعراب التقديري في الأسماء لعبد الرزاق فياض علي، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العدد الثالث: 19/ 188.

4) انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري: 46، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري: 109.

5) الخصائص لأبي الفتح ابن جني: 2/159.

6) المصدر السابق: الصفحة السابقة.

ودرجاتها، وتناسب تركيبها، ومراتب الحركات مع العلم بالاشتقاق، والتصريف، والأشباه والنظائر، والفروق اللغوية»[1]، ويمكن كذلك تعريف التناسب اللغوي في عرف أهل اللغة خاصة، وفي اصطلاح هذه الدراسة بأنه مجانسة طبيعة أصوات الكلمة، أو شكلها الصرفي، أو موقعها التركيبي مع المعنى الذي تدل عليه بوجه من الوجوه، أو هو ارتباط الكلمة بمعناها برابط صوتي، أو صرفي، أو نحوي يمكن تفسيره.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مصطلح التناسب جرى استعماله باطراد قديماً وحديثاً للدلالة على التجانس الصوتي بين بعض الكلمات ومدلولاتها، أو للدلالة على إيحاء أصوات الكلمات بمعانيها بناء على أن الأصوات لها طبائع وصفات قد تتجانس مع المعاني، وهذا هو الميدان الرئيس للتناسب، غير أنه لا يمثل في هذا البحث إلا جزءاً من هذه الدراسة البحثية التي تستهدف دراسة التناسب في اللغة العربية دراسة شاملة في كل مستويات اللغة لتتسع دائرته، ويشمل مفهومه مواضع التجانس، وأنماط المشاكلة والمناسبة اللفظية المعنوية في كل مستويات اللغة؛ وذلك لإثبات أن المناسبة متحققة في لغة العرب بكل مستوياتها، وأن التجانس غالب في وضعها، ضارب في عمقها، وهو سر تفردها في حمل المعاني، وأدائها، وهو كذلك وجه البراعة، والجمال فيها، وسيأتي خلال مباحث هذه الدراسة مزيد بيان لمفهوم عبارة التناسب.

ثانياً– اللفظ:

اللفظ في اللغة: مصدر الفعل لفَظ (بفتح الفاء)، ومضارعه يلفِظ (بكسر الفاء)، ومعناه الأساس: رمي الشيء من الفم، تقول: لفَظت الماء من فمي إذا رميتَه، ثم سمي ما يُرمى ويلفظ من الفم لفظاً بإطلاق المصدر، وإرادة اسم المفعول، ويسمى ما يرمى من الفم كذلك ملفوظاً، ولُفاظة، ولِفاظاً، ولَفيظاً[2]، ويرى ابنُ فارس أن اللفظ وُضع للدلالة على الطرح المطلق، ثم غلب على ما كان من الفم[3]، فاللفظ في معناه الأصلي: الرمي، يقال: لفظت الرحى الدقيق إذا رمته إلى الخارج، وتسمى الدنيا لافظة؛ لأنها ترمي بمن فيها إلى الآخرة، والبحر كذلك لافظة، وما يلفظه هو ما يرمي على سواحله، والتاء في الكلمة للمبالغة لا للتأنيث[4]، قال الشاعر:

---

1) طرق التفسير لعبد العزيز بن داخل المطيري: 230.

2) انظر: لسان العرب لابن منظور: 461/7، مادة (لفظ).

3) انظر: مقاييس اللغة: 259/5، مادة (لفظ).

4) انظر: لسان العرب لابن منظور: 261/7، مادة (لفظ).

تجود فتُجْزِلُ قبْل السُّؤَالِ وكفُّك أسْمَحُ مِنْ لافظة[1]

وكذا يُسمى الديك لافظة؛ لأنه يصوّت، فيُخرج الأصوات من جوفه، ومن هذا المعنى يقال: لفَظَ الرجلُ بمعنى: مات؛ لأنه أخرج أنفاسه الأخيرة، وعلى ذلك سمي الكلام وما ينطق به الإنسان لفظاً[2]؛ لأنه مما يخرجه، ويرميه من فمه، ومعلوم أن الكلام هواء مندفع خارج من الجوف يتشكل أصواتاً، فهو على هذا ملفوظ مرمي، وفي التنزيل: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[3]، ويبدو أن الأصل في معنى اللفظ لرمي ما في الفم من ماء، ثم استعمل بعدُ للنطق، والكلام[4]، ويُجمع اللفظ بمعنى الملفوظ على ألفاظ[5].

أما اللفظ في **الاصطلاح** فهو مقابل المعنى، والمقصود بالاصطلاح: العرفُ الجاري بين علماء اللغة، والمنطق، والبلاغة، والأصول، وغيرهم عند إطلاقه، و(اللفظ والمعنى) ركنا الدلالة اللغوية، وجزآها الرئيسان، واللفظ بمعناه العام: «ما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفاً واحداً أو أكثر، مهملاً أو مستعملاً»[6]، وبهذا تظهر علاقة المعنى الاصطلاحي بالمعنى المعجمي؛ إذ «الصوت لخروجه من الفم صار كالجوهر الملفوظ الملقى»[7]، ويتضح كذلك من التعريف أن اللفظ عند عامة العلماء مفهوم شامل، فهو أعم من القول الذي يختص بالمستعمل، وما وضع لمعنى ذهني، وأشمل من الكلمة المفردة التي تختص بالدلالة على المعنى المفرد، وهو بهذا المعنى الشامل عند النحاة كذلك[8]، فهو عندهم «الصوت المشتمل على بعض الحروف»[9] سواء

---

1) البيت لا يُعرف له قائل، وهو بلا نسبة في كل من: تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد للجوهري: 1179/3، مادة (لفظ)، ولسان العرب لابن منظور: 261/7، مادة (لفظ)، وتاج العروس للزبيدي: 275/20، مادة (لفظ).

2) انظر: لسان العرب لابن منظور: 261/7، مادة (لفظ).

3) سورة ق: 18.

4) انظر: تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري: 273/14-274، مادة (لفظ).

5) انظر: تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري: 1179/3، مادة (لفظ).

6) الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي: 795، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرؤوف المناوي: 290.

7) شرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفي: 539/1.

8) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري: 200/1، والتعريفات للشريف الجرجاني: 92.

9) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: 33/1، والحدود في علم النحو لشهاب الدين الأندلسي: 435.

أكان ذلك محققاَ كـ(زيد)، أم مقدراً كالضمائر المستترة[1].

إن اللفظ هو الركن المادي المحسوس من دلالة اللغة، والمعنى أو المدلول هو الركن غير المحسوس، والجزء المجرد في دلالة اللغة؛ إذ كل المعاني والمراجع صور ذهنية خالصة[2]، أما اللفظ فمحسوس؛ لأنه كما سبق البيان: هواء متموج مندفع تشكل، وتموج بواسطة أعضاء النطق، فصار حروفاً لها مخارج، وصفات، ولها وقع على الآذان، وما إليها، ثم ائتلفت هذه الحروف، فتشكلت الكلمات، وبائتلاف الكلمات تكونت العبارات، فاللفظ ذو طبيعة مادية، وحقيقته الفيزيائية: موجات ميكانيكية ذات أطوال، تقرع الأذن، وما في حكمها، ولها شكل مادي، وأثر طبعي، ورسم مكتوب يدل عليه، ويحيل إليه.

واللفظ الذي هو سلسلة من الأصوات يمثل الركيزة المادية للدلالة اللغوية؛ لأنه حدث فيزيائي يمكن قياسه وتحليله، ولأنه ذو بعد مادي يتجه في خط زمني، وكذلك يمكن تعريف اللفظ بأنه صورة المعنى، أو دليل الفكر الصوتي، أو هو ركن الدلالة اللغوية الثاني، باعتبار أن الأصالة، والأسبقية في دلالة اللغة للقصد والمعنى؛ لأن المعاني معلومة في الذهن قبل وضع الألفاظ[3]، ولأن الوعي أسبق في الوجود من المادة[4]، ولأن المدلول أثبت من الدليل وأسبق.

وينقسم اللفظ إلى مهمل، ومستعمل، فالمهمل: ما لا معنى له في الوضع كـ(ديز)، والمستعمل: ما له معنى في الوضع، أو ما يراد به معنى مستعمل عند إطلاق لفظه، مثل: بيت، وقام، وفي ... وينقسم المستعمل من الألفاظ إلى مفرد، ومركب، فالمفرد هو اللفظ الدال بالوضع على معنى واحد مفرد، أو هو ما لا يدل جزء من لفظه على جزء من معناه، وأنواعه ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف،

---

1) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: 33/1، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري: 15/1.

2) انظر: اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب للدكتور الأخضر جمعي: 18.

3) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي: 293/2.

4) انظر: اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي للدكتور الأخضر جمعي:18، وفي نظرية الأدب لشكري عزيز عزيز ماضي: 18.

والمركب ما تألف من أكثر من كلمة مفردة بطريق الإسناد سواء أفاد، أم لم يفد، أو هو ما يدل جزؤه على جزء معناه[1]، وسيأتي للتركيب مزيد بيان في فصل التناسب في التركيب.

ثالثاً- المعنى:

المعنى من الناحية **اللغوية الوضعية:** لفظ مأخوذ من الجذر الثلاثي (عنو)، أو (عني)، وتدور معاني هذا الجذر على أصول معنوية ثلاثة: قال ابن فارس: «العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة: الأول: القصد للشيء بانكماش فيه، وحرص عليه، والثاني: دال على خضوع، وذل، والثالث ظهور الشيء، وبروزه»[2]، ومن معاني هذه الأصول: عُنيت بالأمر وبالحاجة، وعَنِيتُ عناية، وعُنْياً، وعَنَا الأسيرُ يعنُو عُنُوّاً إذا استأسر، وخضع، وكل خاضع لحق أو غيره عانٍ، وسمي الأسير عانياً؛ لأنه خاضع ذليل، وكذلك العبد يسمى عانياً، وسميت النساء عواني؛ لأنهن كالأسيرات عند أزواجهن، أو لأنهن يُظلمن، ويُذللن، فلا ينتصرن، والعَنْوة: الغلَبة، والقهر، والعَنْوة: الطاعة، والتسليم، والخضوع، واستُعمل هذا اللفظ للضدين؛ لأن العَنوة من المأخوذ منه في قولك: أخذت كذا عنوة ذل، وخضوع، ومن الآخذ قهر، وغلبة، فالمعنى يختلف بالنسبة للفاعل، والمفعول، والتَّعْنِيَة: الحبس، والأعْناءُ: الأنحاء، مفردها عِنوٌ بكسر العين، وعنونْت الشيء أظهرتُه، وأعنَى المطرُ النباتَ: أظهره، وعَنا الماءُ إذا سال، والمعنى: القصد، والمراد، تقول: عنيْتُ كذا أي: قصدت[3]، «ومَعْنَى كل شيء مِحْنَتُه وحالتُه التي يصير إليها أمرُه، وعَنَيْتُ بالأمر كذا أردت، ومعنى كل كلام ومعْناتُه ومعنِيَّته مقْصِدُه، والاسم العَنَاءُ، يقال: عرفت ذلك في معنى كلامه، ومَعْناة كلامه، وفي مَعْنيِّ كلامه»[4]، وعُنْوانُ الكتاب سِمتُه، يقال: عَنْونتُ الكتاب، وعنَّيْتُه، وعنَّنْتُه، وعَلْونته عُنْواناً، وعَنْوَنَةً، وعُنْيَاناً، وكل ما سال من ماء أو دم فهو عانٍ؛ لأنه ظهر، وبرز، وعَنَتِ القربة إذا سال منها ماؤها[5].

---

1) انظر: الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس: 47، وكشاف اصطلاحات العلوم والفنون لمحمد بن علي التهانوي:425/1-426، ودليل الطالبين لكلام النحويين لمرعي الكرمي المقدسي: 13، والبحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي: 281/2.

2) مقاييس اللغة: 146/4، مادة (عنى).

3) انظر: لسان العرب لابن منظور: 101/15-107، مادة (عنا)، والصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس: 144.

4) لسان العرب لابن منظور: 104/15، مادة (عنا).

5) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي: 120/39، مادة (عنو).

وبعد سرد بعض المعاني المعجمية واشتقاقات جذر كلمة المعنى يتضح أن هذه الكلمة مأخوذة من القصد، أو من الظهور، فقد جعل ابن فارس كلمة (المعنى) من الأصل الثالث الذي هو الظهور والبروز، قال: «وقال قوم: اشتقاق (المعنى) من الإظهار، يقال: عَنتِ القِرْبة إذا لم تحفظ الماء، بل أظهرته، وعُنْوانُ الكتاب من هذا، وقال آخرون: المعنى مشتق من قول العرب: عَنتِ الأرضُ بنبات حسن إذا أنبتت نباتاً حسناً ... فإن كان هذا فإنَّ المراد بالمعنى الشيء الذي يفيده اللفظ كما يقال: لم تَعْنِ هذه الأرضُ؛ أي: لم تُفِدْ»[1]

وهذه اللفظة (معنى) من الناحية الاشتقاقية إما أنها مصدر ميمي بمعنى القصد، أو أنها في الأصل اسم مفعول (معنيّ)، ثم استُعملت تخفيفاً على هذا النحو[2].

أما **في الاصطلاح** فيُراد بالمعنى عند المشتغلين بدلالة الألفاظ من اللغويين، وغيرهم: قسيمُ اللفظ، وجزء الدلالة الأول، وقد عُرف بأنه: الصورة الذهنية لمسماه من حيث وضع اللفظ بإزائها[3]، وعرفه ابن فارس على وجه الإجمال بقوله: «إن المراد بالمعنى: الشيء الذي يفيده اللفظ»[4]، وإن هذين التعريفين وغيرهما يحدان المعنى في نطاق الدلالة اللغوية، وذلك ما يدل عليه القيد الوارد في التعريف (من حيث وضع اللفظ بإزائها)، أما المعنى عموماً فإنه كل مقصود مطلقاً، وما الدلالة اللغوية اللفظية إلا قسم من أقسام الدلالة العامة.

ويختص مفهوم الدلالة اللغوية عن غيره من مفاهيم الدلالة بأنه يقوم على ثلاث ركائز: الأولى اللفظ الذي هو صوت مسموع، أو ما ينوب عنه مما يدل عليه، الثانية: المعنى الذي يُجعل اللفظ دليلاً عليه، الثالثة: التواضع الذي هو التعارف على أن هذا اللفظ لهذا المعنى، والوضع إضافة عارضة للركيزتين الأوليين[5]، فـ«المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان على الأشياء الموجودة في الأعيان ، فكل شيء له وجود خارج الذهن، وأنه إذا أُدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق ما أدرك منه، فإذا عبّر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك أقام اللفظ المعبر به هيأة تلك

---

1) الصاحبي في فقه اللغة: 144-145.

2) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي: 500/2، والكليات لأبي البقاء الكفوي: 198/3.

3) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي: 500/2، وتاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدي: 123/39.

4) الصاحبي في فقه اللغة: 145.

5) انظر: علم الدلالة عند العرب (دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة) لعادل فاخوري: 16، وعلم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي لمنقور عبد الجليل: 65

الصورة في أفهام السامعين، وأذهانهم»[1]، وهي مدارك عقلية تتحصل بطريق الألفاظ المسموعة، ولو راعينا على وجه الدقة كيفية هذا الإدراك فإن المصطلح الدال عليه يتغير بتغيرها، وهنا تتشابك الدلالات الاصطلاحية، وتتقارب، «فالصورة الحاصلة من حيث إنها تقصد باللفظ تسمى معنى، ومن حيث حصولها من اللفظ في العقل تسمى مفهوماً، ومن حيث إنها مقولة في جواب ما هو؟ تسمى ماهية، ومن حيث ثبوتها في الخارج تسمى حقيقة، ومن حيث امتيازها عن الأعيان تسمى هوية»[2].

والقدر المشترك المتفق عليه بين العلماء قديمهم وحديثهم هو ما سبق بيانه من قيام دلالة اللغة على ركنين رئيسين هما اللفظ والمعنى برابط التواضع، ثم يتشعب الخلاف بعد ذلك كثيراً؛ وسبب تعدد طرائق تحديد المعنى هو اختلاف التصورات في حقيقة المعنى المتفق على أصله، ومما يجدر بحثه هنا من قضايا الخلاف التي أثارها علماؤنا الأولون: هل ما يفيده اللفظ يرجع إلى الصورة الذهنية التي يتصورها المتكلم بحكم وضع اللفظ، أم إلى الماهية الخارجية؟ وقد تعرض السيوطي لهذا الخلاف بقوله: «فذهب الشيخ أبو إسحاق الشيرازي[3] إلى الثاني، وهو المختار، وذهب الإمام فخر الدين، وأتباعه إلى الأول[4]، واستدلوا عليه بأن اللفظ يتغير بحسب تغير الصورة في الذهن، فإن من رأى شبحاً من بعيد، وظنه حجراً أطلق عليه لفظ الحجر، فإذا دنا منه، وظنه شجراً أطلق عليه لفظ الشجر، فإذا دنا، وظنه فرساً أطلق عليه اسم الفرس، فإذا تحقق أنه إنسان أطلق عليه لفظ الإنسان، فبان بهذا أن إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنية دون الخارجية، فدل على أن الوضع للمعنى الذهني لا الخارجي»[5]، فما نفهمه من كلام السيوطي السابق اختلاف العلماء في حقيقة مدلول اللفظ اللفظ (المعنى) هل هي الصورة الذهنية الحاصلة في العقل، أم هي الموجود العيني الخارجي؟ ولكن هذا الخلاف غير مؤثر؛ لأن من قصد دلالة المعنى على الصورة الذهنية إنما عنى ما يريده المتكلم في تصوره دون أن يلغي إشارة اللفظ إلى الموجود في الطبيعة الخارجية، فالفخر الرازي مثلاً يرى أن المعنى للصورة الذهنية؛ «لأن المعنى عبارة عن الشيء الذي عناه العاني، وقصده القاصد، وذلك

---

1) منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني: 18.

2) تاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدي: 2/497-498، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: 309.

3) هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي الشافعي، ولد بفيروزآباد، وبها تفقه أول نشأته، كان إمام الشافعية في عصره، وكان بارعاً قوي المناظرة، من كتبه: (اللمع في أصول الفقه)، و(المهذب) في الفقه الشافعي، توفي ببغداد سنة 476 هـ. انظر: سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي:14/9-13.

4) انظر: مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير لفخر الدين الرازي: 1/38.

5) المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 1/36-37.

بالذات هو الأمور الذهنية، وبالعرض الأشياء الخارجية»[1]، فهو لا يلغي الموجود الخارجي من دلالة اللفظ بالكلية.

ولا يخلو علم من العلوم أو فن من الفنون من دراسة للمعنى، أو اهتمام به؛ إذ استكشاف الأشياء، والبحث عن المعنى وراءها غريزة في الإنسان، وطبع فيه، لا سيما في أخص ما يخصه، وهو البيان باللسان؛ لأنه عاقل يعبر عن عقله بلسانه، فلا عجب أن يطلب المعاني المستورة، ويستبطنها، والمعنى بمفهومه الواسع يشمل: معنى الكلمة المفردة، والمعنى التركيبي الإسنادي أو شبه الإسنادي الحاصل من ضم الألفاظ بعضها إلى بعض، وتأليفها على ما تقتضيه النسبة العقلية التي توضح المعاني في نفس المتكلم، ووجدان المتلقي، وهذا ما سيأتي بيانُه مفصلاً في التناسب في الدلالة المركبة.

وهذا الإيجاز في معاني الألفاظ اللغوية كما هي عند علماء العربية هو القاعدة والأساس التي تقوم عليها النظريات الحديثة في دراسة المعنى، وترجع إليه، ولا تخرج عليه إلا في تفاصيل يسيرة، أو سياقات أخرى تخص بعض العلوم؛ ذلك أن المعنى منطقة درس، ومحطة بحث تتنازعها كل العلوم، وبذلك لا يمكن ترسيم حدود صارمة بين العلوم تفصل مفهوم المعنى في عرف كل علم؛ لأن أنواع المعاني لا تتمايز إلا في ظل التقاسيم الصناعية للعلوم حيث يصطبغ المعنى في كل فن وعلم بصبغة خاصة به.

أنواع المعنى:

سوف أستعرض فيما يلي طائفة من تقاسيم المعنى، ونظريات المعنى الحديثة على وجه الإيجاز على النحو التالي:

للمعنى تقسيمات عديدة باعتبارات عديدة، وقد أخذ المعنى كل هذه الأبعاد، وتشعب إلى هذه الأنواع؛ لأنه ذو طبيعة نفسية منطقية لغوية، فهو نفسي؛ لأن الدال والمدلول صورتان عقليتان تثيران المشاعر الإنسانية، ومنطقي؛ لأن الدال يتحرى هوية المفهوم، ويستدعيه، ولغوي؛ لأن الدال رمز لغوي له طبيعة خاصة، ويقع ضمن منظومة لغوية[2]، ويمكن إجمال تقاسيم المعنى على النحو التالي:

---

1) مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي: 38/1.

2) انظر: علم الدلالة التأصيل والتفصيل لحبيب بوزوادة: 24.

من حيث أصالة المعنى في الاستعمال ينقسم المعنى إلى حقيقي ومجازي، وهو تقسيم للمعنى شائع عند علماء التراث من اللغويين، والبلاغيين، والمفسرين، والأصوليين، وغيرهم:

فالمعنى الحقيقي: هو استعمال اللفظ فيما وضع له في أصل الوضع اللغوي، أو هو معنى اللفظ الثابت بالوضع الأصلي، أو المعنى الأول[1]، والكلمة الحقيقية هي «المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع»[2]، وتنقسم الحقيقة على حقيقة لغوية، وحقيقة شرعية، وحقيقة عرفية[3].

وأما **المعنى المجازي:** فهو أن يكون اللفظ مستعملاً لمعنى غير ما وضع له في أصل اللغة[4]، وينقسم المجاز إلى مجاز لغوي، ومجاز عقلي إسنادي[5].

وفي مباحث علم الدلالة الحديث يُقسم المعنى من حيث وضوح المعنى وعدمه إلى معنى مركزي، ومعنى هامشي، ويبدو أن هذا التقسيم يشمل دلالات الكلمة المفردة، والكلام المركب.

فالمعنى المركزي: هو المعنى المتفق عليه بين الناس في إدراك مدلول العبارة، أو هو القدر المشترك بين كل مستعملي اللغة في تصور معنى كلمة، أو تركيب ما، وتحصيل هذا المعنى يعتبر شرطاً للتفاهم بين المتواصلين لغوياً، ويسمى هذا النوع كذلك بالمعنى التصوري، والمعنى الإدراكي، والمعنى الأساسي، والمعنى المفهومي؛ إذ تحمل كل هذه التسميات مفهوماً مشتركاً يتمثل في الفكرة الأساسية في العبارة غير المشحونة بأي تأثير ثقافي، أو اجتماعي، أو سياسي أو غيرها من التأثيرات، فلا يختلف المعنى باختلاف فهم المتكلمين، وثقافاتهم.

وأما **المعنى الهامشي** فهو: المعنى الثانوي للعبارة الذي يتكوّن من خلال التجارب الشخصية، والخلفيات الثقافية المتعددة، والمعنى الهامشي معنى عاطفي زائد عن المعنى الإدراكي المعرفي لا يشكل محور الفكرة وصلبها؛ ولذلك فهو معنى غير متفق عليه بين مستعملي اللغة، وغالباً ما يسبب نزاعاً، وتشويشاً في تحديد دلالات الألفاظ، والعبارات، ولا يعد هذا النوع من المعنى شرطاً للتفاهم

---

1) انظر: لسان العرب لابن منظور: 52/10، وتاج العروس للزبيدي: 78/15.

2) مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي: 358.

3) انظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى العلوي: 29/1.

4) انظر: أسرار البلاغة في علم البيان لعبد القاهر الجرجاني: 342، والطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى العلوي:36/1.

5) انظر: أسرار البلاغة في علم البيان لعبد القاهر الجرجاني: 337، ومفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي: 393.

بين المتكلمين، ويسمى كذلك بالمعنى الثانوي، والمعنى الإيحائي، والمعنى الإضافي، والمعنى التضمني[1].

ويضيف الدلاليون على هذا الصعيد أنواعاً أخرى من المعنى، مثل:

المعنى الأسلوبي: وهو المعنى الذي تحمله الألفاظ والعبارات في ظل الظروف الاجتماعية، وغير الاجتماعية الخاصة بمستعمل اللغة، ويتعلق هذا النوع من المعنى بالكلام الخاص بالمتكلم، لا باللغة ودلالاتها الوضعية المتفق عليها، فهو علاقة خاصة بين الألفاظ التي يستعملها المتكلم، والمقاصد التي يريدها[2]؛ وذلك لأن كل نص لغوي يحمل بصمة أسلوبية خاصة بالمتكلم، وصاحب النص.

والمعنى النفسي: وهو ما تشير إليه الألفاظ التي يستعملها المتكلم من دلالات نفسية خاصة بالمتكلم، وهذا المعنى فردي ذاتي لا يتفق عليه كل المتكلمين، ولا يتميز بالعمومية، ويختلف باختلاف مستعملي اللغة، ويظهر هذا النوع من المعنى بوضوح في كلام الشعراء، واستعمال الأدباء لألفاظ اللغة[3].

المعنى الإيحائي: وهو معنى الكلمات التي توحي بمعناها بطريق غير مباشر عن طريق طبيعتها بالنظر إلى تأثيرها الصوتي أو الصرفي[4]، ولهذا النوع من المعاني خاصة علاقة وطيدة بهذا البحث كما سيتضح.

نظريات دراسة المعنى:

كما يجدر في هذا الموضع من الدراسة الإشارة إلى مناهج علماء الدلالة في دراسة المعنى، وتحديده التي نتجت عنها مجموعة من النظريات نجملها على النحو الآتي:

النظرية الإشارية:

النظرية الإشارية من النظريات القديمة التي تضمنت تصوراً لتفسير حقيقة المعنى الكامن في اللفظ، وهي كذلك من النظريات الحديثة التي تفسر المعنى، وفحوى هذه النظرية أن العلامة اللغوية كيان من جزأين: دال، ومدلول، وأن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها، وتُنسب هذه

---

1) انظر في مفهوم الدلالة المركزية والهامشية كلاً من: دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس: 80-90، وعلم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر: 36-37.

2) انظر: علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر: 38.

3) انظر: المرجع السابق: 39.

4) انظر: المرجع السابق: الصفحة السابقة.

النظرية إلى بعض اللغويين المحدثين غير أن جذورها تتصل بالدرس العربي القديم بلا شك، ولكن بعض علماء اللغة المحدثين صبغ هذه النظرية بالصبغة الدلالية الحديثة، وقد اكتسبت هذه النظرية اسمها من كونها تقوم على تفسير المعنى بأنه ما يشير إليه اللفظ في الخارج، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الدلالة اللغوية تقوم على ثلاثة أركان: الرمز الدال (اللفظ)، والمعنى الذهني المدلول، والمقصود الخارجي (المشار إليه)، وبذلك تكون عملية الدلالة اللغوية كالمثلث الذي يحتوي على ثلاث زوايا، كل ركن من الأركان السابقة يمثل زاوية من هذه الزوايا[1]، وقد مر معنا في تعريف المعنى أن لهذه النظرية أصلاً في دراسات فقهاء العربية الأقدمين، فقد عرفوا المعاني بأنها «الصور الذهنية من حيث وُضع بإزائها الألفاظ، والصور الحاصلة في العقل من حيث إنها تقصد باللفظ تسمى معنى... ومن حيث ثبوته في الخارج سميت حقيقة»[2]، فمن هذا التعريف للمعنى نكتشف بكل يسر أن المعنى بمفهومه عند أصحاب النظرية الإشارية لم يكن غائباً عن فهم علمائنا الأولين في دراستهم المعنى.

وقد أُخذ على هذه النظرية مآخذ لا تقوم بما يكفي لإبطالها، من هذه المآخذ أن كثيراً من الكلمات والألفاظ لا وجود خارجي لها، من ذلك الألفاظ الدالة على المعاني المجردة، ومنها أن اللفظ الواحد قد تتعدد معانيه الخارجية، وغير ذلك من المآخذ[3].

النظرية التصورية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن معنى اللفظ هو الفكرة الذهنية فقط، وأن معاني الألفاظ والعبارات محصورة فقط فيما تمثله من تصورات ذهنية لا غير، ومتى غاب التصور الذهني المرتبط باللفظ غاب المعنى كلية، ولا يمكن بذلك تصور المعنى، ولا تحديد حقيقته عند المُلقي، أو المتلقي، وتسمى هذه النظرية كذلك النظرية العقلية بناء على ما سبق، وبناء على هذه النظرية فإن اللفظ يكون له معنى إذا ارتبط بتصور ذهني ما، ومتى فقد هذا الارتباط فلا معنى، وينظر أصحاب هذه النظرية إلى المعنى على أنه موضوع نفسي، وأن القدرة اللغوية تقوم على العمليات النفسية والذهنية، ولا يخلو مضمون هذه النظرية كذلك من صلة بتراثنا اللغوي، فقد اختلف علماء العربية في اللفظ هل

---

1) انظر: اللغة والدلالة آراء ونظريات لعدنان بن ذريل:45، وصف اللغة العربية دلالياً لمحمد يونس: 83-84.

2) التعريفات للشريف الجرجاني: 220. وانظر: تاج العروس للزبيدي: 123/39.

3) انظر: المعنى اللغوي: دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً لمحمد حسن جبل: 154.

هو موضوع بإزاء الصورة الذهنية، أم بإزاء الماهية الخارجية؟ وطرح هذا التساؤل في حقيقة المعنى، واختلاف العلماء صدده دليل أن مفهوم هذه النظرية كان حاضراً عندهم، ملحوظاً في دراستهم[1].

النظرية السلوكية:

هي نظرية من النظريات الحديثة التي تفسر المعنى، نشأت في حقل اللسانيات المعرفية التي تهتم بطريقة اكتساب اللغة، وأسلوب تعلمها، وقد ارتبطت بعلم النفس ارتباطاً وثيقاً، ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى رفض أن تكون الدلالة اللغوية كياناً من وجهين دال ومدلول، أو لفظ ومعنى كما كان يرى دي سوسير، ويرى أصحاب النظرية أن السلوك اللغوي جزء من السلوك الإنساني، ويجب دراسته بالاعتماد على المناهج العلمية التي تعتمد على الملاحظة، والتجربة، وبذلك فإن المعنى يجب تفسيره تفسيراً سلوكياً على اعتبار أن الكلام سلوك يجب ربطه بمواقف الحياة، وملاحظته ضمن الجوانب النفسية والاجتماعية للمتكلم، وهذه النظرية وثيقة الصلة بعلم النفس، ويقوم أصحابها بتفسير الحدث اللغوي ضمن سلوك المثيرات والاستجابات، أو المنبهات وردود الفعل[2]، ويستبعد أصحاب هذا الاتجاه التصور الذهني من الدلالة اللغوية؛ لأن جوهر المعنى عند السلوكيين يكمن في المظاهر والمواقف المصاحبة للتعبير، وهذا الاتجاه في تفسير المعنى يوازي اتجاهاً نفسياً سائداً في علم النفس في تفسير السلوك البشري؛ ولهذا تسمى هذه النظرية كذلك بالنظرية النفسية[3].

النظرية السياقية:

هي من النظريات الحديثة التي تفسر المعنى، يعتبر جون فيرث مؤسسها، ورائدها، وتقوم على أن المعنى يتشكل من وظيفة الكلمة من خلال الكلمات المجاورة لها، ومن خلال السياقات اللغوية، وغير اللغوية المختلفة (المقالية والمقامية)، وعلى هذا يكون المعنى نتيجة علاقات متشابكة ومتداخلة يمكن تحديده، وتحقيقه من خلال هذه العلاقات السياقية[4]، «فالمعنى بحسب النظرية السياقية لا

---

1) انظر: علم الدلالة لأحمد مختار عمر: 57-58، واللغة والفكر وفلسفة الذهن لمصطفى الحداد: 56.

2) انظر: اللغة والدلالة آراء ونظريات لعدنان بن ذريل: 132.

3) انظر: علم الدلالة لأحمد مختار عمر:59-61، واللغة والدلالة لعدنان بن ذريل: 132.

4) انظر: علم الدلالة لأحمد مختار عمر: 68-74.

ينكشف إلا من خلال توظيف الوحدة اللغوية في سياق محدد، وتحديدُ الكلمة ومعناها يعتمد على فحص مجموعة الكلمات معها في السياق»[1].

وبهذه الخلاصة أنتهي من سرد جملة من أنواع المعنى، وتصوراته في بعض الحقول المعرفية، وأعود إلى مصطلح التناسب بين اللفظ والمعنى في الدرس اللغوي لمزيد تجريد هذا المصطلح، وتوضيحه.

1) نظريات دراسة المعنى بين التراث اللغوي العربي والدرس اللغوي الغربي لشافي محمد سيف العازمي، مجلة (حوليات آداب عين شمس)، العدد الأول، الجزء (أ): 538.

المبحث الثاني

مفهوم التناسب بين الألفاظ والمعاني في الدرس اللغوي

تحصّل من شرح مفردات هذا المصطلح عنوان الدراسة **(التناسب بين الألفاظ والمعاني)** في اللغة والاصطلاح فيما سبق أن حقيقة هذا المصطلح ومفهومه هو التجانسُ والتوافقُ بين اللفظ اللغوي ومعناه، أو هو ارتباط الرمز الدال بمفهومه الذهني المدلول بوجه من وجوه المناسبة والتجانس التي يمكن توصيفها لغوياً، وتصنيفها ضمن أنواع الدرس اللغوي، وتصحيح نسبتها إلى مستوى من مستويات اللغة، والتدليل على ذلك علمياً وبحثياً، وإثباته تطبيقياً.

والتناسب الذي مضى شرحه، والذي نحن صدد بحثه مفهوم واسع، وأقرب موضوع له من درس الأولين مناسبةُ الصوت لمعناه، وهو مبحث صوتي ظهرت بوادره، ولاحت علاماته عند الخليل، وسيبويه، وقد أصّله، وفصّله من بعد ذلك ابنُ جني، ثم اتسع مجال البحث فيه، وتنوع كما سيتضح من خلال الدراسة، وهذا المبحث مثال صحيح لمعنى التناسب الصوتي بين الألفاظ والمعاني في العربية غير أن مفهوم التناسب العام يتسع في مخطط هذا البحث ليشمل المناسبات الصرفية، والنحوية، وكل مواطن المشاكلة، ومواضع المناسبة التي تتضمن صلة الألفاظ إفراداً وتركيباً بالمعاني، وتنتظم معاقد الاتصال بين الكلام بشكله الحسي، والفكر المتضمَّن فيه، وكلُّ هذه التناسبات في كل مستويات اللغة داخلةٌ في التناسب بمفهومه، وحدوده في هذا البحث، ولا شك أن المفهوم بما سبق بيانه يمكن رصده في مظاهر لغوية كثيرة، بعضها ظاهر، وبعضها كامن، ومنها ما سبق درسُه وبيانُه عند الأولين، ومنها ما هو قابل للتنقيب، والاستنباط، كما يشمل هذا المفهوم مطلق تخصيص بناء ما بمعنى ما، ومطلق ارتباط لفظ ما بمدلول ما على وجه من الاطراد والقياس الذي لا يخلو من التعليل الذي لا يرده الذوق اللغوي، فهذا كله من مظاهر التناسب اللغوي، وهو علاقة تبدو بين اللفظ ومعناه، ليس من شرطها أن تكون علاقة طبيعية من موجبات اللفظ، وهي ليست ضرورة في المواضعة اللغوية، ولا أثراً واجباً من آثار دلالات الألفاظ.

ويفسر بحث التناسب كثيراً من الدلالات، ويقف بالدارس على الظواهر البارزة في اللغة، ويُظهر مزايا العربية في الوضع، وخصائصها التي تتفرد بها عن غيرها، كما يقف الباحث في اللغة من خلال درس التناسب على سر العلاقة بين الألفاظ والمعاني، وذلك عن طريق التماس الروابط بينها،

واستظهار بواعث الواضع في تخصيص الألفاظ لمعانيها، وذاك ما يقود إلى تشخيص المعنى الذي هو مقصود كل دراسة لغوية، فالمعنى كما هو معلوم كثير المداخل، ترشد إليه وتدل عليه كثير من الدلالات، وتحتف به القرائن والإشارات، وتقود إليه السياقات، والتناسب بمفهومه الشامل مدخل من هذه المداخل إلى المعنى، ونافذة عليه، وهو كذلك سياق يؤدي إليه.

ولعل من تحصيل الحاصل في هذا المبحث الإشارة إلى أن مفهوم المناسبة اللغوية عند اللغويين يختلف بالكلية عن المناسبة بين الألفاظ والمعاني بمفهومها عند علماء البلاغة، وهذا ظاهر من حيث إن مفهوم المناسبة عند البلاغيين يعني اختيار الصور الفنية المناسبة، وأسلوب الخطاب المناسب الذي يوافق المقام، ويطابق مقتضى الحال، ويرسم المعنى في ذهن السامع بكل وضوح، فالمناسبة البلاغية تتعلق أساساً بمناسبة المقال للمقام من ناحية التصوير الفني، والأسلوب البلاغي، يوضح هذا ما عناه الجاحظ بقوله تحت عنوان (تناسب الألفاظ مع الأغراض): «ولكل ضرب من الحديث ضرب من اللفظ، ولكل نوع من المعاني نوع من الأسماء: فالسخيف للسخيف، والخفيف للخفيف، والجزل للجزل، والإفصاح في موضع الإفصاح، والكناية في موضع الكناية، والاسترسال في موضع الاسترسال»[1]، فهذا الكلام صريح في أن المقصود بالمناسبة البلاغية مناسبة أسلوب الكلام لمقامه، ونوع الألفاظ لأغراضها من حيث سهولتها، وصعوبتها، ونوع الأسلوب لنوع المتلقي، فالمناسبة في البلاغة اختيار المتكلم الأساليب الفنية، والصور البلاغية المناسبة للمقام من التشبيهات، والكنايات، والاستعارات، وأنواع المجازات، واختيار أسلوب أداء المعنى المناسب للمقام الذي يستدعيه، فالإسهاب لمقام الإسهاب، والإيجاز في المقام الذي يستدعي، والمساواة في محلها اللائق بها، أو أن تكون درجة الكلام من البلاغة على قدر درجة المتلقي في الفهم، يقول الجاحظ: «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل صيغة من ذلك مقاماً؛ حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم المعاني على أقدار المقامات»[2]، ويتضح من ذلك أن مناسبة اللفظ لمعناه عند البلاغيين لا تتعلق بالوضع اللغوي، وليست هي مجانسة بين طبيعة اللفظ، ونوع المعنى من حيث الوضع المعجمي الصوتي، أو الشكل الصرفي، أو الموقع النحوي، ولكنها تعني اختيار اللفظ الرقيق السهل في الاستعمال، والبعدَ

---

1) الحيوان: 17/3.

2) البيان والتبيين: 1/ 131.

عن الحوْشي المستغرب، أو الضعيف المبتذل، وتعني كذلك خلوَّ اللفظ من تنافر الحروف[1]، وانسيابه، وسهولة جريانه على اللسان من غير تعقيد بغية تهذيب اللفظ لتسهيل دلالته على المعنى، فهي اختيار اللفظ المناسب للمعنى المناسب له بحيث يكون اللفظ عذباً سلساً لا حوشية فيه، ولا غرابة، ولا تنافر، ويكون المعنى واضحاً مرضياً في نفس السامع، لا تنفر منه النفس، ولا يمجه الطبع، وإجمالاً: هي أن يكون اللفظ رائقاً، والمعنى لائقاً، فالنظر في المناسبة البلاغية إلى اللفظة، وخلوها من التنافر، والغرابة، وإلى التركيب، وخلوه من التنافر، واحتوائه ما يطابق الحال، وأما النظر في المناسبة اللغوية فشيء آخر، هو مناسبة الهيأة اللغوية للمعنى، وإن سمي هذا مناسبة عند البلاغيين فهو غير المناسبة اللغوية، وهذا فرق دقيق بين المناسبة بمفهومها البلاغي، والمناسبة بمفهومها اللغوي كما هي في هذا البحث، فالنظر إلى الحيثية والجهة التي تنتمي إليها المناسبة هو الذي يحدد نوعها، ويبين ما إذا كانت بلاغية، أو لفظية لغوية.

والخلاصة أن المفهوم الذي نتحدث عنه والذي تدور عليه هذه الدراسة مفهوم لغوي بحت يصف ويحلل ويحدد علاقة شكل الكلمات بما تدل عليه، والمناسباتُ اللغوية بكل مظاهرها تتصل بمستويات الدرس اللغوي بحسب نوع التناسب، وعلاقةُ التناسب والتشاكل مستمدة من طبيعة الكلمة، ونوع المعنى الذي تدل عليه، ومشاكلةِ اللفظ لمعناه بوجه من وجوه المشاكلة الشكلية أو العقلية على ما سبق بيانه؛ ولذلك يتعين في التناسب والتجانس اللغوي تفسيرُ الارتباط بين اللفظ والمعنى صوتياً، أو صرفياً، أو نحوياً، يتبع ذلك رصدُ مظاهر المشاكلة، والتناسب بشكل إجمالي في اللغة، ووضعها ضمن أنماط يمكن تصنيفها، وترتيبها، وتوزيعها على نواحي اللغة كما سيبين ذلك في ثنايا هذا البحث، والطريقُ إلى إثبات التناسب هو الحس اللغوي الذي يتذوق الكلمات، ثم يقارنها بالمعاني التي تدل عليها، والحس اللغوي القائم على الربط المنطقي هو العامل المهم في ذلك؛ لأنه الإشارة الشعورية، والمنبه الانفعالي الذي يعد الحاسة التي تستشعر المناسبة، أما مجرد الشعور الذي لا يتخطى عتبة الربط الحسي فليس إلا وهماً لا يغني من الحق شيئاً.

وأزيد التأكيد على أن اختصاص لفظ، أو صيغة، أو بناء، أو حركة بمعنى، أو نوع من الدلالة على وجه من القياس المعلل يعد نوعاً من التناسب؛ لأن تخصيص شيء بشيء على وجه الاطراد

---

1) انظر: جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي: 25.

ووفق ضوابط صياغية مع التعليل الذي يفسر التخصيص، ويجعله سبباً معتبراً للوضع يعد تناسباً لغوياً بلا شك، وعلى هذه الشاكلة مفهوم التناسب في هذه الدراسة.

والتناسب اللغوي بين شكل الكلمة ومعناها ليس علاقة سببية، أو طبيعية لازمة في دلالة الألفاظ على معانيها، ولا هو موجب من موجبات وضعها، ولكن هو مظهر يتجلى في شكل الكلمات، أو طبيعة أصواتها، أو وضع تركيبها، يتضمن هذا المظهر جرس صوتي، أو بناء صرفي، أو موقع نحوي، وهو كما يرى السكاكي قضاء لحكمة الوضع[1]، وباعث من بواعث تخصيص اللفظ للمعنى، فإن تعيين اللفظ للمعنى هو تخصيص، والتخصيص يلزمه باعث، ويقتضي حكمة تحمل المخصص على ذلك، ومناسبة اللفظ للمعنى باعث، وحكمة، والأصوات التي تتركب منها الكلمات لها خواص كثيرة، هذه الخواص تستدعي ممن أحاط بها وتذوقها مراعاتها، وتأثيرها في المعاني، ومراعاة خواص الحروف ومشاكلتها للمعنى هو التناسب الذي عليه أئمة اللغة والتصريف، وهو ما لا يمكن لواضع إهماله[2]، والسكاكي هنا يتكلم في باعث التخصيص من ناحية الصوت، أو مناسبة الصوت للوضع، ولكن المناسبة على ما سبق البيان تتسع، وتتجاوز التأثير الصوتي في المعنى، وتستوعب كل مستويات اللغة.

إن تأثير الصوت في المعنى، أو تأثر المعنى باللفظ الصوتي يسمى تناسباً، أو تجانساً، وفيه تتوافق المظاهر اللفظية، وتتشاكل دالةً على أنماط معنوية، لكن هذا التأثير ليس تأثيراً للكلمات بذاتها كما سبق، فالتأثير بالذات غير ممكن في الوضع اللغوي، وفي الطبع، وهو مذهب فاسد، لا أظن أحداً قال به، وعلى ذلك يجب ألا يتجه فهم التناسب إلى علاقة طبعية واجبة، أو سببية حتمية، فلكل من هذه وتلك سياق ومؤدى، فليست دلالة اللفظ على معناه كدلالة الحرق على النار، ولا كدلالة العقل على الحتميات الذهنية بحيث يتعين أن يجري حكمه على كل ما يشمله بشكل لازم حتمي، وقد اختلط هذا الفرق على كثير من الباحثين؛ ولهذا وجب التفريق بدقة بين «الاعتقاد بوجود علاقة ومناسبة وضعية بين اللفظ والمعنى، والاعتقاد بالمناسبة الطبيعية بينهما»[3]، وكذلك فإن القول

---

1) انظر: مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي: 357.

2) انظر: المصدر السابق: 357-358.

3) اطراد المعيار في دلالة المبنى على المعنى: نماذج من الاشتقاق للدكتور شكري الشريف، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد العاشر: 3/ 450.

الشائع بعرفية العلاقة بين اللفظ والمعنى لا يلزم منه بالمطلق نفيُ التناسب الذي نحن صدد إثباته في اللغة العربية، والتمثيل له في اللفظ الصوتي، والبناء الصرفي، والتركيب النحوي.

ويمكن اعتبارُ تناسب الألفاظ مع المعاني فرعاً علمياً لغوياً يستقل بموضوعاته، وحدوده عن غيره من علوم اللغة، وتلتئم أجزاؤه من الإحاطة بعلوم اللغة معجماً، وصوتاً، وصرفاً، ونحواً مع نظر دقيق، وفكر عميق في الألفاظ والتراكيب، وحس بلاغي في المعاني، وذوق في البيان، فهو «علم لغوي لطيف المأخذ، عزيز المنال، يلتئم من معرفة صفات الحروف، ودرجاتها، وتناسب تركيبها، ومراتب الحركات مع العلم بالاشتقاق، والتصريف، والأشباه والنظائر، والفروق اللغوية»[1]؛ ولذلك قال ابن جني في باب من أبواب المناسبة الصوتية سماه (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني): «هذا غور من العربية لا ينتصف منه، ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب منه، وإن كان غفلاً مسهوّاً عنه»[2]، وقد بحث بعض المفسرين المناسبة، واستعانوا بأنواع التناسبات لتقريب المعاني، وتثبيتها، وتقريب دلالات ألفاظ القرآن وغيره، وقد اعتبره بعضهم علماً لم ينضج التأليف فيه بعد، ومازالت معالمه بحاجة إلى التشييد، والتحديد، ومازالت مسائله بحاجة إلى التأصيل[3].

وبالجملة فإن مظاهر الانتظام والتواؤم بين الألفاظ ومعانيها في العربية خاصة لا تخطئها عين الناظر في كثير من المواضع، ويمكن بالبحث استنباطها، وتعيين التناسب فيها، والتدليل عليها، ومن السهل كذلك إثبات أن كثيراً من الظواهر اللغوية «تجري على سنن واحد، وقانون مطرد، مما يدل على وجود التفكير العقلي المنظم في عملية الوضع اللغوي»[4]، وهذا التفكير المنظم من مظاهر التناسب كذلك، وهذا ما يدعو من ثم إلى إثبات التوافقات اللفظية المعنوية التي تظهر جلية، وتكمُن خفية في كل مستويات اللغة، وبالإمكان التمثيل لكل ما تم تأصيله نظراً في هذا الموضوع، وسيزيد مفهوم المناسبة وضوحاً خلال استعراض مباحثه فيما يلي.

---

1) طرق التفسير لعبد العزيز بن داخل المطيري: 230.

2) الخصائص: 147/2.

3) انظر: طرق التفسير لعبد العزيز بن داخل المطيري: 230.

4) اطراد المعيار في دلالة المبنى على المعنى: نماذج من الاشتقاق للدكتور شكري الشريف، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية: 3/ 450.

أنواع المناسبة اللغوية:

تنقسم المناسبة بين اللفظ ومعناه على أنواع عدة باعتبارات عدة، فمن حيث طبيعة المناسبة، أو من حيث علاقة اللفظ بالمعنى في المناسبة يمكن تقسيمها على نوعين: طبعية، ومكتسبة:

فالمناسبة الطبعية هي ما كانت صلة المناسبة فيها ناشئة من طبيعة اللفظ، مثل التناسب بين صوت الكلمة ومعناها إذا كان الصوت يستدعي المعنى، ويحاكيه، أو هو أن تؤثر طبيعة الكلمة في المعنى، فيأتي على وفقها، ويكون المعنى متوافقاً مع طبيعة الصوت، فيتحصل التجانس بين اللفظ والمعنى، أو هي دلالة الصوت على معنى مجانس لصفاته المعروفة، وكل لغة على وجه التقريب تحتوي قدراً من الألفاظ تحاكي أصواتُها معانيَها[1]، وهذه المحاكاة البادية في الصوت مشاكَلة طبعية ذاتية بين اللفظ ومعناه، وسمة المناسبة الطبعية أنها مشتركة بين اللغات، فالأصوات ذات الصفات المعينة تحاكي معاني تجانسها، وهذه الألفاظ المحاكية لأصوات معانيها الطبعية غالباً ما تكون متشابهة متقاربة[2]، وهي محل اتفاق بين المتكلمين على اختلاف ألسنتهم؛ لأنها طبعية لا تختلف باختلاف الأفكار، والبيئات.

وأما **المناسبة المكتسبة** فهي تجانس بين شكل الكلمة ومدلولها بالوضع من جهة ما باعتبار ما؛ لأن الكلمة لا تؤثر بذاتها المعنى، ولأن الوضع الصرفي في كل لغة مختلف لكنه متناسب مع معانيه، ويدخل ضمن هذا النوع اختصاص أبنية معينة بالدلالة على معان معينة على سبيل الاطراد والقياس الذي يعززه التعليل، فلا شك أن هذا نوع تناسب غير أنه غير طبعي؛ إذ الكلمة لا تدل بطبيعتها، ولا بذاتها على المعنى، ولكن التناسب فيها صناعي مكتسب، وهذا مما لا يخفى، وأدل الدلالات التناسبية على النوع الثاني المكتسب دلالة الاشتقاق، والتقاليب اللفظية[3]، حيث تدور معاني الكلمة المتفرعة من الأصل على معنى الأصل، فهذا تناسب من جهة الوضع اللغوي الاشتقاقي، وهو مكتسب، فإنه لا موجب طبعي ذاتي في هذه الدلالة، ولكن تقارب المعاني لتقارب الألفاظ هو تناسب صناعي مكتسب بلا شك، ومشاكلة جعلها الواضع في اللفظ؛ ليكون باعثاً على موافقة المعنى، وهذه المناسبة غير واجبة، ولا هي من لوازم دلالة اللفظ، وعدم التفريق بين هذين

---

1) انظر: دور الكلمة في اللغة لستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر: 23، و دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 173.

2) انظر هذه الفكرة في: نشوء اللغة ونموها واكتهالها لأنستانس ماري الكرملي: 1-2.

3) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 166-173.

النوعين يؤدي إلى الخلط بين التناسب الذاتي الطبعي، والتناسب المكتسب، ويمكن بهذا الفارقِ بين النوعين فهمُ ما ينقل عن بعض قدامى العلماء من قولهم بأن الألفاظ تدل على المعاني بذاتها، وهو مذهب ينقله كثير من المصنفين عن عباد الصيمري[1]، وكثيراً ما ينقلون أنه مذهب باطل فاسد[2]، ويبدو أن المقصود بالمناسبة الذاتية عند عباد هو المشاكلة، والمناسبة الطبيعية.

ولا يفوتني أن أنبه إلى أن بعض الدارسين قد يقصد بالدلالة المكتسبة ما اكتسبته الكلمة من أبعاد نفسية واجتماعية معينة في ظل السياقات المختلفة التي تدخلها، وذلك بحكم اقتران اللفظ بالمعنى، وكثرة الاستعمال والتداول، واستحضار المعنى في اللفظ، وقد عبر بعض الدارسين عن الخلط بين هذين المفهومين بقوله: «والأمر الذي لم يبد واضحاً في علاج كل هؤلاء الباحثين هو وجوب التفرقة بين الصلة الطبيعية الذاتية، والصلة المكتسبة، ففي كثير من ألفاظ كل لغة نلحظ تلك الصلة بينها وبين دلالاتها، ولكن هذه الصلة لم تنشأ مع تلك الألفاظ، أو تولد بمولدها، وإنما اكتسبتها اكتساباً بمرور الأيام، وكثرة التداول والاستعمال»[3].

وباعتبار آخر يمكن تقسيم المناسبة اللغوية من حيث ظهورها وخفاؤها على نوعين: **ظاهرة، وغير ظاهرة**، وهذا التقسيم لا يتعلق بطبيعة المناسبة بقدر ما يتعلق بمن يبحثها، ويطلبها؛ ولذلك فهذا التقسيم نسبي؛ إذ ما يعد ظاهراً عند المجتهد في دراسة اللغة قد يكون غامضاً خفياً عند المبتدئ فيها، والمقتصد في دراستها.

فالمناسبة الظاهرة الجلية: هي المناسبة التي لا يحتاج إثباتها إمعان نظر، أو دقة فكر، فهي جلية بحيث لا تقتصر معرفتها على أحد دون أحد، ولا تخفى على من تكلم باللغة، وعرف قواعدها في الصوت، والصرف، والنحو، ومن أمثلة التناسب الظاهر في العربية دلالة الاشتقاق في اللغة العربية، فهي دلالة ثابتة لا يملك من تعرف على تصريف اللغة إلا أن يسلم بها، ويشهد بصحتها؛ لأن مبنى الصيغ العربية عليها، وكل الأوضاع الصرفية، والتغيرات البنيوية في اللغة شاهدة بذلك، فإن أخذ اسم الفاعل، واسم المفعول، واسمي الزمان والمكان، واسم التفضيل، وسائر المشتقات من

---

1) هو عباد بن سليمان الضُمَري (هكذا لقبه في لسان الميزان)، كان معروفاً على أيام المأمون، وهو من أعيان المعتزلة الذين غلوا في الاعتزال، له مناظرات معروفة، ومجادلات مشهورة، توفي في حدود عام 250 هـ. انظر: لسان الميزان لابن حجر العسقلاني: 3/229-230.

2) انظر: المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 40/1، والمحصول لفخر الدين الرازي: 183/1.

3) دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 72.

الأصل الواحد، والمادة الجامعة، ورجوع كل هذه الفروع إلى منبت واحد هو واقع اللغة في بنائها الذي لا يمكن إثبات خلافه، فالمشتقات تحمل معاني فرعية زائدة عن الأصل المأخوذ منه، ولكل فرع من هذه الفروع الاشتقاقية آلية مضبوطة، وصياغة مطردة في الغالب الأعم ترشد إلى صياغته، وهذا طابع يطبع العربية، يعرفه فيها كل من تكلم بها دون خفاء، ومن لم يعرف ذلك ابتداء عرفه بعد الدرس دون أن يكون في ذلك كبير عناء، أو يحتاج إلى عمق فكر، ويلحق بالتناسب الظاهر كذلك حكاية الصوت لمعناه في الألفاظ التي تكون معانيها من جنس أصواتها المعبرة عنها، فإن في العربية قدراً من الألفاظ تعد أصواتها حكاية لمعناها، وتكون المعاني فيها صدى لأصوات ألفاظها، وسيتضح ذلك في محله في مباحث المناسبة الصوتية، وكذلك المناسبة في حروف الزيادة على مبنى الأفعال المجردة للمعاني لاستجلاب معان فرعية زائدة على معنى الأصل هي من المظاهر الجلية في تصريف العربية؛ إذ تجري إفادة الزيادات للمعاني على وجه مطرد، ونمط ثابت، ولا يخرج عن ذلك إلا القليل النادر الذي لا يمكن بحال أن يطيح بقاعدة إفادة حروف الزيادة المخصوصة معاني مخصوصة، وسواء أكانت هذه المجانسة ولدت بولادة اللغة، أم تطورت طوراً فطوراً فهي منطق وضعي للغة في تصريف أبنيتها، تنقاس عليه غالب ألفاظها بطريق لا يخلو من مجانسة اللفظ للمعنى.

أما المناسبة الخفية: فهي المناسبة غير الظاهرة التي تحتاج ذوقاً رفيعاً لاستكشافها، ونظراً دقيقاً لاستظهارها، ويكون واصل اللفظ بالمعنى فيها لطيفاً يفضي إليه التفكر، والتدبر، فهو مجال للاجتهاد، وإعمال الرأي، ولكل مجتهد فيه نصيب، وهذا النوع من التناسب قد يكون محل خلاف بين النظار، وليس بالضرورة أن يكون محل اتفاق؛ لأن وجه التناسب كامن من جهة، ولأن هذا الوجه ذوقي قد يتحسسه باحث، ويرى آخر أن وجه المناسبة غير ثابت، أو أنه متكلف أو معدوم القرينة، فهو كوجوه البلاغة الخفية، وطرائقها المتشعبة التي يختلف فيها السائرون، فهذا النوع باب خفي لطيف، لا يمكن للمبتدئ أن يلج إليه، ولا للمقتصد أن يتعرفه، وإنما هو للمجتهد الذواق الذي تعمق في لسان العرب، وخبر نواحيه، وبلغ أقاصيه، وتشبع من العربية حتى وقف على خفي دلالتها، وتعرف على طرائق بلاغتها، وهو مع هذا كله طريق محفوف بالمخاطر، قد تضل فيه الأفهام، وتزل فيه الأقدام؛ لأن باب الاستدلال فيه ضيق يستعصي على من لا يمتلك آلاته، ومن أمثلة ذلك دلالة الاشتقاق البعيد التي لا تظهر، فتحتاج إلى بحث أصلها، واستكشافه، وكاحتمال اللفظ الواحد نوعين من الاشتقاق لا يصار إلى أحدهما إلا بنوع من الترجيح، فقد تتقادم الدلالة في الاشتقاق، فتخفى

على من جاء بعدُ، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: «فإن كان عربياً نعرفه، ولا نعرف الذي اشتُق منه فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرُنا، أو يكون الآخِر لم يصل إليه علمٌ وصل إلى الأول المسمِّي»[1]، وكذا تخفى المناسبة الأولى.

وكثير من مظاهر المناسبة الصوتية من النوع الخافي، والقليلُ منها ظاهر كما سبق، وممن نبه على دقة المعاني في التناسب الصوتي ابن القيم، قال: «ومثل هذه المعاني تستدعي لطافة ذهن، ورقة طبع، ولا تتأتى مع غلظ القلوب، والرضا بأوائل مسائل النحو، والتصريف دون تأملها، وتدبرها، والنظر إلى حكمة الواضع، ومطالعة ما في اللغة الباهرة من الأسرار التي تدق على أكثر العقول، وهذا باب ينبه الفاضل على ما وراءه، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾[2]...»[3]، وبأن ميدان إيحاءات الحروف لا حكم فيه ولا شاهد إلا الذوق والحس صار ميداناً للتقول، والظن، والدعوى، فتجد كثيراً مما يقال فيه غثاء لا يستند على بحث صحيح، أو قاعدة ثابتة؛ ولذا فإن التناسب في هذا الجانب لا يُقبل إلا إذا قام عليه شاهد اللغة الصحيح، وبانت فيه دعوى التجانس بالدليل الصريح.

وأما من حيث علاقة التناسب بمستويات اللغة بحسب المتعارف عليه في الدرس اللغوي الحديث، أو من حيث توزيع أنواع التناسب على أنواع الدرس اللغوي فإن التناسب ينقسم ثلاثة أقسام:

الأول: تناسب صوتي بين أصوات الكلمة والكلام والمدلول: وهو إيحاء صفات الحروف بمدلول الكلمات المؤلفة منها، أو هو مناسبة طبائع الحروف في الكلمة لمعانيها المعجمية التي تدل عليها، وهذا التناسب تكلم فيه علماء العربية قديماً، وذكروا له أمثلة كثيرة، وغالباً ما يشيرون إليه بمصطلح حكاية الصوت للمعنى[4]، فالمناسبة في هذا المستوى مستمدة من الصلة بين طبائع الأصوات في الكلمات، والمعاني التي تفيدها، وتكون المناسبة هي المجانسة الصوتية بينهما.

الثاني: تناسب تصريفي: وهو مناسبة الصيغ الصرفية، وقوالب الكلمات العربية لمعانيها، أو هو اختصاص المباني الصرفية بمعان ومدلولات على وجه تظهر فيه المناسبة، ويَبِين فيه التجانس بين

---

1) الكتاب: 2/102-103.

2) النور: 40.

3) تفسير القرآن الكريم (التفسير القيم) لابن قيم الجوزية: 211.

4) انظر: فقه اللغة لأبي منصور الثعالبي: 148-149.

شكل الكلمة ومضمونها، ويتجلى فيه التوافق بين المعنى والمبنى، وفي البحث فصل خاص بهذا النوع، وسيزيد مفهوم هذا النوع بياناً في موضعه.

الثالث: تناسب تركيبي: وهو علاقة تربط الشكل النحوي للجملة اللغوية العربية بما تدل عليه، وتفسَّر هذه العلاقةُ على وجه من التوافق والانسجام، وبصورة أعم: هو مناسبة، وتوافق بين النظام النحوي للجملة العربية، والمعاني التي يؤديها هذا النظام، ومن أمثلته في العربية قواعد الإعراب التي تطرد، وتجري على كلام العرب حتى لا يشذ منه إلا القليل، فهذا الإعراب المطرد بانسجام مع المعاني المركبة يتخلله تناسب مع هذه المعاني بشكل يمكن رصده، وسبره، وتقسيمه، ووصفه، وتحديد علاقاته على وجه الدقة؛ ولا يمكن دفع هذا النوع من التناسب؛ لأن طبيعة لغة العرب مبنية عليه، وراجعة في أحكامها إليه، ولو التمست وجهاً ظاهراً للتناسب النحوي تمثيلاً لهذا النوع فإني أذكر التعليل الذي يصاحب التقعيد النحوي، ويدور معه، فهو يفسر أحكام اللغة المقررة التي استنبطها العلماء بعلل منطقية، وأسباب ذهنية، وهذه التعليلات تجري على وفق مسالك التفكير العقلي، ما يؤكد ارتباط الجملة العربية في بنيتها العميقة برباط فكري وثيق يجمع ظاهر تراكيبها بباطن معانيها، هذا الرباط هو معقد المشاكلة والمناسبة، وهو يثبت أن اللفظ العربي المركب يجري وفق فكر منطقي منظم، وسيأتي في ثنايا البحث بإذن الله شواهد كثيرة للمشاكلة في التركيب، والغاية هنا هي بيان تقسيمات المناسبة وأنواعها فقط.

وأما على الصعيد المعجمي فإنه لا يمكن وضع نوع من التناسب يختص بالمستوى المعجمي؛ لأن المناسبات التي يصدق عليها وصف المعجمية نادرة لا يصلح أن تمثل قاعدة، ولا تشكل ظاهرة، ولأن الدلالة المعجمية في بحث التناسبات تابعة للدلالة الصوتية متداخلة معها؛ إذ الوحدة المعجمية في الأساس مكونة من مجموعة وحدات صوتية، ودراسة المناسبة منصبة على هذه الوحدات، فكانت نسبة الوحدة المعجمية إلى المجال والمستوى الصوتي أولى؛ ولذلك لما قسم ابن جني الدلالة من حيث القوة والضعف جمع دلالة الصوت، ودلالة المعجم في نوع واحد سماه الدلالة اللفظية، قال: «اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب، فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية»[1]، وهو يعني بالدلالة اللفظية

---

1) الخصائص: 100/3.

الدلالة الصوتية المعجمية، وبالدلالة الصناعية الدلالة الصرفية، وبالدلالة المعنوية الدلالة النحوية كما يتضح من تمثيلاته فيما بعد[1].

ويمكن تقسيم التناسب كذلك على نوعين آخرين من حيث تعلقه باللغة المنطوقة، أو بمضمونها الفكري، هما:

تناسب لفظي: يتعلق باللفظ ومواءمته للمعنى بأي وجه من الوجوه كما هو في معظم أنواع المناسبة التي سبق بيانها في الجانب الصوتي، والجانب الصرفي، حيث يكون معقد المناسبة ومتعلقها حسياً إما على طبائع الأصوات وصفاتها، وإما على شكل الكلمات ومبناها الصرفي، كما أن هذا النوع من التناسب يقع بين اللفظ المفرد ومعناه المفرد، ودلالة المفرد دلالة وضعية.

وتناسب عقلي: يتعلق بالفكر، ويدرك بالعقل، ويكون هذا الإدراك نوعاً من التناسب بين الشكل والمضمون، فمعقده ذهني لا حسي، ومثاله في دراستنا فكرة العامل في النحو العربي التي استجلبها النحاة لتحقيق التناسب بين الكلمات في ترتيبها، ومحتوى الجملة في تركيبيها الذي يظهر في الإعراب، فمتعلق المناسبة هو المعنى الذهني؛ لأن دلالة المركب كما هو معلوم عقلية غير وضعية. وهنا يجب التنبيه على أن التناسب بأنواعه في العربية، وبأنماطه الظاهرة والخفية ليس موجباً للسهولة، ولا داعياً من دواعي يسر اللغة بالضرورة، فمظاهر التناسب وضعية تنحو منحى المنطقية في ربط اللفظ بمدلوله، وهي تختلف، وتتنوع باختلاف الألسنة، وبالعموم تحقق المناسبة انتظاماً في دلالة اللغة، وتقارب ما بين دلالة الوضع، ودلالة العقل، لكن قد تتوافر أنواع من التناسب تكون مدعاة إلى الصعوبة، ولعل من أمثلة ذلك الإعراب في اللغة العربية، فهو من مظاهر التناسب التركيبي بين الألفاظ ومعانيها، ولكنه من جهة التعبير وضرورة مراعاته يعد من وجوه الصعوبة في اللغة، فتجد مراعاته قد تستعصي على المتعلمين، وتحقيقه حجر عثرة في طريق تعلم العربية عند الكثير، لا سيما بعد أن ضعفت السليقة الأولى، وطال عليها الأمد، وهي التي كانت حاضنة العربية، وسبب بقائها في عهدها الأول.

ويختلف التناسب في اللغات بحسب منطق كل لغة في الوضع؛ فأنواع التناسب وضعية، لا تأتي على أنماط واحدة، وأشكال متشابهة في كل اللغات، وإنما تختلف باختلاف الواضعين[2]، وتتعدد

---

1) انظر: الدلالة الصوتية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص للدكتور بوزيد ساسي هادف، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، العدد التاسع: 137.

2) انظر: التسعينية لابن تيمية: 335/3.

بتعدد أنواع الوضع، وتتنوع مظاهر التناسب في اللغات عدداً، ونوعاً، وقلة، وكثرة بحسب الداعي لها، والباعث عليها عند الواضع الأول، وبحسب ما يتأتى للواضع من صفاء الذهن، وجودة الفكر، وعلى قدر ما تسعفه الأوضاع الصوتية والصرفية في كل لغة، وما تواتيه طبيعة أنظمتها، ولما كانت العربية لغة القريحة الصافية اشتملت على حظ كبير، وسهم وفير من هذا التناسب والتجانس، وفي ثنايا البحث أدلة ذلك.

المبحث الثالث

التناسب عند قدامى علماء العربية

بدأ بحث المناسبات قِدماً عند الأوائل من علماء العربية، مثل الخليل، وسيبويه، وغيرهما، ويجدر أن أورد في صدر هذا المبحث الذي يتتبع فكرة المناسبة منذ ظهورها طرفاً من الإشارات التي وردت عند هؤلاء العلماء، وقد اتفق بحث الدارسين على أن أولى الإشارات إلى مناسبة أصوات الكلمة لمعناها جاءت عن الخليل في قوله: «صرَّ الجندب صريراً، وصرْصرَ الأخطب[1] صرصرة، فكأنهم توهموا في صوت الجندب مداً، وتوهموا في صوت الأخطب ترجيعاً، ونحوُ ذلك كثير مختلف»[2]، فالخليل في هذا النص عنه يلحظ المناسبة بين اللفظ والمعنى في دلالة الراء الواحدة في الفعل (صر) على الصوت المتواصل المستطيل، وفي دلالة الراء المضعفة المتكررة في (صرصر) على الصوت المتقطع، وهذا هو التناسب، وعبر الخليل عن المناسبة بالتلميح لها، والإشارة إليها، يفهم ذلك من أن التعبير عن المعنى الذي توهموه، ولحظوه بالصوت المجانس هو التناسب، ولكن الخليل لم يسم هذه الدلالة تناسباً، ولم يخصها بمصطلح معين، وما يدل على أنه يتكلم في المناسبة بمعناها الدقيق قوله: إن هذا الطريق في مقابلة المعاني بما يجانسها من الألفاظ «كثير مختلف»، ومما يثير الغرابة أن كل الباحثين تقريباً في المناسبة عموماً، وإيحاء الصوت خصوصاً لم يجدوا عند الخليل ما يدل على معرفته بهذا الضرب الدلالي إلا النص السابق عند تفريقه بين (صر)، و(صرصر) غير أني وجدت عند الخليل في كتاب العين إشارات أوضح وأصرح تفيد بأنه كان على بصيرة بدلالة جرس الصوت، والمناسبة بين اللفظ والمعنى، منها قوله في معجمه عند كلامه على الأفعال، والمصادر المضاعفة: «وأما الحكايةُ المُضاعفَة فإنها بمنزلة الصَّلْصلة، والزَّلْزِلَةِ، وما أشبهها، يتوهمون في حُسن الحركة ما يتوهمون في جَرْس الصوت»[3]، فهذا كلام صريح مباشر في مجانسة أصوات الكلمة لمعناها، وهو أوضح وأدل من النص السابق الذي درج الباحثون على نقله، وبهذا

---

1) الأخطب: اسم للصقر. انظر: لسان العرب لابن منظور: 360/1، مادة (خطب).

2) العين: 56/1، وانظر: الخصائص لابن جني: 154/2.

3) العين: 55/1.

يتضح أن دلالة مجانسة الأصوات للمعنى قديمة معروفة عند أوائل العلماء غير أن البحث فيها لم يتسع كما هو الشأن في كل ظاهرة لغوية.

ثم بعد ذلك لم أجد من أثار هذه القضية، وبقي مبحث التناسب غفلاً حتى جاء ابن جني الذي يعد بحق رائد المناسبة، ومبتدع فكرتها الأول، فقد أصّل هذه الدلالة، وعقد لها أبواباً مخصوصة في كتابه (الخصائص)، ونسب القول بإثبات التناسب إلى أئمة العربية، وسمى ابن جني المناسبة بأسماء مختلفة جاءت في عناوين الأبواب التي عقدها لبحثها، وهي: «باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»[1]، و«باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني»[2]، و«باب في الاشتقاق الأكبر»[3]، و«باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني»[4]،، وكل هذه مصطلحات تلتقي مع المناسبة اللغوية في معنى واحد، وتصب في مفهوم التناسب الشامل الذي تتناولته دراستي هذه، وقد جاءت المناسبات بأنواعها مبعثرة في هذه الأبواب دون ترتيب، فقد ذكر ابن جني في باب «إمساس الألفاظ أشباه المعاني» الذي هو أقرب مصطلح للمناسبة بمعناها اللغوي كما يبدو واضحاً طائفة غير قليلة من الشواهد الدالة على مشاكلة الألفاظ لمعانيها، وبسط القول في المناسبة الصوتية، ومن ذلك قوله: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل، وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف به»[5]، وهو يعني بالجماعة جمهور علماء اللغة كما هو ظاهر، وبذلك يكون التناسب الصوتي ثابتاً عند جماهير اللغويين بنص ابن جني، وقصد بتنبيه الخليل ما نقلته عنه قبيل هذا الكلام، وقصد بتنبيه سيبويه قوله في الكتاب: «ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزوان، والنقزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن، وارتفاعه ...»[6]، حيث فهم ابن جني من هذا الكلام أن سيبويه لحظ المناسبة، فقال معقباً على كلام سيبويه السابق: «فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال»[7]، فابن جني يرى التناسب في هذه المصادر من حيث حيث التعبير عن الحركة والاضطراب باللفظ المشتمل على حركات الفتح المتوالية كما في الغَلَيَان،

---

1) الخصائص: 147/2.
2) المصدر السابق: 154/2.
3) المصدر السابق: 135/2.
4) المصدر السابق: 115/2.
5) المصدر السابق: 154/2.
6) الكتاب: 14/4.
7) الخصائص: 154/2.

والفَوَرَان، والثَّوَرَان، والنَّقَزَان، وكل ما جاء من المصادر على (الفَعَلَان) غير أن الحق أن سيبويه لم يقصد ذلك، وأن استدلال ابن جني بكلام سيبويه على أن هذه المصادر من مقابلة اللفظ بمعناه غلط ظاهر، واستدلال في غير محله، وتحميل لكلام سيبويه ما لا يحتمل، وهذا واضح لمن تتبع سياق كلام سيبويه، فسيبويه ذكر كلامه هذا في مصادر (فَعَلَان) في باب طويل بعنوان «هذا بناء الأفعال»[1] ذكر فيه أبنية الأفعال والمصادر التي تنضبط، وتنقاس لدلالتها على معنى مشترك[2]، وذلك ما لا علاقة له بالمناسبة الصوتية التي يستدل لها ابن جني، وقد أدى استدلال ابن جني بكلام سيبويه على غير ما ساقه له سيبويه نفسه إلى ظن كثير من الباحثين أن سيبويه تكلم صراحة في مناسبة الحركة للمعنى في المصادر التي على وزن (فَعَلَان)[3]، وهو ما لا يمكن إثباته، وقد اشتبه الأمر على بعض الدارسين[4]، حتى ظن أن عبارة ابن جني السابقة «فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال» التي فسر بها كلام سيبويه من كلام سيبويه نفسه، والواقع أن عبارة سيبويه في موضوع آخر لا يبتعد عن مفهوم تناسب البنى الصرفية للأفعال مع المعاني، وعبارته المنقولة تفيد ذلك بوضوح.

ومن المصطلحات التي عبر بها ابن جني عن معنى المناسبة مصطلح (حكاية الصوت للمعنى)[5]، وهو عبارة تدل على مضمون المناسبة الصوتية بين اللفظ والمعنى؛ ذلك أن اللفظ إذا ناسب معناه فقد مثله، وحاكاه، وعبر عنه كذلك بـ«مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها»[6]، وهو مصطلح يرادف المناسبة، ويعرّفها.

ومما تقدم ومن كلام ابن جني يتضح أن مبحث التناسب قديم، له «أصول مأثورة عن بعض علماء العربية كالخليل بن أحمد، وسيبويه، ومن في طبقتهما ... لكن كلام هؤلاء الأعلام في هذا العلم إنما هو إشارات متفرقة لا تبلغ أن يستفاد من مجموعها مادة كتاب، حتى أتى أبو الفتح بن جني»[7]، والظن أن بذرة فكرة المناسبة الصوتية بين اللفظ والمعنى كانت موجودة قبل ابن جني،

---

1) الكتاب: 5/4.

2) انظر: المصدر السابق: 5/4 وما بعدها.

3) انظر: الإيحاء الصوتي وأثره في الدلالة للحاج علي هوارية، مجلة التواصلية، العدد الرابع عشر: 95.

4) من هؤلاء: عبده الراجحي في كتابه (فقه اللغة). انظر: فقه اللغة في الكتب العربية للدكتور عبد الراجحي: 66.

5) انظر: الخصائص: 66/1.

6) المصدر السابق: 2/ 159.

7) طرق التفسير لعبد العزيز داخل المطيري: 230-231.

وذلك واضح من استناده في تقرير هذه الدلالة على الخليل، وسيبويه، ونسبته الاعتراف بها إلى جماعة العلماء[1].

وأما ابن فارس فقد لاحظ التناسب بين الفروع، والاشتقاقات مختلفة التقليب التي يجمعها جذر واحد، وكان يُرجع كل الاشتقاقات المتفرعة من مادتها الأصلية إلى معنى جامع مع اختلاف ترتيب حروف الأصل، وعلى ذلك بنى معجمه (مقاييس اللغة)، وهذا المفهوم هو ما سماه ابن جني «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»[2].

بعد ذلك أجد مصطلح التناسب بلفظه عند أستاذ البلاغة السكاكي في أثناء بيان رابط الألفاظ بمعانيها، ودلالة الأصوات، فقد رأى أن للحروف خواص يتعين على الواضع ألا يهملها عند تعيين اللفظ للمعنى، وهذا هو عين المناسبة الصوتية؛ ولذا صرح السكاكي بأن ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف هو مراعاة التناسب بين الأصوات ومدلولاتها[3].

بعد ذلك أجد مصطلح المناسبة قد ظهر، وفكرته نضجت، واستقر مفهومه عند جماعة الأصوليين، والمفسرين، فهذا ابن تيمية في القرن الثامن الهجري يقول في أثناء كلامه في علاقة اللفظ بالمعنى: «كثير من الناس بل أكثر المحققين من علماء العربية والبيان يثبتون المناسبة بين الألفاظ والمعاني»[4]، فهو يقرر مصطلح المناسبة بمعنى مجانسة الصوت للمعنى، وقد كان من المهتمين بالمناسبة المنقبين عنها، وعلى خطا ابن تيمية تلميذه ابن القيم المفسر الأصولي الفقيه الذي كان يثبت المناسبة، ويقررها بعد أن وصفها وصفاً دقيقاً، ومثل لها بأمثلة كثيرة، قال: «وهذا مطرد على أصل من أثبت المناسبة بين اللفظ والمعنى كما هو مذهب أساطين العربية»[5]، وأما عند عند علامة اللغة السيوطي فالمصطلح واضح محدد، يظهر ذلك في قوله: «وأما أهل اللغة والعربية فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني»[6]، فهو يضع المصطلح، وينسب القول

---

1) انظر: بحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب: 20.
2) الخصائص: 147/2.
3) انظر: مفتاح العلوم: 357.
4) مجموع الفتاوى: 4418/20
5) التفسير القيم: 209.
6) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 40/1.

القول به إلى جماهير علماء العربية، ويظهر كذلك من عنوان ((مناسبة الألفاظ للمعاني))[1] الذي وضعه ليبحث فيه المناسبة اللغوية بمفهومها الصوتي الذي نتحدث عنه.

وبذلك يكون التناسب باعتباره مفهوماً قديماً يضرب في عمق الدرس اللغوي، وأما التناسب باعتباره مصطلحاً دالاً على ظاهرة لغوية معروفة، ومفهوم متعارف عليه فلم يظهر إلا متأخراً عند علماء العربية والأصول.

وفي العصور المتأخرة سار علماء اللغة ودارسوها بناء على اعتراف علماء العربية الأوائل بمصطلح التناسب، وصرح بعض المحدثين بأنه ((لا بد لنا من الاقتناع بهذه الظاهرة اللغوية التي تعد فتحاً مبيناً في فقه اللغات عامة))[2] غير أنه من المهم التأكيد على أن التناسب في عرف المتقدمين والمتأخرين ينحصر غالباً في حكاية المعنى بالصوت، وبعض المظاهر الصرفية التي تظهر فيها الصلة بين اللفظ والمعنى، ولكن مفهوم المناسبة في هذه الدراسة أوسع، وأشمل.

ومن خلال استعراض نشأة التناسب في البيئة اللغوية يتضح بجلاء أن للتناسب أصولاً عند علماء العربية تمتد من أوليهم حتى متأخريهم غير أن كلامهم فيه في الغالب مرسل من التقييد، والتحديد، وقد جاءت الدراسات الحديثة، وتتابعت لتحاول تفصيل الأصول العامة، وتحديد الإشارات المرسلة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك اتجاهاً سائداً في الدرس اللغوي الحديث لا يعترف بهذه الظاهرة اللغوية انطلاقاً من مبدأ الاعتباطية في الدلالة اللغوية، والتعارف الخاص في وضع الألفاظ للمعاني، وهذا ما سيتم مناقشته بالتفصيل في مبحث العلاقة بين اللفظ والمعنى[3]، وهؤلاء الذين ينحون هذا النحو يستدلون بأن المعنى الواحد قد يعبر عنه بأكثر من لفظ في اللغة الواحدة، وفي اللغات المختلفة، وبأن المعاني والألفاظ يسري عليها قانون التطور بشكل حتمي، فالألفاظ تتغير، والمعاني تتطور، فتأخذ أكثر من شكل لفظي، وكل ذلك ينافي مبدأ التناسب الذي يقضي بوجود علاقة بين طبيعة اللفظ وصورة المعنى[4]، ومن الضروري هنا الإقرار بأن كثيراً ممن يذهب في الجملة إلى

---

1) المزهر: 40/1.

2) دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 151.

3) انظر: الصفحة رقم 58 من الأطروحة.

4) انظر: من أسرار العربية لإبراهيم أنيس: 129.

إنكار المناسبة يقر بوجود قدر من الألفاظ في اللغات يعد صدى لأصواتها الطبيعية، ومحاكاة لها غير أن من يذهب هذا المذهب لا يعد هذا القدر ظاهرة لغوية مطردة[1].

وإذا كانت اللغات تتفاوت قلة وكثرة في احتوائها المناسبة بين ألفاظها ومعانيها فإن العربية بلا شك قد حازت السبق في ذلك، فإنه لا يعرف «بين اللغات الكبرى لغة أصلح من لغتنا العربية لهذا الباب من أبواب الدراسة اللغوية؛ لأن مخارج حروفها مستوفاة متميزة خلافاً لأكثر اللغات التي تعوزها الحروف»[2]، وليست هذه الأحكام التي قررها العلماء في تفضيل العربية على غيرها في هذا الجانب أو غيره أحكاماً تعسفية، بل هي أحكام تستند على منهج أصيل في البحث، والاستنباط، والتقعيد؛ فإن من عرف اللغات، وخبرها لم يجد «لغة كالعربية؛ وذلك لأنها أوسع مناهج، وألطف مخارج، وأعلى مدارج، وحروفها أتم، وأسماؤها أعظم، ومعانيها أوغل، ومعاريضها أشمل، ولها هذا النحوُ الذي حصته منها حصةُ المنطق من العقل، وهذه خاصةٌ ما حازتها لغةٌ على ما قرع آذاننا، وصحب أذهاننا من كلام أجناس الناس»[3].

وجملة القول أن العلماء قد تكلموا في التناسب لا سيما في الجانب الصوتي، وعزوا القول به إلى جهابذة اللغة الأوائل، أما التناسب في مستويات اللغة الأخرى: الصرفية، والمعجمية، والنحوية فلم يتناوله المتقدمون بشكل مباشر إلا مضمَّناً في الدلالة الصوتية؛ وذلك لأن المبنى الصرفي، والشكل المعجمي هما مبنى صوتي بالدرجة الأولى، وكذلك لم يكن بحث المناسبة محط اهتمام اللغويين المتأخرين في الجانب النحوي، وهذا ما يحمل على باحث هذا الجانب عبء جمع متفرقات هذا الدرس الدقيق، واستكمال أجزائه، وإبراز مواطنه؛ لتتجلى فكرة المناسبة في كل مناحي اللغة، ولينضم بعضه إلى بعض، وتنتظم مظاهره في سياق واحد، ودراسة شاملة، فإن الدارس حيثما يمم في جنبات العربية لن يعدم التواؤم، والتشاكل، والانسجام، وهو في كثير من أحواله تناسب حقيقي بين ألفاظ اللغة، وما تحمله من المعاني، وليس هذا الحكم ضرباً من الوهم الذي يصيب كل مفتون بلغة قومه معتزاً بها، إنما هو وصف عميق دقيق لطبيعتها كما سيتضح، وقد سلط الدارسون في العصر الحديث بحثهم في المناسبة الصوتية للكلمات العربية حتى اعتبرها بعضهم فرعاً علمياً مستقلاً تلتئم أجزاؤه، وتجتمع مباحثه من علوم اللغة من الأصوات، والاشتقاق، والفروق اللغوية، وغيرها من علوم

---

1) انظر: دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 70، وجدل اللفظ والمعنى لمهدي أسعد عرار: 24.

2) أشتات مجتمعات لعباس محمود العقاد: 49.

3) المقابسات لأبي حيان التوحيدي: 294 .

اللغة[1]، وبذلك أصبح مبحث التناسب مبحثاً لغوياً ثابتاً بمجموع ما تقدم من أقوال المتقدمين، والمتأخرين.

المناسبة بين الندرة والاطراد:

من العسير على الباحث أن يحكم حكماً واحداً يمكن به وصف التناسب بين الألفاظ والمعاني في العربية من حيث القلة والكثرة؛ لأن الحكم يختلف باختلاف الاعتبار والجهة التي يبني عليها، وينطلق منها؛ ولهذا فإن البحث في هذا الجانب يحتاج إلى شيء من التفصيل؛ لتكون النتائج والأحكام موضوعية حقيقية، وقد مر بنا أن غير واحد من علماء العربية والأصول، مثل: ابن جني، والسيوطي، وابن تيمية، وغيرهم قد أقر وقوع التناسب في اللغة، وبعضهم صرح بأن أكثر المحققين من علماء العربية على إثباته[2]، وقد قامت الشواهد على صحة ما قالوه، وطريق إثبات ذلك نظرياً أن الواضع لا يختار لفظاً ما لمعنى ما إلا لباعث[3]، وسبب؛ إذ أفعال الإنسان منوطة بالمصلحة الباعثة على الاختيار، والتخصيص، والباعثُ في الوضع اللغوي أدعى؛ لأن اللغة خصيصة الإنسان اللازمة، ومناسبة اللفظ للمعنى من دواعي الوضع اللغوي، وانطلاقاً من هذه المقدمة يمكن استخلاص حكم مفاده أن التناسب يشمل كل ألفاظ اللغة، ويستوعب دلالاتها، فهو بذلك شائع يجري باطراد، غير أنه يظهر منه ما يظهر، ويخفى منه ما يخفى، إما بسبب ما أصاب اللفظ من التغير، أو ما لحق المعنى من التطور، أو بسبب أن نوع التناسب الذي بنى عليه الواضع وضعه الأول خاف لطيف غير ظاهر يحتاج إلى استكشاف، واستظهار، فالتناسب مطرد شائع من جهة كونه مصلحة راجحة يراعيها الواضع عند وضع اللفظ للمعنى سواء أكان الوضع عن توقيف، أم اصطلاح، وكذلك من جهة كون التناسب ملازماً للوضع مرتبطاً بالتسمية، وغير مطرد من جهة أن استكشافه وإدراكه يحتاج لطافة مأخذ، ودقة نظر، وطول باع في درس اللغة، وهذا ما لا يتأتى لكل أحد، بل لا يتأتى إلا للقليل، فهو من هذه الجهة نادر قليل، وتأكيداً لما سبق يحسن نقل قول ابن جني في باب عقده لبيان بعض وجوه المناسبة، سماه (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، قال: «هذا غور من العربية لا يُنتصف منه، ولا يكاد يُحاط به، وأكثرُ كلام العرب منه، وإن كان غُفلاً مسهواً

---

1) انظر: طرق التفسير لعبد العزيز بن داخل المطيري: 230.

2) انظر: الخصائص لا بن جني: 154/2، ومجموع الفتاوى لأحمد بن عبد الحليم تيمية: 417/20، والمزهر للسيوطي: 41/1.

3) انظر هذه الفكرة في: مجموع الفتاوى لابن تيمية: 417/20-418.

عنه»[1]، وقال في باب آخر للمناسبة الصوتية سماه (إمساس الألفاظ أشباه المعاني): «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلئِبٌّ[2] عند عارفيه مأموم ... وذلك أكثر مما نقدِّره، وأضعاف ما نستشعره»[3]، وقال ابن القيم بعد ما أورد ما أورد من الأمثلة على مناسبة طبيعة اللفظ لطبيعة المعنى: «وهذا أكثر من أن يحاط به»[4]، فالمناسبة الصوتية كثيرة عند العارف باللغة المتعمق فيها، وهي بهذا فاشية في الكلام، وهذا معنى التفصيل السابق.

وقد يختلف الحكم بالاطراد أو الندرة كذلك باعتبار الأصالة والتفرع، فالتناسب في أصل الألفاظ، وبداءة وضعها كثير، وباعتباره بعد أن لحقت الألفاظَ أنواعُ التطور والتغير نزر يسير؛ إذ الكلمات في أصلها تظهر فيها المناسبة التي أرادها الواضع، وعقد عليها الصلة بين اللفظ والمعنى؛ لأن من عادة الأثر أن يظهر بوضوح في الطبعة الأولى قبل أن تمحوه عوامل التغيير، وإدراك المناسبة يتوقف على هذا الأصل في أول نشأته قبل أن تغير، وأصابه ما أصابه، ومع تقادم الزمن وتكاثر الدلالة تختفي هذه المناسبة شيئاً فشيئاً، وتحل محلها علاقة السببية والاقتران، وذلك ما يخفي وجه المناسبة الأول، ويجعل استظهارها صعباً، أو متعذراً تقصر أدوات البحث دونه.

وإذا كانت المناسبة الصوتية كما حكى ابن جني وغيره كثيرة مطردة، وهي مناسبة خافية إلا لمن بحث عنها، واستعمل لها أدواتها فإن الأنواع الأخرى من المناسبة لا شك أكثر اطراداً؛ لأنها أظهر، وأوضح؛ إذ التناسبات في مستويات اللغة مختلفة متفاوتة، والمناسبة بين الألفاظ والمعاني في كل نواحي اللغة ليست على درجة واحدة، ووجوه المناسبة ليست محل اتفاق بين العلماء، والمشاكلة كذلك نسبية عند طالبها، فما كان مطرداً عند هذا قد لا يكون كذلك عند غيره، وقد أشار إلى ذلك سيبويه في دلالة الاشتقاق، فقال: «فإن كان عربياً نعرفه، ولا نعرف الذي اشتق منه؛ فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرنا»[5]، فقد يعرف ناظر في دلالة اللفظ ورابطه بمعناه ما لا يعرفه غيره الذي خفي عليه وجه الارتباط، خاصة أن تعرُّف وجه المناسبة قد يستعصي؛ لأنه يحتاج آلات لا يتحصل إلا

---

1) الخصائص: 147/2.

2) اسم فاعل من الفعل (اتلأبَّ) بمعنى: استقام، وامتدّ، والطريق المتلئبُّ: الممتد المستقيم. انظر: لسان العرب لابن منظور: 232/1-233، مادة (تلب).

3) الخصائص: 159/2.

4) التفسير القيم: 333/1.

5) الكتاب: 102/2-103.

بها، قال ابن جني في جمع ما تفرق من الاشتقاق: «فهذه الطرائق التي نحن فيها حزنة المذاهب، والتورد لها وعر المسلك، ولا يجب مع هذا أن تستنكر، ولا تستبعد»[1]، فهذا الوجه من الدلالة إن كان قليلاً فإنه يتكاثر، ويطرد بالملاحظة، ومما يدل على ذلك كلام ابن جني الصريح في أن التناسب يجري بكثرة على غالب العربية مع التدقيق، فهو يرى أن التناسب كثير غير أن الدارسين لا يتعرضون له، ولا ينقبون عنه، قال: «وهذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام، وفرش اللغة، وإنما بقي من يثيره، ويبحث عن مكنونه، بل من إذا أوضح له، وكشفت عنده حقيقته طاع طبعه لها، فوعاها، وتقبلها، وهيهات ذلك مطلباً، وعزَّ فيهم مذهباً»[2]، وإذا كان ابن جني وغيره يعدون التناسب مطرداً على أصل من أثبت المناسبة كما هو ظاهر من المنقول، وهم يعنون مناسبة الصوت لمعناه فكيف إذا ضممنا إلى ذلك أنواع المناسبة الأخرى التي لم تكن محلاً لدراستهم، أو لا تشملها المناسبة وفق اصطلاحهم كالمناسبة الصرفية، والمناسبة العقلية الكامنة في معاني النحو وتراكيبه، لا شك يتحصل عندنا أن التناسب قياسي شائع مطرد، غير أنه ملمح معنوي يدرك بالفراسة اللغوية التي تتطلب دقة النظر، وصفاء الذهن، كما تتطلب الفراسة في الأشياء صفاء الفطرة، ودقة الحس، ويتحصل مما سبق أن التناسبات من حيث هي قليلة نادرة صعبة المنال إلا لمن تطلبها، واستعمل آلتها، وهي أصيلة في دلالة اللغة، لكن غطاها ما أصاب اللفظ من التغير، وأخفاها التلازم بين اللفظ والمعنى الذي حل محل المناسبة في الدلالة.

علاقة المناسبات بالبلاغة

اتفقت كلمة أهل البلاغة على أن من البلاغة اختيار اللفظ المناسب للمعنى المناسب؛ لأنها باختصار بلوغ المعنى المناسب للمقام، وتأليف الألفاظ تأليفاً يمنحها قوة وتأثيراً[3]، وبهذا يمكن الجزم بأن ملاءمة الألفاظ لمعانيها مما يعزز المعاني التي سيقت لها الألفاظ، ومن ثم هي مما يطابق مقتضى حال الخطاب؛ ولذلك جاءت المناسبات في القرآن ظاهرة جلية؛ لأنه المثل الأعلى في البلاغة، والإمام الأسمى في البيان، وسيتضح ذلك من خلال بعض الدلائل التي ستأتي في ثنايا هذه الدراسة، وخلال فصولها.

---

1) الخصائص : 12/1.

2) المصدر السابق: 154/2.

3) انظر في هذا المعنى: علم المعاني لعبد العزيز عتيق: 11، وعلوم البلاغة لمحمد أحمد قاسم: 8-9.

وإذا كان البيان البليغ عملاً يعمله مؤلف الكلام في التعبير؛ ليوائم بين اللفظ والمعنى، وهو في ذلك كمن يأخذ الأصباغ المختلفة؛ ليحدث بها ضروباً من النقش، والوشي[1]، فهو يسخر كل الدلالات، ويؤلف بينها؛ ليكون تأليفه وفق ما يبغيه، وبما يصور المعنى في ذهن المتلقي، فمن المؤكد حينذاك أن تسخير التناسبات بين الألفاظ والمعاني لتصوير المعاني وتقريبها مما يوافق مقتضى الحال، ومما يعزز اللحمة، ويزيد العلاقة بين اللفظ والمعنى اللذين هما وجها الدلالة، فعلى سبيل المثال تعد المناسبة الصوتية شكلاً من المناسبة يجعل اللفظ يلامس معناه، ويجسد مرماه، ويتعلق به، وكأن اللفظ لا يليق به غير معناه الذي سكنه، وكأن المعنى لا يليق به غير اللفظ الذي توشح به، وحاكاه، فالمناسبة على هذا لون من الألوان، وصبغ من الأصباغ التي يستعملها المؤلف؛ ليصور بها المعنى، والمناسبة على وفق ما تم بيانه من المظاهر التي بها يتم تفحص المعاني والألفاظ، وانتقاء الألفاظ اللائقة بالمعاني، وبالمناسبة تتميز الفروق اللغوية الدقيقة بين المترادفات؛ لأن المشاكلة معيار من معايير الوضع؛ ولذلك استعمله اللغويون لتمييز الألفاظ، واختبار أنسبها للمعنى، و«اعتنى به جماعة من المفسرين لفائدته في إحسان تبليغ معاني القرآن، وتقريب دلائل ألفاظه، وهو معين على إدراك التناسب بين بعض الأقوال الصحيحة، والترجيح بين بعض الأوجه التفسيرية»[2]، فهو بهذا آلة من آلات التفسير التي تستعمل في استخراج مكنون آي القرآن، ومقابلة معانيه، وإذا كان «أحسن الكلام ما كان ... معناه في ظاهر لفظه»[3] كما يرى الجاحظ فإن معاني الكلمات المتناسبة لغوياً تظهر في ظاهر لفظها، وشكل بنائها.

ومن المعلوم أن الألفاظ قوالب المعاني[4]، وأن المعاني للألفاظ كالأرواح لأجسادها، تعتل بعلتها، وتصح بعافيتها كما قيل: «الكلام جسد وروح، فجسده النطق، وروحه معناه»[5]، فلا شك بعدها أن مناسبة القوالب للمعاني من صميم البلاغة، ومما يصحح له المعنى المراد التعبيرُ عنه، ويقوي علاقة ما بينهما، ومما يساعد في تذوق فصاحة الألفاظ التي هي طريق البلاغة، يقول ابن جني في

---

1) انظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: 359/1.

2) طرق التفسير لعبد العزيز المطيري: 230.

3) البيان والتبيين للجاحظ: 83/1.

4) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 443/4، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي: 185/1، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني: 36/2.

5) عيار الشعر لابن طباطبا: 17.

ذلك: «وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني، فكلما ازدادت العبارة شبهًا بالمعنى كانت أدلّ عليه، وأشهد بالغرض فيه»[1]، وإذا كان على البليغ أن يُلبس معانيه أحسن لباس، ويزين مراميه بالعبارات الرائقة، ليوفي معانيه حظوظها كاملة؛ حتى يجتمع في كلامه جمال الصورة والمصوَّر، ومناسبة العبارات للدلالات، فإن المناسبة من وشي الكلام الذي يحقق ذلك، كما أن التناسب بين اللفظ والمعنى جالب لفصاحة الكلمة، واعتدال اللفظ، وهذا طريق البلاغة، وأولى أن تكون ملاءمة اللفظ للمعنى من البلاغة التي تطابق داعي الكلام؛ ولهذا فالأديب البليغ هو القادر على استنطاق الكلمات، واستيحائها، و«للأدباء بصدد هذا الاستيحاء قدرة أخرى فوق ما للمرء العادي، يستمدونها من خيالهم، وتبنيهم للألفاظ، وتمدهم هذه القدرة بظلال من الدلالات لا تكاد تخطر في ذهن الآخرين»[2]، والكلمة من غير مناسبة كالجثة التي فارقت الحياة، وهي بمناسبتها معناها حية تنبض، فالألفاظ تكتسب بالمناسبة الصوتية والصرفية وظيفة بلاغية من حيث إنها تمس المعنى بما فيها من أوصاف تناسبه، وبذلك تعاضد طبيعة الكلمة المناسبة محتواها مع ما يحتف بها من الدلالات، والسياقات الأخرى، والصور الفنية البليغة، وترتسم صورة المعنى الذي يؤدي إلى موافقة مقتضى الحال، وإن اختيار اللفظ المناسب لمعناه المناسب له من كل الوجوه بلاغياً وصوتياً يوحي بدقة في التصوير، وبراعة في التعبير، وبه تتقابل الصور الذهنية بالقوالب اللفظية، والأصوات الحسية الدالة عليها، ولا شك أن كل ما يؤدي إلى بيان المعنى ومطابقة موجب الحال يعد من مَعالم البلاغة، ومن طرائق التعبير الحسن، فالمناسبة الصوتية مثلاً «من صميم البلاغة الصوتية التي تلتقي مع موضوعات علم البيان في غرض أصيل هو قوة الدلالة، ووضوحها»[3]، وبذلك يكون إيحاء الصوت لوناً من ألوان الدلالة الثانوية التي تتولد من الدلالة الأساسية، وتتضافر معها في تصوير المعنى، وتشكيل الدلالة العامة، وعلى ذلك فـ«أول الطريق إلى معرفة بلاغة الكلام تذوقُ أصوات الحروف، من حيث طبيعتها النغمية؛ حتى يحصل بها تصور ذهني لطبائع الأصوات، فلكلِّ صوت

---

1) الخصائص: 156/2.

2) دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 85.

3) البلاغة الصوتية في القرآن للدكتور محمد إبراهيم شادي: 15.

من الأصوات العربية طبيعته النغمية الخاصة به، فتناسقُ أصواتِ العربية على نوعٍ من التشاكُل النغمي هو من طبيعة اللغة العربية في تقسيم أصواتها»[1].

والعلاقة وثيقة بين الجانب البلاغي والجانب الصوتي في إبراز المعنى، ورسم الصورة الفنية، ولا يخفى على دارس البلاغة أن فصاحة الكلمة، وبعدها عن تنافر الحروف، وتناسقَ أصواتها وسيلةٌ لتحقيق البلاغة في التركيب، فكيف إذا انضم إلى ذلك إيحاء اللفظ بالمعنى، ودلالة الصوت عليه، وتجانس الجرس الصوتي مع المعنى الذهني؟

ومما سبق يتحصل أن المناسبات بين اللفظ والمعنى سياق معتبر يجب أن يراعى في توجيه معنى الكلام، والتفريق بين الدلالات المتقاربة، وتمييز المعاني، وهو وسيلة لتحقيق فصاحة الكلمات التي هي شرط البلاغة.

---

1) القيمة التعبيرية للحروف العربية وسبل الإفادة منها في تعليم العربية لغة ثانية للدكتور زكي أبو النصر البغدادي، مجلة الدراسات العربية، العدد السابع والثلاثون: 2342/5.

المبحث الرابع

علاقة التناسب بنظريات نشأة اللغة

لا يبدو أن التناسب بمعناه العام الذي سبق إيضاحه يدعم أية من النظريات، والأفكار المطروحة في أصل نشأة اللغة، أو يرجّح إحداها على الأخريات، ولا تستند فكرة التجانس اللفظي المعنوي على نظرية بعينها، أو اتجاه محدد من تلك النظريات والاتجاهات التي تحاول تفسير مبدأ اللغات الإنسانية، وكيف اتصلت الألفاظ بمعانيها والأسماء بمسمياتها في بداءة النشأة، ولا تنطلق فكرة التناسب على صفتها في هذه الدراسة من مبادئ هذه النظريات، ولا تستقي منها، ولا تعتمد عليها، خاصة أن مبحث أصل اللغة، وبداية نشأتها مبحث قديم لا جدوى كبيرة يمكن تحصيلها فيه، وهذه القضية تناقش مناقشة جدلية كلامية بعيداً عن الحقائق والدلائل، ومع أن قضية أصل اللغة من القضايا التقليدية التي خاض فيها اللغويون، والمفسرون، والأصوليون، والفلاسفة فإنه لا يمكن أن نخرج منها بما يمكن التعويل عليه، كما أن تفاصيل الجدل في هذه القضية تخرج بالبحث عن دائرة الدراسة اللغوية المحضة إلى دائرة الجدل الكلامي، والتناسبُ بمفهومه الواسع –كما سبق البيان– لا يعارض أياً من هذه النظريات، ولا يصطدم بها، وهو ثابت بمقتضى البحث، والاستقصاء، والتحليل اللغوي سواء أكانت اللغة في بدايتها وحياً، أم اصطلاحاً، أم محاكاة، أم أية أوليّة أخرى، وعلى ذلك فإن تفصيل القول في التناسب، وتحصيل الفائدة منه في غنى عن ربطه بأية فكرة تتعدى ذلك.

بعد ذكر هذه المقدمة أقول من باب التفصيل بعد التأصيل:

إن أصل نشأة اللغة كان محل جدل واسع بين المتقدمين، والمتأخرين، وموضعاً للتنازع بين اللغويين، والأصوليين، والفلاسفة، والمتكلمين؛ ومرد ذلك أن كلاً يتناول هذه القضية، ويبني الرأي فيها على معتقده، وفكره، وما انتهى إليه نظره، فمنهم من يقف فيها عند النصوص الشرعية الثابتة التي تتضمن الإخبار بأن الله –عز وجل– علم آدم الأسماء لمّا خلقه، فيبني مذهبه في نشأة اللغة على النص الذي يفيد أن لغة آدم الأولى إلهام، ووحي من الله، ومنهم من يتناولها من منظور مادي بحت، فيصور الإنسان الأول كالرضيع الذي ألقي في غاب، ثم بتقليد أصوات الطبيعة، ومحاكاة المسموعات مع ما فيه من الفطرة الميالة إلى التخاطب، والتعبير طوّر لغته شيئاً فشيئاً حتى اكتمل التواصل بها بين جنس البشر، وكانت هذه اللغة الراقية التي بها يعبّرون، ومع انقسام الخائضين في

أصل اللغة بين قائل بالتوقيف، وقائل بالاصطلاح والوضع، وقائل بالتقليد والمحاكاة، وقائل بغير ذلك من المذاهب[1] فإن النزاع قد وقع كذلك في التفاصيل في مواضع كثيرة من هذه القضية، وفي هذه الموضع من البحث اللغوي تحديداً يختلط النظر اللغوي بالنظر الكلامي، فلا تكون الدوافع معرفية بقدر ما تكون كلامية[2]؛ ولذلك أجد كثيراً من اختيارات الخائضين في هذه القضية خارج دائرة البحث اللغوي، وغالباً ما تكون حماية لمبادئ عقدية معينة.

وبأن موضوع أصل اللغة لا يمكن البت فيه؛ لأن كل ما فيه فروض لا يمكن اختبارها، فلم يبق إلا التصديق بالخبر الصحيح الذي يفيد أن اللغة الأولى التي تعلمها آدم –عليه السلام– توقيف من الله –عز وجل– ووحي منه، وذلك بنص التنزيل ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[3]، ولا زيادة على ذلك؛ إذ لا يمكن البت في غير ذلك من الخلافات الكثيرة الواقعة في تطور اللغة بعد أن كانت، وتعدُّد لغات العالم بعد أن كانت لغة واحدة، ففي كل ذلك طالت ذيول الكلام في هذه القضية دونما طائل كبير حتى قيل: إن ذكرها فضول لا داعي له؛ إذ ليس في الخوض فيها إلا رجم الظن[4].

ومما يؤكد نفي ارتباط القول بالتناسب بأي من المذاهب في أصل بداءة اللغة أن اللغة بتوقيف كان وضعها أم باصطلاح لم توضع مرة واحدة، بل وضعت متلاحقة متتابعة[5]، «تلاحق تابع منها بفارط»[6]، واتصل حديث منها بقديم، وارتبط طريفها بالتليد، فاللغة تنشأ كالبذرة، ثم تنمو شيئاً فشيئاً في بيئة صالحة، وتُتَعهد بما يحفظ عليها الحياة، ثم تتعاقب عليها الأطوار، حتى تكون على ما هي عليه عند كل أمة، وفي كل عصر، تلبي حاجات أهلها في كل أغراضهم، فسنة التغير والتطور جارية عليها، ظاهرة فيها، لا تحتاج إلى كثير استدلال، ولا شك أن كل قبيل ينزع إلى تحسين لسانه،

---

1) انظر في أصل اللغة: الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس: 5، والخصائص لأبي الفتح ابن جني: 41/1–48، والمخصص لابن سيده: 34/1–35، والبرهان في أصول الفقه لأبي المعالي الجويني: 44/1–45، والمزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 12/1–29، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين الألوسي: 224/1.

2) انظر: بنية العقل العربي للدكتور محمد عابد الجابري: 43.

3) البقرة: 31.

4) انظر: المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي: 181.

5) انظر: المزهر لجلال الدين السيوطي: 46/1

6) الخصائص لابن جني: 502/2.

وتهذيب ألفاظه، والتناسبُ مظهرٌ جلي لهذا التحسين، وإن البحث في ذلك ليقود إلى إثبات المناسبة في لغة العرب خاصة بقطع النظر عن نوع الأولية التي بدأت بها.

وكذلك من شواهد عدم تبعية بحث التناسب لأية فكرة في نشأة اللغة أن ابن جني رائد المناسبة الصوتية قد أوغل في إثبات المناسبة الصوتية، وبسط القول فيها تأصيلاً، وتفصيلاً، وتمثيلاً إلى حد جعل بعض الدارسين يتهمه بالمغالاة في هذا الجانب[1]، رغم ذلك ظل ابن جني حائراً متردداً في القول بنشأة اللغة بين التوقيف، والاصطلاح يقف في الحالتين حسيراً، ويكاثرهما فينكفئ مكثوراً على حد وصفه[2]، ولما عرض مذهب المحاكاة، وأن أصل الكلمات من الأصوات المسموعات من الطبيعة استحسنه، وعلق عليه قائلاً: «وهو عندي وجه صالح، ومذهب متقبل»[3]، وقال معلقاً على مذهب الوحي والتوقيف: «وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من الله –عز وجل– فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله –سبحانه– وأنها وحي»[4]، فابن جني لم يجزم بمذهب في نشأة نشأة اللغة، ولكنه مع ذلك لا يخفي إعجابه، وتأثره بالأقوال التي قيلت في هذا الشأن، فتارة يعجبه القول بحكاية الألفاظ لمعانيها، وتارة تأخذه حمة اللغة، ورونقها، فيجنح إلى أنها وحي، ويظل حائراً متردداً تتجاذبه الدواعي، والخوالج، وهذا التردد يكفي للجزم بأن القول بالتناسب لا يتفرع من مذهب من المذاهب في مأخذ اللغة.

ومن جهة أخرى لا تُعارض فكرة التناسبات في اللغات كذلك وصف الاعتباطية الذي تردد كثيراً عند علماء اللغة من العرب، وغير العرب المتقدمين منهم، والمتأخرين، لا سيما المحدثين[5]، فهم عندما بحثوا علاقة الألفاظ بمعانيها في اللغات لم يجدوا ما يثبت علاقةً من نوع ما، فذهبوا إلى أن الاعتباطية، والاقتران، والمواضعة المحضة هي روابط اللفظ بالمعنى، وهم يعممون ذلك على كل اللغات، ولكن استظهار صور التناسب، وتتبع أنماط التناسق، والوقوف على مواطنها لا ينافي هذا المذهب، فالألفاظ لا تدل على معانيها بالضرورة، وللغة في كل مستوياتها أشكال وآليات دلالية لا يمكن نفي وظيفتها في أداء المعاني، والتناسب من هذه الآليات، كما أن اختفاء هذه الأنساق الدلالية

---

1) انظر: فقه اللغة في الكتب العربية للدكتور عبده الراجحي: 68.

2) الخصائص لابن جني: 48/1.

3) المصدر السابق: الصفحة السابقة.

4) المصدر السابق: الصفحة السابقة.

5) انظر: اللسانيات وأسسها المعرفية لعبد السلام المسدي: 95، وعبقرية اللغة العربية لعمر فروخ: 39.

في بعض اللغات لا يلزم منه نفي دورها أساساً، أو القدح في فكرة إثباتها إذا ما ظهرت شواهدها، وتضافرت دلائلها، فإن التناسب بأشكاله الظاهرة والمستترة عبارة عن تناسق وانسجام يكمن في اللغة بحكم وضعها، وبه تحمل معانيها، وتؤدي كل وظائفها، وهو من بواعث الواضع على الوضع، ومن حِكَم تخصيص الأسماء بمسمياتها، وهو وجوه كثيرة، يظهر منها في كل لغة ما يجلّيه بحسب منطق وضعها في طرائقها التركيبية، وأبنيتها الصرفية، وأوضاعها الصوتية.

ومع كل ما تقدم ومن جهة ثالثة: لا يمكن إنكار أن التناسب الصوتي ألصق بفكرة المحاكاة على وجه الخصوص عند جمع من الباحثين، وذلك من حيث إن نظرية المحاكاة تفسر مبدأ اللغة بتقليد المسموعات في الطبيعة[1]، وهذا تناسب طبعي بين الألفاظ، ومعانيها، وأنصار هذا الاتجاه يجتهدون في التنقيب عما يدعم فكرتهم بجمع هذا النوع من الكلمات التي تبدو الصلة الطبيعية فيها واضحة، وتظهر في أصواتها محاكاة معانيها، ولا شك أن الألفاظ التي تحاكي معناها تتضمن صلة واضحة صريحة بنشأتها، وتدل على أوليتها، وهذه الصلة الطبيعية في التعبير عن المعاني بما يشاكلها من الأصوات بمقتضى هذا الاتجاه كانت في مرحلة من المراحل الأولى جلية ظاهرة في كل ألفاظ اللغة، ثم بترقي اللغة ضعفت هذه الصلات، وبالتطور كادت تزول؛ ولذلك تبدو محاكاة المعاني بالأصوات قوية في اللغات البدائية غير الراقية، وفي لغات القبائل غير المتحضرة[2]، ثم تتلاشى آثار المحاكاة الطبيعية تدريجياً باتساع الدلالات وتعددها، وكثرة الأغراض المعبر عنها، وتطور اللغة ضمن أشكال كثيرة من التعبير.

وعليه فإنه مع عدم تفرع فكرة التناسب من أية نظرية في نشأة اللغة، ومع نفي اعتماد الأولى على الثانية فإن ربط بعض الباحثين الوثيق بين مناسبة أصوات الكلمات لمعانيها، ونظرية محاكاة أصوات الطبيعة له ما يبرره، فبعض من يذهب مذهب المحاكاة يرى أن المناسبة بين الألفاظ والمعاني حتمية[3].

---

1) انظر: الخصائص لابن جني: 1/47-48، وبحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب: 17-18.

2) انظر هذه الفكرة في: علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي: 105، وفقه اللغة في الكتب العربية للدكتور عبده الراجحي: 90.

3) انظر: بحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب: 17-18.

والخلاصة أن المحاكاة فكرة طرحت قديماً، وأُيدت حديثاً[1] في تفسير نشأة اللغة، وأوليتها، وينطلق القائلون بها من أن اللغة الإنسانية بدأت بمحاولة الإنسان البدائي حكاية المعاني بأصواته التي يصدرها، والتعبير عما في نفسه بتقليد المسموعات الطبيعية، وعلى ذلك فمناسبة صوت الكلمة لمدلولها في نشأة اللغة الأولى هو منطلق هذه النظرية، وأسها الذي عليه تقوم، بخلاف النظريات الأخرى التي تقوم على آساس مغايرة لما تقدم، فهي بذلك أقرب النظريات إلى مفهوم المناسبة الصوتية.

وبعد تفسير ارتباط المحاكاة بالتناسب بما يجعل بحث التناسب أقرب إلى حقل أصحاب نظرية المحاكاة يمكن إيراد اعتراض يُشكل على هذا التفسير، وذلك من حيث إن إيحاء أصوات الكلمة بمعانيها ليس من الضرورة أن يكون وليد التقليد والمحاكاة بمفهومه عند أصحاب هذه النظرية؛ إذ من الوارد جداً أن يكون وضع اللغة من الواضع الأول على نحوٍ تراعَى فيه المناسبة، أو أن من ألهم الإنسان اللغو والبيان قد ألهمه على نحو من مناسبة طبيعة الكلمات لمعانيها، وهي حكمة واجبة لصاحب الوحي، وعلى ذلك لا يكون بحث التناسب أقرب إلى نظرية من غيرها، وتوارد الإشكالات على هذا النحو يرجع بالبحث إلى مبدأ أن لا علاقة للتناسب بهذه النظرية أو تلك.

وعوداً على فكرة المحاكاة أقول: إن أصحاب هذه النظرية يرون أن اللغة نشأت «من الإشارات الطبيعية المقصودة، ثم من تقليد أصوات الطبيعة»[2]، والنظر المجرد مع توافر قدر صالح من الكلمات التي تعتبر صدى لمعانيها هو ما قاد إلى اكتشاف هذا المذهب، فالصلة الطبيعية تبدو جلية بين اللفظ ومعناه في كثير من الألفاظ في كل اللغات تقريباً، ما يؤذن باعتبار هذا المذهب، ويشهد بصحته عند كثير من الدارسين، يدعم ذلك أن الإنسان في قديم الزمان، وقبل مظاهر الحضارة كان على اتصال تام بالطبيعة، وفي أثناء هذا الاتصال، ومن حاجة الإنسان الفطرية الملحة للتواصل والتعبير بدأ بمحاكاة ما يسمعه من الطبيعة، ومن الحيوانات، ويستعمل هذه الحكايات والتقليدات أدوات تعبيرية بسيطة، ومن هذه الأحداث الطبيعية، مثل: الخرير، والحفيف، والطنين، والأزيز، والصرير، والعواء، والمواء ... كانت الألفاظ الأولى التي استعملها؛ ليسمع صدى الأحداث في أسمائها، ثم ترقت اللغة، وتحضرت، وأصابها ما أصابها من الصقل والتهذيب، وأنواع التبديل،

---

1) انظر: دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 20-23.

2) فقه اللغات العروبية وخصائص العربية لخالد نعيم الشناوي: 36.

والتطوير، والمواضعة، فسمَت بذلك بعد مراحل متطاولة، وأزمان متعاقبة عن تلك اللغة البدائية، وكأن حكاية الألفاظ للمعاني، والتعبير بالأصوات عن الأحداث الطبيعية طور، جاء على اللغة بعده طور آخر من الترقي، هو الطور اللفظي حيث ابتعد اللفظ عن الدلالة الطبيعية، واكتسى المعنى اللفظَ بالتلازم، وتوسعت العلاقة بينهما بضروب التعلق[1]، وكأن اللغة عند من يذهب مذهب المحاكاة مرت بأطوار طبيعية، وتدرجت حتى وصلت هذه الصورة الراقية التي يتكلم بها البشر اليوم، وقد ذهب بعض علماء العربية المحدثين إلى القول بذلك، وتأكيد المناسبة الصوتية، واعتبارها في ألفاظ اللغة بناء على أن أصل الألفاظ محاكاة الطبيعة، يقول جورجي زيدان[2]: «فمن حكاية الأصوات الطبيعية الحية وغير الحية على اختلاف مصادرها، ومظاهرها اقتبس الإنسان لغته، فاتخذها أولاً بالتقليد للتعبير عما يحدثها، أو ما يتعلق بها، وهذا ما نسميه اللغة الطبيعية، ثم تنوعت، وتفرعت بالنحت، والإبدال، والقلب تبعاً لاحتياجات الإنسان حتى صارت إلى ما هي عليه بتوالي الأجيال»[3]، ويقول أنستاس الكرملي[4]: «ولما كان وضع الكلم مبنياً على محاكاة الطبيعة، وعلى الهجاء الواحد في أغلب الأحايين قد يتفق مصطلح العرب، ومصطلح أبناء الغرب إذا اتفق الخاطران في توهم صوت الطبيعة»[5].

وقد سبق معنا أن هذا الذي جنح إليه المحدثون مذهب قديم مال إليه بعض علماء العربية المتقدمين كابن جني، وقد كرس كثيراً من جهده في استنباط المناسبات الصوتية في ألفاظ العربية، واستخراج الألفاظ التي جاءت على سمت المعاني، قال: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها

---

1) انظر: الخصائص لابن جني: 1/47-48، وفقه اللغات العروبية وخصائص العربية لخالد نعيم الشناوي: 36-39.

2) هو جورجي بن حبيب زيدان، ولد ببيروت عام 1861 للميلاد، ورحل إلى مصر، اشتغل بعلوم اللغة كثيراً، وصنف في اللغة وغيرها مصنفات عديدة، أنشأ بمصر مجلة الهلال، من مصنفاته: (تاريخ مصر الحديث)، و(الفلسفة اللغوية)، و(تاريخ اللغة العربية)، توفي بالقاهرة عام 1332 هـ الموافق 1914 م. انظر: الأعلام لخير الدين الزركلي: 2/117.

3) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية: 140.

4) هو أنستاس ماري الكرملي، ولد ببغداد لأسرة لبنانية مسيحية، واسمه عند الولادة بُطْرُس بن جبرائيل، سافر إلى عدة دول أوروبية، وتعلم لغات شتى، وهو عالم بالعربية وآدابها، من كتبه: (شعراء بغداد وكتابها)، و(نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها)، و(أديان العرب)، توفي عام 1377 هـ الموافق 1947 م. انظر: الأعلام لخير الدين الزركلي: 2/25-26.

5) نشوء اللغة ونموها واكتهالها: 7.

إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيح الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم وُلدت اللغة عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل»[1]، وما يؤيد ذلك عند من قال به ما وُجد في بعض اللغات من تشابه، واشتراك صوتي في الدلالة على الكثير من المعاني الواحدة[2]، ما يشهد بأن اللغات وإن تباعدت قد تشترك في حكاية المعاني في قدر غير قليل من الألفاظ، وقد توسع أصحاب نظرية المحاكاة والتقليد في استظهار إيحاءات الحروف، واستنباط علاقة الأصوات بما تدل عليه في كلمات مشتركة بين اللغات تصحيحاً لأصول نظريتهم، وطرداً لشواهدها، يقول رمضان عبد التواب: «ومما قد يؤيد هذه النظرية ما قد نجده في بعض الأحيان من اشتراك بعض الأصوات في الكلمات التي تحاكي الطبيعة في عدة لغات، فإن الكلمة التي تدل على الهمس هي في العربية كما نعرف (همس)، وفي الإنجليزية (Whisper)، وفي الالمانية (Flustern)، وفي العبرية (Safsaf) صفصف، وفي الحبشية (Fasaya) فاصي، وفي التركية (Susmak)، فالعامل المشترك بين هذه اللغات جميعها في تلك الكلمة هو صوت الصفير السين أو الصاد، وهو الصوت المميز لعملية الهمس في الطبيعة»[3].

ومن أنصار هذا الرأي من دارسي العربية من أكد ذلك بالاشتقاق الذي يعد من ملامح العربية الظاهرة، فالتفريعات الكثيرة ذات الدلالات المتعددة ترجع إلى جذر واحد، هذا الجذر استمد دلالته من المحاكاة، ثم تفرعت دلالة هذا الجذر، وتوسعت، واكتمل بنيان اللغة بالاشتقاق، وبقي منها ما بقي دالاً على مراعاة المناسبة الطبيعية في الوضع[4]؛ ولذلك يوجد في العربية ما لا يوجد في غيرها من الكلمات ذات المناسبة الصوتية الواضحة، ولكن كثيراً من الكلمات ابتعدت عن الأصل الأول، وانسلخ معناها عن الصلة الطبيعية؛ وذلك لكثرة المعاني، وقلة الألفاظ، وجريان اللغة على طريق الارتقاء التي هي من سنن لغة البشر؛ ولذلك لا يوجد في غير العربية ما يمكن أن يكون ظاهرة من الدلالة الطبعية لقيام بنيانها الدلالي، ونظامها اللغوي في آخره على نمط بعيد عن المشاكلة، والمجانسة.

---

1) الخصائص: 1/47-48.

2) انظر: بحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب: 17.

3) المصدر السابق: الصفحة السابقة.

4) انظر: العبقرية العربية في لسانها لزكي الأرسوزي: 34 وما بعدها.

وعلى افتراض أن اللغة بدأت تقليداً، أو أن المحاكاة أصل في اكتشاف اللغة فإن بقايا هذه المحاكاة لا شك موجودة مشهودة تدل على أولية اللغة، وإن دثَّر كثيرٌ منها بعوامل التعرية التي جردت اللفظة من دلالتها الأصلية الأولية بحكم التغير والتطور الذي هو سنة ثابتة، وحكم ماض في اللغات على اختلافها، ولكن يبقى كشف النقاب عن هذه الآثار القديمة، واستنطاق ألفاظ المحاكاة عقبة يصعب تخطيها أمام القائلين بهذه الفكرة، وعملاً فوق مقدور الخبرة البشرية، وبذلك تستعصي صياغة نظرية مقنعة تكون شاهداً على صحة دعوى فكرة المحاكاة.

وجملة القول: أن اللغة الأولى في نظر هؤلاء محاكاة بدائية، تطورت شيئاً فشيئاً حتى كانت اللغات الراقية الحديثة، وعليه فلا عجب أن يلحظ من ناصر هذه النظرية، أو مال إليها معاني الحروف، وإيحاءاتها في معاني الكلمات[1]؛ ولذا ذهبوا يتكلمون في إيحاءات الحروف، ورأوا أن معاني الألفاظ مستفيض من صورتها اللفظية، وأصوات حروفها، ومقتضى النظر عند أنصار المحاكاة أنه كلما ابتعدت اللغات من دلالاتها الأولى التي يغلب على الظن أن الصلة الطبعية الحسية كانت فيها قوية ضعف فيها وجه المناسبة، وصعب الوقوف عليها؛ إذ الطبعة الأولى من وضع الألفاظ للمعاني بهتت، وضعفت، وتقادمت بالتداول، وأنواع التصرف، فـ«اللغة كغيرها من الصنائع والموضوعات البشرية لا يحدث شيء منها تاماً كاملاً من أول وهلة، ولكن على التدريج»[2]، ومن الثابت أن كثيراً من الكلمات في كثير من اللغات تتركب من أصوات تقارب المعنى، وتناسبه، وكأن السامع الذي يتلقى الكلمة، أو يتفوه بها يسمع صوت معناها، ويلمس وقع حروفها، ويحسه في وجدانه، ولكن صعوبة معرفة حال الألفاظ يوم أن ولدت، ووضعت، وكانت مجانسة لمعناها الأول تحول دون إدراك هذه المناسبة الصوتية، والصلة الطبيعية، فالألفاظ قبل أن تكون على هذه الهيئة المعبرة ذات الدلالة مرت بلا شك بمراحل تطور، وهذه المراحل يصعب جداً كشفها؛ فالباحث إنما يتعامل مع وضع لغوي يحتاج إثبات التناسب فيه إلى التنقيب، ومعرفة المراحل مرحلة مرحلة، وعملية البحث هذه تفتقد الأدوات اللازمة التي تضمن سلامة النتائج.

وعند التدقيق في خلفيات فكرة التطور اللغوي التي تفسر نشأة اللغة عند كثير من المتأخرين، ودارسي اللغة المحدثين لا أستبعد تأثير الداروبينة المادية التي جعلت معتنقيها يجنحون إلى تفسير

---

1) انظر: سر الليال في القلب والإبدال لأحمد فارس الشدياق: 25، وفقه اللغات العروبية وخصائص العربية لخالد نعيم الشناوي: 37، واللغة والطبيعة من محاكاة الصوت الطبيعي إلى بناء الكلمة للتهامي الحايني: 59.

2) سر الليال في القلب والإبدال للشدياق: 25.

كل الظواهر تفسيراً مادياً على وفق ما تقتضيه أصولها، وهي نظرية نشأت في حقل الأحياء، ثم ألقت بظلالها على كل العلوم، فشملت كذلك اللسانيات، وصارت عند من يعتنقونها مرجعية كل بحث، والناظر في فكرة التطور اللغوي بحسب ما يطرحها أصحابها يتضح له أنه لا يمكن الجزم بما ورد فيها من الافتراضات؛ لأن من يتقول في ذلك بمثل ما سبق يعوزه السجل التاريخي الذي يوثق عملية التطور، وتبقى مثل هذه الأقوال ظاهراً عنها البرهان القاطع، بل ويرد عليها من الاعتراضات ما يدحضها كما سبق البيان، وإن استمدادها من الداروبينية عند بعضهم مما يثبت بطلانها لاعتمادها على أساس باطل، وعلى ركيزة ساقطة.

ومهما تباعدت الأفكار، واختلفت في توهم أصل اللغة، وبداءة نشأتها تتلاقى في أن اللغة أولى ما صرفت له العناية، وأحق ما بذلت فيه العناية، وبذلك فإن مواءمة ألفاظها للمعاني، ومشاكلة مقاصدها للمباني باعث يسعى إليه المتكلم جدير أن يكون سبباً يحمل الواضع على اختيار اللفظ للمعنى؛ ولذلك فإن من يقول من العلماء بالتوقيف في أصل اللغة يقول: قالت العرب، ونطقت العرب، وهذا لا يعني أن اللغة عنده من اصطلاح العرب القائلين والناطقين، «بل المراد بيان أنها وقعت بالحكمة كيف فرضت»[1].

ومن وجوه التناسب تتجلى براعة اللغات في وضعها، وقد تكون أكثر اللغات براعة وأكثرها أناقة أكثرها حظاً من وجوه التناسق والتناظر بين أشكالها ومضامينها؛ لأن التناسب مظهر من مظاهر التناغم، وملمح من ملامح الانسجام بين أوضاع اللغة وأغراضها، ودليل مواءمة شكل اللغة الظاهر الماثل في الأصوات المعبر بها لصورها الباطنة الماثلة في المقاصد المعبر عنها، وللعربية من التناسق والانسجام في مستويات اللغة الكفة الراجحة.

وفي نهاية هذا المبحث أعيد التأكيد على أن التناسبات بمفهومها الواسع في هذا البحث تتجاوز قضية معاني الحروف وإيحاءاتها إلى مظاهر التناسب والتواؤم في مستويات اللغة كلها، كما أن هذا المفهوم لا يعتمد على نظرية بعينها ويستبعد ما سواها، وربما تكون حكاية الأصوات للمعاني أخفى وجه من وجوه التناسب في العربية، وما سيأتي من محاور الدراسة يثبت ذلك.

---

1) العلَم الخفاق من علم الاشتقاق للصديق حسن خان: 25.

المبحث الخامس

علاقة اللفظ بالمعنى

إن البيان بالكلام هو أخص ما اختص به الإنسان، وهو ما يميزه عن سائر الحيوان، وإن النشاط اللغوي يستغرق جوانب حياة الإنسان كلها، فاللغة ليست فقط مجرد ألفاظ يرميها اللسان، فتلتقطها الآذان، وأصواتها ليست ارتدادات وموجات مجردة من المضمون، إن ألفاظ اللغة أصوات ذات طبيعة خاصة، اصطنعها الإنسان، وأحاطها برعايته، وعنايته، وأودعها أفكاره، وصب فيها مشاعره، وأفرغ في ألفاظها شحنات غير مرئية مما يختلج في نفسه، ويعتمل في ذهنه، فانسكبت إحساساته في قوالب الألفاظ، وسكنت فيها كما تسكن الأرواح أجسادها، فاحتملت ألفاظ اللغة معاني نفسية روحية، وفاضت بما فيها، وانتقلت كما هي بواصل الحس المشترك بين بني البشر من الملقي إلى المتلقي، فإذا هي تمتلئ حياة، وتنبض بما فيها فرحاً، وحزناً، ولذة، وألماً حتى لا يمكن أن يتذوقها إلا بوجدانه، وإذا هي تثير في النفس ما تثير، وبذلك كان اللغة والإنسان وجهين لواحد، وتلازما حتى صارت خصيصته التي بها يبين عن سائر الحيوان، وهذا التلازم في اللغة بين رموزها الصوتية ومدلولاتها الذهنية جعل لألفاظ اللغة وكلماتها تأثيراً وجاذبية لا يضاهيه شيء فيما يحيط بالإنسان، فكان للكلمات ومعانيها علاقة خاصة عنده هي محط بحثه، وغاية نظره.

وبذلك كانت هذه العلاقة وما زالت محل اهتمام العلماء، والنظار في كل العلوم، وحقول المعرفة، وضرب فيها كل فريق بسهم، ولا غرو فإن جاذبية اللغة وامتزاجها بالإنسان شعوراً، وفكراً، وعاطفة، وذوقاً، وحساً جعل المتأمل فيها يبحث، ولا يقف عند حد، وقد كان لعلماء العربية الذين لم يتركوا في درسها شاردة ولا واردة نصيب من الاهتمام بعلاقة اللفظ بمعناه، وواصل الاسم بمسماه، وفي ضمن هذا المبحث اهتدوا إلى التناسب بين اللفظ والمعنى، فأولوه العناية، وقد ظهرت الإشارات إلى المناسبة اللغوية بمفهومها الذي سبق شرحه مع بداءة الدرس اللغوي عند الرواد الأوائل كما سبق بيان ذلك.

وإن من اللازم هنا التأكيد على أن موضوع علاقة اللفظ بمعناه موضوع ذو علاقة بغالب فروع المعرفة الإنسانية؛ إذ إن الشكل اللفظي والمحتوى الذهني هما وجها الدلالة اللغوية، وركناها اللذان لا ينفك أحدهما عن الآخر بحال، وكل منهما دليل قسيمه، ومؤداه، فكل وحدة لغوية معجمية لا بد أن

تحتوي معنى يترجمه الذهن، وكل فكرة ذهنية لها من اللفظ ما يعبرها، ومن مجموع الوحدات المعجمية يتركب الكلام، وتتسلسل الجمل مترابطة بوثاق الإسناد، والنسبة العقلية، فالدلالة تبدأ من التزاوج والتلازم بين اللفظ ومعناه.

ولما كانت اللغة وسيلة الناس في التخاطب وإظهار ما في نفوسهم، وكان اقتران اللفظ بالمعنى ظاهراً لكل متكلم كان التساؤل عن سبب ارتباط الألفاظ بمعانيها، والدوال بمدلولاتها شاغلاً يشغل كل من اهتم بدلالات اللغة في كل علم، فذهب من ذهب إلى أن هذه العلاقة طبيعية، ومن قائل: إنها عرضية اعتباطية، ومن قائل: إن العلاقة أقوى من أن تكون عرفية صرفة، وسيزيد هذا الإجمال تفسيراً من خلال استعراض هذا الموضوع على ما يأتي:

علاقة اللفظ بالمعنى في الحضارات القديمة:

بدأ البحث في علاقة اللفظ بالمعنى كما سبق قديماً منذ أن بدأ النظر الفلسفي، واستمر وتعمق بتطور البحث العلمي، والفكر اللغوي، و«قد استرعت انتباه قدماء اليونانيين، وبدأ من سحر الألفاظ في أذهانهم، وسيطرتها على تفكيرهم أن ربطوا بينها وبين مدلولاتها ربطاً وثيقاً، وجعلوها سبباً طبيعياً للفهم والإدراك، فلا تؤدى الدلالة إلا به ، ولا تخطر الصورة في الذهن إلا حين النطق بلفظ معين، ومن أجل هذا أطلق هؤلاء المفكرون على الصلة بين اللفظ ومدلوله الصلة الطبيعية، أو الصلة الذاتية»[1]، فقد رأى أفلاطون تبعاً لأستاذه سقراط أن صلة اللفظ بمعناه صلة طبعية في الأصل، وأن الألفاظ بذاتها تثير مدلولاتها المخصصة غير أن هذه الصلة قد تختفي، وتتقادم مع الزمن؛ وذلك لما يعتري الألفاظ ومدلولاتها من التغير، والتطور، أما أرسطو فيرى خلاف رأي أستاذه أفلاطون أن الصلة بين الكلمة ومعناها عرفية اصطلح الناس عليها غير أنها ترسخت في أذهان الناس بالتلازم، والتكرار.

أما عند الهنود فهذه القضية كانت حاضرة ضمن تراثهم المنقول، ولم تكن محل اتفاق بين نظارهم، وقد كثرت مذاهبهم، واختلفت أقاويلهم في هذه القضية، لكن من الواضح أن كل هذه المذاهب كانت تستمد من الفكر الديني السائد عندهم، وكانت وثيقة الصلة بالتفسيرات العقدية، فقد ذهب فريق من الهنود إلى أن علاقة اللفظ بمعناه فطرية طبعية، بدأت بمحاكاة أصوات الطبيعة، ثم

---

1) دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 47.

تطورت حتى كانت على ما هي عليه، وفي مذهب هندي آخر يرى أصحابه أن العلاقة بين اللفظ والمعنى سببية كعلاقة الدخان بالنار، ويختلف أصحاب هذا المذهب عن سابقيهم في أنهم يرون أن هذه العلاقة تنطوي على نوع من الضرورة والطبعية، وليست طبعية خالصة كما هي في المذهب السابق، وحجتهم أن دلالة كلمة معينة على فكرة معينة لا بد أن تقود إلى الاعتراف بنوع من اللزومية، كما ذهب آخرون من مفكري الهنود إلى أن علاقة الألفاظ بمعانيها محض ارتجال وتعارف غير أنهم يقررون أن أصل العلاقة والربط إلهي[1].

علاقة اللفظ بالمعنى عند علماء العربية:

يمكن ابتداء أن نقول: إن الغالب من علمائنا في اللغة، والبلاغة، والأصول يذهبون مذهب التعارف المحض، والمواضعة العرضية في علاقة اللفظ بالمعنى، ومنهم من ينقل عنه القول بالصلة الطبيعية بين اللفظ والمعنى، ثم منهم من يرى علاقة المناسبة في دلالة بعض الألفاظ على معانيها، وفيما يلي تفصيل هذا الإجمال:

يذهب جمهور علماء العربية إلى أن العلاقة بين اللفظ ومعناه عرفية غير طبعية، وأن اللفظ لا يدل على معناه باللزوم[2]، وهذا ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني بقوله: «فلو أن واضع اللغة كان قد قال: (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»[3]، وهذا يدل على أن المعوَّل والأصل في دلالات الكلمات هو العرفية، لا الصلة الطبعية، ولا المناسبة[4] كما يبدو من كلام عبد القاهر.

وأما القول بالعلاقة الطبعية الذاتية فهو قول غريب ينسبه العلماء عندما يذكرونه إلى عباد ابن سليمان الصيرمي، ويفسر غالب من ينقل هذا القول العلاقةَ الطبيعية بالعلاقة الذاتية الواجبة، وإفادة

---

1) انظر في ذلك: دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 47-48، وعلم الدلالة لأحمد مختار عمر: 18-19.

2) انظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: 49، ومفاتيح الغيب (التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي: 36/1، والبحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي: 264/2.

3) دلائل الإعجاز: 43.

4) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي: 264/2.

اللفظ للمعنى بذاته من غير وضع[1]، ومعلوم أن الألفاظ لا تدل بذواتها اتفاقاً[2]، ولا تؤثر بأنفسها كما يؤثر كثير من المؤثرات في الطبيعة بذواتها، وهذا ما جعل من يعرض هذا القول يحكم عليه بالغرابة، والشذوذ[3]، ولي في سائر المبحث عود على مذهب عباد هذا لمناقشته، وتوجيهه توجيهاً صحيحاً بما تقتضيه أصول البحث.

وأما علاقة المناسبة فقد سبق شرحها على وجه التفصيل، وممن حرر الكلام فيها السكاكي، وقد بدأ السكاكي تدليله من أن استعمال اللفظ لمعنى دون معنى بالتساوي ممتنع إلا بالاختصاص ضرورة، والمقصود بالاختصاص تعيين لفظ ما لمعنى ما، وهذا التعيين يستدعي مؤثراً مخصصاً، وهذا المخصص لا يخلو من أن يكون ذاتياً من اللفظ نفسه، أو غير ذاتي، وغير الذاتي إما الله أو غيره على الخلاف، وفساد دلالة اللفظ بذاته معلوم؛ لأن دلالة اللفظ لو كانت بذاته لما انتقلت بالمجاز؛ لأن الدليل لا ينفك عن مدلوله، ولامتنعت دلالة اللفظ على الضدين، وغير ذلك من وجوه بطلان الدلالة اللفظية الذاتية الكثيرة، ولكن ربما قال من قال بذلك –كما يرى السكاكي– على سبيل الرمزية تنبيهاً على المناسبة بين اللفظ والمعنى[4]، قال: «وكأنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجهر، والهمس، والشدة، والرخاوة، والتوسط بينهما، وغير ذلك مستدعية في حق المحيط بها علماً أن لا يسوي بينها، وإذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى ألا يهمل التناسب بينهم»[5]، وبذلك اعتبر السكاكي مراعاة خواص الحروف في المعاني قضاء لحق الحكمة في الدلالة، وهذا لا شك نوع تأثير، لكنه ليس تأثير أنفس الكلم في اختصاصها بذاتها بالمعاني كما زعم ذلك من زعم، واللغة سواء أكانت بإلهام أم اصطلاح فالمرجع في دلالاتها إلى أمر واحد، هو الوضع الذي هو تعيين الكلمة بإزاء معنى بنفسها[6].

---

1) انظر: نفائس المحصول في علم الأصول لشهاب الدين القرافي: 449/1، والمحصول لفخر الدين الرازي: 182/1، والبحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي: 264/2.

2) انظر: مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي: 357، والبحر المحيط لبدر الدين الزركشي: 264/2.

3) انظر: نفائس المحصول في علم الأصول لشهاب الدين القرافي: 449/1، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع لبدر الدين الزركشي: 385/1.

4) انظر: مفتاح العلوم: 357، ونفائس المحصول لشهاب الدين القرافي: 449/1.

5) مفتاح العلوم: 357.

6) انظر: مفتاح العلوم: 357–358، والبحر المحيط لبدر الدين الزركشي: 264/2.

والمناسبة بمفهومها عند من يقول بها مناسبة وضعية، وليست مناسبة ذاتية، فإن العقل والطبع لا يوجبان أن يدل اللفظ على معناه ضرورة، ولكن الواضع عندما يضع يراعي المناسبة؛ لأنها مصلحة، وأفعال البشر في غالبها منوطة بالمصلحة، خاصة فيما امتاز به الإنسان، وهو اللغة التي هي أخص ما يخصه، وأكثر ما يميزه، ويدل على نوعه، وهي ما يعبر بها عن أغراضه، فهي أولى ما يصرف لها عنايته، ويوليها ما تسمح به قريحته، ويسعفه به فكره من صالح التخصيص، والتهذيب، والتحسين.

والفرق الفارق بين مذهب عباد ومذهب أهل العربية القائلين بالتناسب أن عباداً يرى العلاقة بين اللفظ والمعنى «ذاتية موجبة، بمعنى أنها لا تتخلف، ولا بد من وجودها»[1]، وأما المناسبة فليست ذاتية، ولا واجبة، ولا ضرورية، وإنما هي وجه من وجوه الاستحسان الوضعي الذي عليه تم اختيار اللفظ للمعنى، واختص كل منهما بالآخر، وإذا سلمنا بأن مراعاة التلاؤم والاعتدال مما طُبع عليه الإنسان في كل ما يخصه لا سيما الكلام الذي به يتميز عن غيره، وأن «الجنس ميال إلى الجنس، والطبع ميال إلى إيقاع المناسبة بين الأشياء، ونفاره من المتنافرات، فإن التناسب من الاعتدال، والنفس الكاملة مفطورة على محبته»[2] انتهى بنا الأمر إلى التسليم بأن العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة لا تخلو من تشاكل عرفي وضعي ليس ذاتياً، يتجلى هذا التجانس والتشاكل في مظاهر متعددة بصور مختلفة، وهو قد يخفى لما قد يرد على ألفاظ اللغة من التغير الذي يؤدي إلى اختفاء التناسب الأول، واستبدال الاقتران والتلازم به.

ويظهر الفرق بين المناسبة والذاتية كذلك من أن العلاقة الطبيعية –كما يراها من قال بها، وكما هي في تعريف الدارسين– توصف بالضرورية، وكأن من ضرورة اللفظ دلالته على معناه، ومن ضرورة المعنى التعبير عنه بلفظه؛ حتى يكون تخصيص اللفظ بالمعنى معتبراً، وليست هذه هي المناسبة التي أثبتها من أثبتها من علماء العربية، فإن المناسبة داعية جعلت الواضع يختار لفظاً ما دون غيره للتعبير عن المعنى، وهذا الباعث يرجع إلى ما هو من طبيعة اللفظ الذي يعبر به، وطبيعة المعنى الذي يعبر عنه، ومناط المشاكلة في اللفظ ما هو صوتي، أو صرفي، أو نحوي عقلي بحسب نوع القوالب اللغوية، وما تتضمنه، وقد وجدت في كلام ابن تيمية ما يومئ إلى

---

1) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 151.

2) الإشارات والتنبيهات لمحمد بن علي الجرجاني: 305.

خصائص علاقة التناسب هذه التي قال بها كثير من علماء العربية، فقد قال مفرقاً بينها وبين علاقة العرفية المحضة، والعلاقة الضرورية بقوله: «لم يقل أحد من العقلاء: إن اللفظ يدل على المعنى بنفسه من غير قصد أحد، وإن تلك الدلالة صفة لازمة للفظ حتى يقول القائل: لو كان اللفظ يناسب المعنى لم يختلف باختلاف الأمم، فإن الأمور الاختيارية من الألفاظ، والأعمال العادية يوجد فيها مناسبات، وتكون داعية للفاعل المختار، وإن كانت تختلف بحسب الأمكنة، والأزمنة، والأحوال»[1]، فهذا كلام صريح في التفرقة بين دلالة اللفظ الضرورية عند من قال بها، ودلالة المناسبة التي هي باعثة من بواعث اختيار اللفظ للمعنى، وهي ليست دلالة ضرورية موجبة تلازم المعنى واللفظ، وإنما هي باعث اختياري يختاره الواضع لتعيين اللفظ للمعنى، وهي قد توجد في ارتباط اللفظ بمعناه، وقد لا توجد؛ ولذلك فإن أشكال المناسبات كثيرة لا تحصى؛ إذ تختلف، وتتنوع بتنوع الاختيارات في مجانسة اللفظ لمعناه؛ ولهذا فهي تتعدد بتعدد اللغات، وتتنوع بتنوع طرائق اختيار الدلالة، وهذا التفريق الدقيق بين العلاقتين مهم في تحديد مفهوم كل نوع، ووضع كل في محله، وعدمُ التفريق هو ما أوقع كثيراً من الباحثين في الخلط واللبس في هذه القضية الدلالية، قال ابن تيمية: «تنازع الناس هل بين اللفظ والمعنى مناسبة لأجلها خصص الواضعون هذا اللفظ بهذا المعنى؟ على قولين: أصحهما أنه لا بد من المناسبة، وليست موجبة بالطبع ... فذلك يختلف باختلاف الأمم، بل هي مناسبة داعية، والمناسبة تتنوع بتنوع الأمم كتنوع الأفعال الإرادية، ولو قيل: إنه بالطبع، فطباع الأمم تختلف سواء في ذلك طبعهم الاختياري، وغير الاختياري»[2]، فمما نلحظه عند كثير من الدارسين القدامى والمحدثين عدم وضوح التفرقة بين مفهوم الدلالة الذاتية التي شذ بالقول بها عباد بن سليمان الصيرمي المعتزلي، ومفهوم دلالة المناسبة التي أجتهد في تعريفها، وتخليصها من غيرها من المفاهيم في هذه الدراسة.

ومن تتمة الكلام في هذا الجانب أن مفهوم المناسبة كذلك مغاير لعلاقة الاعتباطية والعرفية التي يذهب إليها كثير من علماء اللغة وباحثيها في القديم والحديث؛ لأن الاعتباط في رأيهم يعني أن العلاقة بين اللفظ والمعنى عرفية عرضية محضة، وعدم وجود أية صلة، أو أي رابط بين الرمز اللغوي ومدلوله، ولكن الصلة في المناسبة موجودة، وهي ظاهرة من وجوه، قد تكون في طبيعة

---

1) مجموع الفتاوى لابن تيمية: 20/417-418.

2) التسعينية: 3/335.

الحروف، وقد تكون من جهة البناء الصرفي، وقد تكون معقولة مفهومة من ملاءمة الموقع النحوي لمحتوى الكلام؛ ولذلك فإن حاصل النظر مما تقدم أن الدلالة الطبيعية شيء، والمناسبة شيء غيره، والتعارف المحض شيء ثالث، ولكل مفهوم.

وبناء على ما تقدم فإن النظر يقضي بأن الدلالة الطبيعية الضرورية التي قال بها من قال، ونسب القول بها إلى عباد مذهب ساقط غير معتبر رغم نسبة هذا القول إلى جماعة من الفلاسفة القدامى كما تقدم؛ لأن شاهد الحس يقضي ببطلانه، والظن أن قول عباد قد أسيء فهمه رغم كثرة الناقلين له، وتعاقبهم على إبطاله، ووصفه بالفساد، وخرق الإجماع[1]، وإن النظر العميق، والبحث الدقيق يقضي بأن نفهم قول القائل وصاحب المذهب وفق ما يراه قائله، ولا أظن أن عاقلاً يقول بأن اللفظ بذاته دال على المعنى بالضرورة، وأن تأثير اللفظ في معناه كتأثير النار بالإحراق؛ إذ الإحراق صفة ذاتية طبيعية واجبة للنار، فالمعنى ليس ذاتياً يؤدي إليه اللفظ بالضرورة، وليس من ضرورة المعنى الدلالة عليه بلفظ هو له دون غيره، ولا يُظن بعاقل فضلاً عن ناظر محقق أن يقول بقول ظاهر الفساد والبطلان مثل هذا، وهذا ما يضع أمامنا احتمال أن يكون من قال بذلك أراد غير ما فهم منه، وأن مذهب الدلالة الطبيعية المنقول عن عباد هو غير ما فهمه عامة من نسبه إليه، وأن مراده بالعلاقة الطبيعية هو علاقة المناسبة كما تنبه لذلك بعض الأصوليين[2]، والمناسبة معتبرة كما سبق، وهي معنى يجعل اللفظ دليلاً على معناه، وهذه المناسبة ليست شرطاً؛ ولكنها حاملة على الوضع سواء أكان الوضع بإرادة الله القديمة، أم باختيار الإنسان على الخلاف في أصل اللغة[3]، والقول بشرطية المناسبة يضاهي القول بالدلالة الطبيعية تقريباً؛ ولذلك فهو ساقط الاعتبار، والتناسبات منها ما هو دال بطبيعة اللفظ كما سبق البيان، ومنها ما هو مكتسب غير طبعي تكتسبه كل لغة بحسب منطق الوضع فيها، وهذا التناسب يتعدد، ويختلف باختلاف الأمم، والأماكن، فالذي أدى إلى عدم فهم مذهب عباد في علاقة اللفظ بالمعنى على وجهه الصحيح أن عباداً لما عرض قوله مجملاً غير مفصل ذهب غالب من عرضه إلى فهمه على غير ما أراده، فحملوه على معنى هو عندهم ظاهر الفساد لا يحتمل الصحة، وقد وجدت شهاب الدين القرافي فقه حقيقة النزاع في هذه القضية، فحررها أحسن تحرير، ووجه مذهب عباد في الدلالة الطبيعية توجيهاً معقولاً، فقد رأى أن

---

1) انظر: البحر المحيط لبدر الدين الزركشي: 266/2.

2) انظر: تشنيف المسامع لبدر الدين الزركشي: 1/ 385.

3) انظر: المصدر السابق: الصفحة السابقة.

عباداً إن كان لا يشترط الوضع فمذهبه قسيم لمذهب الجمهور في دلالات الألفاظ، وهو بعيد جداً؛ لأن اختلاف الوضع مشاهد لا ينكره أحد، والظن بعباد أنه لا ينكره، فإن الألفاظ ليست كعصافير طارت، وارتشقت في معانيها بذاتها، وإن كان عباد يشترط الوضع فمذهبه مذهب سائر العلماء، وهو إنما يرى المناسبة بين اللفظ والمعنى التي يثبتها المحققون من علماء العربية، وهي أن خواص المعنى تناسب خواص الأصوات، وعلى هذا يمكن فهم مذهبه[1]، وهذا ما يتوافق مع أصل الحكمة في وضع اللغة سواء أكان الوضع من الخالق، أم من غيره على الخلاف الذي سبق لنا بيانه، وممن ذهب هذه الوجهة في فهم مذهب الدلالة الطبيعية، ووقف عند هذه المسألة وقوف تمحيص شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن المناسب هنا أن ننقل كلامه بطوله لأهميته، قال: «والمقصود أن من الناس من يقول: ما من لفظ على معنيين في اللغة الواحدة إلا وبينهما قدر مشترك، بل ويلتزم ذلك في الحروف، فيجعل بينها وبين المعاني مناسبة، تكون باعثة المتكلم على تخصيص ذلك المعنى بذلك اللفظ، ولم يقل أحد من العقلاء: إن اللفظ يدل على المعنى بنفسه من غير قصد أحد، وإن تلك الدلالة صفة لازمة للفظ حتى يقول القائل: لو كان اللفظ يناسب المعنى لم يختلف باختلاف الأمم، فإن الأمور الاختيارية من الألفاظ والأعمال العادية يوجد فيها مناسبات، وتكون داعية للفاعل المختار، وإن كانت تختلف بحسب الأزمنة، والأمكنة، والأحوال ... والمقصود هنا أن بشراً من الناس ليس عباد بن سليمان وحده، بل كثير من الناس، بل أكثر المحققين من علماء العربية والبيان يثبتون المناسبة بين الألفاظ والمعاني»[2]، وبما سبق يتضح أن مذهب عباد عند فهمه على وجه صحيح ليس بشاذ، ولا غريب، بل هو قول معتبر له حظ من النظر إذا ما كان القصد اعتبار المناسبة بين اللفظ والمعنى من جهة الوضع، لا من جهة ذوات الألفاظ، وفي علاقة اللفظ بالمعنى كلام طويل، ولكن هذا القدر كاف؛ لأنه ذو صلة مباشرة بموضوع الدراسة.

وأما علماء العربية المحدثون فيميل غالبهم إلى أن اللغة بوضعها الحالي ظاهرة اجتماعية، ترتبط فيها المعاني بالألفاظ ارتباطاً عرضياً ناجماً عن الاتفاق بين الجماعة اللغوية، والتراضي بين مستعملي اللغة، فالسببية والاقتران لا غير هي العلاقة التي تحكم ارتباط الألفاظ بمعانيها[3]، ويرجع

---

1) انظر: نفائس الأصول: 458/1.

2) مجموع الفتاوى: 417/20-418.

3) انظر: دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 78، وعبقرية العربية لعمر فروخ: 39، واللسانيات وأسسها المعرفية لعبد السلام المسدي:95.

بعضهم القول بالمناسبة الطبيعية أو غيرها إلى تأثير اللغة في أذهان أهلها، واعتزازهم بها، واغترارهم بدلالاتها، وأن الدلالة التي يظن من يظن أنها مستوحاة من اللفظ ذاته ما هي إلا دلالة مكتسبة اكتسبها اللفظ بمرور الوقت، ولم تولد بميلاده[1]، وهم في ذلك على خطا الغربيين إذ يذهب كثر منهم إلى أن العلامات اللغوية محض اصطلاح وانتقاء، وأن البشر ربطوا اللفظ بالمعنى على نحو اعتباطي، وأنه لا مبرر طبيعي لارتباط الرمز اللغوي بمعناه[2]، فعند دي سوسير أن الدلالة اللغوية هي نظام يتكون من تصور، وصورة صوتية، وأن العلاقة بينهما اعتباطية ثابتة بالاصطلاح[3]، وتشمل الصورة الصوتية الجانب المادي الفيزيائي الذي هو الصوت، والأثر النفسي الذي يكتسبه اللفظ من التلازم بالارتباط الوثيق بينهما، وباستدعاء المفهوم الذي يثير الأحاسيس مع حضور المفهوم، فهما كالوجهين للعملة الواحدة، فالمفهوم والصورة السمعية هما جانبا الدلالة اللغوية، ولا علاقة طبيعية بين الجانبين، وبهذا فإن علاقة اللفظ بمعناه عند سوسير اعتباطية محضة لا تقوم على تعليل طبيعي، أو منطقي، أو عقلي[4]، فالمعنى الذي يدل عليه اللفظ ليس موجوداً بأية حال من الأحوال ضمن سلسلة الأصوات التي تتكون منها الكلمات، ومما يؤيد مذهب المحدثين في علاقة اللفظ بمعناه اختلاف اللغات، فالمدلول الواحد يعبر عنه في اللغات بطرائق صوتية مختلفة، ويزيد ذلك رسوخ العلاقة بالوضع اللغوي الذي لا يتضمن شيئاً غير العرفية.

وقد كان بعض علماء اللغة المحدثين ميالاً إلى المناسبة بين الألفاظ والمعاني، ولكن على حذر من المغالاة في ذلك[5]؛ وذلك لعدم إمكانية اطراد هذه المناسبة في كل المفردات، ومن المحدثين من أثبت المناسبة الصوتية في العربية على وجه متميز[6].

وجملة البحث أن المذهب السائد عند المحدثين من العرب والغربيين هو إنكار أية صلة بين اللفظ والمعنى، واعتبار العلاقة اعتباطية بحتة، وأن الكلمات تتصل بمعانيها الذهنية، ولا تتصل بها في الخارج بأية صلة طبعية غير أن هذا الرأي السائد لا يمنع من الاعتراف بدلالة جملة من الكلمات،

---

1) انظر: دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 71.

2) انظر: دور الكلمة في اللغة لستيفن أولمان، ترجمه وقدم له وعلق عليه: الدكتور كمال محمد بشر: 23.

3) انظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي لبريجيتيه بارتشت، ترجمه: سعيد بحيري: 103.

4) انظر: محاضرات في علم اللسان العام لفيرديناند دي سوسير، ترجمة: عبد القادر قنيني: 105.

5) انظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني لحسام سعيد النعيمي: 292.

6) انظر: أشتات مجتمعات لعباس محمود العقاد: 43-49.

وحكايتها للمعنى، والمناسبة الصوتية بين الشكل والمضمون في كثير من كلمات اللغة خاصة ذات الدلالات الطبيعية، وكذلك فإن عدداً من الدارسين المحدثين من العرب وغيرهم أكد على المناسبة الطبيعية الصوتية[1] على وفق ما أقره جمهور أئمة اللغة المتقدمين.

1) انظر: اطراد المعيار في دلالة المبنى على المعنى: نماذج من الاشتقاق للدكتور شكري الشريف، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية: 450/3.

الفصل الثاني

التناسب الصوتي

- المبحث الأول: مفهوم التناسب الصوتي
- المبحث الثاني: التناسب الصوتي عند علماء العربية
- المبحث الثالث: مظاهر التناسب الصوتي في العربية
- المبحث الرابع: إيحاء الصوت في القرآن

المبحث الأول

مفهوم التناسب الصوتي

مفهوم المستوى الصوتي:

يجدر أن نحدد المجال الصوتي في اللغة حتى يتأتى تحديد مفهوم التناسب في هذا الجانب، وعليه أقول: إن المستوى الصوتي في اللغة هو جانب من دراسة اللغة يتسلط فيه البحث على الصوت المفرد الذي يعد أصغر وحدة من الوحدات الدلالية[1]، وعليه يعرف المستوى الصوتي في اللغة بأنه «المستوى الذي يعنى بدراسة الأصوات اللغوية من حيث مخارجها، وصفاتها، وكيفية النطق بها»[2]، وهو جانب لغوي يتناوله فرع من اللسانيات يشمل علوم الصوت التي يمكن تعريفها إجمالاً بأنها العلوم التي تدرس الأصوات اللغوية التي تتشكل منها الكلمات في كل لغة من ناحية كيفية حدوثها، ومخارجها، وصفاتها، وكل ما يتميز به كل حرف عن الآخر، والظواهر التي تحدث عند تجاور الأصوات، وتأثر بعضها ببعض، والقوانين التي تخضع لها هذه الظواهر، كما يتناول علم الصوت تطور أصوات اللغة، وتبدلها[3] عبر مراحل مختلفة، ويكون منهج الدراسة الصوتية بحسب نوعها معيارياً، أو وصفياً، أو تاريخياً، وتتسع هذه الدراسات كذلك لتشمل دراسة وصف الصوت عند نطقه، وكيفيته عند انتقاله، ووصف آلية سماعه[4]، وعلى الجملة: يعتبر الصوت اللغوي المفرد، وما يتعلق به هو موضوع علوم الصوت[5].

إن البناء الصوتي للكلمة هو المحور الذي ترتكز عليه الكلمة؛ ولهذا يصنف مستوى الصوت في الدراسات الدلالية الحديثة على أنه المستوى الأول باعتباره يتعلق بمادة الكلمة الأولية التي هي الصوت، وباعتبار أن الدرس الصوتي في نظام اللغة يعتني بالدلالة التي تُستمد من طبيعة الصوت؛

---

1) انظر: علم الدلالة التأصيل والتفصيل لحبيب بو زوادة: 63.

2) الوجيز في مستويات اللغة لخلف عودة القيسي: 15.

3) انظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي لرمضان عبد التواب: 13.

4) انظر: علم الأصوات للدكتور كمال بشر: 8، وعلم أصوات العربية لمحمد جواد النوري: 8.

5) انظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي لرمضان عبد التواب: 13.

لأن اللغة في أساسها أصوات تشكلت منها كلمات، هذه الكلمات تتألف في جمل متلاحقة، ومتى ما حدث إبدال، أو حل صوت محل صوت آخر اختلفت الدلالة، وتغير المعنى، فكل كلمة تختلف عن الأخرى باختلاف الوحدات الصوتية التي تتكون منها[1]، وقد أطلق ابن جني اسم الدلالة اللفظية على الدلالة الصوتية، وجعلها أقوى الدلالات[2]، وتقترب الدلالة الصوتية بهذا المفهوم الذي قصده ابن جني من دلالة المعجم، بل هي بذلك تشمل كل مستويات اللغة، ودلالاتها؛ إذ إن اللغة بكل أنظمتها أصوات يعبر بها الإنسان عما يريد غير أن درس الصوت بالمفهوم الاصطلاحي الخاص يختص بالظواهر المتعلقة بالأصوات المفردة التي تشكل الكلمات، ويدرس وصف الأصوات، وما يتعلق بها في الكلمة الواحدة، أو الكلمات المتجاورة.

مفهوم التناسب الصوتي:

يتناول الدلاليون المستوى الصوتي في اللغات من ناحيتين: الأولى: من ناحية ما سبق بيانه في توصيف مخارج الحروف، وصفاتها، والظواهر الناتجة عن تألفها، وتقنين كل الظواهر الصوتية في اللغة المدروسة، ووصفها، والثانية: ناحية إيحاء الحروف بالمعاني، أو ما يسمى بالقيمة التعبيرية للحروف، وهذه الناحية ذات علاقة مباشرة بهذه الدراسة، بل هي المحور الذي تدور عليه، وهي قضية لم تحظ بالإجماع؛ لأنها دلالة غير ظاهرة، ولا هي مطردة اطراد الظواهر اللغوية المقننة، ولكن اعتبار علماء الدلالة المحدثين الدلالة الصوتية نوعاً من أنواع الدلالة يعني بالضرورة اعترافهم بدور أصوات الكلمات في الكشف عن معانيها، ولو في جزء يسير من ألفاظ كل لغة؛ لأن الدلالة الصوتية هي الدلالة المستمدة من طبيعة الأصوات في الكلمة[3]، ودلالة أصوات الكلمة على معناها إنما تحدث بنوع من المناسبة بين صفات الحروف، وطبيعة المعنى المدلول عليه، وهذا عين ما نبحثه غير أن هذا النوع من الدلالة لا يأخذ صبغة التعميم والشيوع كأنواع الدلالة الأخرى، ولكنه ظاهرة لا يمكن تجاهلها، ولا يمكن إنكار دورها في التأثير في المعنى.

---

1) انظر: الدلالة الصوتية في اللغة العربية لصالح سليم الفاخري: 48.

2) انظر: الخصائص: 101/3.

3) انظر: دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 46.

مفهوم الصوت:

الصوت لغة هو الجرس[1]، والجرس كل ما وقر في السمع، وكان له أثر في الأذن، ومن الناحية الطبيعية هو تموج الهواء، واندفاعه من أي سبب كان[2]، والتموجات الصوتية لها وصف فيزيائي دقيق، وفي الاصطلاح اللغوي: يمكن تعريف الصوت اللغوي بأنه أثر سمعي ناتج عن اندفاع الهواء، وتشكله في أعضاء النطق ضمن كلمات لها معنى بالوضع، والأصوات التي تتألف منها الكلمة تحدث بسبب تموج الهواء، واندفاعه، وقد عرف ابن جني الصوت بقوله: «الصوت عرض يخرج من النفَس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق، والفم، والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده، واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها»[3]، فهو حدث مادي محسوس قابل للرصد، والقياس، والتحليل، خاضع لأساليب التجربة المختلفة.

وكل لغة لها سلم من المدارج الصوتية، تتركب منه كلماتها، كل مدرج يمثل حرفاً، ولكل حرف من حروف اللغة خصائص تميزه عن غيره؛ ولذلك كانت له رتبة مستقلة عن سائر الحروف، فلكل حرف هوية خاصة، وكيان مستقل، تكونت هذه الهوية وهذا الكيان من الطبيعة التي تميزه، والخصائص التي يتصف بها، وبذلك اختلف كل حرف عن غيره من الحروف التي تشكل بمجموعها سلسلة الأصوات الرئيسة، والوحدات الأساسية للكلمات في كل لغة، فالأصوات أشبه بالعناصر الكيميائية التي باختلاطها وامتزاجها تنتج مواد، ومركبات جديدة لها خواص جديدة، وأشكال جديدة، لكنها تحتفظ في داخلها بصفات العناصر الأولية التي تكونت منها.

الدرس الصوتي العربي والمناسبة:

إن البحث الصوتي في العربية قديم، بدأ مع بداية الدرس اللغوي عند الخليل، وسيبويه، وغيرهما، وقد امتلأت مصنفاتهم بالمباحث الصوتية العميقة، والقضايا الدقيقة التي سبقوا فيها المحدثين، وقد بدأ الدرس الصوتي «تطبيقياً مستقلاً عن العلوم اللغوية عند القراء ... ثم تناوله المعجميون، والنحاة،

---

1) انظر: لسان العرب لابن منظور: 57/2، مادة (صوت).
2) انظر: أسباب حدوث الحروف للشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا: 56.
3) سر صناعة الإعراب لأبي الفتح ابن جني: 19/1.

واللغويون كالخليل بن أحمد في (العين)، وسيبويه في (الكتاب)، وبعض النقاد كالجاحظ ... ودارسو الإعجاز القرآني كالرماني، والعلماء، والفلاسفة، والأطباء كابن سينا في (أسباب حدوث الحروف)، وكتاب (الموسيقى) ...»[1]، وكان بحث الصوت عندهم عميقاً دقيقاً مبنياً على المنهج العلمي[2] التجريبي، ومن دراسة الأصوات اتضح أن بعض الحروف أقوى من بعض، وبعضها أوضح من بعض، «فعلى قدر ما في الحروف من الصفات القوية كذلك قوته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة كذلك ضعفه ... فالجهر، والشدة، والصفير، والإطباق، والاستعلاء من علامات قوة الحرف، والهمس، والرخاوة، والخفاء من علامات ضعف الحرف»[3]، وإن تقسيم الأصوات المنطوقة على أساسين: حركي يسمى المخارج، وسمعي يسمى الصفات قد نوّع من الاختلاف بين الأصوات المنطوقة، وبذلك أمكن لهذه الاختلافات وما في خلالها من مقابلات أن تكون منطلقاً لنظام صوتي متعدد الدرجات تستخدم فيه هذه القيم للتفريق بين الصوت والصوت[4]، ولما استقل كل حرف بشخصيته، وارتبط في الكلمات بمعان دل عليها لاحظ العلماء هذه المعاني، وطبائعها، وقارنوها بما يتميز به الصوت من المخرج الخاص، والصفات الخاصة، فبان لهم في كثير من الأحيان تناسب بين هذا وذاك، وتجانس يتمثل في توافق المعنى مع خصائص الصوت الذي يشكل الكلمة، وبنوا على هذا علاقة اللفظ بالمعنى، وقد سبق بيان ذلك بنوع من التفصيل، وهذا التجانس بين أصوات اللفظ ومعناه يأخذ مظاهر كثيرة، وأشكالاً عديدة، وفي الجملة فإن المجانسة والمناسبة تأتي من مراعاة المعنى في أصوات الألفاظ طولاً، وقصراً، وخفة، وثقلاً، وقوة، وضعفاً، وحركة، وسكوناً ... ويرى السكاكي: «أن للحروف في أنفسها خواص، بها تختلف كالجهر، والهمس، والشدة، والرخاوة، والتوسط بينهما، وغير ذلك مستدعية في حق المحيط بها علماً أن لا يسوي بينها، وإذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى أن لا يهمل التناسب بينهما»[5]، وعلى ذلك فالتناسب الصوتي بين اللفظ ومعناه علاقة تجانس تربط أصوات الكلمة بمدلولها، أو هو إيحاء أصوات الكلمة بمعناها الموضوع

---

1) الدرس الصوتي العربي نشأة وتطوراً إلى القرن الخامس الهجري للدكتورة فوزية سرير عبد الله، مجلة دراسات لسانية، العدد الثالث: 4/131-132.

2) انظر: المصدر السابق: 4/132.

3) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي: 118.

4) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان: ص46.

5) مفتاح العلوم: 357.

لها في اللغة بطريق طبائع مخارج الأصوات وصفاتها،، ولعل أقدم تعريف للمناسبة نجده في عنوان لابن جني سماه «إمساس الألفاظ أشباه المعاني»[1]، فهو دلالة وقع الأصوات وجرسها على مدلولها، أو هو ما تؤديه الأصوات من دور في بيان معنى الكلمة، أو هو حكاية المعنى بطريق أصوات الكلمة، فإن الكلمة تتألف من عناصر صوتية، ولكل عنصر منها خصائص، فإذا ما تآلفت هذه الوحدات الصوتية تشكلت الكلمة المفردة التي هي أهم وحدة معنوية[2]، وصار لها بالتعارف، والتواضع معنى، والتناسب الصوتي يكون في مشاكلة ما بين خصائص الوحدات الصوتية المكونة للكلمة، والمعنى الموضوع لها، فيكون الصوت مناسباً للمعنى، وكأن المعنى صدى جرس الحروف، واللفظ صورة سمعية طبيعية لمعناه، أو هو أن تكون الكلمة مشتقة من صوتها في الطبيعة، وقد يكون التجانس من قِبَل أن الصوت القوي يستعمل للمعنى القوي، والصوت الضعيف للمعنى الضعيف.

والعربية تميزت بكثرة مخارج حروفها، ووفرة مدارج أصواتها التي تتوزع على جهاز النطق من أقصاه إلى أدناه، وبناء على ذلك تنوعت ألوان نطق الحروف تنوعاً واضحاً نتيجة كثرة المخارج، و تعدد الأوصاف، فاعترى حروف العربية صفات شتى من الجهر، والهمس، والشدة، والرخاوة، والتفخيم، والترقيق، القلقلة ... إلخ، وكل هذا قد وفر للعربية تباينات صوتية، وتدرجات نغمية، وألواناً يمكن بها محاكاة المعاني الكثيرة، واستيعاب نطاقات أوسع من موافقة المعاني بالإيحاءات بحيث تكون المعاني مستمدة من طبائع الحروف، ويكون للحروف أثر في معانيها، فالحرف القوي للمعنى القوي، والحرف الخفيف للخفيف، والضعيف للضعيف، وهكذا لكل معنى من أصوات لفظه نصيب، وهذه الوفرة الصوتية تفتقر لها كثير من اللغات الأخرى[3]، كما أن من فضيلة الأصوات العربية التوازن في توزع الصوائت والصوامت في اللفظة الواحدة، فالصوائت رغم قلتها نوعاً تكاد تساوي الصوامت عدداً، ويتشارك النوعان في تشكيل أصوات الكلمة العربية، ولعل هذا الاعتدال حقق للفظة العربية قدراً كبيراً من التوازن النطقي، وهذه الأصوات بصفاتها الوفيرة تتداخل وتتقارب، ولا تتوافق، فـ«كل حرف شارك غيره في المخرج لا يمتاز عنه إلا بالصفات، وكل حرف شارك غيره في صفاته

---

1) الخصائص: 154/2.

2) انظر: علم الدلالة لأحمد مختار عمر: 22.

3) انظر: الفلسفة اللغوية لجورجي زيدان: 50، ودراسات في علم اللغة لكمال بشر: 198، وأم اللغات: دراسة في خصائص اللغة العربية لسعيد أحمد بيومي: 39.

فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج، ولولا ذلك لاتحدت أصوات الحروف في السمع ... كالظاء، فلولا انفرادها بالاستعلاء، والإطباق، والجهر لكانت تاء لاتفاقهما في المخرج، والدال لولا الاستفال والانفتاح اللتان فيهما لكانت طاء لاتفاقهما في المخرج أيضاً»[1]، وبذلك كان لكل حرف جرس يختص به، ووقع في الأذن يميزه كما لكل منها أوصاف، وهذا ما شكل سلماً عريضاً من الأجراس، والأنغام الصوتية الصالحة لمقابلة المعاني، واستحقت العربية بذلك أن تكون مستودعاً لدلالات الإيحاءات الصوتية.

والمناسبة في المجال الصوتي تكون بمشاكلة طبائع الأصوات للمعاني بحيث تحاكي أصوات الكلمة الأشياء في الطبيعة، أو تناسبها بوجه معقول معتبر، قال ابن جني في (باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني): «إنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها»[2]، فمناسبة أصوات الكلمة لمعانيها هي «أن يأتي مسموع الأصوات على حذو محسوس الأحداث»[3]، وإن إدراك هذا الإمساس أشبه ما يكون بإدراك الفروق المعنوية بين المترادفات من حيث إنها تحتاج إلى ملاحظة المعاني الدقيقة، واختبار الاستعمالات اللغوية.

ومما يجب معرفته والتنبيه عليه في المناسبة الصوتية أن اتساع اللغة يحجب المجانسة الصوتية بين اللفظ ومعناه؛ لأن اللفظ بوضعه الأصلي الأول المحاكي للحدث يتغير، ويتبدل، وهذا من طبيعة كل لغة غير أنه في العربية أظهر؛ لأن ومعلوم أن العربية تتخذ أشكالاً كثيرة للتغيير، وتوسع تعبيراتها «توسيعاً لا يقابله شيء في سائر اللغى المعروفة بما وقع فيها من القلب، والإبدال»[4]، والتعريب، وأنواع المجاز؛ ولذا فإنه من العبث محاولة إثبات التناسب الصوتي في ألفاظ تغيرت معانيها بالمجاز، أو التغليب، أو أي نوع من أنواع التغيير والتوسيع الذي يصيب الألفاظ والمعاني؛ لأن مناسبة الصوت تكون ظاهرة في الوضع الأول الأصلي، قبل أن يصيب اللفظ ما يصيبه، وقبل أن تجري عليه سنة اللغة الطبيعية في البعد عن الوضع الأول بطرائق عديدة تكتسب بها الألفاظ

---

1) النشر في القراءات العشر لابن الجزري: 214/2.
2) الخصائص: 157/2.
3) البلاغة الصوتية في القرآن الكريم لمحمد زكي شادي 28 .
4) نشوء اللغة ونموها واكتهالها لأنستانس ماري الكرملي: 16.

معاني جديدة، وتكتسي بها المعاني أنواعاً من القوالب اللفظية، و«اللغة كغيرها من الصنائع، والموضوعات البشرية لا يحدث شيء منها تاماً كاملاً من أول وهلة، ولكن على التدريج»[1].

إن كثيراً من الألفاظ توسعت دلالتها، وتجردت من صفتها الأولى، ما جعل من العسير الحكم عليها بالمحاكاة، فمثلاً: أصل الحُب من الملازمة، والثبات، يقولون: أحب البعير إذا برك، فلم ينتقل، ولما كان من يروم شيئاً، ولا يبغي عنه زوالاً يلزمه، ويثبت عليه سمي ذلك حباً[2]، فكيف لنا أن نأتي بواصل صوتي بين لفظ الحب وتعلق القلب؟ إلا أن يكون ضرباً من التكلف، والتخرص.

ولما سبق بيانه كانت دلالة المناسبة دلالة لطيفة خفية في غالبها غير ظاهرة كما صرح بذلك غير واحد من العلماء، وخفاؤها وصعوبة إدراكها عند الكثير هو ما جعل طائفة من الدارسين يطرحونها، ولا يعتدون بها، ولكن الصحيح أن خفاءها لا يعني انعدامها، وأن عدم إدراكها ممن لم يمتلك آلة استنباطها لا يعني نفيها، فالحجة لمن عرف وأثبت على من لم يعرف، وإن القول باطراح إيحاء الأصوات مجانب للصواب، ولا يقول به إلا من عرف ظاهراً من الدلالات دون أن يغوص في أعماقها، ويستخرج بواطنها، ولا يقدح في اعتبار الدلالة الصوتية، وحكاية المعاني بالأصوات وجودُها في لغات أخرى بصور أخرى، وأنماط مختلفة؛ وذلك لأن هذا النوع من الدلالة –كما سبق البيان– وضعي يخضع لمعايير الوضع اللغوي، والاختيار الإرادي، وهي معايير تختلف في كل لغة عن الأخرى، وليست معايير عقلية ثابتة حتى نقول بوجوب اطرادها في كل اللغات على معيار واحد، أو على أشكال متشابهة.

وبأن باب المناسبات الصوتية لطيف خفي لا يطلع عليه إلا من تمكن من العربية، واستحكم في ذوق ألفاظها كان لكل عابر طريقاً محفوفاً بالزلات، والمجازفات، والتخرصات، فحكاية دلالة الصوت مجال بحث ونظر، وموضع اجتهاد تتفاوت فيه الأذواق، وتختلف في تحصيله الأفهام، ويبلغ فيه كل مبلغه بحسب اجتهاده، وذكائه، وقوة بديهته؛ لذلك تعددت وجهات النظر في استنباط هذا النوع من الدلالة، وتباينت الأقوال بين قليل، وكثير، وجلي، وخفي، وبين ما يسلّم له الحس، وترتاح له النفس، وما لا حظ له من ذلك، وإن دراسة التناسبات الصوتية بين شكل اللغة ومدلولها يفضي حتماً إلى القول بأن هذا الباب من التناسبات هو أضيق أبواب التناسب، وأغمضها في الرصد، وأبعدها عن

---

1) سر الليال في القلب والإبدال للشدياق: 25.

2) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم: 88/2.

الاطراد، وأعوصها في التقعيد غير أن كل ذلك لا ينفي ثبوتها، وعلى هذا لا يمكن القول: إن الدلالة التناسبية بين الصوت ومعناه في العربية يعد ظاهرة بارزة، شأنها شأن غيرها من الظواهر اللغوية التي تجري وفق سنن ثابتة، وتضبطها قواعد تطرد اطراداً كظاهرة الاشتقاق، أو الإعراب على سبي التمثيل؛ لأن ذلك يحتاج إلى استقصاء شامل، وإحصاء كامل، يجمع كل ألفاظ اللغة، ويضعها تحت البحث والاختبار ليقيس علاقة الأصوات في كل كلمة بمعناها بإعطاء كل صوت خصائصه اللغوية الدقيقة، ثم معرفة مجانستها للمعنى، وذلك مما لا يتأتى بأي حال من الأحوال.

وقد قام القول بالتناسب عند بعض الدارسين على افتراض أن ألفاظ اللغة في بداية نشأتها، ووضعها الأولي كانت محاكية لطبائع الأشياء، وعلى سمت الأحداث المسموعة، ثم اتسعت المعاني شيئاً فشيئاً[1]، وداخل الألفاظ بذلك الاتساع، والتجوز، واتخذت اللغة طرائق كثيرة في الدلالة، وأنماطاً عديدة في التعبير، وتقادمت بذلك المحاكاة، ولكن آثارها الدالة على نشأتها وأوليتها ومناسبة ألفاظها لما وضعت له بقيت شاهدة بذلك.

وبما أن اكتشاف المناسبات يخضع للملاحظة الدقيقة فيجب في هذا الباب الحذر من التعمق الذي لا دليل عليه، وملاحظة التطور والتغير الذي يصيب اللغة، فيغير دلالة ألفاظها؛ لأن أي لغة هكذا تنشأ، وتتطور، وتطرأ عليها طوارئ تغير الألفاظ، واتساع المعاني، وتستقر في كل زمن على ما كانت عليه ألفاظها، وآلت إليه في الدلالة، وقد يؤدي الولع باللغة، والاعتزاز بها، والتأثر بـ((الباعث الصوتي على توليد الكلمات إلى ما يكاد يكون اعتقاداً غامضاً في وجود مطابقة بين الصوت والمعنى))[2]، كما توقع شدة التلازم بين اللفظ والمعنى حتى كأن اللفظ معنى، والمعنى لفظ في وهم أن للألفاظ تأثيراً خفياً في معانيها، وارتباطاً بمدلولاتها.

---

1) انظر: نشوء اللغة ونموها واكتهالها لأنستاس الكرملي: 7-9، واللغة والطبيعة من محاكاة الصوت الطبيعي إلى بناء الكلمة للتهامي الحايني: 59.

2) دور الكلمة في اللغة لستيفن أولمان: 81 .

المبحث الثاني

التناسب الصوتي عند علماء العربية

الظن أن فكرة التناسب الصوتي بين الألفاظ والمعاني، أو ما يسمى حديثاً بالقيمة التعبيرية للحروف عرفت عند قدامى علماء العربية من النحاة، واللغويين[1]، ولكن ابن جني هو من أصل الفكرة، وفصلها، فكان رائدها، وصاحب السبق في تسليط البحث فيها من غير منازعة، ومن الإشارات الأولى للفكرة ما جاء عن الخليل عندما تكلم في الأفعال الرباعية المضاعفة ومصادرها في قوله: «وأما الحكايةُ المُضاعفَة فإنها بمنزلة الصَّلْصلة، والزَّلْزِلَةِ، وما أشبهه يتوهمون في حُسن الحركة ما يتوهمون في جَرْس الصوت»[2]، فهذا كلام صريح في مناسبة الصوت لمعناه، وقد سماه الخليل الحكاية، وقد جاء عن الخليل كذلك تفسير قول العرب في صوت الجندب: (صرَّ) بأن في صوته استطالة، ومداً، وقولهم في صوت البازيِّ: (صَرْصَرَ)[3] بأن فيه تقطعاً، وكأن تشديد الراء عند الخليل قابله في المعنى صوت الجندب المستطيل، وتكرير الحرفين في (صرصر) قابل التقطيع في صوت البازي، وهذا ملحظ مهم في باب مناسبة صوت الكلمة لمعناها، وهي إشارة متقدمة إلى التناسب من رائد من رواد البحث اللغوي، وقد أخذ ابن جني ما جاء من كلام سيبويه في «باب بناء الأفعال»[4] –لما أراد حصر «المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني»[5]، فقد عدد سيبويه مصادر وزن (فَعَلَان) كالنزوان، والنقزان، والغليان، والثوران، والوهجان، واللمعان ... وفسر مجيئها على وزن واحد باشتراكها في الدلالة على الحركة، والاضطراب[6]، وهذا ما يؤكد التناظر، والتناسب الصوتي المعنوي من حيث إن الحركات المتتالية في اللفظ تجانس، وتناسب

---

1) انظر: بحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب: 19.
2) العين: 55/1.
3) انظر: الخصائص لابن جني: 152/2.
4) الكتاب: 5/4.
5) المصدر السابق: 14/4.
6) انظر: المصدر السابق: الصفحة السابقة.

الحركة والاضطراب في المعنى[1]، وهو ما يستشعره الناطق بكل سهولة، كما أن الفتحة الثالثة الطويلة، وانتهاء الكلمة بنون ذات غنة مجهورة تزيد في زمن الصوت، ما يزيد التناسب بين اللفظ والمعنى في هذه الأوزان[2]، فقد ساق ابن جني كلام سيبويه السابق للتدليل على معرفة سيبويه المناسبة بين الصوت والمعنى غير أنه مع التحقيق والتدقيق لا أرى في كلام سيبويه ما يحتمل ذلك إلا بالتكلف في التوجيه، والتعسف في التأويل؛ والحاصل أن ابن جني أخذ من ذلك ونظائره ما أسس به فكرة المناسبة، وجعله مهيعاً وأصلاً في اللغة[3]، وقد يكون من الإشارات إلى التناسب الصوتي قول الفراء: «إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات»[4] يعنى أن الحرفين المتقاربين في المخرج قد يتعاقبان على كلمة واحدة في لغات العرب، وتقارب المعنى لتقارب المخرج من أنواع التناسب كما سيأتي بيانه، ثم نجد من الإشارات القديمة لمناسبة الصوت معناه ما نقله ابن قتيبة عن الأصمعي في سبب تسمية الحُلوق بالجراجر بأنها من: «جرجرة الماء إذا شُرب، وإنما تكون الجرجرة في الحلق، وكأنها حكاية الجرع»[5]، فملاحظة المناسبة عند الأصمعي في هذا النقل واضحة، ثم نجد ما أورده ابن قتيبة في تسمية البطن بالقَبْقب، واللسان باللَّقْلق، والطعن بالشغشغة، والضرب بالهيقعة بأنها حكايات لأصوات المعاني[6]، ويتضح بمجموع ذلك أن الإشارات إلى حكاية المعنى بالصوت كانت واضحة عند المتقدمين، وهي الأصل الذي بنى عليه ابن جني ومن بعده.

ولما جاء ابن جني، كان رائد هذا الدرس اللغوي، والمؤسس له، وواضع أصول المناسبة الصوتية بين الألفاظ والمعاني[7]، فقد كان مولعاً بكشف أسرار العربية، والغوص في أعماقها، وسبر أغوارها، أغوارها، وإرثه شاهد بذلك، وهو الذي وسع مفهوم المناسبة بعد أن كان ضيقاً، وفتقه بعد أن كان رتقاً، وتعد كتبه أغنى الكتب التراثية مادة في هذا الجانب على وجه الخصوص، وقد عقد بابين في

---

1) انظر: الخصائص: 154/2.
2) انظر: الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم لعبد الحميد هنداوي: 18.
3) انظر: بحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب: 20.
4) معاني القرآن: 372/2.
5) غريب الحديث: 431/1.
6) انظر: المصدر السابق: الصفحة السابقة.
7) انظر: نزهة الأحداق في علم الاشتقاق لمحمد بن علي الشوكاني: 23.

خصائصه لبحث المناسبة الصوتية تحديداً، هما باب «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»[1]، وباب «إمساس الألفاظ أشباه المعاني»[2]، ومما قال في المناسبة: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل، وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته»[3]، وقال: «أما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث، فباب عظيم واسع، ونهج متلئِبٌّ عند عارفيه مأموم؛ وذلك أنهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبَّر بها عنها، فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره»[4]، وقد سبق أن السكاكي، وابن تيمية، وابن القيم كانوا من القائلين بمجانسة الصوت المعنى، الباحثين في دلالاتها، فعند السكاكي أن مراعاة خصائص الحروف في المعاني من حكمة الوضع التي يجب بحثها والإحاطة بها[5]، وابن وابن تيمية يرى أن: «أكثر المحققين من علماء العربية والبيان يثبتون المناسبة بين الألفاظ والمعاني»[6]، فهو في هذا النص عنه يثبت مصطلح (التناسب) قاصداً به مناسبة الصوت للمعنى، والثابت أن ابن تيمية كان يعرف التناسب كما سيأتي في كلام تلميذه ابن القيم، وقد استعمله كثيراً في الترجيح بين وجوه التفسير، واكتشاف أسرارها[7]، وعلى أثر ابن تيمية قرر ابن القيم مناسبة الأصوات لمعانيها، ومثل لها كثيراً، قال: «وهذا مطرد على أصل من أثبت المناسبة بين اللفظ والمعنى كما هو مذهب أساطين العربية»[8]، وقال: «المناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفظ والمعنى»[9]، والمعنى»[9]، وقد أطال ابن القيم النفس في التفصيل، والتمثيل لدلالات التناسب المتعددة، ومما يحسن نقله من كلامه في هذا الموضع لأهميته قوله: «الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها،

---

1) الخصائص: 147/2.
2) المصدر السابق: 154/2.
3) المصدر السابق: 152/2.
4) المصدر السابق: 159/2.
5) انظر: مفتاح العلوم: 357.
6) مجموع الفتاوى: 418/20.
7) انظر: طرق التفسير لعبد العزيز داخل المطيري: 232.
8) التفسير القيم لابن القيم: 209.
9) بدائع الفوائد: 105/1.

يتفرس الفطن فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسه كما يتعرف الصادق الفراسة صفات الأرواح في الأجساد من قوالبها بفطنته»[1]، وذكر عن شيخه ابن

تيمية أنه كان يقول بذلك، فقال: «ورأيت لشيخنا ابن تيمية فيه فهماً عجيباً، كان إذا انبعث فيه أتى بكل غريبة»[2]، وقال كذلك في تأكيد اعترافه بدلالة الأصوات، وأثرها في المعنى: «ولقد كنت برهة يرد عليّ اللفظ لا أعلم موضوعه، وآخذ معناه من قوة لفظه، ومناسبة تلك الحروف لذلك المعنى، ثم أكشفه، فأجده كما فهمته، أو قريباً منه، فحكيت لشيخ الإسلام هذا عن ابن جني، فقال: وأنا كثيراً ما يجري لي ذلك»[3]، وفي الموسوعة اللغوية (المزهر) تكلم السيوطي –وهو من متأخري اللغويين نسبياً– في مصطلح «مناسبة الألفاظ للمعاني»[4]، فأورد المصطلح، ونقل كلام ابن جني بلفظه نقل الموافق المقر، ودلل عليه بأمثلة كثيرة، وقال: «وأما أهل اللغة والعربية فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني»[5]، وقال أيضاً: «فانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها، وكيف فاوتت العرب في هذه الألفاظ المقترنة المتقاربة في المعاني، فجعلت الحرف الأضعف فيها، والألين، والأخفى، والأسهل، والأهمس لما هو أدنى، وأقل، وأخف عملاً أو صوتاً ...»[6]، وبهذا يكون علماؤنا الأوائل قد عرفوا المناسبة الصوتية، ولمحوا في اللفظ أثره في المعنى، وقيمته التعبيرية في الكلمة، وبذلك تكون قاعدة التناسب عندهم قوية صلبة. وقد تتابع على تقرير المناسبة الصوتية علماء اللغة والتفسير، واتفقوا على أن للألفاظ مناسبة ومواءمة للمعاني حتى قيل: إن الألفاظ في الأسماع كالصور في الأبصار[7]

وأما في الدراسات الحديثة فقد ذهب جمع من الباحثين إلى أن هذه المناسبة إن ثبتت فإنها لا تطّرد، وهي إن صدقت في بعض الأمثلة فإن الغالب في الرابط بين اللفظ ومدلوله علاقة التقاليد

---

1) المصدر السابق: 166/1.
2) بدائع الفوائد: 106/1.
3) التفسير القيم: 209.
4) المزهر: 40/1..
5) المصدر السابق: 42/1.
6) المصدر السابق: 44/1.
7) طرق التفسير لعبد العزيز بن داخل المطيري: 281.

التي تعني عدم وجود أي رابط طبيعي بين الاسم ومسماه[1]، وفي المقابل اعتبر قليل من المحدثين المناسبة الصوتية على طريق الأقدمين، ومن هؤلاء أحمد فارس الشدياق[2] الذي رأى أن مبدأ اللغة من تقليد الأصوات الطبيعية، وأن «معظم اللغة مأخوذ من حكاية صوت»[3]، وأن لحروف العربية خصائص تظهر في معاني الكلمات المتركبة منها[4]، وممن ذهب هذا المذهب كذلك جورجي زيدان، وماري الكرملي وغيرهما، فهم يرون أن الإنسان اقتبس لغته الأولى بطريق حكاية الأصوات، وأن الأصل في وضع الألفاظ في كل اللغات محاكاة الطبيعة، ثم نمت اللغات، وتطورت[5]، وتشعبت بتشعب حاجات الإنسان، فزادت الألفاظ شيئاً فشيئاً بحسب كل حاجة؛ لأن الحاجات لم تأت فوراً، ولا عفواً[6]، وبتقادم العهد، وتصرف المتكلمين، واختلاف القبائل والبيئات، وطرائق التعبير التعبير زادت الكلمات على أصولها، ولكن هذه الأصول تتجلى، ويمكن ملاحظتها بالاكتشاف، ومعرفة قوانينها.

ومن الأنظار المطروحة في هذا الشأن المتعلقة ببحث التناسب فكرة ثنائية ألفاظ اللغة، ومضمونها أن ألفاظ اللغة في أصلها تتكون من صوتين فقط، وأن كل لفظ ثنائي يختص بمعنى، وأن الألفاظ وضعت على حرفين لتناسب معانيها صوتياً، وكل لفظ زاد على الأصل الثنائي فهو يجري على قانون التطور لا علاقة له بالتناسب الذي عليه أصل الوضع[7]، وهذا دليل اتفاق الخواطر في وضع الألفاظ؛ لأن الكلمات عند من ذهب هذا المذهب كانت على هجاء واحد محاكاةً للطبيعة، ولا يمكن الاتفاق في الوضع إلا إذا كان الوضع ابتداء على هجاء واحد، أو هجاءين[8]،

---

1) انظر: بحوث ومقالات للدكتور رمضان عبد التواب: 22.

2) هو أحمد فارس بن يوسف الشدياق، ولد لأبوين نصرانيين في لبنان، اعتنق الإسلام، وتسمى بأحمد فارس، برع في العربية وآدابها، وصنف في اللغة والأدب وغير ذلك كتباً نافعة ماتعة، من آثاره: (سر الليال في القلب والإبدال)، و(الساق على الساق)، وغيرها من الكتب الثرية، توفي عام 1304 هـ الموافق عام 1887 م، ودفن في لبنان. انظر: الأعلام لخير الدين الزركلي: 1/193-194.

3) سر الليال في القلب والإبدال: 22.

4) انظر: الساق على الساق فيما هو الفارياق: 2.

5) انظر: الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية لجورجي زيدان: 140، ونشوء اللغة ونموها واكتهالها لماري الكرملي: 7.

6) انظر: نشوء اللغة ونموها واكتهالها لماري الكرملي: 7.

7) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 154-155.

8) انظر: نشوء اللغة ونموها واكتهالها: 9

وعلى ذلك فـ«المفردات أول ما نشأ منها كان موضوعاً على هجاء واحد محاكاة للطبيعة، أوله متحرك، وثانيه متحرك، ثم جاء المضاعف من ثلاثي، ورباعي، فيكون ثلاثياً إذا لم تَتَخيل الحركة في الشيء، ورباعياً إذا تخيلتها فيه، وإنما حرك الساكن في آخر الهجاء لحاجة الناطق إلى إسماع الحرف الأخير من الكلمة»[1]، وممن قال بهذه الفكرة: جورجي زيدان[2]، وماري الكرملي[3]، وأما الشدياق فيرى من باب ضبط اللغة أن المضعف الثلاثي هو أصل الأفعال[4]، ولهذه الفكرة في أصل أصل الكلمات سابقة عند الأولين، منهم ابن فارس الذي ذهب مذهباً قريباً من هذا في أصل الكلمات، فرأى أن غالب الرباعي والخماسي عند تدقيق النظر منحوت من كلمتين[5].

ومن المحدثين القائلين بالمناسبة صبحي الصالح[6] الذي رأى أنه كما أن لكل صوت صفة ومخرجاً، فكذلك لكل صوت إيحاء دلالة ومعنى[7]، وأيد ذلك بالكلمات الوفيرة في اللغة التي تحاكي طبيعة معناها، يقول: «فالعصفور يزقزق، والحمام يهدل، والقمري يسجع، والهرة تموء، والكلب ينبح، والعجل يخور، والذئب يعوي ...»[8]، وكذلك قال عبد الله العلايلي[9] بخصائص الأصوات، وأن لكل

---

1) المصدر السابق: الصفحة السابقة..

2) انظر: الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية لجورجي زيدان: 140.

3) انظر: نشوء اللغة ونموها واكتهالها لماري الكرملي: 9.

4) انظر: سر الليال في القلب والإبدال: 22.

5) انظر: مقاييس اللغة: 1/328-329.

6) هو الشيخ الدكتور صبحي إبراهيم مصطفى الصالح، ولد بطرابلس لبنان عام 1926 م، وبها أخذ العلوم، تحصل تحصل في القاهرة على إجازة في الأدب العربي، ثم سافر إلى فرنسا، وتحصل على الدكتوراه في الآداب، كان على اطلاع واسع بعلوم كثيرة، وألف كتباً نافعة، منها: (علوم الحديث ومصطلحه)، اغتيل في بيروت عام 1407 هـ الموافق 1986 م. انظر: تتمة الأعلام للزركلي لمحمد خير رمضان يوسف: 1/241-242.

7) انظر: دراسات في فقه اللغة: 141.

8) المصدر السابق: 152.

9) هو عبد الله عثمان العلايلي، ولد في بيروت عام 1914 م، وطلب العلم فيها، سافر إلى مصر، وتخرج في الجامع الأزهر، كان لغوياً أديباً شاعراً، شغل عضوية مجمع اللغة العربية بدمشق، واشتغل بالتدريس والتأليف، من مؤلفاته: (مقدمة التفسير)، و(مقدمة لدرس لغة العرب)، و(المعجم)، توفي ببيروت عام 1417 هـ الموافق 1996 م. انظر الترجمة في كتاب: الشيخ عبد الله العلايلي مفكراً ولغوياً وفقيهاً دراسات وشهادات لأحمد السويد.

لكل الحروف معاني في المفردات تنسجم مع خصائصها، وقاده إلى ذلك القول بأن لغة الإنسان الأولى فطرية تولدت من المحاكاة، والتقليد[1].

ومن الأدباء المحدثين نجد العقاد[2] يلتفت إلى مجانسة الصوت للمعنى في الكلمات العربية، والخصائص المعنوية للحروف الهجائية، ويرى أن أصلح اللغات لتمثيل هذه الدلالة هي اللغة العربية؛ لأن مخارج حروفها وافية متميزة خلافاً لكثير من اللغات التي تعوزها بعض الحروف[3].

وسار على نهج هؤلاء العلماء، وترسم خطاهم جمع من الباحثين والدارسين[4]، ورأوا أن للحروف إيحاءات، ولكن إيحاء الصوت عندهم له دلالة غير قاطعة، وإنما هو يساعد على توجيه اللفظ للمعنى[5]، وأن دلالات الأصوات يمكن تحليلها، وتحديد معانيها، ويمكن تفسير كثير من الكلمات بإيحاء أصواتها بطريق لا غرابة فيه، ولا شبهة[6].

ومما سبق يتضح أن كثيراً من علماء العرب الأقدمين، وثلة من المتأخرين المحدثين يرون الارتباط الصوتي بين اللفظ والمعنى، بل منهم من يرى أن استشعار المعنى في الصوت في العربية أكثر ظهوراً من غيرها، وهي حاسة موسيقية انحدرت مع بداية العربية منذ أقدم نصوصها[7].

المناسبة الصوتية بين الإقرار والإنكار:

استعرضت فيما سبق آراء المتقدمين والمتأخرين في موضوع مناسبة الأصوات لمعانيها بما لا داعي فيه للمزيد، وسبق كذلك أن كبراء أهل العربية يقررون ذلك، ومع كل ما ذكر في تأكيد دور

---

1) انظر: مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد؟: 127.

2) هو عباس بن محمود بن إبراهيم العقاد، ولد في أسوان بمصر، وبدأ حياته عاملاً وموظفاً، ثم انقطع إلى الكتابة والتأليف، كان أديباً شاعراً، وكاتباً بارعاً، من مؤلفاته: (أشتات مجتمعات)، و(العبقريات)، وغيرها كثير، توفي بالقاهرة عام 1889 هـ الموافق 1964 م، ودفن بمسقط رأسه أسوان. انظر: الأعلام لخير الدين الزركلي: 3/266=268.

3) انظر: أشتات مجتمعات: 43-49.

4) انظر: فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك: 261.

5) انظر: المصدر السابق: الصفحة السابقة.

6) انظر: مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد لعبد الله العلايلي: 129.

7) انظر: دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 195.

حكاية الأصوات للمعاني فيما لا يحصى من الكلمات العربية، ومع أن من أثبتوا ذلك من أساطين العربية فإن هذه الدلالة تبقى ضعيفة الوقع قليلة النسبة مقارنة بغيرها، وهي في كثير من الكلمات دعوى تفتقد الإثبات، وتفتقر إلى الدليل والبرهان؛ لأن تعميم هذه الدلالة لا يتأتى عند بعض الدارسين إلا على افتراض أن اللغات بدأت ساذجة، ثم ترقت طوراً من بعد طور، وأنها «سارت في أطوارها من الإشارة إلى العبارة، ومن التجسيد إلى التجريد، ومن الماديات إلى المعنويات»[1]، وهذا ما لا يمكن التسليم به، والتدليل عليه بحال.

ومن وجه آخر يجب الحذر من الانسياق وراء الدلالة النفسية، وتأثير اللفظ بحكم اقترانه بمعناه، فقد يختلط ذلك عند بعض الدارسين بإيحاء الصوت بالمعنى على الحقيقة، وقد نبه بعض الباحثين على ذلك بقوله: «والأمر الذي لم يبد واضحاً في علاج كل هؤلاء الباحثين هو وجوب التفرقة بين الصلة الطبيعية الذاتية، والصلة والمكتسبة، ففي كثير من ألفاظ كل لغة نلحظ تلك الصلة بينها وبين دلالاتها، ولكن هذه الصلة لم تنشأ مع تلك الألفاظ، أو تولد بمولدها، وإنما اكتسبتها اكتساباً بمرور الأيام، وكثرة التداول والاستعمال»[2]، وكثيراً ما يستند القائلون بالمناسبة الصوتية في ألفاظ اللغة إلى الذوق الذي لا يصلح وحده لإثبات أية ظاهرة فضلاً عن الظاهرة اللغوية، وهو ما لا يعد كافياً في الإثبات ما لم يتصل بالدليل الموجب له، وربما يعتمد بعض الدارسين على بعض الألفاظ التي تبدو المحاكاة فيها واضحة، ثم يوسعون ذلك بغير دليل، ولا قياس صحيح، فيتخيلون الارتباط الصوتي في الكلمات سواء أكان ذلك بتوهم طبيعة الأصوات، أم بالاقتران، والتلازم، وكثرة الاستعمال، والإلف، وهذا ما يجعل ابن اللغة المتعلق بها الغيور عليها يتوهم علاقة ما بين المعنى، وما يدل عليه من الأصوات، ويتخيل في حسه هذه الدلالات، ومما لا ينكر أن عوامل التوسع اللغوي قد عملت كثيراً في ألفاظ اللغة ومعانيها، فتجردت ألفاظ عديدة من دلالاتها الأصيلة التي قد تكون محاكاة صوتية لطبيعتها، أو مناسبة لمعانيها، وعرِيت من شكلها الأول عند الوضع، وكل ذلك له أثر في إخفاء إيحاء الصوت؛ ولهذا ذهب كثير من الدارسين المحدثين إلى نفي المناسبة بين الألفاظ والمعاني كإبراهيم أنيس، فلم يؤيد ابن جني في مقالاته في المناسبة، ورأى أن سبب الولوع بهذا

---

1) المباحث اللغوية لمصطفى جواد: 13.

2) دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 72.

الاتجاه في الدلالة هو اعتزاز أبناء العربية «بتلك الألفاظ العربية، وإعجابهم بها، وحرصهم على الكشف عن أسرارها وخباياها»[1].

وبأن ميدان إيحاءات الحروف لا حَكَم فيه ولا شاهد إلا الذوق والحس صار ميداناً للتقول، والتخرص، والظن بسبب شغف الباحث بلغته، واعتقاده أن فيها ما تتميز به عن غيرها، فتجد كثيراً مما يقال فيه غثاء لا يستند على علم صحيح، أو نظر ثاقب صريح، أو قاعدة ثابتة، فتختلط عند كثير من الدارسين التحليلات المستوحاة من إلف الإنسان للغته، وولعه بها بوهم المناسبة والمجانسة بعيداً عن الحقيقة اللغوية القائمة على الاستقراء والتي تكون نتيجة الوصف، والتحليل الدقيق الذي ينتهي إلى التقعيد، فقد يتهيأ له بسبب من هذا أن للألفاظ في ذاتها صلة بالمعنى، فيبحث بحثاً قد يوفق فيه قليلاً، وقد لا يوفق، ويقع في الوهم كثيراً، والحقيقة التي يجب تأكيدها بعد هذا أنه لا مناسبة ولا حكاية في كثير مما يدعيه جملة من الدارسين؛ وعلى هذا الغلو والادعاء غير المقنع اعتمد منكرو حكاية الألفاظ لمعانيها، حتى صار ذلك مذهباً غالباً، وهذا المذهب في إنكار المناسبة الصوتية هو السائد عند الدارسين المحدثين من العرب، فقد مال غالبهم إلى أن دلالة الألفاظ في كل اللغات دلالة اعتباطية خالية من أي رابط مستدلين بما سبق بيانه من أن المعنى الواحد يعبر عنه في اللغة الواحدة، واللغات المختلفة بألفاظ مختلفة الأصوات، وأن الألفاظ والمعاني تخضع لقانون التغير والتطور، وهذا في رأيهم يدحض فكرة المناسبة الصوتية[2]، غير أن البحث العميق والتحقيق لا يؤيد مذهب الإنكار المطلق كما لا يؤيد المغالاة في إثبات المناسبات، فإن حجج المنكرين لا تنهض لنفي دلالة المناسبة؛ لأن الشواهد على ارتباط المعاني بألفاظها برابط المجانسة الصوتية قائمة، لا سيما أن محاكاة المعاني بالألفاظ دافع فطري يدعو الإنسان إلى التعبير في كل الظروف، وفي غالب اللغات، فنحن مازلنا نرى كثيراً من الناس يومئون إلى المعاني بأصواتها[3]، ويتواضعون على ألفاظ على سمت مدلولاتها، والتعبير عن الأصوات الطبيعية بمحاكاتها ظاهرة لا تحتاج كبير عناء لاكتشافها، وأنت واجد في العربية وفي غيرها من اللغات ألفاظاً تترجم معانيها بالواقع المحسوس، فتجد معناها فيها كرجع الصدى، وهذا النوع من الدلالة الطبيعية له «نماذج صريحة –

---

1) المصدر السابق: 64.

2) انظر: من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس: 129.

3) انظر: جدل اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية لمهدي أسعد عرار:24.

وإن تك قليلة– لألفاظ إنسانية اتضحت دلالتها التعبيرية الذاتية»[1]، ويكاد ذلك يكون في كل لغة إنسانية؛ ولذلك فإن ما دفع به المنكرون لا يقوم دليلاً على القدح في إثبات المناسبة، وإن المناسبة واجبة الاعتبار متى ما ثبتت بوجه من الوجوه التي وضحت آثارها، وصح اعتبارها.

وشاهد الحس على المناسبة أن الإنسان يجد في نفسه نزعة إلى محاكاة المعاني بأصوات لغته، وهذا كثيراً ما نجده في واقع التعبير في اللغات الدارجة، وكثيراً ما نرى من أعياه معنى، ولم يجد له لفظاً يعبر به في نفسه حاول التعبير عنه بطريق حكاية المعنى بما يحس أنه يقابله من الأصوات، أو باختيار لفظ يجمع من الأصوات ما يناسب المعنى الذي في ذهنه، وهذا شائع معروف، وهو دليل إحساس المتكلم بوحي الحروف، وقيمتها التعبيرية، فمثلاً في دارجتنا يستعملون الفعل (شرتع) لمعنى التفريق مع أن هذا اللفظ مهمل في المعجم، وما ذلك إلا لما أحسوه من دلالة صوت الشين على التفشي والانتشار، ودلالة صوت الراء على التكرار الذي هو جزء من المعنى الذي يقصدونه، وكذلك يستعملون تكرير الحرف في مقابل تكرير المعنى، فيقولون لتحريك الشيء اللين تحريكاً متواصلاً بحبثه؛ ليدلوا بتكرار الحرف على تكرار الفعل، وبحرفي الباء والحاء اللينين على لين المعنى، وكذلك من مظاهر محاكاة المعنى بالصوت في عاميتنا تسمية السعال بالكحَّة؛ لما في هذه الكلمة من الدلالة المباشرة، والاشتقاق الصوتي، فالصوت يحاكي المعنى؛ ولهذا تجد هذا المنزع في الدلالة شائعاً؛ لأنه أقرب، وأفهم من أي طريق آخر لا يتحقق فيه تمثيل المعنى بمحاكاة الصوت.

إن التحليل الصوتي للكلمة يقود إلى إثبات المجانسة، ويعد تفكيك اللفظة صوتياً جزءاً أصيلاً من معناها، ووسيلة لمعرفة حدوده، فعلى سبيل التمثيل نرى أن الفروق اللغوية بين المترادفات تنقرض بالتقادم، وكثرة الاستعمال، والتحليل الصوتي وسيلة لغوية ناجعة لإحياء هذه الفروق المعنوية، وتحسس المعاني الدقيقة، فالتناسب سياق لغوي معتبر في قياس معاني الألفاظ، واختبار دلالاتها، فكما أن ملاحظة كل السياقات اللفظية والمعنوية معتبرة في توجيه المعنى، وتوظيف دلالة الكلمة، فلا شك أن دلالة الصوت أولى بأن توجه المعنى لا سيما أنها العنصر الأساسي في تشكيل الكلام.

وأما الحكم بأن معاني كل الكلمات في العربية أو غيرها ناشئة من مناسبة الصوت فهو حكم من الصعب إثباته؛ إذ هو مبني على أن مبدأ اللغة محاكاة، واقتباس، وهو محض افتراض يحتاج في

---

1) دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 170.

ذاته إلى إثبات، وعلى افتراض صحته فإن التغير والتطور قد أصاب الألفاظ حتى دثرت المناسبة، وحل محلها التلازم، والاستعمال، وبناء على ذلك فإن تعميم فكرة اختصاص الأصوات بالمعاني على ألفاظ اللغة المستعملة الآن يحتاج في إثباته إلى دراسة إحصائية استقصائية شاملة تستدعي بدايات الألفاظ قبل تطورها، وذلك مما يستعصي جداً، ولا يقع في طوق باحث، فلم يبق لنا إلا أن نتعامل مع هذه الظاهرة اللغوية الثابتة دون تعميم على ما هي عليه، وكما تناولها علماؤنا بغية استعمال المناسبة في كشف خبايا المعاني، ومقارنة الفروق اللغوية، واستشعار إيحاء الصوت في تصوير المعاني، ولا شيء بعد ذلك، ويكفي في ذلك أن أساطين العربية وكبراءها أثبتوا المناسبات، وتلقوها بالرضا والقبول، واعترفوا بصحتها، واستعملوها في تحليل الكلام.

ومن جانب آخر فإن نفي التناسب بين الحروف ومعانيها بحجة عرفية الدلالة بين الألفاظ وما تدل عليه تجاوز لحقائق ثابتة، واستدلال بما ليس بدليل على طريق المصادرة على المطلوب؛ لأنه انطلاق من مبدأ غير مسلَّم، ومقدمة غير منطقية، ثم انتهاء إلى ناتج غير صحيح، تشهد طبيعة اللغة بخلافه.

ونتيجة البحث أن الأمر في هذا الموضوع وسط بين الغلو والنفي القاطع، بين من غلا في الإثبات حتى ادعى «أن الكلمة التي لا يمكن إرجاعها إلى صورة صوتية مقتبسة من الطبيعة وفي حدود الصناعة العربية هي كلمة دخيلة على العربية»[1]، ومن أنكر المناسبة بحجج لا تستقيم.

والذي يظهر أن للعربية من مجانسة الأصوات للمعاني نصيباً كبيراً، وحظاً وفيراً؛ ولهذا عد بعض الدارسين من سمات العربية وظواهرها البارزة دلالة الأصوات على المعاني[2]، فنظام الدلالة في العربية كما في الإعراب والتشقيق يدل على نفاذ الفكر في الوضع العربي، وصفاء الفطرة المتأصل في البيئة العربية، وقد توافر كذلك في اللسان العربي نظام صوتي يسعف لتمثيل المدلولات، وتحقيق المناسبات، وساعد على ذلك قوة جارحة السمع عند البدوي التي تؤدي دوراً في حكاية المعاني.

وأخيراً يبدو لي من النظر في كلام المتقدمين، وفحص أقوالهم في المناسبة أن ثمة فرقاً دقيقاً بين حكاية الصوت، والمناسبة الصوتية، فحكاية الصوت تعني تقليد الصوت المسموع باللفظ الدال عليه

---

1) العبقرية العربية في لسانها لزكي الأرسوزي: 42.

2) انظر: سر الليال في القلب والإبدال: 25 .

كما هو في الطبيعة، وكأن اللفظ الموضوع في اللغة يحاكي الصوت المسموع الذي هو المعنى، أما المناسبة فأعم من ذلك؛ إذ تعني تجانساً ما بوجه ما بين اللفظ ومعناه، ومبنى التجانس على تشاكل بين طبيعة الصوت في الكلمة والمعنى كأن يكون الحرف الضعيف دالاً على معنى ضعيف، والثقيل دالاً على معنى ثقيل، واللفظ الطويل للمعنى الطويل ... وهكذا، وعلى هذا فالتناسب أعم من الحكاية الصوتية، والحكاية أقرب إلى مفهوم التناسب؛ لأنها أخص، فتكون كل حكاية مناسبة دون العكس، وعلى أساس هذا الفارق سأتناول بإذن الله فيما يلي مظاهر التناسب الصوتي في الكلمات العربية.

المبحث الثالث

مظاهر التناسب الصوتي في العربية

تأسيساً على ما سبق من ثبوت دلالة الصوت في الكلمات العربية اعتماداً على ما شهد به أكابر العلماء من الأولين والآخرين، وما أفضت إليه الأدلة، ومع اعتبار كل ما سبق بيانه من تقادم دلالة الحروف بتطور اللغة، وتغير دلالات ألفاظها فإن إيحاءات الحروف قد كثر فيها الكلام والتصنيف، وطالت فيها ذيول البحث والتأليف، وسأحاول في هذا المبحث رصد مواضعها، وتصنيفها في جملة من المظاهر، بحيث تكون مرتبة على وفق ما يقتضيه السبر والتقسيم، وتتجلى الدلالة الصوتية في الكلمات العربية في المظاهر التالية:

أولاً- حكاية الصوت للمعنى (الاشتقاق الصوتي):

وهو نوع من شق الألفاظ وصياغتها قائم على صوغ اسم أو فعل بحكاية الصوت[1]، وتشبيه صوته بمعناه، فيكون اللفظ الموضوع من جنس الصوت في الطبيعة، وتقليداً له، وهذا النوع من الاشتقاق يعتبره بعضهم أصلاً لنشوء اللغة[2] كما سبق البيان، وكثيراً ما يضع العرب ألفاظاً تحاكي مسمياتها، وتمثلها صوتياً، فتكون اشتقاقاً طبيعياً صريحاً منها، والمناسبة فيها بين اللفظ والمعنى لا تحتاج إلى تدليل لعدم خفائها، فاللفظ مقتبس من معناه في الطبيعة بشكل مباشر، ومحاك له كما هو، ومن صور الاشتقاق الصوتي في العربية-كما ينقل ابن قتيبة- تسمية اللسان بـ(اللَّقْلَق)، والبطن

---

1) انظر: الاشتقاق لعبد الله أمين: 52.

2) انظر: الخصائص لابن جني: 46/1، وسر الليال في القلب والإبدال لأحمد فارس الشدياق: 22، والاشتقاق لعبد الله أمين: 125.

بـ(القَبْقَب)، قال: «وإنما قيل للسان: لقلق من (اللقلقة)، وهي الجلبة، وكأن اللقلقة حكاية الأصوات إذا كثرت ... وإنما قيل للبطن قبقب من (القَبْقَبَة)، وهو صوت يسمع من البطن، وكأن (القبقبة) حكاية ذلك الصوت»[1]، وأورد كذلك من الحكاية الصوتية تسمية الحُلوق بـ(الجَراجِر)، والطعن بـ(الشَّغْشَغة)، والضرب بـ(الهيْقعة)[2]، ومن هذا عند ابن فارس: (البربرة)، وهي كثرة الكلام، والجلبة باللسان، قال: «ولعل اشتقاق البربر من هذا»[3]، ومن المحاكاة ما ذكره ابن جني في باب «إمساس الألفاظ أشباه المعاني»[4] من تسمية الذباب بـ(الخازباز)[5]، وهو حكاية صوت الذباب[6]، وتسمية البط محاكاةً لصوته، و(غاق) لصوت الغراب، ثم سمي به[7]، فهذه وغيرها تسمية صوتية تحاكي ما تصدره هذه المسميات من الأصوات، وتوافق المسموعات في الواقع؛ ولذلك قال ابن جني بعد أن عرض أمثلة كثيرة من هذا النوع: «كل ذلك وأشباهه إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات، والأمر أوسع»[8]، ومن أمثلته كذلك اشتقاق (الأوْه) للدلالة على الشكوى والتوجع، وفعله: أَوَهَ يؤُوهُ[9]، وهي كلمة للشكاية، والتوجع[10] مشتقة من صوت المتوجع مقابلة له، ومن ذلك: لفظ (الأزيز) الدال على غليان القدر، فاللفظ تقليد لصوت الغليان فيها، و(الأَحّ) لتردد التنحنح في الحلق، ومنها (القهقهة) لصوت الضاحك، و(التمَطُّك) حكاية صوت المتذوق، والحكاية واضحة في هذا اللفظ من حيث إن حروفه كاملة تكاد تكون هي الحروف التي يستعملها المتذوق، و(الوحْوَحة) حكاية صوت من به بحَحٌ، و(البربرة) حكاية الصوت عند الحرب، و(الهمهمة) صوت يخرجه تردد الزفير من الهم، و(الطَّحير) صوت يخرج من الكد، وغيرها كثير مما أورده أبو منصور الثعالبي في كتابه (فقه اللغة وسر العربية) تحت عنوان «حكاية أصوات الناس في أقوالهم وأحوالهم»، وعنوان «في حكاية أصوات

---

1) غريب الحديث: 430/1-431.
2) انظر: غريب الحديث: 431/1.
3) مقاييس اللغة: 179/1.
4) الخصائص: 154/2.
5) اسم للذباب، وقيل فيه غير ذلك، وأصله من كلمتين جعلتا كلمة واحدة، وهو مبني على الكسر، ومنهم من أعربه فنزله منزلة الكلمة الواحدة. انظر: لسان العرب لابن منظور: 347/5-348، مادة (خوز).
6) انظر: المرجع السابق: 347/5، مادة (خوز).
7) انظر: المرجع السابق: 295/10، مادة (غوق).
8) الخصائص: 167/2.
9) انظر: لسان العرب لابن منظور: 473/13، مادة (أوه).
10) انظر: المصدر السابق: المادة السابقة..

المكدودين والمكروبين والمرضى»[1]، وقال في فصل (في تَفْصِيلِ الأَصْوَاتِ مِنَ الأَعْضَاءِ): «الشَّخِيرُ مِنَ الفَمِ، النَّخِيرُ مِنَ المِنْخَرَينِ، النَّخْفُ مِنْهُمَا عِنْدَ الامْتِخَاطِ، القَقْقَقَةُ مِنَ الحَنَكَيْنِ عِنْدَ اضْطِرَابِهِمَا واصْطِكَاكِ الأَسْنَانِ، التَّقْقِيعُ والفَرْقَعَةُ مِنَ الأَصَابِعِ عِنْدَ غَمْزِ المَفَاصِلِ»[2]، فانظر كيف حاكى الشخير الحدث، فحرف الشين مخرجه من الفم، وكيف حاكى النخير الحدث؛ لأن النون يخرج الهواء فيه من الخيشوم، وكيف حاكت أصوات النون والخاء والفاء في (النخف) الحدث الذي هو خروج شيء من الأنف، والفم، وكل ما ذكر في العناوين السابقة من الألفاظ اشتقاق لفظي صريح من طبائع المعاني، وما يخرج منها من أصوات، وألفاظ حكاية الصوت مما يصعب استقصاؤها، وكثير من هذه الألفاظ بعد وضعها على شاكلة أحداثها جرى عليها التصريف العربي كاملاً، فاشتقت منها فروع كثيرة للدلالة على المعاني المرتبطة بالأصل المشتق، ومما ينتمي إلى الحكاية ما ذكره الثعالبي كذلك لما رتب صوت النائم حسب شدته إلى فخيخ، ثم بخيخ، ثم غطيط، ثم جخيف[3]، فهذه الألفاظ تتناسب قوتها مع وقع أصواتها، وواضح أن قوة المعنى فيها تزيد بزيادة قوة الصوت، فالباء في (بخيخ) شديدة مجهورة، فكانت أقوى من الفاء الرخوة المهموسة، وقوي بذلك معناها، وفي غطيط تزيد قوة اللفظ بالغين المفخمة، والطاءين المفخمتين الشديدتين، فكانت أقوى من البخيخ، وأزيد منها في المعنى، فدلت على النوم الأعمق، ثم في (جخيف) كانت الجيم الشديدة، والخاء المفخمة، والفاء التي فيها انطباق الشفتين الدالة على خروج الهواء مناسبة للمعنى الأقوى، وفي كلّ نرى الأصوات تحاكي الحدث في الطبيعة، فالخاء، والغين، والطاء كلها على شكل الحدث كما هو، أو قريبة منه، وأمثلة ما سبق بيانه كثيرة جداً.

ومن الألفاظ المحاكية للمعنى بصوتها: القدّ، والدَّق، والنعق، والزقزقة، والدقدقة، والغرغرة، والقرقرة، والشخير، والجشاء، وخشخشة السلاح، وبقبقة الكوز، وهدير البعير، والعُواء، والمُواء، والنقيق، والقهقهة، والفرقعة ... وألفاظ حكايات الصوت يطول تعدادها، واستدل أحمد فارس الشدياق على أن هذه الألفاظ ومثيلاتها وضعت ابتداء لحكاية المعنى بأن الغالب في مقلوبها كذلك الدلالة

---

1) فقه اللغة: 148-149.

2) المصدر السابق: 150.

3) انظر: فقه اللغة وسر العربية: 149.

على الحكاية[1]؛ إذ لا يؤثر القلب في دلالتها على الغالب؛ لأن أصواتها تعبر مباشرة عن الحدث، ولأن طبيعة الصوت في كل منها تماثل محسوس الحدث.

ومن الاشتقاق الصوتي أو ما يقاربه (الصكّ)، كما في قول الله –تعالى–: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾[2]، فـ(صكت) بمعنى: ضربت[3]، وهو من ألفاظ الحكاية[4]، أشبه معناه، والصاد حرف صفيري مفخم يناسب قوة الضرب، وما يصدره من الصوت، والكاف حرف شديد صوته قريب مما يصدر من ضرب الجبهة في الواقع، وبذلك تجد في وقع أصوات الكلمة صدى المعنى، ومن هذا النوع كذلك ما في قوله –تعالى–: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾[5]، والضبح من الخيل: الصوت الذي يُسمع منها حين تعدو[6]، وجاء لفظ (ضبحاً) في الآية حكاية صوتية مماثلة لصوت الخيل أثناء العدو، ولا أدل على هذا التطابق الصوتي من أن تالي هذه الكلمة الموضوعة حكايةً للمعنى يتمثل صوت الخيل بنطق الكلمة، ويتخيله لقرب معنى الكلمة من صوتها المعبَّر به حتى يكاد يسمع صوت أنفاس الخيل عند النطق بالكلمة، ومما ورد على ذلك في الحديث: «أوّهْ أوّه عينُ الربا»[7]، فاسمُ الفعل (أوَّهْ) بأصواته يحاكي التوجع والألم؛ إذ أصوات لفظه هي ما يصدره الموجوع من الأصوات في غالب الطبع، وكذلك ما في الحديث: «كلما سمع هيعة طار إليها»[8]، والهيعة هي: الضجيج، والصياح[9]، وهو خاص في الصياح من الخوف، أو الفزع، ولا يخفى في العادة أن الفازع أو الخائف في حال من التوجع، والاستغاثة، والكد الذي يصحبه في الغالب الصوت المشابه

---

1) انظر: سر الليال في القلب والإبدال: 22–24.
2) ص: 29.
3) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري: 530/21.
4) انظر: سر الليال في القلب والإبدال لأحمد فارس الشدياق: 22.
5) العاديات: 1.
6) انظر: تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء ابن كثير: 466/8.
7) جزء من حديث في صحيح البخاري: 813/2 ، كتاب الوكالة، باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فبيعه مردود، رقم الحديث: 2188، وصحيح مسلم: 48/5، كتاب البيوع، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، رقم الحديث: 1594.
8) جزء من حديث في صحيح مسلم: 39/6، كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والرباط، رقم الحديث: 1889.
9) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير: 288/5.

لأصوات هذه الكلمة، وعلى هذا فالكلمة مشتقة من الصوت الطبيعي الذي يصدر من الفزِع، وهو يدل على ما يفزع منه[1].

إن الأمثلة السابقة تتضمن اشتقاقات من الأصوات، ومحاكاة للأحداث، وصياغة طبعية للمعاني كما هي في الواقع، وقد سبق بيان ذلك في التعريف بالتناسب الصوتي بين اللفظ والمعنى، ولا شك أن الاشتقاق الصوتي يعد من مظاهر التناسب الطبعي بين اللفظ ومعناه، وإن البحث ومطالعة المعاجم يقضي بوجود قدر من الألفاظ في كل لغة تحاكي أصواتها معانيها، كما تقضي البداهة بأن أسماء الأعيان والذوات سبقت أسماء المعاني في الوضع اللغوي[2]، ومع أن بعض العلماء ينص على أن حكايات الأصوات ليست قياسية فإن ما نجده في متن اللغة من الاشتقاق من أسماء الأصوات يوجب علينا الاعتراف بأنها تتجاوز حدود السماع، وأن اطرادها وكثرة استعمالها قد يكون دليل قياسيتها، يؤكد ذلك أن هذا المذهب في اختراع الألفاظ يتماشى مع حس الإنسان الميال إلى مجانسة الأحداث بالألفاظ، وهو منزع صريح في الوضع يمكن الاستدلال عليه بكثير من الأمثلة التي يمكن الوقوف عليها بكل سهولة ويسر في عدد غير قليل من ألفاظ اللغة، قال أحمد فارس الشدياق في ذلك: «ولعمري إن من لم يكن يدري شيئاً من لغة العرب، فإذا سمع مثلاً لفظة طنطن، ودندن، وجلجل، ورنّم، وكان ذا ذوق سليم فلابد وأن يتوهم أنها حكاية اصوات، وكلما كانت اللغة مبنية على هذا المبنى الطبيعي كانت للنفس أشوق، وبالطبع أعلق، ولو لم يكن للغة العرب إلا هذا الأسلوب البديع ليشهد بأنها أطبع اللغات، وأبسطها لكفى»[3].

ثانياً– مناسبة أصوات الكلمات لمعانيها من غير حكاية صوتية مباشرة:

وهو تناسب طبيعة حرف أو حروف في الكلمة مع معناها سواء أكان الحرف أولاً، أم وسطاً، أم آخراً، كأن يستعمل الصوت أو الأصوات ذات الصفات القوية في الكلمة الدالة على معنى قوي، والصوت ذو الصفة الضعيفة للمعنى الضعيف، وكاستعمال الصفات الخاصة بالحروف في معان تناسبها، ويشمل هذا النوع من التناسب كذلك اختصاص حرفين، أو أكثر بالدلالة على معنى يتناسب

---

1) انظر: معجم العين للخليل بن أحمد: 171/2، مادة (هيع) ، وفقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي: 144.

2) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 182.

3) سر الليال في القلب والإبدال: 25.

مع طبيعتها، ويجانسها بوجه من وجوه المجانسة، وذلك كاجتماع الأصوات القوية لمعنى القوة، واجتماع الأصوات اللينة للدلالة على اللين ... وقد درس علماؤنا هذا المظهر، ورصدوه في كثير من الكلمات، وكانت دراستهم بطريق مقابلة معنى اللفظ بمعنى لفظ آخر؛ حتى يستبين فرقُ ما بين المعنيين، وتظهرَ مناسبة الصوت لمعناه، يقول ابن القيم في معنى هذا النوع: «والمناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفظ والمعنى طولاً، وقصراً، وخفة، وثقلاً، وكثرة، وقلة، وحركة، وسكوناً، وشدة، ولیناً، فإن كان المعنى مفرداً أفردوه، وإن كان مركباً ركبوا اللفظ، وإن كان طويلاً طولوه ...»[1].

إن البحث في هذه النوع من المناسبة عند الأولين ينتهي إلى الاعتراف بأن ابن جني هو أول من أثاره، وفصله، وما كان قبله لا يعدو أن يكون إشارات ضعيفة، أو تأصيلاً لحكاية الصوت التي سبق بيانها، ولمّا مثّل ابن جني للمناسبات جاءت أمثلته متداخلة غير مرتبة على ما يقتضيه ترتيب الدرس اللغوي الصناعي، أو ما يسمى حديثاً بمستويات النظام الدلالي، وقد تناول ابن جني المجانسة في الأبواب التي سبق ذكرها، وسماها إمساس اللفظ المعنى[2]، و«مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث»[3]، ووضع الحروف على سمت المعنى المقصود، وتشبيه الأصوات بالأحداث[4]، وغير ذلك من المصطلحات التي تعرّف التناسب الصوتي، ومما تناوله كذلك القيمة المعنوية للصوت في حال قربه مخرجاً أو صفة من الصوت المبدل منه في الكلمة الواحدة، وكذلك القيمة المعنوية للصوت في المعنى المجانس له[5].

قال ابن القيم في استعمال الصفات الخاصة بالحروف في معان تناسبها: «تأمل قولهم: (حجر، وهواء) كيف وضعوا للمعنى الثقيل الشديد هذه الحروف الشديدة، ووضعوا للمعنى الخفيف هذه الحروف الهوائية التي هي من أخف الحروف، وهذا أكثر من أن يحاط به ... وانظر في تسميتهم الغليظ الجافي بـ(العُتُلّ، والجَعْظَرِيّ، والجَوَّاظ) كيف تجد هذه الألفاظ تنادي على ما تحتها من المعاني»[6]، وفي الحديث «لا يدخل الجنة الجوَّاظ، ولا الجَعْظَرِيّ»[1]، وانظر إلى الفعل (نفخ)،

---

1) بدائع الفوائد: 105/1-106.
2) انظر: الخصائص: 154/2.
3) المصدر السابق: 159/2.
4) انظر: المصدر السابق: 164/2.
5) انظر: المصدر السابق: 156/2 وما بعدها.
6) التفسير القيم: 210-211.

وعلاقته بمعناه تجد أثر حروفه في المعنى واضحاً جلياً، فصوت النون يظهر من الخيشوم الذي له علاقة بالنفخ، ثم صوتا الفاء والخاء رخوان، ينساب الهواء مع النطق بهما انسياباً، وعلاقتهما بالنفخ الطبيعي واضحة من حيث إن صوت كل منهما يحاكي النفخ حقيقة، والفاء التي هي وسط الكلمة وعمادها هي الصوت الصوت المحاكي للنفخ في الطبيعة، وقد وسع ابن القيم دلالة خصائص الأصوات، وكثر أمثلتها، وتتبعها حتى إنه رأى أن ضمير المتكلم في العربية (أنا) يتضمن مناسبة صوتية هي أن مخرج الهمزة أقرب المخارج إلى المتكلم لقربه من حبل الوريد الذي هو أقرب ما يكون إليه، فلما أرادوا عبارة عن النفس كان الأولى بها الصوت الذي من جهتها، وأقرب المواضع إلى صميمها، وهو الهمزة، وتشارك الهمزة في قربها من المتكلم الهاء، وهي قريبة المخرج من الهمزة كذلك، ولكن الهمزة أحق بالمتكلم لقوتها؛ إذ هي مجهورة شديدة، والهاء مهموسة رخوة، فهي أضعف، وكان أولى ما توصل به الهمزة النون، والألف؛ لأنهما من الأمهات الزوائد، ولما كانت النون تخفى ثبتت بالمد بعدها[2]؛ حتى يظهرها، ويوضحها، وطرداً لكلام ابن القيم كانت الهاء في عبارة الضمير (هو) أولى بالغائب؛ لأنها قريبة من الهمزة، وهي بذلك الأدل على ما يراد به ضمير الغائب، ويرى ابن القيم كذلك أن مخرج صوت الميم يتحقق بضم الناطق شفتيه؛ ولذا نراه إذا وقع في نهاية الكلمة دلت في الغالب على الضم، وشبهه، فالضم جزء من معناه لما كان من طبيعته، وعلى هذا أضافته العرب لما يدل على الجمع، وكل لفظ انتهى بميم تجد الجمع معقوداً عليه، ومنه: لمّ، وتمّ، وهمّ، والأمة ... ومما ينبني على ذلك أن حرف العطف (ثم) أُخذ لفظه من (الثَّم) الذي هو زمُّ الشيء، وضم بعضه إلى بعض، ومنه: ثمَّمْت البيت إذا سددت ما فيه من انفراج بالثُّمام[3]، وهذا المعنى موجود في حرفية (ثم) كذلك التي تدل على ضم شيء إلى شيء مع المهلة بينهما[4]، ومما يتبع ذلك أن الميم قد تدل على التعظيم، والتفخيم كما في (اللهم)؛ ولهذا جعلوها دليل الجمع كما في أنتم، وهم، وجئتم ... ومن ثم ناسب دلالتها على التعظيم في (اللهم)، وناسب كذلك دلالتها على المبالغة تبعاً لذلك؛ لأن التعظيم، والتكثير من المبالغة كزيادتها في (زرقم) لشديد الزرقة، وفي (ابنم) في

---

1) الحديث في سنن أبي داوود: 253/4، كتاب الأدب، باب في حسن الخلق، رقم الحديث: 4801.

2) انظر: بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية: 1/ 145-146.

3) هو نبت في البادية لا تأكله الماشية إلا في الجدب يسد به، ويستعمل للفرش. انظر: لسان العرب لابن منظور: 79/12-78، مادة (ثمم).

4) انظر: بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية: 92/1.

الابن، واستطرد ابن القيم في دلالة الصوت كثيراً جداً، وذكر في هذا أمثلة كثيرة[1] تؤكد أن لكل حرف عربي خصائص تتوافق مع معاني الكلمة التي تحتويه، وسواء أكان موقعه أولاً، أم وسطاً، أم آخراً، وقد يجتمع حرفان أو أكثر للدلالة على معان معينة.

ومن قاعدة معاني الحروف هذه حاول كثير من الباحثين ربط بعض الحروف بمعان تتجانس مع طبيعة الحرف، فالأصوات العربية تختص بمعان تتناسب معها، وقد بدأ كشف هذه الطبيعة عند المتقدمين، وكثر البحث فيها عند المتأخرين، وكان من نتائج دراساتهم أن الأصوات عند وقوعها موقعاً معيناً من الكلمات تصبغ الكلمة بمعنى متناسب معها، وترتبط به بسبيل من المشاكلة والمجانسة التي سبق وصفها، ومن ذلك على سبيل المثال أن الحاء من الحروف التي تمتاز بالسهولة؛ لأنها متوسطة مهموسة غير مفخمة، لا تحتاج إلى ضغط على مخرجها؛ لذلك صورت في كثير من الكلمات التي جاءت في طرفها معنى السعة كما في كلمات السماح، والفلاح، والنجاح، والفرح، والمرح، والصفح، والروْح، والفتح ... وكذا إذا وقعت أول الكلمة أظهرت كثيراً أثر المعاني المقبولة السائغة، مثل: حكمة، وحب، وحياة، وحلم، وحلاوة، وحمد ... والميم تدل كثيراً في الكلمات التي تنتهي بها على معنى القطع مثل: الحسم، والجزم، والكتم، والعزم ...[2]، ويكفي أن جمعاً غير قليل من علماء العربية، وباحثيها من المتقدمين، والمتأخرين قد أكدوا فكرة تأثر المعاني في الألفاظ العربية بخصائص حروفها[3] لإثبات أن المناسبة الصوتية في الكلمات العربية متوافرة، بل ذهب العقاد إلى أن العربية هي أصلح اللغات لهذا النوع من الدراسة[4]، ولكن يحول دون التعميم في هذا المظهر ما سبق بيانه من اتساع اللغة وتطورها في كل مستوياتها، وافتقار الدراسات إلى الإحصاءات الدقيقة الشاملة التي تضمن صحة النتائج، وقد أشار العقاد إلى مجموعة من العوامل لها أثرها في اعتبار هذه المناسبة، منها عدم تساوي الحروف في هذه الدلالة؛ إذ هي تختلف باختلاف قوتها، وبروزها في الحكاية الصوتية، واختلاف اعتبار المناسبة باختلاف موقع الحرف من

---

1) انظر: التفسير القيم: 209-210.

2) انظر: أشتات مجتمعات لعباس محمود العقاد: 45-46.

3) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 141، ومقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد لعبد الله العلايلي: 129، وفقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك: 261.

4) انظر: أشتات مجتمعات: 49.

الكلمة، ثم الاستثناءات التي ترد على هذا الجانب بالنظر إلى اعتبارات كثيرة[1]، ورغم كل ذلك يعد التحام الصوت بالمعنى واتصاله به برابط المجانسة في العربية على وجه الخصوص ظاهرة بارزة، فنجد كل حرف يختص بمعنى أو أكثر يتوافق مع طبيعته، وخصائصه، وقد أكدت ذلك بعض الدراسات الإحصائية، فقد حاول كثر من الباحثين رصد معاني الألفاظ، والتعرف على مدى مجانستها لخصائص حروفها، فقام بدراسة خصائص الأصوات صوتاً صوتاً، وأحصى المعاني التي تدل عليها الكلمات التي تقع فيها، وقد انتهت هذه الدراسة إلى وجود علاقات واضحة بين خصائص الأصوات، ووظائفها الدلالية بفوارق ذات دلالة إحصائية واضحة، ومن تلك المحاولات في دراسة تأثير خصائص الحروف ما قام به أحد الباحثين عندما اعتمد في إثبات التناسب على إحصاء ألفاظ المصادر، ثم فرز معانيها من واقع المعاجم اللغوية المعتمدة، وقد اختار المصادر؛ لأن انتقاء المصادر على حد قوله: «هو المنهج العلمي الموضوعي؛ لأنه الألصق بواقع نشأة العربية»[2]، فقد جمع كل المصادر التي تبدأ بكل حرف، ثم المصادر التي تنتهي به، ثم صنف المصادر حسب المعاني التي تدل عليها؛ ليتعرف على مدى مطابقة الخصائص الصوتية لكل حرف للمعاني العامة التي تجمع المصادر التي يبدأ بها، والمصادر التي ينتهي بها، وليتعرف كذلك على نسبة المطابقة في كل حرف، وانطباع معاني المصادر بخصائص الحروف، وقد انتهت هذه الدراسة إلى وجود مطابقات بنسب دالة إحصائياً[3]، ولا يخفى ما في مثل هذه الدراسة من الدقة، والمخاطرة، ونسبية الأحكام، وورود الاستثناءات، ولكنها تشير إلى ظاهرة جديرة بالملاحظة، والدراسة، وتؤكد أن العربية تتوافر في نظامها الصوتي على قدر كبير من مواطن التناسب بين ألفاظها ومعانيها، وولا يتسع المجال هنا لتتبع جزئيات المناسبة في هذا الجانب؛ لأن الغرض هو إثبات مظاهر التناسب بشكل عام دون استقصاء جزئياته.

وأما اختصاص حروف معينة بمعان معينة دون مجانسة فهو باب واسع جداً، يتبع المناسبة المكتسبة، وعليه مبنى الدلالة المعجمية في اللغة العربية، وعليه بنى ابن فارس معجمه (مقاييس اللغة)، ووضوح هذا النمط يغني عن الاستشهاد عليه،. ومن المناسبة ما رآه ابن جني من أن

---

1) انظر: المصدر السابق: 48.

2) خصائص الحروف العربية ومعانيها لحسن عباس: 44.

3) انظر: خصائص الحروف العربية ومعانيها لحسن عباس: 86، 129، 132، 164، 178 على سبيل المثال.

«ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما»[1]، وعلى ذلك مثل بكلمات (الدالف) للشيخ الضعيف، و(الطنف) للمشرف خارجاً عن البناء، وقربه من الضعف واضح، و(الدنِف) للمريض، و(الطرف) لما ليس في مقدم الشيء ولا وسطه، وهو إلى الضعف أقرب، و(الطفل) لصغير السن؛ لأنه ضعيف، وغير ذلك[2] مما صحح به رأيه بنوع من التكلف سماه لطف الصنعة، ومن سبيل اختصاص بعض الحروف بنوع من المعاني ما قاله جار الله الزمخشري في معنى (الفقه) من أن الفاء والقاف في العربية إذا في بداية الكلمة دلتا على الشق، والفتح، مثل: فقأ، وفقص، وفقر، وفقع ... والفقه شق المعاني، وفتح الحقائق[3]، وسيأتي مزيد بيان لاختصاص الحروف عند بيان التناسب في التصريف العربي.

وبين ابن جني وجهاً آخر من التناسب الصوتي هو قيمة الحرف عند ترتيبه مع غيره من الأصوات، فهو يؤكد أن في ترتيب الأصوات في الكلمة الواحدة أسراراً عجيبة، وذلك أن العرب في نظره تضيف إلى اختيار الحروف، ومشاكلة أصواتها للأحداث مناسبة الترتيب، فتقدم ما يشاكل أول الحدث، وتؤخر ما يشاكل آخره، فهو يرى أن للحرف قيمة عند ترتيبه مع غيره، وأن الحرف يدل على معنى مناسب له عند وقوعه أول الكلمة، أو وسطها، أو آخرها، وذهب يمثل لذلك بمجموعة أمثلة، ومن ذلك ما استنبطه في معنى الفعل (بحث) حيث رأى أن ترتيب حروف هذا الفعل متناسب مع ترتيب معناه المدلول عليه، وسر الترتيب في هذه الكلمة كامن في أن دلالتها متناسبة مع ترتيب حروفها، فالكلمة تتكون من الباء الأولى، والحاء الوسطى، والثاء الثالثة، وقد تقدمت الباء لغلظها، وشبهها بخفقة الكف على الأرض، والحاء لحدتها أشبهت المخالب، والثاء أشبهت البث في التراب[4]، وهذا هو «تقديم ما يضاهي أول الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود، والغرض المطلوب»[5] بحسب ما يرى، وهذا مذهب غائر في المناسبة الصوتية، ومثال غير صالح؛ لأنه بُعد في الاستشهاد، وتكلف في

---

1) الخصائص: 168/2.
2) انظر: الخصائص: 168/2.
3) انظر: الفائق في غريب الحديث والأثر: 134/1.
4) انظر: الخصائص: 2/ 163.
5) المصدر السابق: 162/1.

الاستدلال، وإغراب من ابن جني في إثبات مناسبة الصوت؛ ذلك أن المتأمل لا يجد فيما يقوله في هذا الشأن ما يشهد له الحس، وتطمئن له النفس، وعلى افتراض أن ذلك متحقق في بعض الكلمات عرضاً فهذا بلا شك لا يمكن الاعتماد عليه في إرساء قاعدة أن العرب تقدم من الأصوات ما يضاهي أول الحدث، وتوسط ما يضاهي وسطه، وتؤخر ما يضاهي آخره.

ومما ورد في القرآن من مناسبة الصوت قول الله –تعالى–: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾[1]، فوزن الكلمة (عُتُل) بتعاقب حركات الضم الثقيلة على أصواتها يشعر بالثقل في المعنى، إذ معناها: الفاحش الخلق[2]، كما أن صوتي العين واللام المتوسطين بين الشدة والرخاوة مع توسط التاء الشديدة يعقبها تضعيف الصوت الأخير يسهم بشكل واضح في الإيحاء بالثقل الذي يتناسب مع المعنى، وكذلك عملت الضمات المتعاقبة وهي أثقل ما يكون من الحركات على تمثيل ثقل المعنى صوتياً، وإنك لترى معنى هذا اللفظ وأمثاله بأصواته وترتيب حروفه مقابلاً لمعناه، وتكاد تستشف من ظاهر أصواته باطن معناه، ومن هذا النوع الفعل (لفح) الذي تتجانس طبيعته مع دلالته، فنراه مع معناه المعجمي تحمل أصواته قيمة تعبيرية، قال الله –تعالى–: ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ﴾[3]، ومعنى (تلفح): تحرق، وتسفع، وتنفخ[4]، ويأتي صوت الفاء في الفعل، وهو صوت شفوي أسناني يندفع فيه الهواء من الأسنان والشفتين حتى يتكون، وتتحدد صفاته ليحاكي المعنى، وهو النفخ الذي لا يخلو من اللفح في هذا السياق، كما أن الحاء في آخر اللفظ تحاكي معناه كذلك؛ لأنه الصوت الذي يستعمله في العادة من مسته النار، «وهو صوت يحدث باندفاع النفس بشيء من الشدة مع تضيُّق قليل مرافق في مخرجه الحلقي، فيحتك النفس بأنسجة الحلق الرقيقة، ويحدث صوتاً هو أشبه ما يكون بالحفيف»[5]؛ ولذلك استعملته العرب في حكاية التوجع في قولهم: أحّ، والأَحَّة، والأُحَاحُ، والأحيح عندهم: التوجع من الغيظ، وحرارة الغم[6]، وبذلك يتجسد المعنى بطريق الحكاية، وفي

---

1) القلم: 13.
2) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري: 162/23.
3) المؤمنون: 104.
4) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري: 115/17.
5) خصائص الحروف العربية ومعانيها لحسن عباس: 181.
6) انظر: لسان العرب لابن منظور: 404/2، مادة (أحح).

أصوات الفعل (مرج) في قول الله –تعالى–: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾[1] خاصة صوتي الراء والجيم نحس بالتكرار في الأول، والتعطيش في الثاني، ما يوحي بالاختلاط المدلول عليه بصيغة الفعل التي تزيد الدلالة على الحركة المستمرة التي هي من طبيعة الماء المختلط بعضه ببعض، فهو يحكي بطريق الصوت انصباب الماء، فالفعل بالتعطيش في الجيم وطبيعته التي تبدأ بالشدة، وتنتهي باندفاع في الهواء يُحدث فيه فاعلية تكاد تحاكي صوت الماء عند تدفقه وانصبابه، حتى تكون طبيعة هذا الصوت أقرب ما يكون إلى صوت الماء عند تدفقه وجريانه، هذا مع القلقلة التي يتحقق بها صوت الجيم بتردده في مخرجه، وبالراء التي تحاكي صوت الماء كذلك حتى حاكت العرب بها صوته، فقالوا: خرير بتكرير الراء المشابه لانصباب الماء وتتابعه، فاجتمع بذلك تشبيه الصوت بالمعنى بأقرب صوتين دالين على جريان الماء، واختلاط نوعيه، ولا أظن أن فعلاً من الأفعال الأخرى الموضوعة للدلالة على الاختلاط يضاهي هذا الفعل في خاصيته الصوتية القريبة من الحدث المسموع في الطبيعة، وفي لفظ (خَرّ) الوارد في قول الله –تعالى–: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[2]، وقوله: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾[3]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنْ السَّمَاءِ﴾[4]، وغير تلك من الآيات يتحقق تمثيل المعنى الذي هو: السقوط، والهويّ بتجانس الصوت مع المعنى في الخاء المحاكي لصوت سقوط البناء، وكل ما انحط من علو، لا سيما عند اقترانه بصوت الراء، وما فيه من التكرار، والوضوح السمعي الناتج عن التتابع الذي يطرد كثيراً في اللغة في تكرر المعنى، والسقوطُ المعبرُ عنه يتوالى، ويتتابع مثلما يتوالى الصوت؛ ولذلك سمي صوت الريح إذا حفت كذلك خريراً[5] لما يصحبه من الصوت المدوي المحاكى بهاذين الصوتين، فسرُّ التجانس بين اللفظ ومعناه في الآية ومثيلاتها ظاهر من الصوت المصاحب للسقوط عادة المحكي بصوتي الخاء، والراء المضعف والذي طبيعته التكرار، والحدث المعبر عنه بصيغة الفعل الدالة على الحدوث والتجدد من الناحية الصرفية مدلولاً عليه من الناحية الصوتية بجنس الصوت، وقد تنبه بعض المفسرين لذلك، قال الراغب

---

1) الرحمن: 19.
2) النحل: 26.
3) سبأ: 14.
4) الحج: 31.
5) انظر: لسان العرب لابن منظور: 234/4، مادة (خرر).

الأصفهاني[1]: «فمعنى (خرّ): سقط سقوطاً يُسمع منه خرير، و(الخرير): يقال لصوت الماء، والريح، وغير ذلك مما يسقط من علو»[2]، ومناسبة أخرى يمكن إضافتها في قول الله –تعالى–: ﴿إِذَا ذُكِّرُواْ بِهَا خَرُّواْ سُجَّدًا وَسَبَّحُواْ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾[3]، وقوله: ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾[4] هي إشعار لفظ (خرّ) بالصوت المصاحب للسقوط، وما يعقبه من التسبيح المذكور بعده في الآية[5]، فلفظ (خر) ومشتقاته تلبس بالمعنى من حيث دلالته على كل ما له صوت في الحس كصوت الماء والريح، ومن حيث دلالته على السقوط من شاهق.

وبعد التعريف بهذا النوع من التجانس الصوتي المعنوي والتمثيل له يمكن القول بأن النظر المجرد في هذا النوع من دلالات الحروف يفضي إلى القول بأن هذه الدلالة ليست مطردة اطراد غيرها من أنواع المناسبات، ورغم ذلك فهي تمثل ظاهرة تسترعي الانتباه، وتستوقف الباحث للملاحظة، كما أن من النصفة في البحث أن نؤكد أن البحث في هذا الجانب يعتريه الكثير من التقول الذي يفتقد الدليل، وتشوبه شائبة التعميم والتغليب التي لا يمكن إثباتها إحصائياً، فالقيمة التعبيرية للأصوات مفردةً ومجتمعةً يمكن رصدها، والتمثيل لها، واعتبارها ظاهرة لغوية، ويكفي في ذلك تقرير الأئمة لها، ولكن الادعاء بأنها ظاهرة مطردة تجري على كل الألفاظ ادعاء فيه كثير من المجازفة، وهو قول لا يسلم مما يضعفه كما سبق.

ثالثاً– تقارب معاني الألفاظ بتقارب بعض أصواتها:

هو مناسبة كل معنى لأصوات لفظه في الكلمات التي تشترك في نوع الحروف، وترتيبها، وتختلف في حرف، أو حرفين، ويعد علماء الصرف والاشتقاق هذه الظاهرة اللغوية نوعاً من أنواع الاشتقاق، سيأتي مزيد بيان له في التناسب الصرفي في باب الاشتقاق الأكبر، ويسميه بعضهم

---

1) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، سكن بغداد، وبها اشتهر، عالم أديب له مؤلفات، منها: (الذريعة إلى مكارم الشريعة)، و(المفردات في غريب القرآن)، و(أفانين البلاغة)، وغيرها، توفي عام 502 هـ الموافق 1108 م. انظر: الأعلام لخير الدين الزركلي: 255/2.

2) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: 277، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: 154.

3) السجدة: 15.

4) ص: 24.

5) انظر: التصوير الفني في القرآن لسيد قطب: 133، والصوت اللغوي في القرآن لمحمد حسين الصغير: 186.

الإبدال الصوتي، ومثال هذا الفرقُ المعنوي بين كثير من الألفاظ المتقاربة في الأصوات[1]، وتتحقق معرفة هذا النوع من التناسب بمعرفة دقائق الفروق اللغوية، وجمع الأشباه والنظائر، والتمييز بينها على أساس من أصول المجانسة اللفظية المعنوية، والفرق في المعنى في هذا الضرب له علاقة بنوع الفرق بين الصوتين المختلفين في الكلمة، وهذا الوجه من المناسبة أقرب إلى المناسبة الصوتية منه إلى المناسبة الصرفية؛ لأنه متعلق بطبيعة الحروف، ومجانستها معناها، وأما المناسبة في الاشتقاق فمناسبة وضعية مكتسبة، وإنما جرى تضمينه في أنواع الاشتقاق من باب التوسع، وتكميل القول فيما يتعلق بتوليد الألفاظ، وإلا فهو عند كثير من العلماء ضرب من ضروب المبادلة الصوتية، وقد درس ابن جني هذا الملمح من الدلالة الصوتية تحت باب ((تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني))، وذكر فيه أن تقارب الحروف لتقارب المعاني باب واسع يتعذر استقصاؤه[2]، وقد توافقت مع ابن جني في إثبات هذا النوع من الدلالة الصوتية كثير من دراسات المحدثين الذين أطلقوا مصطلح القيمة التعبيرية للصوت عند حديثهم عن هذا المظهر، وأمثاله[3]، وسيتكرر بحث هذه الظاهرة كذلك ضمن أنواع الاشتقاق غير أن دراستها ضمن المستوى الصوتي أقرب إلى التقسيم الصحيح المبني على السبر المتكامل؛ إذ إن إبدال الصوت بالصوت في هذا النوع من الدلالة يستدعي معاني متقاربة متناسبة مع طبيعة الصوت المبدل؛ ولهذا كان أقرب إلى دلالة الصوت منه إلى دلالة الاشتقاق.

بعد أن أثار ابن جني هذه الظاهرة تلقى العلماء تأصيله، وتمثيله بالقبول، وتواتر عنهم الاستشهاد بما استشهد به، والزيادة عليه، فذكروا في ذلك أمثلة كثيرة، من ذلك: الفرق بين **الرفرفة والزفزفة**، فالرفرفة: صوت جناح الطائر إذا حام، والزفزفة: صوت الريح إذا هبت بشدة، ولا شك أن الزاي أقوى من الراء من حيث إنها صفيرية، فكانت أولى بالصوت الأقوى، والمعنى الأشد الذي هو صوت الريح، والراء لما كانت أقل منها وضوحاً سمعياً كانت مناسبة لصوت جناح الطائر الذي هو أضعف، وأخف أثراً، ومن ذلك: **الوسيلة والوصيلة**، فالفرق بينهما لفظاً في السين، والصاد، والصاد

---

1) انظر مفهوم هذه الظاهرة في: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 213، و مفاهيم الاشتقاق ومصطلحاته في الدرس اللغوي العربي لإدريس بوكراع، مجلة الجامعة القاسمية، العدد الثاني: 9/1.

2) انظر: الخصائص: 148/1.

3) انظر: الصوت والدلالة: دراسة في ضوء التراث وعلم اللغة للدكتور محمد بو عمامة، مجلة التراث العربي، العدد الخامس والثمانون: 12.

كما هو معروف أقوى من السين؛ لأنه مجهور مستعل، وأما السين فمهموس غير مفخم؛ ولهذا كانت الوسيلة ما كان طريقاً لغيره، ولو لم يكن متصلاً به اتصالاً تاماً، أما الصلة فهي ما كان طريقاً لغيره مع اتصاله، وارتباط أجزائه ببعضها، وهي من الصلة، وبهذا كان الصوت الأقوى للمعنى الأقوى، والصوت الأخف للمعنى الأخف، ومنه: **صعد وسعد**، فالأول للارتفاع المحسوس كصعود الجبل والبناء، والثاني لارتفاع الشأن والجد، وهو ما لا يحس، ولا يشاهد، فكان الأول أقوى؛ لأنه مادي ذاتي، فناسب الصاد الأشد، ومنه: **المد والمط**، فالمط أقوى من حيث المعنى؛ لأنه مد، وزيادة، فناسب المعنى الأقوى الصوت الأقوى، وهو الطاء، وتناسب المعنى الأضعف مع الصوت الأخف؛ لأن الطاء مفخم، والدال مرقق، **والشازب** للضامر من الإبل، و**الشاصب** للأشد ضموراً، فناسب الصوت الأقوى المعنى الأقوى، ومن ذلك أن **القبصة** بالصاد أصغر من **القبضة** بالضاد؛ لأن القبصة الأخذ بأطراف الأصابع، والقبضة الأخذ بالكف كلها، والمناسبة في أن الضاد أقوى من الصاد؛ لأنها مطبقة، و**القضم** أقوى من **الخضم**؛ لأن صفات القاف أقوى من الخاء؛ إذ هو شديد مجهور، والخاء رخو مهموس، و**الهتل** من المطر أقل من **الهطل**، والمناسبة بينهما وبين معناهما أن التاء أضعف من الطاء؛ لأن التاء مرقق مهموس، والطاء مفخم مجهور ...[1] ومن فروق المعاني التابعة لفروق الصوت: «**القدّ** طولًا، و**القط** عرضاً؛ وذلك أن الطاء أحصر للصوت، وأسرع قطعًا له من الدال، فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض لقربه وسرعته، والدال المماطلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولًا»[2]، والطاء أضيق في المخرج، فكانت أولى بأضيق المعنيين، ومن ذلك: **النضح والنضخ**، فالكلمتان اتفقتا في أصل المعنى، وهو الدلالة على سيلان الماء، وتدفقه إلا أن بينهما فرقاً، هو أن النضخ أشد من النضح، فإذا قيل: العين تنضح دل ذلك على معنى خروج الماء من غير غزارة، وشدة، وإذا قيل: العين تنضخ دلت الكلمة على خروج الماء بقوة، واندفاع شديد؛ ولذلك جاء وصف العينين في الجنة بالنضخ[3]؛ لأنهما فوارتان تندفعان في قوة دون توقف ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾[4]، وعاضد دلالة الصوت في الآية بنيةُ الكلمة التي جاءت على صيغة التكثير؛ لتدل كذلك من المدخل الصرفي على قوة الماء، وشدة اندفاعه من العينين في الجنة، وفي الفرق بين

---

1) انظر: الخصائص لابن جني: 160/2 وما بعدها، والمزهر لجلال الدين السيوطي: 42/1-46.

2) الخصائص لابن جني: 160/2

3) انظر: المصدر السابق: الصفحة السابقة.

4) الرحمن:66.

القصم والفصم يقول القاسم بن سلام: «القصْم بالقاف: هو أن ينكسر الشيء، فيبين ... وأما الفصْم بالفاء فهو أن ينصدع الشيء من غير أن يبين»[1]، فقد اشتركت الكلمتان في الدلالة على الانصداع، والانكسار، واختلفتا في نوع الانكسار، واختلافُهما في الحرف الأول، وتناسبَ كل حرف في طبيعته مع المعنى الدال عليه؛ فالفاء أخف من القاف مخرجاً، وصفة؛ لأن الفاء رخوة، والقاف شديدة، والفاء مهموسة، والقاف مجهورة، والفاء رقيقة، والقاف فخمة، فكانت الفاء للمعنى الأخف الذي هو انكسار من غير انفصال، وانصداع خفيف، وشاكلت القاف معنى الانكسار الشديد الذي يؤدي إلى انفصال الشيء، و قد ذكر ابن جني وغيره أمثلة غير قليلة لأزواج من الألفاظ اختلفت معانيها تناسباً مع اختلاف أصواتها، وعقب السيوطي بعدما أورد ألفاظاً كثيرة من هذا النوع بقوله: «فانْظر إلى بديع مناسبةِ الألفاظ لمعانيها وكيف فَاوَتَت العربُ في هذه الألفاظ المُقْتَرَنة المتقاربة في المعاني، فجعلت الحرفَ الأضْعف فيها، والألْين، والأخْفَى، والأسْهل، والأهْمس لِمَا هو أدْنى، وأقل، وأخف عملاً أو صوتاً، وجعلت الحرفَ الأقْوى، والأشد، والأظهر، والأجهر لِمَا هو أقوى عملاً، وأعظم حِسّاً»[2].

ومن التناسب السابق فيما أظن، ولم يورده من الأولين أحد الفرق بين **(الوسوسة والوشوشة)**، فالوسوسة للصوت الخفي الذي يكاد لا يسمع، واستعمل لحديث النفس لخفائه[3]، والوشوشة «كلامٌ مختلط حتى لا يكاد يُفْهم»[4]، ويبدو أن معنى كل متناسبٌ مع خصائص أصواته، فالسين حرف صفيري نافذ حاد؛ ولهذا كان للخفي؛ إذ الكلام الخافت تختفي فيه غالب الأصوات إلا الصفيري منها، والشين فاش منتشر، ومخرجه يمتد حتى يتصل بالمخارج الأخرى[5]، فهو أدل على الاختلاط؛ لأن الاختلاط والتفشي من طبيعته، ولأنه ليس حاداً كالسين؛ ولهذا دل على معنى الكلام المختلط، وإن كان مسموعاً.

---

1) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: 305/1. وانظر في الفرق بين اللفظين كذلك: مقاييس اللغة لأحمد ابن فارس: 506/4، 93/5.

2) المزهر: 44/1.

3) انظر: تاج العروس للزبيدي: 11/17–12، مادة (وسوس).

4) لسان العرب لابن منظور: 372/6، مادة (وشوش).

5) انظر: دروس في علم أصوات العربية لجان كانتينو: 38.

وحاصل النظر أن الاختلاف بين الكلمات في هذا النمط مقياسه صفات الحروف، فهو يتناسب معها، وهذه دلالة تكثر، ويمكن الاستشهاد عليها بما يظهر في كثير من الألفاظ المتقاربة في الأصوات التي يستدعي تقارب الأصوات فيها معاني متقاربة، وهذا ملحظ صوتي اشتقاقي بديع لا أظن أن لغة من اللغات تحظى به كالعربية، وقد وسع ابن جني هذا النوع من المناسبة حتى إنه رأى أن تقارب حرف واحد، أو حرفين، أو ثلاثة في اللفظين قد يؤدي إلى اختلاف دقيق في المعنى كالفرق بين **السحيل**[1] **والصهيل**، وبين **السلب والصرف** ...[2]، وادعى أن «هذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام، وفرش اللغة»[3]، وهو خفي يحتاج من يثير مكنونه.

وكثير مما يقال في هذا لا يستند إلا إلى الذوق، ولا يمثل قاعدة يمكن طردها، والقياس عليها؛ ولهذا فإن الإشارة إليه تكفي، لأن الغرض هو بيان مظاهر التناسب إجمالاً دون الخوض في سرد أمثلتها تفصيلاً.

ومما أراه جاء من ألفاظ القرآن مما تظهر فيه هذه الدلالة الفرق بين **التجسس والتحسس**، فهما لفظان متجانسان لفظاً، مختلفان في صوت واحد، وقد ورد لهما في كتب اللغة جمع من العلاقات، منها: أنهما بمعنى واحد، ومنها أن التحسس بالحاء الاستماع إلى حديث الناس، والتجسس بالجيم البحث عن عورات النساء، ويروى أن فرق ما بينهما أن التحسس في الخير، والتجسس في الشر، وقيل: إن التحسس طلب الأخبار شفقة، ونصحاً، والتجسس طلب الأخبار كشفاً للعورات، وهتكاً للستور، وقيل غير ذلك من الفروق[4]، وقد ورد اللفظان في سياق واحد في قول الرسول –صلى الله عليه وسلم–: «ولا تحسسوا ولا تجسسوا»[5]، ما يدل على استبعاد أن يكونا بمعنى؛ لأنهما متعاطفان،

---

1) السَّحِيلُ: صوتُ البغل، والصوت الذي يتردد في صدر الحمار. انظر: لسان العرب لابن منظور: 392/11، مادة (سحل).

2) انظر: الخصائص: 151/2–154.

3) المصدر السابق: 154/2.

4) انظر: تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري: 263/3، وتفسير القرآن العظيم لأبي الفداء ابن كثير: 379/7، والمزهر لجلال الدين السيوطي: 251/2.

5) جزء من حديث في صحيح البخاري: 2474/6 ، كتاب الفرائض، باب تعليم الفرائض، رقم الحديث: 6345، وصحيح مسلم: 10/8، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها، رقم الحديث: 2563.

متعاطفان، ومتعاقبان، والأصل في العطف التغاير، وعند تفتيش الفروق السابقة يظهر أنها تتفق في أن التحسس بالحاء طلب الخبر على وجه غير مكروه في الغالب في عادة الناس، والتجسس على عكس ذلك، وإذا ما بحثنا عن وجه المجانسة اللفظية المعنوية بين كل لفظ ومعناه وجدنا في (التحسس) أن الحاء رخو مهموس، والجيم صوت شديد مجهور، فالجيم بطبيعته الصوتية أقوى من الحاء، وأصعب نطقاً، وبذلك ناسب أن يكون في الكلمة دالاً على المعنى الثقيل خلقاً المستكره طبعاً، وناسب صوت الحاء المعنى الخفيف، فتحققت بذلك المناسبة والمجانسة بين هذين اللفظين من هذا الوجه الصريح، يؤيد ذلك أن التحسس ورد في قول الله –تعالى–: ﴿يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ﴾[1]، وهو طلب حسن لا مساءة فيه، وأما التجسس فورد في قوله – تعالى–: ﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًا﴾[2] في سياق النهي مقترناً بجملة من الخلائق التي يجب اجتنابها، وهذا سياق قرآني يؤكد الفرق المعنوي بين اللفظين الذي تعضده دلالة الصوت.

رابعاً– تناسب الحركات مع المعاني:

وهو مناسبة طبيعة الحركة لطبيعة المعنى، أو مجانسة بين نوع الحركة، ونوع المعنى، أو هو دلالة الحركة في الكلمة على معنى متناسب مع خصائصها الصوتية، والحركة عرَض صائت يلحق الحرف الصامت بُعيد النطق به، والحركات التي تلحق الحروف الصامتة في العربية ثلاث قصار: هي الفتحة، والكسرة، والضمة، وثلاث طوال: هي الألف، والياء، والواو، فالألف إشباع للفتح، والياء إشباع للكسر، والواو إشباع للضم[3]، يقول ابن جني: «اعلم أن الحركات هي أبعاض حروف المد واللين، وهي: الألف، والواو، والياء، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو»[4]، وتبدو صفات الحركات من أسمائها التي تدل على شيء من خصائصها، وهذا ما راعاه أبو الأسود لما وضع الحركات، فالفتحة ينفتح الفم عند النطق بها، والضمة تنضم الشفتان عند نطقها، والكسرة

---

1) يوسف: 87.
2) الحجرات: 12.
3) انظر: الخصائص لابن جني: 318/2.
4) سر صناعة الإعراب: 33/1.

تنخفض الشفة عند نطقها، والسكون لا حركة فيه[1]، وبناء على مقدار الجهد المبذول في صناعة الحركة، ووضع الأعضاء عند التصويت بها رتب العلماء قديماً وحديثاً الحركات من حيث القوة، والضعف، فكانت الضمة الأقوى، ثم تليها الكسرة، ثم تليها الفتحة التي هي أخف الحركات[2]، وإذا ثبت أن للصوت أثراً في معناه فلا غرابة أن يكون للحركة كذلك أثر، فهي صوت صائت، بل هي أوضح في أثرها السمعي من الأصوات الصوامت، وللحركات في العربية دور واضح في تشكيل بنية الكلمة، وبناء نسيجها، وبذلك يمكن أن يكون لها دور في قيمتها التعبيرية، وإذا كان للحركة الإعرابية على آخر الكلمة الدور الأكبر في الدلالة فمن غير المستبعد أن يكون للحركة دور على المستوى الصرفي، وأن يكون من شأن الحركات في بناء الكلمة تحديد الملمح الدلالي لها، وتشكيل معناها.

تأتي أقدم إشارة لقيمة الحركة التعبيرية عند ابن جني لمّا عقب على كلام سيبويه في المصادر التي على وزن (فَعَلَان) التي جاءت دالة على الحركة، والاضطراب، فتناسب فيها توالي حركة الصوت مع توالي الحركة في المعنى بقوله: «قابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال»[3]، وشواهد ذلك في كل مصدر جاء على الفَعَلَان، مثل: الدَّوَرَان، والغَلَيَان، والهَيَجَان، والنَّزَوَان، والفَوَرَان[4] ... ومن ذلك ما أشار إليه ابن جني كذلك من أن الأوصاف والمصادر التي على وزن (فَعَلَى) تدل في معناها على السرعة، قال: «ووجدت أيضاً (الفَعَلَى) في المصادر، والصفات إنما تأتى للسرعة نحو: البَشَكى، والجَمَزَى، والوَلَقَى ... فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر، أعني باب القلقلة، والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها»[5]، فقد توالت في هذه الأمثلة حركات الفتح ثلاث مرات مع المد المفتوح في الحركة الثالثة، وهذا متناسب مع توالي الحركة في المعاني المدلول عليها، وناسب توالي الحركة من نوع واحد تكرار الفعل الذي هو من جنس واحد على التوالي لا سيما أن الفتح أقرب الحركات دلالة على الخفة، والسهولة؛ لأنه الأخف، وقد جمع

---

1) انظر: الفهرست لأبي الفرج النديم: 40، وبدائع الفوائد لابن القيم: 35/1، وعلم الأصوات لكمال بشر: 421.

2) انظر: الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي: 43/2، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي: 54/1، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث لعبد الصبور شاهين: 291، وعلم اللسانيات الحديثة لعبد القادر عبد الجليل: 321.

3) الخصائص: 154/2.

4) انظر: المصدر السابق: الصفحة السابقة، والتفسير القيم لابن قيم الجوزية: 210.

5) الخصائص: 155/2.

ابن جني المناسبات الصرفية مع المناسبات الصوتية؛ لأن غرضه استخراج وجوه المجانسة، وبيان مواضعها دون التدقيق في تقسيمها على مستويات اللغة، خاصة أن مبنى الكلمة الواحدة يتشكل صوتياً وصرفياً بصور متداخلة يصعب الفصل بينهما، ومما ذكره ابن القيم في هذا الجانب قولهم: (عزَّ يعَز) بفتح العين إذا صلُب، و(عزّ يعِز) بكسر العين إذا امتنع، وأبى، والامتناع فوق الصلابة، والتجانس والتناسب من حيث إن الفتح أخف من الضم، والصلابة أخف من الإباء الذي ترتبط معانيه بأنواع من الرفض، وعز يعُز إذا غلب، ومنه ﴿فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾[1]، والغلبة أشد من الامتناع، وهذا متجانس مع الضم الذي هو أقوى من الكسر، وبالمناسبة بين الحركة والمعنى فسر ابن القيم كذلك دلالات بعض الحروف، وكشف معانيها، ومن ذلك ما قاله في دلالة (لن)، فإن عملها في الأصل الجزم كـ(لا)؛ لأنهما يدلان على النفي، والسكون أنسب في هذا المعنى لما فيه من نفي الحركة، وانقطاع الصوت، وعلى ذلك جزم بها بعض العرب، ولكن نصب بها غالب العرب مراعاة لـ(أن) المتركبة فيها مع (لا)، وهي ألصق بالفعل، فأثرت فيه النصب، وكانت به أولى، وبطريق المشاكلة الصوتية كذلك فسر اختصاص (لن) بالدلالة على النفي غير الممتد على خلاف (لا) الدالة على النفي الدائم المستمر الذي يشمل جميع الأزمنة، ويتضح ذلك بتفرس المعنى في الصوت، والجرس من حيث إن (لن) ينقطع الصوت عند النطق بها بالسكون، وذلك ما يشعر بعدم استمرار معنى النفي فيها، وقصر معناها فيه، أما في (لا) فيمتد صوت الفتح ما لم يقطعه انتهاء النفس، وبذلك آذن امتداد الفتح فيها بامتداد معناها، واستمراره، وبذلك وظف ابن القيم إيحاء الأصوات في استبطان معاني الحروف، وأكد ذلك بالسياق القرآني، ففي قول الله –تعالى–: ﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[2] دلت (لا) على نفي الإدراك المستمر أبداً، وانسحب نفيها على كل الأوقات، فإن الله لا يدرك أبداً، وإن أبصره المؤمنون، وذلك على عكس (لن) التي تدل في القرآن على النفي المؤقت غير المؤبد كما في قول الله –تعالى– حكاية عن الكفار: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[3]: أي: لن يتمنوا الموت، فنفى عن الكفار تمني الموت، وقال في موضع آخر: ﴿ليقض علينا ربك﴾[4]، فأثبت تمنيهم الموت يوم القيامة، فدل ذلك على أن (لن) لا تفيد إلا النفي

---

1) ص: 23.

2) الأنعام: 103.

3) البقرة: 95.

4) الزخرف: 77.

غير المستمر، وأكثر ابن القيم استعمال السياقات في القرآن لإثبات ما رجحه في دلالة (لا)، و(لن)[1]، ومما دلل به ابن القيم على إشعار الحركة بالمعنى ما في وزن (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين الدال على معنى (مفعول)، ودلالة وزن (فَعْل) بفتح الفاء وسكون ما بعدها على الحدث نفسه (المصدر)، وهذا مما يطرد كثيراً في العربية، مثل: حِمل للمحمول، وحَمْل للحدث نفسه، وذِبْح للمذبوح، وذَبْح لمعنى المصدر، أو الفعل، ومِلْء للشيء المملوء، ومَلْء للفعل نفسه، ونِهب، ونَهْب ... ووجه المناسبة أنه لما كانت الفتحة أسهل، وأخف من الكسرة، وكان المفعول الذي هو ذات محسوسة أقوى في الحس والعقل من الفعل المعنوي المجرد، ناسب أن يكون الخفيف للخفيف، والثقيل للثقيل، ومما ساقه في ذلك أن وزن (فَعَل) بفتح الفاء والعين يدل على المفعول المحسوس في جملة من الكلمات، مثل (قَبَض) للشيء المحسوس المقبوض مالاً كان، أو غيره، و(فَعْل) في الكلمة نفسها بفتح الفاء وسكون العين يدل على الحدث، وذلك مثل (قبْض) للمصدر الذي هو فعل مجرد، و(سَبَق) لما يُقبض في السباق من المال، والجائزة، و(سَبْق) للفعل نفسه، والمناسبة حاصلة بين الوزن والمعنى من حيث إن الحركة أقوى من السكون، فجاءت الحركة في الأمثلة متناسبة مع المحسوس الذي هو أقوى من الحدث المجرد[2]، وتعمق ابن القيم في تتبع مجانسات الحركة للمعنى حتى تشبه بابن جني في ذلك، وخرج عما يقتضيه الاستدلال، واحتكم إلى الذوق المجرد، ومن ذلك أنه رأى أن العرب جعلوا لفظ (الحِبَّ) بكسر الحاء للمحبوب، و(الحُب) بضمها للفعل نفسه، فجعلوا الخفيف للثقيل، والثقيل للخفيف، ولا شك أن الكسر أخف من الضم، وهذا عكسُ ما تم بيانُه من ثقل الذات، وخفة المعنى، ولكن للعكس عنده تعليلاً هنا، هو الإيذان بأن لفظ الحبيب على وجه التخصيص خفيف محبوب؛ لأنه ذات محبوبة لهم من كل وجه، خفيفة على كل حال، ولثقل احتمال الحُب ولزومه، فجعلوا للمحبوب مع أنه ذات أخفَّ الحركتين، وجعلوا للحب الذي يلزم صاحبه لزوم الغريم غريمه حتى يعاني منه ما يعاني أقوى الحركتين، وخصوا هذين اللفظين بهذه المناسبة الفريدة[3]، ولا شك أن هذا مذهب موغل في إثبات المناسبة، ومن استطرادات ابن القيم في دلالة الحركات استدلاله بكلمة (البُحْتُر) الدالة على القصير، وذلك في الحرفين المضمومين اللذين يتوسطهما الساكن، وفي ذلك ما يقتضي انضمام الشفتين القريب من الدلالة على الضم الموجب

---

1) انظر: بدائع الفوائد: 1/95-97.

2) انظر: التفسير القيم: 210-211.

3) انظر: المصدر السابق: 210.

للقصر بينما في كلمة (العَشَنَّق) بمعنى الطويل توالت الفتحات التي تتباعد فيها الشفتان، وتنفرج فيها آلات النطق مع طول الكلمة ما يوحي بالطول المدلول عليه بالكلمة معجمياً، ومن مناسبات الحركة قالوا: كبر، فهو كبير، فإذا زاد الكبر قالوا: كُبَار، فإذا زاد قالوا: كُبّار[1]، فجعلوا مد الفتح مع أنه أخف من مد الكسر للأكثر معنى لما فيه من انفتاح الفم، وتطويل الحركة، وفي ذلك ما يناسب زيادة الكبر، ومحاكاته، ولما زادوا أكثر شددوا العين لتناسب زيادة المعنى.

وهنا أورد افتراضاً هو أنه قد يشوش على ما أورده ابن القيم فيما سبق دلالةُ (فَعُول) بفتح الفاء وضم العين على الذات المحسوسة، ودلالة (فُعُول) بضم الفاء والعين على المعنى المجرد في كثير من الكلمات كـ(الوَضوء) بفتح الواو على الماء الذي يُتوضأ به، وبضم الواو (الوُضوء) على الفعل نفسه، ودلالة (السَّحور) بفتح السين على الطعام وقت السُّحور، وبضم السين على الفعل نفسه[2]، ودلالة (الوَقود) بفتح الواو على ما يوقَد به، وبالضم على الاتقاد نفسه، ومثل ذلك في (الطّهور)، و(الفطور)[3]، و(النشوق)[4]، ونظائر هذه كثيرة، ولكن يمكن الرد على هذا الاعتراض بأن توالي الضمتين في هذا الوزن أخف نطقاً من الانتقال من حركة إلى حركة من الفتح إلى الضم، فيبقى اللفظ بالضم أخف؛ لأنه لا يتضمن انتقالاً من حركة إلى حركة، وبذلك يتناسب اللفظ الأخف مع المعنى الأخف، واللفظ الأثقل مع المعنى الأثقل، ويتحصل بذلك التوافق اللفظي المعنوي.

وربما يلحق بمناسبة الحركة للمعنى –من جهة نظري– أن العرب جعلت الحركة فارقاً بين الفاعل والمفعول في وزن (فُعَلَة) للفاعل، و(فُعْلة) للمفعول، مثل: **صُرَعة** بمعنى: كثير الصرع، وبالتسكين **صُرْعة** للمفعول، وهو الذي يُصرع كثيراً[5]، ومنه: **(ضُحَكَة)** لكثير الضحك، و(**ضُحْكة**) بالتسكين لما يضحك منه[6]، وقد ذكر أصحاب المعاجم أن هذا الباب كثير مطرد[7]، ووجه التناسب في هذا أن السكون أخف من الفتح، فاختص الفتح في هذا الوزن بالفاعل الذي هو أثقل حساً، وأولى معنى؛

---

1) انظر: المصدر السابق: 211.
2) انظر: لسان العرب لابن منظور: 351/4.
3) انظر: المصدر السابق: 194/1.
4) انظر: المصدر السابق: 353/10، مادة (نشق).
5) انظر: تاج العروس للزبيدي: 330/21، مادة (صرع).
6) انظر: لسان العرب لابن منظور: 459/10، مادة (ضحك)، وتاج العروس للزبيدي: 250/27، مادة (ضحك).
7) انظر: لسان العرب لابن منظور: 459/10، وتاج العروس للزبيدي: 330/21.

إذ من قام بالفعل قد احتمل من الفعل أكثر ممن وقع عليه الفعل. فاختص السكون الأخف بالمفعول الأخف، وبذلك حصل التناسب في هذا الوزن الصرفي بين الحركة ومدلول الوزن.

ومن دلالات الحركات –فيما أرى–: استعمال الفتح في الوزن التصريفي (فَعْلة) للدلالة على المرة، واستعمال الكسر للدلالة على الهيأة في وزن (فِعْلة)، وهما وزنان مطردان يجريان على القياس، وفي ذلك من التناسب أن المرة أخف من الهيأة؛ لأن المرة تدل على حصول الفعل مرة واحدة على وجه الانتقال، وعدم الاستقرار، أما الهيأة فقد تدل على حصول الفعل مرات، وقد تكون لازمة مستمرة مع الفاعل، هذا وجه، ووجه آخر هو أن اسم المرة يدل على حدوث الفعل وحسب، أما اسم الهيأة فيدل على حدوث الفعل، وزيادة هي أنه على كيفية، وهيأة مخصوصة، ووجه ثالث في الفرق بين المرة والهيأة: أن اسم المرة لخفته أكثر دوراناً واستعمالاً في الكلام من اسم الهيأة، ولكل ذلك كان صوت الفتحة الخفيفة من نصيب الأخف معنى، والأكثر استعمالاً، وكان الكسر الثقيل من نصيب الأثقل الأوفر في المعنى، والأقل دوراناً في الكلام، وفي هذا ما لا يخفى من تناسب الحركات، ومشاكلتها للمعاني.

وإنك لتلحظ أثر تطويل الحركة في المعنى في لهجتنا المحكية عندما يعبر أحدهم إذا أراد وصف شيء بالطول، فيقول: طويل، فيمد صوته بالياء: طوييل، فيبالغ في مد الياء؛ ليضاهي المبالغة في الطول، ومثل هذا كثير جدا، وقد أشار إلى ذلك ابن جني بقوله: «وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح، والتطريح (التطويل)، والتضخيم، والتعظيم، ما يقوم مقام قوله: (طويل)، أو نحو ذلك، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته، وذلك أن تكون في مدح إنسان، والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا، أو شجاعًا، أو كريمًا، أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه، فوجدناه إنسانًا، وتمكّن الصوت بإنسان، وتفخَّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا، أو جوادًا، أو نحو ذلك»[1].

ويمكن في الكلام البليغ استعمال دلالة الحركات في تصوير المعنى، فقد يضاهي المد الذي يعقب الحركة ما في معنى الكلمة المعجمي من الامتداد والاتساع، أو ما في المعنى الذي يراد

---

1) الخصائص: 2/372–373.

تحصيله، يظهر ذلك في مثل قول الله –تعالى–: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾[1] حيث امتداد الحركة في (بيضاء) يقابل امتداد النظر من الناظرين المدلول عليه في الآية، إذ بياض اليد بعد إخراجها من الجيب بينة صحة نبوة موسى –عليه السلام– ومعجزة من معجزاته الظاهرة، وقد ورد في التفسير أنه كان ليده شعاع أبيض من نور، وكان بياضها عجيباً خارجاً عن مألوف العادة[2]؛ لذلك اتجهت إليها الأنظار، وساعد في تأدية هذا المعنى ما في كلمة (بيضاء) من المد الذي يمكن تطويله ليساوي مد الأبصار إلى اليد العجيبة، وامتداد نورها مظهراً آية النبوة.

ومما ورد من دلالة الحركة في القرآن قول الله –تعالى– في وصف دار الدنيا، والدار الآخرة: ﴿وَمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[3]، فقد وصف الله –عز وجل– الدار الأولى (الدنيا) بالحياة، ووصف الآخرة دار الخلود والحياة الدائمة بالحياة كذلك، واستعمل لفظ (الحَيَوَان) في وصف الدار الآخرة، وهو لفظ تحاكي حركاته معناه؛ لأن معناه دال على الحركة، والحياة المستمرة الدائمة في الدار الآخرة التي ناسبها استعمال ما يدل على ذلك من الأبنية، والحركات، وهو لفظ (الحَيَوَان) الدال بوضعه، وحركة حروفه على الحركة، والاضطراب كما سبق في كل الأوزان التي على (الفَعَلَان)، وحركات الفتح المتوالية سهلة ميسورة تتحصل بمجرد انفتاح الفم دونما جهد كبير، ما يوحي بسهولة المعنى، ويؤذن بشرف المقصود، جاء ذلك بعد وصف الدار الدنيا التي يعقبها الموت، ويقطع لذتها الفناء بـ(الحياة) التي تفيد ما يفيده لفظ (الحيوان) في المعنى، ولكنها لا تنطوي على تجانس مع اللفظ يدل على حركة دائبة، وحياة متواصلة، يقول الزمخشري: إن في بناء (الفَعَلان) «زيادة معنى ليس في بناء الحياة، وهي ما في بناء (فَعَلَان) من معنى الحركة، والاضطراب ... والحياة حركة، كما أن الموت سكون، فمجيئه على بناء دال على معنى الحركة مبالغةٌ في معنى الحياة؛ ولذلك اختيرت (الحيوان) على (الحياة) في هذا الموضع المقتضي لذلك»[4]، ولا مجال لتفسير وصف الدار الدنيا بالحياة، والدار الآخرة بالحيوان مع أنهما وردتا متتاليتين في سياق واحد إلا بالمناسبة اللفظية الصوتية للمعنى، ونوعُ المناسبة هنا مناسبةُ الحركة للمعنى، وزاد هذه الدلالة وضوحاً ورسوخاً خلوُّ وصف الحياة الدنيا من المؤكدات؛ لأن ما

---

1) الأعراف: 108.

2) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين النيسابوري: 297/3.

3) العنكبوت: 64.

4) الكشاف لجار الله الزمخشري: 463/3.

فيها من النقص وانقطاع اللذة ظاهر جلي، تثبته العين الباصرة، والحس الشاهد، وما اقترن بوصف الآخرة بالحيوان من التأكيدات التي هي: (إن)، ولام التوكيد، وضمير الفصل (هي)، فهذه كلها تؤكد تقرير مضمون الجملة، وبذلك أصابت الدلالة اللفظية بكل أنواعها المعنى المراد تحقيقه بطريق التجانس بين المعنى والمبنى.

وهكذا يمكن الاستدلال على دلالة الحركات بكثير من الشواهد، ولكن يكفي الإشارة إلى مظاهرها بشكل عام لإثبات أن هذا النوع من التناسب واقع في العربية، هذا مع أخذ الحذر من النوع الذي لا يعدو كونه من قبيل التوافقات العرضية، شأنه شأن بعض التناسبات في إعجام الحروف[1] التي يكاد يقطع الفكر بأنها غير مقصودة وضعاً، ولكن مال إليها بعضهم لشدة تعلقه باللغة، وحرصه على استخراج لطائفها وفرائدها.

خامساً– التنغيم:

وهو الطريقة الصوتية التي تُنطق بها الكلمة، أو الجملة بصفة عامة، أو هو مصطلح يدل على ارتفاع في درجة وضوح الصوت، وانخفاض فيه، ويسمى أيضاً موسيقى الكلام، أو هو أداء للجملة والكلمات لا يظهر إلا في الصورة النطقية المسموعة، فتتخذ الجملة هيأة نطقية خاصة بالتقرير، وهيأة أخرى خاصة بالاستفهام، وأخرى بالتعجب ... فتختلف معاني الجمل تبعاً لاختلاف التنغيم فيها[2]، وربما كان دور التنغيم، ووظيفته في إظهار المعنى ضعيفاً في العربية[3]، ولم يحفل بكثير اهتمام عند الأولين لاستغناء الجملة العربية عنه بكثير من السياقات الأخرى التي تُظهر المعنى، ومع ذلك فلا يمكن إنكار دوره في توجيه المعنى، ومن وسائل تحقيق التنغيم نطقياً النبر الذي هو وضوح نسبي لمقطع صوتي، أو صوت مفرد مقارنة بغيره من المقاطع، أو الأصوات[4]، والتنغيم من

---

1) انظر في هذا النوع من المناسبات: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي: 281 وما بعدها في (باب حروف تتفق في المباني وتتقارب في المعاني) حيث ذكر مناسبات كثيرة بين مبنى الكلمات، وإعجام الحروف والمعاني، ولكنها مناسبات عرضية لا يمكن اعتبارها مطردة، ولا ظاهرة لغوية يمكن الركون إليها، ولا هي مقصودة ممن أعجم الحروف.

2) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس: 124، ودراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر: 310، وجدل اللفظ والمعنى لمهدي أسعد عرار: 25.

3) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان: 228،

4) انظر: دروس في علم أصوات العربية لجان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي: 194.

الجوانب المهمة والدقيقة في الدراسة اللغوية، وهو يتناسب عرفاً مع ما يدل عليه، ومكمن التناسب في التنغيم بين شكل الجملة ومعناها هو أن الصوت الذي يشكل الكلمات هو المادة التي تعبر عن الانفعال النفسي كما هو واضح، والانفعال النفسي متغير ذو طبيعة مختلفة، ما يرتب تنويع الصوت طولاً، وقصراً، ومداً، وغنة، ولیناً، وشدة، وقوة، وضعفاً، فيتهيأ من حركات الصوت، واضطرابه مقادير نطقية تناسب ما في النفس من الإحساس، والانفعال، مادة الصوت هي مظهر الانفعال النفسي، فـ«الانفعال بطبيعته إنما هو سبب في تنويع الصوت، بما يخرجه فيه ... وبما يهيئ له من الحركات المختلفة في اضطرابه وتتابعه على مقادير تناسب ما في النفس من أصولها»[1]، وهذا هو بلاغة الصوت الموسيقية، والانفعال النفسي من الحواس المشتركة بين الأفراد، وبين الأمم والشعوب، وهو مما يميز الإنسان بحكم طبيعته النفسية، وضرورة خلقته البشرية، وآلة التعبير عنه هي تلوين الصوت به؛ ولذلك يعد التنغيم من بعض وجوهه مظهراً من مظاهر التناسب بين الأصوات، وما تدل عليه، وأداءً صوتياً تحدث فيه المشاكلة بين الألفاظ والمعاني على أنه عرض من أعراض الألفاظ لا يتعلق بجوهرها، وغالباً ما يقع في الكلام المركب دون المفرد، وتشكيل الصوت بما يدل على انفعال ما مما فُطر عليه الإنسان والحيوان على حد سواء؛ لذلك حق أن يكون وجهاً للمناسبة، وممن تنبه إلى ذلك الفيلسوف أبو نصر الفارابي، فهو يرى أن الألحان الغنائية فطر غريزية في الإنسان، مركوزة فيه منذ خلقه الأول؛ ولهذا هو يصوت بتصويت في كل حال من أحواله اللذيذة، أو المؤذية[2]، يقول: «فإن في طباع الحيوانات والإنسان إذا طربت أن تصوت نحواً من التصويت، وكذلك إذا لحقها خوف أن صوتت صنفاً آخر من التصويت، والإنسان إذا لحقه أسف، أو رحمة، أو غضب، أو غير ذلك من الانفعالات صوّت أنحاء من الأصوات مختلفة»[3]، فلا غرو بناءً على هذا أن نحسب التنغيم ضرباً من ضروب التجانس الصوتي المعنوي؛ لأن في تشكيل الصوت مجانسة الحالة الانفعالية التي يحس بها الإنسان، ويفهمها المتلقي، ولا أدل على ذلك من الألحان التي هي أصوات غير لغوية، لكن لكل لحن منها دلالة شعورية على انفعال نفسي ما.

---

1) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية لمصطفى صادق الرافعي: 149.

2) انظر: كتاب الموسيقى الكبير لأبي نصر الفارابي: 70.

3) المصدر السابق: 64.

المبحث الرابع

إيحاء الصوت في القرآن

لا شك أن القرآن جاء على أروع ما يكون البيان، وأبلغ ما يكون الخطاب، وقد سبق بيان أن استعمال دلالة الأصوات في كشف المعاني من أبلغ مظاهر البيان، وهي تضاهي استعمال الصور الفنية البلاغية من التشبيه، والاستعارة، والكناية في إصابة المعنى، وموافقة مقتضى حال الخطاب؛ لأن هذا النوع من الدلالة يناسب بين طبيعة مخارج الحروف وأوصافها، والمعاني التي تساق لها، ويحقق التلاؤم بين أشكال الكلمات، ومعانيها، وهو إن كان جانباً ظاهرياً فهو عامل دلالي له ما له في إيضاح الدلالة، وتصوير المعنى، فالأصوات عندما تشاكل المعنى تنفخ الروح في الكلمة، وتبث الحركة في بنائها، وتضفي عليها معنى، وتنشئ بين الدال ومدلوله علاقة غير عرضية ولا اعتباطية، فتمتلئ الكلمة بمعناها، ويكون مدلولها لائحاً واضحاً حتى كأن كل حرف فيها يجسد مدلولها، وكأن لفظها ينادي على معناها، وقد امتاز بيان القرآن بما امتاز به من تلاؤم الأصوات، وتوازن النبرات، وتآلف الكلمات، وانسجام الإيقاعات، تخلل ذلك جرس الحروف، وإمساسها معانيها، وصدى الكلمات الذي يسوق إلى المعنى، فالأصوات القوية دليل المعاني القوية، والأصوات الرقيقة علامة على المعاني الرقيقة، ولكل معنى أصوات تناسبه تتفاعل معه، وتدل عليه حسناً كان المعنى، أو غير حسن، محبوباً أو مكروهاً، حتى إن التالي يحس ذلك، ويستشعره، ويتذوق المعنى بما توحيه النغمات، وما توجبه طبائع الأصوات.

وإذا كان التناسب ثابتاً بين اللفظ والمعنى في جزء غير يسير من ألفاظ اللغة كما قدمنا، وكان هذا التناسب وجهاً من وجوه الدلالة الصوتية، ومدخلاً من المداخل إلى المعنى فلا غرابة أن يتضمن الأسلوب القرآني المعجز هذا الوجه، ولا غرابة أن ينضاف إلى روعة أسلوب القرآن، وانسجام أصواته هذا اللون من دلالة التناسب، وارتباط أصوات الكلمات بما يجانسها من المعاني، حيث النسيج الصوتي في كل كلماته يشي بالمعنى، ويشف عنه، وعلى هذا جاءت اللفظة القرآنية سائغة في

النطق، طرية في السمع، عذبة سلسة، تنادي على المعنى، وتلبسه، وكأنه لا يصلح له غيرها، وكان النسيج الصوتي القرآني متماسكاً متناغماً، فتجد المناخ الصوتي في القرآني متناسباً مع الموضوع متجانساً مع المطلوب، ترتفع الأصوات وتشتد إذا كان المعنى شديداً، وترق إذا كان المعنى بخلاف ذلك، وهذه المطابقة بين طبيعة الأصوات، وموضوع الكلمات، وجو النص العام هي طريق من طرائق الأسلوب القرآني في تنبيه الأحاسيس، وإثارة العواطف، وتهيئة النفوس لبيانه الباهر، فقد حدب الأسلوب القرآني على اختيار اللفظ المناسب للمعنى المناسب له في الموقع المناسب، وهذا معلم إعجازي أثبته المتقدمون، والمتأخرون من علماء الإعجاز، ومن وجه جرس الأصوات في الكلمات وغيره من وجوه البلاغة يدلك بيانه على دقة التعبير، وقوة التأثير، وبراعة التصوير حتى إنه من غير الممكن إيجاد كلمة بديلة لما ورد في نظم القرآن تفي بالغرض المعنوي الذي سيقت له من حيث جمال وقعها، وأثر نغمتها.

إن الظواهر الصوتية التي تضمنتها آي القرآن تتلاءم، وتتناغم ضمن نظام صوتي بديع، وإيقاع خلاب، وتتشارك مع غيرها من الظواهر الفنية في ترسيم الصور، وتجسيد المعاني، وإن تشكيل الصورة الفنية في الجملة القرآنية يقوم على المزج بين التصوير البلاغي البياني الذي هو عقلي محض، والتصوير الصوتي الإيقاعي الذي هو طبعي ذاتي في الكلمات، وهو وجه بلاغته كذلك، فالبلاغة الصوتية التي يلحظها كل متأمل في أسلوب القرآن تقوم على اختيار الصوت المناسب للمعنى المناسب له، ووضع المعنى في القالب الصوتي المناسب له الدال عليه.

ومما ورد من إيحاء الصوت في القرآن قول الله –تعالى–: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ...﴾[1]، فقد رسم لفظ (اثّاقلتم) بمعنى: تباطأتم[2] المعنى على أحسن وجه بطريقة صوتية فريدة، فالثقل الذي في لفظ (اثاقلتم) ناشئ من الإدغام، وهو ثقل اختياري يختاره المتكلم؛ لأن له بديلاً يمكن إيراده؛ إذ الأصل (تَثَاقَلتم)[3]، أُدغمت التاء في الثاء لتقارب مخرجيهما، ثم جيء بألف للوصول إلى النطق بالساكن[4]، ولو قيل: «تثاقلتم لخف الجرس، ولضاع الأثر

---

1) التوبة: 38.

2) انظر: الكشاف لجار الله الزمخشري: 271/2.

3) انظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: 419/5.

4) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري: 458/11.

المنشود، ولتوارت الصورة المطلوبة التي رسمها هذا اللفظ»[1]، فجاء على هذا الوزن المختار لتحصيل الإيحاء الصوتي، كما أريد عدم تفويت هذه الدلالة في قول الله –تعالى–: ﴿... حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ ...﴾[2] حيث (اداركوا) بمعنى: اجتمعوا[3]، وتلاحقوا[4]، وقد حدث في كلمة (اثاقلتم) الثقل الذي يجده من تكلم بها، وقارنها بما كانت عليه من الخفة، وهذا الثقل يجانس التثاقل في المعنى الذي أريد تصويره، فهو تثاقل يصيب من أخلد إلى الأرض، ومال إلى الدعة والراحة، وآثر اللذة الفانية على الأجر الموجب لمرضاة الله، فقد صور التعبيرُ المتثاقلين كأنهم التصقوا بالأرض التصاقاً، وأسهم ثقل الصيغة في الإيحاء بالتثاقل في المعنى، فجذب الانتباه، وشد المتلقي إلى المعنى المعروض[5]، وكذلك فإن مخرج الثاء الناتج من التصاق طرف اللسان بالثنايا العليا، ومع الثاء المتكررة صار الالتصاق أشد، وفي تضعيف الثاء الذي أُختير ما يوحي بتكرار المعنى، وحصول الحدث مرة بعد مرة من هؤلاء الذين أريد توبيخهم، وهذا ما أوحى بشدة الالتصاق بالأرض، فقابل الالتصاق الالتصاق، كما أن المقطع الصوتي (تُمْ) في نهاية الكلمة بما فيه من حكاية صوت السقوط قد أسهم في تخيل الصورة، إذ يتبادر إلى الذهن أن شيئا ثقيلاً وقع[6]، وقع[6]، فانضاف إلى ما سبق ما في كلمة (اثَّاقلتم) من التصوير البلاغي البديع الذي يجسد المعنى المقصود على أروع ما يكون عندما جاء فيها المجرد في صورة المحسوس تقريباً للمعنى، وإذا كان لفظ (أثاقلتم) للاستفهام كما قال بعضهم ففيه خروج عن ظاهر الاستفهام إلى معنى الإنكار، والتوبيخ[7]، وهذا مظهر بلاغي تضمن خروج الاستفهام عن مقتضى الظاهر، وفي تضمين (اثّاقل) معنى (مال)، وتعديته بحرف الجر (إلى)[8] ما يفتح لهذا اللفظ معاني أخر تتمثل في تشبيه حب الراحة، وترك نادي الجهاد بالميل المحسوس، والإخلاد إلى الأرض.

---

1) التصوير الفني في القرآن لسيد قطب: 91.
2) الأعراف: 38.
3) انظر: جامع البيان للطبري: 178/10.
4) انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي: 191/2.
5) انظر: الجرس الصوتي دراسة جمالية في ألفاظ غريب القرآن لياسر علي عبد الخالدي وكاظم صافي الطائي، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد الثامن عشر: 238.
6) انظر: المصدر السابق: 239.
7) انظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: 419/5.
8) انظر: روح المعاني لشهاب الدين الألوسي: 286/5.

وفي قول الله –تعالى–على لسان نبيه زكرياء– عليه السلام–: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[1] نلمح في أصوات كلمة (وهن) التي بمعنى (ضعف) كل ما يدل على معاني الضعف صوتياً، فالواو حرف شبه صائت، الاعتماد عليه ضعيف، وهو متوسط بين الشدة والرخاوة، وقد وصفه القدماء بأنه حرف ضعيف؛ لأنه هوائي، ولأنه ينتقل من حال إلى حال عند التصرف[2]، والهاء صوت مهموس رخو مرقق يضعف الاعتماد عليه، فكل صفاتها ضعيفة، والنون حرف ذلاقة سهل، وهو مجهور متوسط رقيق، وجاءت هذه الأصوات السهلة متتالية مفتوحة، والفتح أخف الحركات، وأضعفها، فكانت الكلمة على أضعف ما يكون من الحروف، وأضعف ما يكون من الحركات، والناطق بالكلمة يتحقق ذلك دون حاجة إلى تدليل، فاجتمع في الكلمة معنى الضعف في معناها المعجمي، والضعف في وصفها الصوتي، فكانت الكلمة مناسبة لتمثيل معنى الضعف والوهن، وكان لفظها على سمت حدثها، وفي ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ دل تكرر حرف الشين مرتين في هذا الجزء القصير من الآية على انتشار الشيب في رأس زكرياء؛ إذ التفشي ملازم لصوت الشين، لا يتحقق إلا به، والانتشار في المعنى الحقيقي يقابله وصف التفشي الذي يتميز به حرف الشين، ويظهر فيه بجلاء من خلال انتشار الهواء مندفعاً من بين الأسنان متفشياً من الفم، يؤكد ذلك ورود الشين مرتين في (اشتعل)، و(شيباً)، هذا بمعونة الصورة البلاغية التي حقيقتها تشبيه انتشار الشيب في الرأس بانتشار النار في الهشيم من حيث السرعة والكثرة، وكما تتقد النار بسرعة في الهشيم الذي جف، وذهبت طراوته ينتشر الشيب في رأس من كبرت سنه، ووهن عظمه، وذهب شبابه.

ومما ورد من دلالة الأصوات المتقاربة على معان متقاربة في القرآن قول الله –تعالى–: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[3]، وقوله: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾[4]، حيث (أزّ) و(هزّ) في الآيتين لا يختلفان إلا في صوت واحد، فالهمزة في (أزّ) تقابل الهاء في (هزّ)، ولكن معنى كل فعل متجانس مع طبيعة الصوت، فـ(الأز) في الآية الأولى جاء

---

1) مريم: 4.
2) انظر: لسان العرب لابن منظور: 3/14.
3) مريم: 83.
4) مريم: 25.

للتعبير عن تحريك الشيطان للإنسان، فمعنى (تؤزهم): تغريهم، وتهيجهم، وتزعجهم، وتحركهم[1]، والهز في الآية الثانية للتعبير عن تحريك الشجرة؛ لأن الهز هو التحريك[2]، وهو تحريك حسي معروف، والهمزة أخت للهاء لأنهما صوتيان متقاربان، مخرجهما من أقصى الحلق، فتقارب معناهما لتقارب مخرجيهما[3]، ولا شك أن التحريك المعنوي الأول أقوى من التحريك الحسي الثاني خاصة في مقام الكلام على الشيطان الذي يترصد الإنسان، ويفتح عليه أبواب الغواية من كل مكان، وهذا النوع من التحريك والإزعاج على وجه الخصوص أقوى في مستقر العقل والحس من التحريك المحسوس، وإن كان المحسوس في الغالب أثقل من المجرد، فالشياطين تحيط بالإنسان من كل جانب، وتحاول إغراءه بشتى الوسائل، ولا تنفك تستفزه، وتتصب له المكايد، يعضد ذلك أن تحريك الشيطان للإنسان يترتب عليه إغواؤه، وإيراده موارد الهلكة؛ لأن الشياطين تحرك الإنس بشدة، وتدفعهم دفعاً إلى سبل الغواية، كما وضح ذلك، وبينه قول الله –تعالى–: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ...﴾[4]، وقوله: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾[5]، فالشيطان يسلك مسالك متعددة في تحريك بني آدم لإضلالهم، وأما الهز في الآية الأخرى فهو هز حسي خفيف مناسب لحال مريم التي كانت تعاني المخاض، وبذلك يتضح فرق ما بين المعنيين، ودقة التعبير القرآني في كل منهما؛ إذ معنى الإغراء والاستفزاز أعظم في النفوس من التحريك الحسي، ومما يزيد ذلك وضوحاً تأكيد الفعل (أز) في الآية الأولى بالمصدر المؤكد ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾، وخلوّ الهز في الآية الثانية من التأكيدات بما يدل على شدة تحريك الشيطان المراد بيانه، وأما مناسبة كل من المعنيين لصوته فذلك من جهة أن الهمزة أقوى من الهاء، فخصصوا للهمزة التي هي الأقوى صوتاً المعنى الأقوى، فإذا أتينا نحلل صوتي الهمزة والهاء وجدنا الصوتين يشتركان في المخرج، وهو الحنجرة، ويختلفان في الصفات؛ إذ الهمزة صوت شديد مجهور، والهاء صوت رخو مهموس، والشدة أقوى من الرخاوة، والجهر أقوى من الهمس، فبان من ذلك أن

---

1) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري: 527/15، ولسان العرب لابن منظور: 307/5، مادة (أزز).
2) انظر: لسان العرب لابن منظور: 424/5، مادة (هزز).
3) انظر: الخصائص لابن جني: 148/2.
4) الإسراء: 64.
5) الأعراف: 17.

الهمزة أقوى من حيث الصفات من صوت الهاء؛ وعليه جاء معنى كلٍّ متوافقاً مع أصوات الكلمة التي وقع فيها.

ومن إيحاء الصوت في القرآن ما في قول الله –تعالى–: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾[1]، ففي الآية دلالة صوتية نجدها في كل لفظ له علاقة بالسمع حيث احتوى كل لفظ منها أصواتاً صفيرية متتالية: السين في (تحس)، والسين في (تسمع)، والزاي في (ركزاً)، وهو بمعنى الصوت[2]، وهذا الصفير الذي ينتشر بين الكلمات بتوزيع متناسق: في آخر الكلمة الأولى، ووسط الكلمة الثانية، وآخر الكلمة الثالثة هو أفضل ما يمثل الصوت الخفي المطلوب نفيه في الآية؛ لأنه يدل على أدنى درجات الهمس؛ ولأنه يظهر دون غيره من الأصوات، وهذا هو المناسب لمضمون الآية، وانتهت الكلمة الأخيرة بصوت صفيري بعده ألف الإطلاق، ما يزيد امتداد الصوت به، وتحقيقه نطقياً، ولا يخفى ما جاء في الآية من تأكيدات النفي كما في جر النكرة (أحد) لفظاً بالحرف (من) الواقع في سياق الاستفهام، ما يفيد القطع بعدم سماع أي من ذي سمع مسموعاً من ذي صوت.

وعلى شاكلة الآية السابقة أشعرت حروف كلمة (همساً) مع أخواتها في قول الله –تعالى–: ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾[3] المعنى، وعملت أصواتها على خدمة مضمونها، فكل حرف في هذه الكلمة يحكي الصمت المطبق، فالهاء رخو هادئ مهموس، والميم صوت تنطبق به الشفتان كأنه في الكلمة يحاكي الصامت الذي تنطبق شفتاه، فلا يصدر منه صوت، والسين كما سبق من أنسب ما يحاكي الصوت الخافت، والوشوشة الهادئة، فالكلمة (همساً) مثلت المعنى الذي جاءت له بكل بطبيعتها، ومخارج حروفها، وصفاتها، هذا مع وقوع الكلمة تركيبياً في سياق الحصر الذي يفيد أنه لا مسموع في ذاك الموقف إلا الصوت الخفي، ونحن لا تجد في مذاق هذه الكلمة الصوتي «إلا هدوءاً في المخارج، وإلا همساً في الصفات، وهل نجد في الميم غير

---

1) مريم: 98.

2) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري: 648/15.

3) طه: 108.

التمتمة المكتومة، أي غن هذا اللفظ يشيع بجرسه، وصفات حروفه جواً من الصمت المشوب بالحذر ...»[1]، والهدوء الكامل، وهو المعنى المراد تأكيده.

وفي قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[2] نجد كلمة (أوهن) في الآية في غاية المناسبة الصوتية لمضمون الآية الذي يثبت وهن معتقد الكفار، وضعفه في اتخاذ الآلهة من دون الله[3]، ويؤكد بلاغة المثل المضروب لإثبات ذلك؛ لأن كل مخارج أصوات الكلمة وصفاتها توحي بالضعف، وتبتعد عن القوة، والتماسك، فالفتحات الثلاث هي أضعف الحركات في العربية مع الواو الساكن معدوم الحركة دليل ذلك، وقد غلب على الكلمة حروف الرخاوة المناسبة لارتخاء بيت العنكبوت، وهشاشته، فالضعف في أصوات الكلمة متوافق مع الضعف المتناهي في المعنى الذي ترمي إليه الآية، وهو ضعف الأنداد التي اتخذها المشركون من دون الله، بذلك شارك في الدلالة على هذا الضعف الذي يسود في خلال الآية واقع الأصوات الذي لا ينكر، فأصوات كلمة (أوهن) تشعر جميعاً بالضعف المراد تأكيده في الآية؛ إذ هي ألف، وواو شبه صائت، ليس له حيز كأحياز غيره من الصوامت المحضة، وهاء قاصية المخرج، ضعيفة المعتمد، مهموسة، احتكاكية، ونون ذلقة تعد في الحروف الخفيفة السهلة، ولو التمسنا كلمة أخرى بدلاً لـ(أوهن) لما أدت وظيفتها الصوتية، ولما دعمت دلالتها المعجمية، ولما شغلت ما تشغله، فلو استعملنا (أوهى) لذهب صوت النون بصداه ووقعه[4] الذي لا تُشعر به الألف التي هي صوت حلقي لا غنة معه، ولا ضغط فيه، فالتصاق الهاء الحلقية بالنون يفرز غنة ووضوحاً سمعياً لا يتأتى مع الألف القصيرة بسبب الحرف الساكن الذي يعقبها، وبذلك تبلغ كلمة (أوهن) ما لا تبلغه (أوهى) مع اكتسابها دلالة صوتية مستمِدة من طبيعة حروفها مطابَقةً لمعناها، وتوافقاً مع سياق الآية الكريمة لتحمل فيها دلالة على العجز الكامل، والضعف المتناهي[5]، وكل ما سبق من ملامح وإيحاءات هو بلاغة صوتية تتضافر مع البلاغة الفنية التصويرية في الآية لتوحي بالتداعي، وعجز الأنداد المعبودة بغير حق ولا برهان، وهي لا تملك لنفسها ولا لعابديها نفعاً ولا ضراً، يقول الزمخشري: «وقد صح أن أوهن البيوت بيت

---

1) البلاغة الصوتية في القرآن للدكتور محمد إبراهيم شادي: 29.
2) العنكبوت: 41.
3) انظر: تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء ابن كثير: 279/6.
4) انظر: التصوير الفني في القرآن لسيد قطب: 42-43.
5) انظر: الصوت اللغوي في القرآن للدكتور محمد حسين الصغير: 190.

العنكبوت، وكما أن أوهن البيوت إذا استقريتها بيتاً بيتاً بيت العنكبوت، كذلك أضعف الأديان إذا استقريتها ديناً ديناً عبادةُ الأوثان»[1].

ومن مظاهر دلالة الصوت في الكلمة المفردة في القرآن ما نلمحه في الآية ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[2]، ففي كلمة (يصطرخون) التي تعبر عن صياح أهل النار واستغاثتهم، وضجيجهم[3] من إمساس الصوت ما يساعد في أداء المعنى، فقد احتوت الكلمة على ثلاثة أصوات مفخمة: الصاد، والطاء، والخاء لتجانس الصياح والصراخ الشديد العالي الذي بلغ من أهل النار كل مبلغ كما بلغت هذه الأصوات مبلغها في الفخامة، فالصاد والطاء بلغا أقصى أعلى الحنك، والتصقا به، فكانت نغمة الصوت في غاية التفخيم، والقاف من أنسب الأصوات لحكاية الصراخ، والصوت القوي حتى إنك تجد الطفل إذا أراد حكاية صوت مجلجل حاكاه بصوت الطاء في الغالب[4]، وجيء بتاء الافتعال من (صرخ) لتظهر الطاء الفخمة المستعلية فتقوي معنى الكلمة، وتحكي صوت الموجوع المكظوم، وليدل الافتعال على «تكلف يدل على جهد أكبر، وتعب أشد من طول الصراخ»[5]، وفي ضمن ذلك صوت الصاد ذو الجرس الصفيري الذي يوحي بأقصى ما يمكن من الصياح الذي يبلغ المدى، ما زاد في أداء المعنى كذلك، هذا مع الخاء المستعلية التي تسهم كذلك في تفخيم اللفظة، ليلبس مفهوم الاستغاثة الأصوات التي بلغت غاية القوة، ولتعبر عن الصراخ تعبيراً يحاكيه بالأصوات، ويدانيه بالنغمات، وفي نهاية الكلمة لمحة الترنم والمد بعد الخاء المضمومة التي تحاكي الصوت المدوي المتواصل، «فالصراخ في شدة إطباقه، وتراصف إيقاعه من توالي الصاد والطاء، وتقاطر الراء والخاء، والترنم بالواو والنون يمثل لك رنة

---

1) الكشاف لجار الله الزمخشري: 455/3.

2) فاطر: 37.

3) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري: 383/19.

4) انظر: الجرس الصوتي: دراسة جمالية في ألفاظ غريب القرآن لياسر علي عبد الخالدي وكاظم صافي الطائي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد الثامن عشر: 456.

5) البلاغة الصوتية في القرآن الكريم للدكتور محمد إبراهيم شادي: 31.

هذا الاصطراخ المدوي»[1]، فأنت «تسمع كلمة (يصطرخون) في الآية، فيخيل جرسها الغليظ غلظ الصراخ المختلط المتجاوب من كل مكان، المنبعث من حناجر مكتظة بالأصوات الخشنة»[2].

ومن ذلك دلالة المد على انطلاق النفس المستمر الذي يحاكي أحاسيس الإنسان من التوجع، والحسرة، والندم، وغير ذلك، ومما ورد في القرآن من ذلك قول الله –تعال–: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنبِ ٱللَّهِ﴾[3]، حيث يدل المد المتحرك فتحاً على مدى الحسرة المتصلة الممتدة بإيحاء امتداد الصوت، وهو مد اختياري يمكن العدول عنه إلى عدم المد، ولكن إيحاءه الصوتي الذي يولد نغمة زائدة، ويمتد مع صوت الفتحة ليؤكد الحسرة التي هي المعنى الأصيل الذي يراد تمثيله صوتياً، ومثل ذلك دلالة هاء السكت على المشاعر المثيرة من الحزن الشديد، والفرح الشديد كما في قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ * وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ...﴾[4] حيث تتكرر هاء السكت ساكنة في فاصلة كل آية حاكيةً التوجع الذي يحسه الكافر، والأسف الذي يصيب المكذب المكابر عندما يلقى حسابه، ويلاقي جزاءه، ويعاين ما كان يجحد، ولا شك أن دلالة الهاء الذي هو صوت يخرج من أقصى جهاز النطق ومن أعماق النفَس على الحسرة والندامة والوجع النفسي ظاهرة؛ لأنه صوت يلازم في العادة كل موجوع، وكل من فاضت نفسه بفرح أو حزن، فكان التعبير في الآية بوضع صوتي حزين[5] ينبعث من أعماق النفس، ويتحقق الحزن في في كون الهاء هي صوت الموجوع والمكدود والمصدور في غالب طبيعة الحال، وأمر الناس في موقف القيامة لا سيما الكفار شديد أليم، فحاكى ذلك هاءُ السكت التي فُصّلت عليها الآيات، فتكررت في كل فاصلة ساكنة تصف حال هذا الذي هو في غاية الجهد، فهو يزفر بالآهة مرة بعد مرة، لعله يستريح من عناء ما يجد.

ومن دلالة الصوت في الكلمة القرآنية المفردة ما جاء في قول الله –تعالى–: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ ...﴾[6]، فـ(متشاكسون) معناها: متشاخسون،

---

1) الصوت اللغوي في القرآن للدكتور محمد حسين الصغير: 166.
2) التصوير الفني في القرآن الكريم لسيد قطب: 79.
3) الزمر: 56.
4) الحاقة: 25–26.
5) انظر: الصوت اللغوي في القرآن لمحمد حسين الصغير: 153.
6) الزمر: 29.

ومختلفون[1]، وقد نهضت كلمة (متشاكسون) لتدل بأصواتها مع غيرها في شبكة الدلالة في سياق الآية على معنى التخاصم، والجدل، واختلاف الشركاء على العبد الذي تتجاذبه آراؤهم، وتختلف عليه أوامرهم، فهو متفرق العزم بين هذا وذاك، وهذا ما تدل عليه الكلمة في هذا السياق القرآني أحسن الدلالة، وطريق ذلك رجع الصوت الذي يمثل المعنى، وهذه الكلمة بهذا الإيحاء الصوتي البديع لا يمكن أن تحل محلها أية كلمة أخرى مرادفة لها: (متخاصمون، متنازعون، مختلفون، متفرقون)؛ فهذه الكلمة على وجه التخصيص تحمل من إيحاء الجرس[2]، والوقع في السمع ما لا يغني غيرها غناءها، ففي الكلمة حرف الشين، وهو للتفشي الذي يحاكي تشتت الآراء، والسين، وهو للصفير الذي يحاكي ما يصاحب اختلاف الخلطاء في الغالب من ارتفاع الصوت، وبلوغه حداً بعيداً في العادة، يتوسطهما الكاف الذي هو من وسط الحلق بعيداً عنهما، ولعل في تباعد المخارج والصفات ما فيه من تباعد الآراء، وحكاية التفشي والصفير التي تقرع الأذن تؤكد المعنى، وتجعل لهذه الكلمة خصوصية نطقية سمعية في هذا الموضع حتى كأن النغمة المتشاكسة في الكلمة تحكي معنى التشاكس والاختلاف فيها، فأكسبتها طبيعة الحروف «أزيزاً في الأذن يبلغ به السامع أن الخصام ذو خصوصية بلغت درجة الفورة»[3].

وقال الله –تعالى–: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾[4]، وقال: ﴿وَأَمَّا عَادٌ عَادٌ فَأُهْلِكُواْ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾[5]، فوردت كلمة (صرصر) في الآيتين تدل بوضعها المعجمي على الريح العاصفة العاتية الباردة[6]، وتدل كذلك دلالة إضافية فرعية بالقيمة التعبيرية لأصواتها على القوة، والشدة، وهي دلالة يستشفها المتكلم من طبيعة الحروف، ويتذوقها في صفات صوتي الصاد، والراء، فالراء بتكرارها مع تفخيمها تصور تكرر المعنى الموجود في الريح العاتية، ولفحاتها المتوالية، وهو من لوازم الريح القوية التي لا تفتأ تضرب مرة بعد مرة حتى تأتي على كل شيء، وفي هذا من مقابلة الصورة الذهنية بالأصوات الحسية ما فيه، وما يمثل المعنى ويحاكيه، وهذه الدلالة

---

1) انظر: الكشاف لجار الله الزمخشري: 126/4.
2) انظر: الصوت اللغوي في القرآن لمحمد حسين الصغير: 167.
3) انظر: المصدر السابق: الصفحة السابقة.
4) القمر: 19.
5) الحاقة: 6.
6) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري: 210/23، وفتح القدير لمحمد بن علي الشوكاني: 585/4.

الصوتية التي تعضد الدلالة المعجمية الأصيلة، وتحقق بلاغة لفظية معنوية نجدها بوفرة في القرآن الكريم، وما في الصاد من الاستعلاء والصفير يدل على دويّ الريح الذ يسمع من بعيد، وعلى ضربها الشديد، فكلمة (صرصر) بجملتها في الآيتين السابقتين تسمع في أصواتها اصطكاك الأشياء بفعل الريح القوية، ف«صرصر من الألفاظ التي تُصاقب معانيها، إذ تكون فيها أصوات الحروف على سمت الأحداث التي تعبر عنه، فهي تحمل شحنات دلالية موحية إلى حد كبير، ففيها من قوة الجرس، وروعة الأداء ما يحمل النفوس إلى مستوى الإحساس بالمعنى الذي تحمله»[1]، ودلالة (صرصر) أقوى من (صر) لما فيها من التكرار الذي يدل على الترجيع الذي ليس في (صر)[2]؛ لأن فيه صوتين مكررين؛ ولهذا قال الله –تعالى–:﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[3]، فالصر هنا أهلك الحرص، أما الريح الصرصر فقد أهلكت الحرث، وبلغت قوتها أن نزعت الناس، واقتلعت الأشجار حتى لم تأت على شيء إلا سوته بالأرض، وقد توالت أياماً، فكانت هذه أولى بوصف (الصرصر) الذي إيحاؤه الصوتي أقوى من (الصر)، ومع ما جاء في سياق وصف الريح تتجسد صورة ذهنية حسية صوتية لما أحدثته هذه الريح العاتية بأولئك القوم المغضوب عليهم، فانظر كيف حفلت هذه الصيغة المضعفة، واحتملت المعنى المعجمي، وامتلأت بالدلالة الصوتية، ثم الدلالة الصرفية الناتجة عن صيغة التضعيف التي تقابل المبالغة، والتكرار في معناها، ثم الدلالة الصوتية المستمدة كما ذكرنا من طبيعة الصوت المجانسة للمعنى، فالقرآن كما اختار اللفظ المناسب للمعنى المناسب له من البعد عن الوحشية والغرابة يوظف كذلك اللفظ المناسب صوتياً لمعناه الموافق له المقابل لصفاته بحيث لا يسد لفظ آخر مسده، ولا يؤدي وظيفته، فتجد الكلمات القرآنية حافلة بالإشارات الدقيقة، والدلالات العميقة التي تأتي من قبل الأصوات.

ولعل من أوضح الشواهد على التجانس بين الصوت والمعنى في القرآن ما في قول الله –تعالى–: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[4]، فكلمة (ضيزى) على وزن (فُعلى) كسرت فاء الكلمة التي تقابلها الضاد،

---

1) انظر: الجرس الصوتي دراسة جمالية في ألفاظ غريب القرآن لياسر علي عبد الخالدي وكاظم صافي الطائي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل: العدد الثامن عشر: 455.

2) انظر: نشوء اللغة ونموها واكتهالها لماري الكرملي: 10.

3) آل عمران: 117.

4) النجم: 22.

الضاد، «إذ ليس في الكلام (فعلى) صفة، وفيه (فُعلى، وفَعلى)، فكسرت الضاد؛ لتصح الياء»[1]، والضاد صوت مفخم جانبي المخرج، اجتمع فيه التفخيم القوي مع الكسر الثقيل؛ ولذلك من أغرب الكلمات في القرآن، فهي غريبة الوزن غريبة اللفظ[2]، ومعناها كذلك يتضمن الغرابة، فهي بمعنى: جائرة ناقصة[3]، بل إن جرسها الصوتي يخالف جرس الكلمات العربية الأخرى، ومما جعلها كذلك وحي الصوت، ولا يحتاج الأمر تدليلاً ليدرك السامع غرابة هذه اللفظة من حيث الصوت والبناء مقارنة بغيرها، فالضاد والزاي نادراً ما يجتمعان، ولكنها مع ذلك حسنت في هذا الموضع، قال الرافعي: «في القرآن لفظة غريبة هي من أغرب ما فيه، وما حسنت في كلام قط إلا في موقعها منه، وهي كلمة (ضِيزى) ... فإن حسنها في نظم الكلام من أغرب الحسن، وأعجبه، ولو أردتَ اللغة عليها ما صلح لهذا الموضع غيرها؛ فإن السورة التي هي منها –وهي سورة النجم– مفصلة كلها على (ا)، وناسبت السياق، لأنها جاءت معبرة عن أغرب قسمة»[4]، ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[5]، فالقسمة غريبة جائرة ظالمة شاذة، لا تصدر إلا من ظالم شاذ، ينسب إلى الله – عز وجل– ما يستحي منه، ويئده، ولا يطيقه، فهؤلاء الذين جعلوا لله البنات يرون كمال الذكر، ونقصان الأنثى، ولكنهم ينسبون إلى خالقهم ورازقهم ما يرون نقصانه، فهو حكم غريب، ونظر شاذ، وقسم جائر، فالكلمة ما تزال غريبة في حال إفرادها أبداً خارج التركيب لكنها لما التأمت مع غيرها، وجاءت على قدر المعنى كانت فصيحة[6]، و«إذا جئنا بلفظة في معنى هذه اللفظة قلنا: قسمة جائرة، أو ظالمة، ولا شكَّ أن (جائرة) أو (ظالمة) أحسن من (ضيزى) إلّا أنَّا إذا نظمنا الكلام قلنا: ألكم الذكر وله الأنثى تلك قسمة ظالمة لم يكن النظم كالنظم الأول، وصار الكلام كالشيء المعوز

---

1) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه لأبي محمد مكي بن أبي طالب القرطبي المالكي: 160/11.

2) انظر: الجرس الصوتي دراسة جمالية في ألفاظ غريب القرآن لياسر علي عبد الخالدي وكاظم صافي الطائي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد الثامن عشر: 456.

3) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري: 22/53–54، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب: 160/11.

4) إعجاز القرآن والبلاغة: 158.

5) النجم: 21.

6) انظر: الجرس الصوتي دراسة جمالية في ألفاظ غريب القرآن لياسر علي عبد الخالدي وكاظم صافي الطائي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل: 457.

الذي يحتاج إلى تمام، وهذا لا يخفى على من له ذوق ومعرفة بنظم الكلام»[1]، فتبين أن «ثقل الكلمة على اللسان ليس مما يخل بفصاحتها على الإطلاق كما ذهب علماء البلاغة؛ لأن هذا الثقل يكون مطلوباً إذا جسد المعنى المطلوب، وصوره، وأشعر الإحساس به»[2].

وقال الله –تعالى–: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾[3] انظر كيف يحاكي لفظ (شق) معناه بطريق التفشي والانتشار الذي هو جزء من طبيعة صوت الشين، وهو كذلك جزء من معنى الانشقاق المادي الذي يبدأ قليلاً، ثم يتسع شيئاً فشيئاً، كما تبدو الدلالة الصوتية في قوة حرف القاف الذي يوحي بالانشقاق العظيم يوم القيامة، وهو ما يصيب السماء، فحرف القاف حرف مجهور، مفخم، شديد، فالقوة معه في كل صفاته، ومعاني القوة هذه أنسب ما يكون للشق الحسي الذي يحتاج في الغالب إلى القوة، ويترتب عليه ما لا يكون في الضعف إليه سبيل، والشق بالشين والقاف المضعف يكاد يكون محاكاة مباشرة لطبيعة الحدث، ما يرشحه ليكون اللفظ الأمثل للتعبير عن معنى الانفطار، وانفكاك الأجزاء المقصود بالآية، واستعمل لفظ الانشقاق كثيراً بهذا المعنى كما في قول الله –تعالى–: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالغَمَامِ وَنُزِّلَ المَلاَئِكَةُ تَنْزِيلاً﴾[4]، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[5]، وقوله: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾[6]، وفي مواضع أخر.

وقال الله تعالى: ﴿إِذَآ أُلْقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ﴾[7] حيث تنهض الدلالة الصوتية واضحة في هذه الآية بدلالة (شهيقاً)، و(تفور)، فالكلمة الأولى فيها من وحي الصوت ما يدل على صوتها العالي، وما تدل عليه من تردد البكاء، أو وصوت الأنين، أو رد النفس[8]، وذلك بما في صوتي الشين المتفشي، والقاف المفخم القوي، وباشتمال هذه الكلمة على ما يدل على أخذ النفس في الواقع المحكي بصوت الهاء الممدود، وهو أدل الأصوات كلها على أخذ النفس، وأقربها لطبيعة

---

1) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين ابن الأثير: 177/1.
2) البلاغة الصوتية في القرآن الكريم للدكتور محمد إبراهيم شادي: 33.
3) الرحمن: 37.
4) الفُرْقَان: 25.
5) الانشقاق: 1.
6) القمر: 1.
7) الملك: 7.
8) انظر: لسان العرب لابن منظور: 191/10، مادة (شهق).

الحدث في الواقع، فمخرج الهاء أقرب المخارج لخروج الهواء مع النفس دونما تشكل، والهاء من تأثيرها دلالتها في الكلمات على الانفعالات، وأنواع الوجدانات، وهي المعبرة عن حكاية الدهشة، والألم، والتوجع، والكلمة الثانية (تفور) تدل بصوتي الفاء والراء على الحركة، والاضطراب، والتكرار الذي يصاحب الفوران مع محاكاة الفاء لصوت الفوران، والغليان، بينما نجد تعبيراً آخر في قول الله –تعالى–: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾[1]، فقد دلت كلمتا (تغيظاً وزفيراً) على معنى الشدة غير المحدودة بما في صوتي الغين والظاء الفخمين من الإيحاء، وبدلالة الزاي والفاء والراء على الصوت القوي المرعب الذي يقذف الرعب في قلوب سامعيه من مكان بعيد، يتعاضد ذلك كله مع ما في الآيتين من اللفتات المجازية في تصوير المعنى، وتجسيد الحدث، ولفتة بلاغية أخرى في الآيتين جديرة بالذكر هي أن النص القرآني عبر عن صوت جهنم بالشهيق في الآية الأولى، وبالزفير الذي هو إخراج النفس[2] بشدة وصوت عال في الآية الثانية، وكل كلمة متناسبة مع معناها، واقعة موقعها، فالآية الأولى تصف صوت النار بالنسبة لمن ألقوا فيها، فناسب هذا المقام صوت الشهيق الذي هو صوت إلى الداخل، أما الزفير فهو اندفاع الهواء إلى الخارج، وهذا ما يناسب المعنى في الآية الثانية التي تصف صوت جهنم عند سماعه من بعيد.

ومن مظاهر وحي الصوت في الكلمة المفردة في القرآن ما جاء من وصف يوم القيامة في نحو ﴿ٱلْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾[3]، و﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ﴾[4]، و﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلْكُبْرَىٰ﴾[5]، فقد جاء الإيحاء الصوتي في تراكيب القرآن الكريم في تناغم بديع متضافراً مع بلاغته، وتصويره الفني، نتحقق ذلك عندما نرى تسمية يوم القيامة، فنجد أصداء الأصوات في معانيها، أو نجد أوصاف

---

1) الفرقان: 12.

2) انظر: لسان العرب لابن منظور: 325/4، مادة (زفر).

3) الحاقة: 1– 2، والحاقة اسم من أسماء يوم القيامة؛ لأن الأمور تحق فيها، وتظهر فيها الحقائق، ولأنها حقت وثبتت، ووجب فيها الجزاء على الأعمال. انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري: 205/23، تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء ابن كثير: 208/8.

4) عبس: 33، والصاخة: اسم من أسماء يوم القيامة كذلك، أو هي الصيحة، وسميت كذلك؛ لأنها تصخ الأسماع، وتبالغ في إسماعها حتى تكاد تصمها. انظر: تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء ابن كثير: 325/8، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 223/19.

5) النازعات: 34، والطامة اسم كذلك من أسماء يوم القيامة، سمي بذلك؛ لأنه داهية طمت، وعظمت. انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 19/ 206.

المعنى في خصائص الأصوات، فـ(الصاخة)، و(الحاقة)، و(الطامة) كلمات تُشعر أصواتها المفخمة بعظمة مفهومها، فهذا الوزن الصوتي يستدعي قدراً كبيراً من الضغط الصوتي الطويل، والنغم العالي؛ وذلك لما تشتمل عليه كلمات (الصاخة، الطامة، الحاقة) من الصوت المفخم الممدود مداً طويلاً، ما يوحي بالشدة، وهذا الصوت المفخم الممتد يوافق الفزع الرهيب الممتد يوم القيامة على عامة الخلق، فكلمة (الحاقة) تشتمل على المد الطويل الذي يعقبه الصوت المفخم، فيقع المد الطويل على صوت مجهور فخم بعده، وتظهر بذلك مطابقة لا يعدمها الناطق في الدلالة بين اللفظ ومعناه، وهي مناسبة الصوت الشديد للمعنى الشديد، ومن دلالة الصوت ذي الخاصية القوية على الفزع الهائل، والهلع الذي يتمكن من القلوب في ذاك اليوم الرهيب، والموقف العصيب، وفي لفظ (الصاخة) كذلك اجتمع صوتان مفخمان صوت الصاد الصفيري قبل المد الطويل الذي يشعر بالصوت الذي يبلغ المدى، والخاء المفخم بعد المد، ما يحاكي شدة الصيحة المؤذنة بالفزع الأكبر[1]، وفي (الطامة) عمل صوت الطاء المفخم مع مده الطويل على الإيحاء بالمعنى المراد، وعلى معاضدة المعنى المعجمي الذي هو الداهية التي عمت، وطمت، وعظم أمرها، كما أن البناء الصرفي لهذه الكلمات على وزن اسم الفاعل يتعاضد مع الصوت لتشكيل المعنى، فاسم الفاعل مشتق قريب من الفعل، وله من التأثير والعمل نصيب، هذا التأثير يوحي بالتأثير النفسي الرهيب لهذا المسمى، ويتضافر كل ذلك مع تركيب تؤدي كل كلمة فيه إلى المعنى نفسه، كما أن المد الصوتي الطويل في كل اسم من هذه الأسماء يوحي بامتداد المعنى، ويسمح بجريان النفس وامتداده بحيث يحس الناطق المعنى، ويتحققه، ويرتسم معناها الرهيب في لبه، ويحاكي دلالاته، وهكذا كان للصوت تأثيره في هذه الكلمات حتى كأن معناها المراد رجع أصوات هذه الكلمات، فهي أسماء تشف عن معناها، وطبيعة الصوت فيها تفصل المعنى، وتحدده بمعونة الدلالات الأخرى في السياق، ويزيد ذلك وضوحاً أن ما ورد من هذا الوزن الصوتي في غير وصف يوم القيامة من نحو (كافة) في قول الله –تعالى–: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[2]، و(دابة) في قوله –تعالى–: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا...﴾[3] لم تتضمن تلك

---

1) انظر مثلاً: الصوت اللغوي في القرآن لمحمد حسين الصغير: 169، والصوت ودلالته في القرآن الكريم لأحمد محمد علي المصري، مجلة كلية الدراسات الإسلامية بأسوان، العدد السادس: 292.

2) سبأ: 28.

3) هود: 6.

الشدة الصوتية كما في أوصاف القيامة السابقة؛ إذ سياق الرسالة في الآية الأولى ومقام التكفل بالرزق في الآية الثانية لا يستدعي النبرة العالية الفخمة، والضغط الصوتي، والجهارة كما هو الشأن في مقام بيان الفزع في يوم الحشر، ما يدل على أن بلاغة الصوت في القرآن متحققة بالصورة المعجزة، وهو وجه من الدلالة يظهر بالاجتهاد والبحث.

وفي قول الله –تعال–: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِ يَتَمَطَّى﴾[1] يصور التعبير القرآني تكذيب الكافر بالحق وكبره وهو يمشي يتبختر، يتخلل هذا المشهد المعنوي تصوير صوتي بديع يعضد المعنى التركيبي المراد إثباته، وذلك ما في كلمة (يتمطى)، وهو فعل مضارع بمعنى: يتبختر في مشيته[2]، وأصله (يتمطط) بمعنى: يتمدد، عُدل عنه إلى (يتمطَّى) عدولاً يحقق تجانساً لفظياً لفظياً مع الفواصل السابقة واللاحقة، وتجانساً لفظياً معنوياً بما سيتضح فيما بعد، وربما كان قلب الطاء ياء ناتجاً من الجانب اللفظي عن توالي الطاءات[3] الذي يخففه القلب؛ وذلك لما في مد الصوت بالألف بعد الطاء، وانطلاق النفس به من الإشعار بالزهو والخيلاء في نفس الكافر المعاند، وإن المبالغة في المد لتقابل كثيراً بالمبالغة في المعنى، وفي مد الصوت كذلك الدلالة على حقيقة التبختر التي من لوازمها الحسية مد الخطو، واتساعه، وهذه القيمة الصوتية الناتجة عن إبدال الطاء ألفاً وأثرها في المعنى مما يستشعره كل من لفَظ الفعل على هذا النحو، وبذلك ترتسم صورة معنوية صوتية تدل على حال المعاند المكذب فيما يبديه، ويخفيه، فمع مد الطاء مداً طويلاً مناسباً –وهو حرف مفخم مجهور شديد– ترتسم بإيحاءاته مشية الكافر في غطرسة، وخيلاء، وهذا تصوير فني بديع بطريق البلاغة الصوتية فضلاً عن الدلالة اللغوية الأصيلة.

وفي قول الله –تعالى–: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا﴾[4] وردت كلمة (أغطش) الدالة على معنى أظلم وغطى؛ لأن أصل الغطش يدل على الظلمة، وما أشبهها[5]، وقد جاءت حروف الكلمة متناسبة مع معناها، فلا شك أن المعنى الذي هو الظلمة فيه ما فيه من القوة، والسيطرة، والتغطية

---

1) القيامة: 33.

2) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري: 524/23، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب:394/12،

3) انظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات النسفي: 574/3.

4) النازعات: 29.

5) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس: 429/4.

التامة، وأصوات الكلمة جاءت مقابلة للمعنى حيث الهمز المجهور الشديد، ثم الغين المستعلي المجهور المفخم، ثم الطاء المجهور الشديد المستعلي المطبق، كل هذه الإيحاءات الصوتية تدل على معاني القوة والتمكن التي هي جزء أصيل يدركه كل أحد في معاني الليل لا سيما في هذا الموضع الذي وردت فيه في الآية، وفي مقابل الوضوح والإشراق في الضحى، وإذا ما قارنا لفظة (أغطش) مع إيحاء أصواتها بلفظة (أخرج) المقابلة لها المعبرة عن النهار وضيائه لم نجد ما فيها من القوة؛ لأن الظلام أصل، والضياء مسلوخ منه، وبالضياء يبصر الإنسان، فيعرف حقائق الأشياء، ويميزها، وبظلام الليل يتغطى البصر، فتخفى الحقائق.

وقال الله –تعالى–: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ وَتَكُونُ الْجِبالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾[1]، فعبر عن تفرق الناس يوم البعث، وشبههم بالفراش المبثوث، والفراشُ ما يتهافت في النار، ويتساقط فيها، والمبثوث بمعنى المنتشر، وشبه الجبال يومئذ بالعهن المنفوش الذي هو الصوف المنتفش[2]، وربما يكون أحد جوانب الجمال في هذا التشبيه ما فيه من إيحاء الصوت المتمثل في التفشي الذي في صوت الشين في (الفراش) الذي يحاكي الانتشار، والتفرق المقصود بيانه بالتشبيه، وإيحاء الصوت، ثم تكرر هذا الصوت مرة أخرى في كلمة (المنفوش) التي وصف بها (العهن) الذي هو الصوف[3] الذي شبهت به الجبال، وفي ذلك كذلك ما فيه من وحي الصوت الدال على الانتفاخ القريب من التفشي، والانتشار، وإن أحكى صوت للانتفاخ هو صوت الفاء؛ لأنه صوت أسناني شفوي، والشفتان آلة النفخ، وفي كلمة (المبثوث) يتكرر صوت الثاء مرتين للإيحاء بالانتشار والتفرق الذي يحكيه صوت الثاء؛ لأن مخرجه بين الأسنان باحتكاك اللسان بها، فيخرج الهواء منتشراً متفرقاً.

ومما جاء من إيحاء الصوت قول الله –تعالى– في سورة الناس: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ (1) مَلِكِ ٱلنَّاسِ (2) إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ (3) مِن شَرِّ ٱلوَسوَاسِ ٱلخَنَّاسِ (4) ٱلَّذِي يُوَسوِسُ فِي صُدُورِ ٱلنَّاسِ (5) مِنَ ٱلجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ (6)﴾، وموضوع الآيات الوسوسة التي لا ينفك شيطان الجن أو الإنس يغري بها ابن آدم، وباعتبار أن السين صوت يتميز بالصفير، وهو أقوى من غيره لما فيه من قوة النبرة، فقد تكرر

---

1) القارعة: 4–5.

2) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري: 24/ 593، والكشاف لجار الله الزمخشري: 789/4.

3) انظر: الكشاف لجار الله الزمخشري: 789/4.

في السورة، وتكثف في كلماتها: (الناس، الوسواس، الخناس، يوسوس، صدور) ليتناسب دلالياً مع الجو العام، ومعنى الوسوسة المتكررة المتعاقبة على نفس الإنسان المتمثلة في الخواطر الرديئة، وأنواع الإغواء، ومعنى الوسوسة: الصوت الخفي، وخطرة الشيطان الرديئة، وأصل معناها من صوت الحلي، والهمس[1]، والسين صوت ضعيف لهمسه لكنه نافذ؛ لذلك فإن الصوت الخافت الذي تكاد الأذن لا تسمعه لا تظهر منه إلا أصوات الصفير: السين، والصاد، والزاي، وعلى ذلك كانت هذه الأصوات أكثر مناسبة للوسوسة التي يلقيها الشيطان لما فيها من الأزيز مع أن النغمة الصادرة منها لا تنشأ من اهتزاز الوترين الصوتيين[2]، وكذلك فالسين صوت مرقق، وهي صوت رخو لا قوة لضغط الصوت فيه، وبذلك اكتسبت السين صفات تناسب الدلالة على الخفاء والضعف المناسبين للوسوسة، ولكن الصفير الذي يميزها يجعلها تسمع بأدنى نطق لها، فمع أن صوت السين مهموس، والمهموسات أقل وضوحاً سمعياً من المجهورات[3] فإنه نفاذ؛ وهو برغم ما فيه من ضعف «أندى في السمع»[4]، فهو مع خفوته وضعفه يسهل سماعه؛ وذلك لأن ترددات عالية، وقد وصف بأنه صوت ينسل انسلالاً[5]، «ومما يؤكد قدرة الصوامت الاحتكاكية المهموسة على أن تعكس طبيعة الوسوسة في ذهن المتلقي فإن الاحتكاك يدل على التؤدة واللين كما يدل الهمس على اللطف والرقة وهذا يتفق مع الخفوت والخفية في سياق السورة. إن صوت السين صوت خافت، وبالرغم من خفوته فإنه واضح ومسموع بسبب علو ترددات؛ وهذا يرجع إلى التركيب الصوتي للسين الذي يتلاءم مع دلالتها»[6]، وكل أوصاف السين تتضمن لوازم الوسواس الشيطاني والإنساني، فالإغواء المتواصل يمثله تكرار الصفير، وضعف الكيد يمثله ضعف الحرف وهمسه، والانسلال الذي هو اندفاع الهواء يمثله حركة الشيطان في خفاء، فهذه كلها تجتمع في السين صوتاً، وتتحقق في أعمال الشياطين فعلاً، والمناسبة الصوتية في هذه السورة جاءت من تكرر صوت السين الدال على ما سبق بيانه، فإن التالي لها ينطق بالسين وأختها في الصفير الصاد مرات، كما أن السورة مفصلة من أولها إلى

---

1) انظر: المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: 869.

2) انظر: المدخل إلى علم الأصوات العربية للدكتور غانم قدوري الحمد: 108.

3) انظر: علم الأصوات لكمال بشر: 218.

4) الكتاب لسيبويه: 464/4، وانظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية للدكتور عبد العزيز الصايغ: 158.

5) انظر: علم الأصوات لمالمبيرج، ترجمة: عبد الصبور شاهين: 29.

6) القيمة التعبيرية للحروف العربية للدكتور زكي أبو النصر البغدادي، مجلة الدراسات العربية، العدد السابع والثلاثون، 5/ 2332.

آخرها على السين، وهذا ما يجعل نفَس القارئ ينتهي به، ومجانسة الفاصلة مبنية عليه، وكذلك اعتمد السين في كل فاصلة على الألف، واعتمدت السين قبلها كذلك على حرف الواو كما في (يوسوس)، وهما حرفان واضحان مجهوران ممدودان، يطول التصويت بهما لاتساع مخرجيهما[1]، وهذا التراكم الصوتي للسين يجعله يحاكي الصوت الخافت في أدنى درجاته المناظر لمحاولة الشيطان تحريك النفْس، وإثارتها، وتهييجها في خفوت، وفي كلمة مثل الفعل (يوسوس) يتكرر السين مرتين ليدل على ما سبق بإيحائه، وكذلك الأزيز لازم من لوازم صوت السين[2]، وهو كذلك لازم من لوازم فعل الشيطان؛ لأنه لا ينفك يزعج، ويحرك، ويلقي في نفس الإنسان ما يلقي، ويدل (يوسوس) بمبناه الصرفي المضعف المبني على تكرار الحرفين على التكرار في معناه الماثل في تكرار الحدث، ومن ناحية المبنى الصرفي تتساوى الوسوسة مع الخنوس (يوسوس: الخناس) عند المؤمنين المخاطبين بالآيات؛ لأن الشيطان يخنس بقدر ما يوسوس، فهو يهيج الإنسان، ويلقي في نفسه الخواطر، فإذا ذُكر الله تراجع، وتقهقر، والإنسان المؤمن لا ينفك عن ذكر الله، ومطالب بأن يتخذ الشيطان عدواً، ويجتهد في طرد وساوسه، فعبر عن كثرة التهييج بالوسواس بـ(يوسوس)، ليدل بالتضعيف ودلالة الصوت المتكرر على الحدث المتكرر المتوالي، وعبر بلفظ (الخناس) –وهو بمعنى الرجّاع[3]– عن رجوع الشيطان، وتأخره، وهو صيغة مبالغة على (فعّال) تدل على التكثير، فاستوى المعنيان: إقدام الشيطان وإحجامه، وإقباله وإدباره، وجملة النظر أن التجانس صريح يحس به كل من تلا الآية من خلال جرس هذه الأصوات الصفيرية، وجو السورة الذي يؤكد وسوسة شياطين الإنس والجن في نفس الإنسان، والكر والفر الذي تعمله من أجل ذلك، وفي الآية هنا نوع من أنواع توظيف الصوت هو توظيفه في مجموع الكلمات «المتجاورة في التركيب إذ ترى حرفاً معيناً يتردد، وينتشر، فيحدث بوصفه جواً معيناً نحس به، وتمتلئ به نفوسنا»[4].

---

1) انظر: فقه اللغة للدكتور عبد الحسين المبارك: 86.

2) انظر: المدخل إلى علم أصوات العربية للدكتور غانم قدوري الحمد: 123.

3) انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي: 597/8:

4 البلاغة الصوتية في القرآن الكريم للدكتور محمد إبراهيم شادي: 33.

الفصل الثالث

التناسب في المستوى الصرفي

المبحث الأول: مفهوم المستوى الصرفي ومفهوم التناسب الصرفي

المبحث الثاني: مفهوم الاشتقاق ومكانته في العربية

المبحث الثالث: التناسب في أنواع الاشتقاق

المبحث الرابع: مظاهر التناسب في التصريف العربي

المبحث الأول

المستوى الصرفي ومفهوم التناسب

مفهوم المستوى الصرفي:

يعرف علم الصرف العربي على وجه الخصوص بأنه العلم بكيفية صياغة أبنية الكلمات، وأحوالها التي ليست بإعراب، ولا بناء[1]، يتضمن ذلك دراسة المفردة العربية من حيث هيئة بنيتها، ووزنها، وعدد حروفها، وما يعترض ذلك من الأصالة، والتغيير، ودراسة الكلمة المفردة من حيث إفرادها، أو تثنيتها، أو جمعها، ومن حيث تذكيرها، أو تأنيثها، ومن حيث ما فيها من زيادة، أو نقصان، ومن الثابت أن الكلمة هي الوحدة الدلالية الأساسية الأولى في النظام اللغوي[2]، وهي أصغر وحدة لغوية تحمل معنى، ولكل لغة قوانين تحكم أبنية كلماتها المفردة، وصور ألفاظها، والمستوى الصرفي هو ذلك الجانب في النظام اللغوي الذي تتعلق كل دراساته ببناء الكلمة، وطرائق صياغتها، ولهذا فمستوى الصرف مستوى أصيل في التحليل اللساني في كل لغة، وهو في العربية أكثر أصالة، وأهمية لما يتميز به صرف العربية عن غيره من صروف اللغات من خصائص كما سيتضح ذلك أثناء مباحث هذا الفصل، وبالإجمال: يتناول الجانب الصرفي في الدرس اللساني الحديث كل الأوضاع البنائية للكلمات، التغييرات التي تطرأ عليها لأي سبب من الأسباب لأداء أي معنى من المعاني، وكل ما يتعلق بـ«الناحية الشكلية التركيبية للصيغ، والموازين الصرفية»[3].

وعلى ما سبق فإن هيكل الكلمات المفردة، وهيأتها الظاهرة، وما يتعلق بالظاهر هو موضوع الدرس الصرفي العربي، وهذه الهيئة تؤثر في المعنى ولا شك، بل هي جزء أصيل من المعنى؛ لأن لقوالب الكلمات تأثيراً في معناها الوظيفي الذي تؤديه في النسق الكلامي، ففي العربية لكل نمط معنوي صوغ بنائي، وشكل صرفي، وإن كان هذا من طبيعة النظام الصرفي في كل لغة بصفة عامة فهو متأكد في

---

1) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي: 5/1، وكشاف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوي: 20/1، وأبجد العلوم لصديق خان البخاري: 128.

2) انظر: علم الدلالة لأحمد مختار عمر: 33.

3) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية للدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود:94.

العربية بصفة خاصة، وقد ذهب ابن جني إلى أن معرفة التصاريف في العربية أولى من معرفة أحكام النحو، وأحوال الإعراب، قال: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفُس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة»[1]، ومِن رأي ابن جني أن صعوبة طرائق التصريف، ووعورة مسالكه جعلته مرغوباً عنه لدى الطلاب، وجعلت النحو مقدماً عليه في التعلم؛ لأنه سهل المأخذ، يرتاض الطالب به قبل التصريف[2]، ويترتب الدرس الصرفي من حيث التسلسل الدلالي الحديث، فيأتي بعد الدرس الصوتي، وقبل الدرس النحوي[3]، ويعكس هذا الترتيب الأهمية البالغة للمستوى الصرفي في السلم الدلالي.

وأؤكد إضافة على رأي ابن جني السابق أن الشكل الصرفي أثبت لغوياً من العلامة الإعرابية؛ لأنه مبنى ثابت لا يتغير بحال، فالبنية الصرفية ثابتة مستقرة، أما القرينة النحوية فعارضة متغيرة، وهي لا تظهر في كثير من الكلمات بسبب تعذر ظهورها، أو بسبب علة البناء التي تمنع من ظهور الإعراب، وبناء على ذلك يعد الشكل الصرفي العربي أثبت، وأوضح من العلامة الإعرابية التي يعتمد عليها التركيب في الدلالة، ويشترك المبنى الصرفي، والتركيب النحوي في تشكيل الدلالة الحقيقية التي تمثل المعنى الكامل للكلمة، والجملة بالعموم.

وقد كان البحث عن معاني الصيغ هو الباعث على وضع قواعد الصرف، واكتشاف موضوعاته، وذلك بغية ضبط اللسان، وصيانة المتكلم عن الخطأ، وحفظ اللغة من اللحن، والاندثار، وقد بدأ الصرف بما هو علم يُعنى بأحوال أبنية الكلم قريناً للنحو في الدرس القديم ممتزجة موضوعاتُهما حتى إذا ما انماز كل منهما عن الآخر، ووضُحت حدودهما، وعلا منار كل منهما ظاهراً واضحاً استقل الصرف عن النحو ليكون العلم بأحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، ولا بناء، وانفرد عن النحو الذي اختص بدراسة أحوال أواخر الكلم، وما يعتريها من إعراب أو بناء، ومنذ وضع الأوائل قواعد هذا العلم، وميزوها عن غيرها والعلماء يشيدونه، ويرفعون بنيانه حتى كان على هذا الشكل الفريد، والنمط العجيب الذي تتبع

---

1) المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) لأبي الفتح ابن جني: 4.

2) انظر: المصدر السابق: 5.

3) انظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية للدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود: 96.

فيه العلماء كل ما تكلمت به العرب، وأحصوا أبنيته، وجمعوا شوارده، وقيدوا أوابده، وأجروه على نواميس صرفية تنقاس بها الأبنية، وتوزن بها القوالب، وترشد إلى اقتفاء بناءات كلام العرب، وتكون دليلاً عليه، ولم يخرج عما ضبطه العلماء إلا النزر اليسير الذي يكفي في ضبطه حفظه، وهذا القليل الخارج عن مقتضى القياس هو من طبيعة منطق الوضع اللغوي الذي ليس من ضرورته أن يجري على وتيرة واحدة لا تتخلف في كل جزئياتها.

يتكون مستوى الصرف «من نظام من المعاني التي تعبر عنها المباني؛ لأن هذه المباني تتحقق بدورها بواسطة العلاقات، فمن المعاني والمباني تتكون اللغة، ومن العلاقات يتكون الكلام»[1]، فالدلالة الصرفية هي الدلالة التي تفيدها الصيغة، ويؤدي إليها المبنى بصرف النظر عن دلالة المعجم، فمثلاً عندما نجد كلمة منتهية بياء مشددة نكاد نجزم بأن الكلمة فيها معنى النسبة إلى شيء ما، ولو لم نعرف معناها المعجمي، وكذلك إذا وجدنا كلمة على صيغة التصغير جزمنا بدلالتها على التقليل، أو التحقير قبل أن نعرف معناها المعجمي، وهذا هو المعنى الصرفي، ومن هذا نفهم أن دلالة البناء التصريفي تتعاضد مع دلالات مستويات اللغة الأخرى لأداء المعنى الحقيقي المراد الذي هو مؤدى كل السياقات، وغاية كل الدلالات، وتتشابك تلك المستويات كلها في النص لترسم معنى هذه الدلالات مجتمعة، وتبين عن مراد المتكلم عبر تقنيات اللغة المختلفة، فاللغة شبكة من الدلالات المتداخلة، ترمي كل إلى خدمة المعنى.

مفهوم التناسب الصرفي:

إن البناء التصريفي للغة العربية لا يمكن البتة دراسته بمنأى عن المناسبة بين الصيغ، والمعاني الدالة عليها؛ ولذلك وبعد التعريف بالتصريف العربي، ومكانة المستوى الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، وبعد توضيح حقيقة التناسب اللغوي بداية الدراسة يمكن تعريف **التناسب الصرفي** بأنه: علاقة بين شكل الكلمة الصرفي ومعناه تفسِّر على نحو منطقي معقول اختصاصَ هذا الشكل بمدلوله، وتعيينَه له، أو هو: تفسير ارتباط البنية الصرفية بمعناها تفسيراً معللاً بحيث تتضمن علاقتها به انسجاماً تناسبياً، وتوافقاً ذهنياً، أو شكلياً ظاهراً، أو هو بيان مظاهر التوافق بين أبنية الكلمات ومعانيها، وعلى

1) اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان: 164.

مثال ما سبق في التناسب الصوتي يمكن معرفة التناسب الصرفي من كون هيأة الكلمة وبنيتها الظاهرة دالة على معناها مشعرة به على نحو يمكن توصيفه، وتعليله، ويمكن الاستناد على هذا التوافق لتعليل اختصاص البنية الصرفية بمعناها، وعلى ذلك فإن «استيحاء الدلالة غير مقصور على حروف اللفظ، وأصواته، بل قد تتدخل الصيغة، أو بنية اللفظ في هذا الاستيحاء»[1].

مما سبق اتضح أن البنية الصرفية مدخل من المداخل التي تؤدي إلى المعنى، ودارس الكلام العربي لا غنى له عن الصرف؛ «لأنه ميزان العربية»[2]، وبه تعرف أصول الكلمات، وكل نحوي ولغوي في حاجة إلى معرفة أصول التصريف، وطريق التصريف موصل إلى جزء كبير من العربية[3]، والبنية الصرفية مع المداخل الصوتية والمعجمية والنحوية ترسم المعنى، وتحدده على الوجه الدقيق، وفي العربية تقع الكلمة ضمن دلالة ظاهرة (معجمية)، ودلالة بنيوية ضمنية (صرفية) تنضاف إلى الدلالة المعجمية الأصلية، وتتحدد وفق موقع الكلمة في نظام الصيغ الصرفية، وعلاقتها الاشتقاقية بغيرها من الكلمات، يقول ابن الأثير: «انظر إلى ما يفعله اختلاف الصيغة بالألفاظ، وعليك أن تتفقّد أمثال هذه المواضع، لتعلم كيف تضع يدك في استعمالها»[4]، وإن مما يجدر التنبيه له أن من أظهر مظاهر التناسب في صرف العربية أنه منتظم على قواعد لا تتخلف إلا في القليل، ولا تخرج عن مقتضاها إلا في النادر، فأوزان الكلمات العربية وأبنيتها تجري على سنن ثابتة، وطرائق في صياغتها واضحة حتى إن من علماء اللغة من سمى معجمه (مقاييس اللغة) لما رأى مسلك الاشتقاق مطرداً في الكلام العربي، وطرائق صوغ أوزان ألفاظه مقيسة، فلا يكاد يخرج عن المعايير الصرفية والاشتقاقية في العربية إلا القليل، بل إن القياس والتعليل في الأوضاع الصرفية العربية أوضح من القياس والتعليل في الأحكام النحوية، وأبعد عن الإفراط في القياس، والإغراق في التعليل، فـ«لا خفاء بأن سبل التصريف، وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسباب ومسبباتها ما يشوب القياس في قواعد النحو، ومن ثم لم يفضِ التعويل عليها على شيء مما آل إليه الإغراق في قياس النحو، وتعليله من النأي باللغة

---

1) دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: 89.

2) الممتع الكبير في التصريف لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور: 31.

3) انظر: المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) لأبي الفتح ابن جني: 4، والممتع الكبير في التصريف لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور: 31.

4) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 284/1.

عن خصوصيتها، وتحيّف طبيعتها، والانزواء بها عن سبيل المعاني إلى الافتتان بصناعة الإعراب، حتى انقبض هذا الإعراب عن أن يكون دليل المعاني، وسبيل الإبانة والإفصاح، وقد أخذ مجمع اللغة القاهري بقياس التصريف والاشتقاق هذا في مؤتمراته»[1].

وبدلالة الاشتقاق يمكن تفسير غالب ألفاظ اللغة إلا ما كان دخيلاً، أو معرباً، أو ما كان مشتقاً في أصله الأول، ثم غاب وجه اشتقاقه بتبدل المعنى، فنظام تصريف العربية يخضع لضوابط اشتقاقية يمكن بها معرفة آلية التوليد، والتفريع للتوصل إلى اللفظ المصوغ، ولما كانت هذه الطرائق جارية على قياس مطرد لم يجد المتكلم صعوبة في اتباعها، ولم يحتج صانع المعجم في كثير من الأحيان إلى التنصيص على الفروع المشتقة بالخصوص؛ لأنها من توابع دلالة الجذر الأصلي التي تتحصل بطرائق اشتقاقية واضحة لا مجال فيها للخفاء، أو الاختلاف، وتشمل هذه القواعد كل أصل قابل للاشتقاق، فلم تذكر المعاجم في الغالب دلالة المشتقات المأخوذة من الأصل؛ لأنها دلالات شفافة[2]، وواضحة، ومطردة، ومعلومة من اللغة بالضرورة، وقد اتسع نظام التصريف في العربية حتى شمل توليد الكلمات، وتفريع العبارات من ألفاظ، ومواد هي في الأصل لا يداخلها الاشتقاق؛ لأنها جامدة لا يجري عليها قانون الاشتقاق، أو لأنها في الأصل غير عربية، وذلك كالاشتقاق من أسماء الأعيان، فقد جرى على هذه الأسماء كثيراً قانون التوليد، والتشقيق[3]، ورأت بعض المجامع قياسية هذا النوع من الاشتقاق، وعدم تقييده بالضرورة[4]، وشاهد ذلك أننا نرى في اللغة اشتقاقات لأفعال، وأسماء بدلالات مختلفة من أسماء الأعيان التي ارتُجلت ارتجالاً دون أن يكون لها أصل أخذت منه، أو تكون لها صلة معنوية بغيرها في الوضع الأول.

إن جريانَ صياغة الأوزان والبنى على نمط منتظم وبصفة مطردة هو ما يمثل قانون التناسب الذي لا يخفى في كل نواحي العربية، وهو دليل أن الصرف العربي مبنيّ على المناسبة، وقد سبق أن اختصاص بنى معينة بمعان معينة يعد في عرف هذه الدراسة من وجوه المناسبة، وأن القياسية والاطراد

---

1) دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي: 348.

2) انظر: اطراد المعيار في دلالة المبنى على المعنى للدكتور شكري الشريف، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد العاشر: 451/3.

3) انظر في هذه المسائل: العلم الخفاق من علم الاشتقاق لمحمد صديق خان: 67.

4) انظر: جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 13/1.

لا يمكن استبعادها من مظاهر التناسب؛ إذ عدم التناسب مدعاة إلى عشوائية البنى، وخروجها عن قانون الانتظام الذي يعني عدم الانسجام، وعدم التوافق في وضع المعاني للمباني، فاختصاص أبنية معينة بالدلالة على معان معروفة مضبوطة هو اختصاص وضعي غير أنه يؤدي إلى ضبط الوضع، وتحديد أنماطه، وهذا نوع تناسب؛ لأن تخصيص شيء بشيء على وجه الكثرة والاطراد داخل في مفهوم المشاكلة والمجانسة الوضعية بين المباني والمعاني، وعلى ذلك يشكل الاطراد في المباني والصيغ الصرفية ملمحاً بارزاً في معاني العربية، ومبانيها، وهو ما يجدر التنبيه عليه في صدارة مباحث المناسبات الصرفية.

ومما يؤكد أن أوضاع الأبنية الصرفية في العربية قائمة على قواعد ثابتة ، وأن ذلك نوع تناسب أن القياس والتعليل يجري على غالب أبواب الصرف، وهذه القياسية المعللة لا يمكن نفي علاقتها بقانون التناسب، وارتباطها به برابط، وإن لم يكن ظاهراً كما هو الشأن في التناسب الصوتي الذي سبق وصفه، ولا أدل على ذلك من التعليل الذي يقترن بالأحكام الصرفية، ويتابعها في كل أحوالها، فالأوضاع الصرفية مقيسة معللة، «وحسبنا أن نلاحظ في تركيب المفردات من الحروف أن الوزن هو قوام التفرقة بين أقسام الكلام، وأن اللغات السامية التي تشارك هذه اللغة في قواعد الاشتقاق لم تبلغ مبلغها في ضبط المشتقات بالموازين التي تسري على جميع أجزائها، وتوفق أحسن التوفيق المستطاع بين مبانيها ومعانيها»[1]، بل إن ما لم ينضبط بالقياس في الكثير من أبواب الصرف تلمّس له علماء الصرف عللاً تفسر خروجه عن قانون القياس، فردوه بذلك إلى وجه من وجوه العلل العقلية التي تفضي إلى قبول الحكم الشاذ الخارج عن أصله، ومن ذلك على سبيل المثال: تعليلهم عدم انضباط غالب مصادر الثلاثي، وتفسيرهم عدم قياسيتها، وأن لها أوزاناً كثيرة يصعب ضبطها، وإدراجها ضمن قاعدة عامة تستوعبها، وقد ذكر سيبويه طائفة غير قليلة من المصادر الثلاثية التي جاءت على مثال واحد، ووزن واحد لتقارب المعاني الجامعة بينها[2]، وهي محاولة لضبط ما يمكن ضبطه، وحاول ابن يعيش تعليل ذلك، فقال: «لم تجر المصادر على سنن واحد كأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، ونحوهما من المشتقات، بل اختلفت اختلاف سائر أسماء الأجناس، ولما جرت مجرى الأسماء كان حكمها حكم اللغة

1) اللغة الشاعرة لعباس العقاد: 14.

2) انظر: الكتاب: 14/4 وما بعدها.

التي تحفظ حفظاً، ولا يقاس عليها، فمن ذلك أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة من الزيادة»[1]، وهذا تعليل له حظ من النظر، يُستأنس به جداً في ضبط ما شرد عن التقييد، والتقعيد، ويكفينا من ذلك التدليل على أن الأوضاع الصرفية في كل أحوالها المقيسة وغير المقيسة يمكن تخريجها على ما يوافق التفكير الذهني، وأنها تجري وفق مجاري العقل المنطقية، وهذا شاهد المناسبة التي نبغي إثباتها، وهذا النمط من التعليل السابق ذكره كثير غير قليل في نواحي الصرف، ما يدل على أن هذه اللمحة الفكرية في تفسير ما لا يجري على القياس ليست عارضة، وإنما هي لمحة عامة تمثل نهجاً أصيلاً في الوضع الصرفي، ومن ثم تمثل منهجاً رصيناً في تقعيده، ومن أمثلة ذلك علاوة على ما سبق ما عللوا به خروج كثير من الألفاظ المنسوبة عن مقتضى القياس، مثل ترك العرب القياس في النسبة إلى (عبد مناف)، فقالوا: (مَنَافيّ)، والقياس: (عبدِيّ) كما في (عبدي) نسبةً إلى (عبد القيس)، و(امرئيّ) نسبة إلى (امرئ القيس)، وكان تعليل هذا العدول عن القياس من الصرفيين هو أن مخالفة القياس جاءت لإزالة اللبس[2]، والتمييز بين المنسوب إلى (عبد مناف)، والمنسوب إلى غيره مما تصدر بـ(عبد) كما جاء ذلك عن الخليل بن أحمد، وأبي علي الفارسي، ورأى عبد القاهر الجرجاني أن العلة في العدول خصوصية لفظ (مناف)؛ لأنه أخص من لفظ (عبد)، فاستحق النسبة إليه، وكذلك نسبوا إلى (عبد القيس)، و(عبد الدار)، فقالوا: (عبقسي)، و(عبدري)، فصاغوا من الاسمين اسماً واحداً؛ ليرتفع اللبس[3]، ومثال آخر من هذا النمط: نسبة (مدائني) التي جاءت على غير قياس كذلك؛ إذ القياس في النسب إلى لفظ الجمع رده إلى المفرد كما تقول في النسبة إلى الفرائض: (فَرَضِيّ)، وإلى المساجد: (مسجدي) ... وعلل العلماء الخروج عن مقتضى القاعدة بالتمييز بين النسبة إلى لفظ جمع المفرد إذا كان غير علَم، والنسبة إلى لفظ الجمع عندما يكون علماً، فإنه ينسب إلى لفظه؛ ولهذا نسبوا إلى مدائن (اسم علم لبلد)، فقالوا: (مدائني)[4]، وأما نسبة (الأنصاري) إلى الأنصار فلأن لفظة (الأنصار) مختصة بقبيل من الناس «غالبة عليهم، فصارت بمنزلة الأعلام»[5]، ويرى ابن جني أن مخالفة القياس في النسبة إلى مفرد الجمع دون النسبة

---

1) شرح المفصل: 43/6.

2) انظر: الكتاب لسيبويه: 376/3، والتكملة لأبي علي الفارسي: 268.

3) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 470.

4) انظر: المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد: 150/3.

5) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني: 471.

إلى الجمع ترجع إلى كثرة استعمال النسبة إلى لفظ الجمع العلم، فجاز فيما اتسع ما لم يجز فيما قلّ[1]، وكل ذلك تأويل عقلي مقبول، وهكذا تأول علماء النحو والصرف كل عدول عن القياس التصريفي وخروج عما يقتضيه بعلل تبدو منطقية في تجويز الاستعمال اللغوي، وعدم الحكم عليه بالخروج مطلقاً عن منطق العقل في الوضع، أو الشذوذ الذي لا يجد له العقل مساغاً، وبهذا يمكن القول: إن كل قواعد الصرف تقريباً تجري على القياس، وإن خروج بعض الفروع الشاردة عن الأصول له من التعليل ما يفسره، وهذا ما يعد من وجه ما تناسباً وانسجاماً في الأبنية التصريفية.

ومما يؤكد اطراد المعيارية في أوضاع البنى العربية أن الواضع أو المتكلم في العربية على وجه التخصيص يعتمد قواعد اشتقاقية، وطرائق صرفية منتظمة وقياسية لتوليد وحدات معجمية، وصياغة كلمات ذات بنى صرفية مستقلة بذاتها للدلالة على معان متنوعة ذات علاقة بالمعنى الأصلي، ولكنها مستقلة في الدلالة[2]، وتؤدي معاني تحتاج في كثير من اللغات الأخرى إلى استحداث وحدات معجمية بطبيعة جديدة للدلالة عليها، وهذا ملحظ تتميز فيه العربية تميزاً يدركه كل من تكلم بها، وتعامل مع ألفاظها، وعالج أنماطها الدلالية، وإن نظام الأبنية في العربية على الغالب مقيد قائم على أبنية صرفية يُتوصل إليها بطرائق معينة، ووفق قواعد صياغة مضبوطة لتؤدي معانيها، يشمل ذلك قوانين كل الأبنية تقريباً كالجمع، والتثنية، والتصغير، والنسب، والتذكير، والتأنيث، والأصالة، والزيادة، والإعلال، والإبدال إلى آخر مظاهر التصريف، وما يتعلق به، ويكفي في خارطة البنى الصرفية أن ألفاظ العربية تتصل ببعضها، وترتبط برابط التناسب المعنوي، وأن الألفاظ الدخيلة المعرَبة لا ترتبط بها، ولا تتصل بمواد العربية الأصلية مع أنها صيغت بعد تعريبها على شكل الكلام العربي؛ لأن «تعريب الاسم الأعجميِّ: أن تتفوَّه به العربُ على مِنهاجها»[3].

---

1) انظر: سر صناعة الإعراب: 427.

2) انظر: اطراد المعيار في دلالة المبنى على المعنى للدكتور شكري الشريف، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد العاشر: 3/ 451.

3) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري: 179/1، مادة (عرب).

وما سبق بيانه توطئة، وتمهيد، سيأتي له مزيد بيان فيما يلي، والحاصل أن النظر في هندسة الصرف الفائقة، وصياغة أبنيته البارعة ليدل على أن كثيراً من صيغه مبنية على التناسب، والتقارب، وذلك ما لا تخطئه عين الباحث، ولا يعدمه نظر المفتش المتفحص، ولا يؤدي ذلك إلا إلى الاعتراف بجمال العربية، ومناسبات أنظمتها الدلالية عامة، ونظامها الصرفي خاصة.

المبحث الثاني
مفهوم الاشتقاق ومكانته في العربية

تعد الكلمة المفردة الوحدة المعنوية الأولى للتعبير في العربية كما سبق بيان ذلك، فلا وحدة أصغر منها تحمل معنى في ذاتها، وهي القالب الشكلي الذي يتشكل من مجموعة من الحروف في الغالب، وقد تميزت العربية بنظام فريد عجيب في صياغة قوالب الكلمات، وتشكيل المفردات، كما تميزت في أسلوب التعبير عن المعاني، وفي توسيع دلالات الألفاظ لاستيعاب معان فرعية قريبة من المعنى الأصيل، والموضوع الأول، هذا النظام هو الاشتقاق، والتوليد، فالناطق بألفاظ العربية المقتصد فضلاً عن المتخصص المجتهد يدرك أن بين كلماتها علائق، وبين صور ألفاظها وثائق، ويدرك أن صياغات ألفاظ العربية ترتبط في أصولها برباط وثيق، وأن جامع الكلمات ذوات المعنى المتقارب هو الجذر المشترك، وأنه يلزم لإضافة معنى زائد على اللفظ الأخذُ بطرائق صرفية معروفة، وقوانين اشتقاقية معهودة حتى تحمل الكلمة ذاك المعنى، ولعل إلمامة موجزة بماهية الاشتقاق في اللغة والاصطلاح تمهد للمقصد من هذا المبحث، وهو إثبات علاقة هذا الملمح المهم في اللغة بقانون التناسب، وتقرير ذلك في أبرز مظهر للتصريف، وأخص خواص العربية (الاشتقاق).

تعريف الاشتقاق:

الاشتقاق في اللغة: افتعال من (اشتق) بمعنى: اقتطع، وأصله من (شقَّ) بمعنى: قطع، والشِّق: النِّصْف، والقطعة، والاشتقاق بمعنى: الاقتطاع، واشتق بمعنى أخذ شِقاً، أو قطعة، أو جزءاً من الشيء[1]، وأما في الاصطلاح فقد عرفه علماء العربية على وجه العموم بتعريفات متباينة من حيث

1) انظر: مقاييس اللغة لأحمد بن فارس: مادة (شق)، 170/3، ولسان العرب لابن منظور: 158/5، مادة (شقق).

العبارة غير أنها تتواطأ على معنى واحد، ومفهوم متقارب، فقد عرفه الشريف الجرجاني بأنه «نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة»[1]، وهذا حد تقريبي عام للاشتقاق يصدق على بعض أنواعه، ولا يجمعها كلها، أو هو يصدق على الاشتقاق الصغير الذي هو المتبادر عند إطلاق مصطلح الاشتقاق، والحقيقة أنه لا يمكن وضع تعريف واحد يجمع كل أنواع الاشتقاق، ويمنع من دخول غير الاشتقاق أو غير النوع المحدود فيه كما سيتضح فيما بعد عند استعراض مظاهر الاشتقاق في لسان العرب، فمهما تحرزنا، ووضعنا القيود في كل تعريف فلن تجتمع أنواع الاشتقاق في حد واحد، ومفهوم شامل؛ لأن قيود كل تعريف متباينة في كل نوع؛ ولذا فإن من الأنسب عند تعريف الاشتقاق وضع كل نوع تحت تعريف خاص به، وحدّ كل نوع بحد يخصه، ومفهوم يعرفه، وهذا ما صنعه بعض من ألف في الاشتقاق[2]، وإن جاز لنا توسيع مفهوم الاشتقاق حتى يشمل ما أمكن من أنواعه المختلفة، ومظاهره المتنوعة فيمكن القول بأن الاشتقاق هو البحث في كيفية استخراج الألفاظ بعضها من بعض، أو هو مناسبة وتقارب ما بين لفظين، أو أكثر في أصل مادة اللغة، وتركيب الحروف، والمعنى الجامع لها، والاشتقاقُ بصفة عامة دون تفصيل: ظاهرة لغوية تفسر علاقة الألفاظ بعضها ببعض، هذه العلاقة قد تكون على أساس تفرع اللفظ، وتولده من جذر، وأصل واحد مع اتفاق، وتناسب بين الأصل، والفرع في مادة الأصل، وهيئة التركيب كما في الاشتقاق الصغير، وقد تكون العلاقة على أساس تقارب اللفظين لتقارب الأصوات بينهما كما هو الحال في الاشتقاق الأكبر (التبادل الصوتي)، وقد تكون العلاقة من حيث اشتراك اللفظين في المادة الأصلية دون مراعاة الترتيب كما هو الحال في الاشتقاق الكبير، وقد تكون من سبيل نحت كلمة واحدة للتعبير عن معنى كلمتين أو أكثر كما هو الحال في اشتقاق النحت، وعلى كل حال وفي كل نوع مما سبق فالمناسبة بين اللفظ والمعنى متحققة في كل كما سيبين من خلال استعراض أنواع الاشتقاق فيما يلي، ومن التعاريف الجامعة لأنواع الاشتقاق التي يحسن تقييدها في هذا الموضع ما ذكره صبحي الصالح، وهو أن الاشتقاق «توليد بعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما

---

1) التعريفات: 27.

2) انظر: العلم الخفاق من علم الاشتقاق للصديق حسن خان: 12.

يوحي بمعناها الخاص الجديد»[1]، والناظر في كل التعاريف قديمها وحديثها وعلى اختلافها عباراتها، وتقاربها في المضمون تتبين له حقيقة التناسب التي هي اشتراك الكلمة المشتقة الفرعية مع الكلمة المشتق منها الأصلية في أمرين: الأول، الأصل (المادة)، أو الجذر اللغوي، أو مجموع حروف الكلمة الأصلية[2]، الثاني: المعنى الذي يدور عليه الأصل، والفروع المشتقة منه، فهو عملية مناسبة، أو استخراج لفظ، أو ألفاظ كثيرة من أصل لفظي متفق معه في أمرين: المعنى وحروف الأصل، أو الشكل والمضمون، مثل: اشتقاق اسم الفاعل (لاعب)، واسم المفعول (ملعوب)، واللفظ الدال على المبالغة (لَعُوب)، وأنواع الفعل في أزمنته المختلفة، وصياغة أوزان الزيادة التي تدل على معان كثيرة كالطلب، والاتخاذ، والتظاهر ... واشتقاق اسم المرة (لَعبة)، واسم الهيئة (لِعبة)، واسم الزمان، واسم المكان (ملعب)، وصيغة التفضيل (ألعب) ... فكل هذه الفروع المشتقات تتشارك في المادة اللغوية، وتتناسب مع بعضها، وتتقارب مع الأصل في المعنى، فهي تدور على أصل لفظي مشترك، ومفهوم معنوي متوافق، وهذا هو التناسب بين اللفظين أو الألفاظ في المعنى، وهو ما نفتشه، ونبحثه في هذه الدراسة، فإن اجتماع المعاني المتقاربة تحت ألفاظ متقاربة يجمعها أصل واحد هو عين المناسبة بين الألفاظ والمعاني، فتقارب المعاني تبعاً لتقارب الألفاظ تناسب معجمي صرفي مع المعنى بلا شك، حيث تدلك الألفاظ بتقاربها إلى المعاني المصاقبة لها المتقاربة معها بطريق التشقيق، والتفريع من اللفظ الأصيل، يتبع ذلك تفريع الصيغ التي تجمعها الدلالة الأم، وكلما طالعنا تعريفاً من تعريفات الأولين أو الآخرين للاشتقاق بمعناه العام أو الخاص فإننا نلحظ قيد المناسبة، والمقاربة وارداً في التعريف، وهو محل اتفاق بينهم مع اختلاف عباراتهم عنه في تعاريفهم، ومعنى التناسب أو التوافق بين الأصل المنزوع منه،

---

1) دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 74.

2) اختلف علماء اللغة والنظار في دلالات الألفاظ في أصل المشتقات التي اشتقت منها الفروع على أقوال، وهي مسألة عني بها اللغويون، والنحويون، والأصوليون عناية بالغة، وتناولوها في مصنفاتهم، فمنهم من ذهب إلى أن المصدر هو أصل المشتقات، وهذا مذهب البصريين، ومنهم من ذهب إلى أن الفعل هو أصل المشتقات، وهذا مذهب الكوفيين، ومنهم من ذهب إلى أن مادة الحروف الأصلية هي أصل المشتقات، وهذا مذهب الأصوليين، ومنهم من ذهب إلى أن أسماء الأعيان هي أصل المشتقات، وهذا رأي بعض المحدثين، وقد اعتمد كل فريق في إثبات ما ذهب إليه على حجج عقلية خالصة لا يتسع المجال لبسطها. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري: 190/1، ومبدأ الاشتقاق في اللغة العربية لعبد الهادي الفضلي: 6-7، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني: 140-142.

والفرع المنزوع، أو التجانس بين المادة الأصلية، والشق المتفرع منها لا يخلو منه تعريف، وهذا القيد (التناسب) الذي يجعله العلماء شرطاً في الاشتقاق، وعلَماً عليه هو موضوع دراستنا، وهو ما نبحثه في نواحي اللغة، وفي تصاريف أبنيتها؛ إذ هو التجانس بين الألفاظ والمعاني الذي عليه مدار البحث، ومن هذا القيد المشروط في الاشتقاق نستخلص أمارات التناسب بين اللفظ والمعنى في الاشتقاق.

اطراد الاشتقاق في العربية:

والاشتقاق يعم كل العربية بطريقة مطردة حتى لا يخرج عنه إلا القليل، فليس الاشتقاق ملمحاً فقط، ولا هو ظاهرة تلحظ قليلاً، وتغيب كثيراً، ولكنه قانون يسري على العربية في كل نواحيها، وهو السلك الذي ينتظم كل ألفاظها، ويفسر وضعها، فلا يمكن وصف دلالة العربية المعجمية أو الصرفية بمعزل عن الاشتقاق الذي تدور عليه ألفاظها، ولا يعني هذا أن كل الكلام في العربية مشتق، فإن الراجح الصحيح أن الكلام بعضه مشتق، وبعضه مرتجل غير مشتق[1]، ولكن الاشتقاق فيها كثير مطرد، وواقع العربية يشهد بأنها «تتميز بهذا النوع الذي يكثر فيه التوالد، والنتاج»[2]، ومنذ بدا التأليف في متن اللغة، وصناعة المعاجم والعلماء لم يجمعوا كلمات اللغة، ولم يحصوا ألفاظها إلا بطريق تصنيف الكلمات حسب الأصول؛ إذ إن تجريد الكلمات المتقاربة والمتشابهة لفظياً يرجع بها إلى أصل واحد يجمعها، هذا الأصل تدور عليه كل الفروع المشتقة منه، وتتصل به لفظاً ومعنى، وحصر الألفاظ هو الوسيلة إلى حصر المعاني، ولم نعهد غير طريقة تجريد الكلمة من الزوائد في تأليف معاجم الألفاظ، ما يدل دلالة واضحة على أن الاشتقاق أصيل في اللغة، لا يمكن فهم طبيعة الألفاظ، وتفرعاتها اللفظية والمعنوية إلا من خلاله، والعربية لا تقبل غير طريق التشقيق وانتزاع الألفاظ بعضها من بعض، ودوران الأصل الواحد على مادة حرفية ومعنوية ترجع إليها كل الفروع، ومن خلال الجذر الواحد الجامع تتفرع تشقيقات كثيرة للدلالة على معان مختلفة، يتفرع المصدر بأكثر من صيغة، واسم المرة من الفعل، واسم الهيئة من الفعل، واسم الفاعل الذي يدل على من قام بالفعل، واسم المفعول الذي يدل على ما وقع عليه الفعل، والصفة المشبهة الدالة على الصفة الثابتة لموصوفها، واسم التفضيل للدلالة على زيادة الموصوف به

---

1) انظر: المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 276/1.

2) العربية خصائصها وسماتها للدكتور عبد الغفار حامد هلال: 145.

على غيره في أصل ما اتصف به، وصيغة المبالغة التي تدل على من قام بالفعل على وجه الكثرة والمبالغة، واسم الزمان الدال على زمان وقوع الفعل، واسم المكان الدال بصياغته على مكان حدوث الفعل، واسم الآلة الدال على الأداة التي يحدث الفعل بها ... وقد ضبط الصرفيون الاشتقاق بضوابط متينة، وأجروه على قواعد راسخة صحيحة، وبينوا متى يصح الاشتقاق، ومتى لا يصح، وأن الاشتقاق لا يثبت بالادعاء، فالكلمة مشتقة عند العلماء إذا كان ظاهرها يقتضي ذلك، والأخذ بالظاهر في الاشتقاق واجب محقق، أما إذا احتمل اللفظ المشتق وجهين أو أكثر من الاشتقاق لزم الترجيح بأنواع المرجحات[1] التي تقوي أصلاً على آخر.

ولعل بناء العربية على هذه الصورة البديعة من الاشتقاق الفريد ينفي أن تكون خلاصات، وبقايا باقية من مجموعة لغات سابقة، ويرجح كونها لغة أصيلة بذاتها نمت، واستوت في بيئة عربية خالصة، وشدت أزرها سليقة صافية، وإن سلوك العربية الظاهر في تصاريف أبنيتها، وأنواع اشتقاقها، وإعلالها وإبدالها، وغير ذلك من مظاهر تصريفها سلوك رائق رائع، يشنف السمع، ويريح النفس، ويقود الذهن إلى المعنى بطريق دلالي سهل، ويرشد إلى فرادة هذا اللسان، ومبتغى الباحث من تناول موضوع الاشتقاق في هذه الدراسة هو بيان وجه التناسب فيه، ومقدراه في العربية؛ والمعتمدُ في التوصيف والتحليل عليه، فإن اعتبار أن العلائق اللفظية، والوشائج المعنوية بين الكلم في العربية، وانتزاع بعضها من بعض مما لا يستطيع أحد أن ينكره، وحتى ما بدا من الكلمات دون أصل لا بد أن نجد له رابطاً بغيره من الكلمات التي تشترك معه في الجذر الجامع، ومبحث التناسب في الاشتقاق لا يستدعي ضرورة عرض الخلاف المعروف بين اللغويين في أصل المشتقات؛ لأن عرض الخلاف، وتفصيل القول فيه غير ذي جدوى في هذا الموضع، ويكفي في ذلك اعتبار أن الأصل في الفروع المشتقة هو المادة اللفظية الأصلية التي تشمل كل المشتقات بما فيها الفعل، والمصدر.

إن الجذر بتشكيله الصوتي يمثل وحدة معجمية مستقلة بدلالاتها، كذلك تمثل كل صيغة منتزعة من هذا الأصل دلالة مستقلة، لكنها موصولة بدلالة الجذر الأصلية، وبهذا تتصل الصيغ المشتقة بجذرها الذي اشتُقت منه، وترتبط كذلك الصيغ المشتقات ببعضها برابطين: شكلي، هو الأصل الجامع لها، والجذر الذي ينظمها كلها، ورابط معنوي، هو رابط المعنى العام الجامع بالمعنى الخاص الذي تفيده

1) انظر: شرح الجاربردي على الشافية في الصرف لفخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي: 305.

الصيغة، فيتحدد معنى كل صيغة بناءً على معنيين: الأول معنى الجذر، والثاني معنى الصيغة وفق جدول الصيغ المشتقة، وتقوم الصيغ الصرفية باختزال المعنى؛ لأنها تدل على المعنى بالأصل المعجمي مضافاً إليه دلالة الصيغة، ثم يشترك كل نمط من الصيغ الصرفية في أنه يجمع الدلالات المتشابهة والمتقاربة كما تجتمع صيغة اسم الفاعل مثلاً في الدلالة بطريق التشقيق على من وقع منه الفعل، أو على من قام بالفعل، ويختلف كل اسم فاعل عن الآخر في الدلالة المعجمية الخاصة، وتشترك كل صيغ التصغير في الدلالة على التقليل، أو التحبيب، أو غير ذلك، ويستقل كل مصغر بالدلالة على معنى معجمي خاص، «وحسبنا أن نلاحظ في تركيب المفردات من الحروف أن الوزن هو قوام التفرقة بين أقسام الكلام في اللغة العربية، وأن اللغات السامية التي تشارك هذه اللغة في قواعد الاشتقاق لم تبلغ مبلغها في ضبط المشتقات بالموازين التي تسري على جميع أجزائها، وتوفق أحسن التوفيق المستطاع بين مبانيها، ومعانيها»[1].

فوائد الاشتقاق

إن الاشتقاق من أخص ما تختص به العربية، وبه تتميز عن غيرها حتى سميت لغة الاشتقاق[2]، فصار علماً عليها، وسمة خاصة بها، ولا أظن لغة من اللغات تبلغ مبلغ العربية في توليد الكلام بعضه من بعض، وللاشتقاق مكانة كبيرة بين علوم العربية، فهو من أنفع علوم العربية، وأدقها؛ لأنه ميزان الكلمات الأصيلة، به يعرف المجرد منها، والزائد، وبه يتميز الأصيل من الدخيل، وبطريقه يتعرف الدارس وجوه بناء الألفاظ في قوالب بنائية، وصيغ متعددة، وأنماط صرفية تحقق مقاصد تعبيرية مختلفة، وتجلب معاني متنوعة ذات علاقة بالمادة الأصلية، فتظهر المعاني المتقاربة في المواد اللغوية ذات الأصل الواحد، والاشتقاق من جهة أنه ظاهرة لغوية فريدة في لسان العرب يعكس ما تتميز بها العقلية العربية من التفكير المنطقي المنظم في عملية الوضع اللغوي، وذلك ما ظهرت آثاره في طرائق توليد الألفاظ تماماً مثلما ظهرت براعة العقلية العربية، وصفاء قريحتها في الدلالة النحوية القائمة على

---

1) اللغة الشاعرة لعباس محمود العقاد: 14.

2) انظر: الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية لجورجي زيدان: 48، ومن أسرار العربية لإبراهيم أنيس: 63، وعوامل تنمية اللغة العربية لتوفيق محمد شاهين: 10،

الإعراب، فاللسان مرآة الناطقين به، وإن نظام كل لسان يكشف طبائع المتكلمين به، والاشتقاق في لسان العرب يستجلي بواطن العقلية العربية، ويستظهر دخائلها، وما تنطوي عليه من الصفاء، والذكاء، ومن خلاله نستشف أن العقل العربي يتميز بالتفكير العميق المبني على المنطق السليم، فقد أسس للغة نظاماً توليدياً حيوياً تتواصل به، وتتوالد به كلماتها وتتكاثر لتستوعب المعاني، وتكون على قدر المدلولات، وبهذا النظام البديع تتصل الألفاظ بمعانيها، وتتشاكل معها، وهذا ما جعل المعاني في العربية قريبة سهلة المتناول كأنها قطاف دانية، لا يحتاج المتعامل بها إلا إلى معالجة يسيرة، وبهذه الطريقة الاشتقاقية الفريدة حفظت اللغة نفسها من الاندثار، وقاومت عوامل الضعف على مر الأعصار، وكان سبيلها للتجديد والابتكار، فاستمدت من الأصول اللغوية التي هي مادة خام تقبل التشكيل، والتنويع، والوضع في قوالب كثيرة، والظهور بصور متغايرة، وكل هذه الأشكال والقوالب ترجع إلى الأصل، وتأخذ منه، وتصير إليه، وبهذا أصابت العربية في التعبير غنى وافراً، و«طبيعة مسعفة»[1]، وخصيصة في التعبير متفردة، تمكن الناظر من رد كل شكل إلى أصله لاقتفاء المعنى، واستحضار الألفاظ المتقاربة لتقدير معنى اللفظ المسبوك؛ فالاشتقاق توليد، واستخراج، وانتزاع، وصناعة لغوية خالصة، وآلة تشكل اللفظ لموافاة المعنى، وإن هذا التصريف اللغوي لألفاظ العربية، وتشجير مفرداتها على النمط الرائق سر بديع من أسرار جمالها، ووجه من مفاتنها الكثيرة التي تسلب اللب، وتأسر العقل، وتشد إليها الفكر، والاشتقاق يكاد يستوعب كل المفردات المعجمية المستعملة عدا ما كان مرتجلاً في وضعه الأول، أو ما تعرّب منها، أو كان دخيلاً.

ولما كان الاشتقاق في العربية هو خصيصتها، ووسيلتها في توليد الكلمات، وتوسيع الدلالات بتشكيل الصيغ والأوزان التي تؤدي دلالات متعددة لها علاقة بالأصل الذي صيغت منه، والتي تنتمي إلى مفهوم عام يجمعها، كان مظهراً من مظاهر التطور اللغوي، وتجديد الدلالات[2]، وهو علامة أصالة الكلمة وعربيتها في كثير من الأحوال، فالكلمة التي لا نسب لها في كلام العرب لا اشتقاق لها، واللفظ الذي لا معيار عربي له لفظ دخيل أجنبي، فمتى فقد اللفظ سلسة اشتقاقه دل على غرابته، وأجنبيته من اللسان العربي، فإن الاشتقاق في العربية «ذو بال يؤكد احتفاظ هذه اللغة بأنسابها مثلما يحتفظ العرب

1) في أصول النحو لسعيد الأفغاني: 158.

2) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 174.

بأنسابهم»[1]، وكما كان للنسب عند العرب مكان لا يدانيه شيء فكذلك الكلام العربي، يحتفظ بنسبه، واتصاله بأصله، ويتجمع في قبائل، وعوائل، وتجتمع هذه القبائل في الأصل الواحد، وتفترق بصياغاتها في دلالاتها فيما بينها، ويحتفظ كل لفظ في نفسه بدليل نسبه فيه[2]، وأثر معناه من خلال الأصل المشترك مع غيره، والمعنى الجامع له الذي به تصطبغ كل الفروع بصبغة واحدة، وقد رفض بعض من العلماء اعتبار الاشتقاق علامة على أصالة الكلمة، وتمكنها في العربية اعتماداً على أن القرآن عرب كثيراً من الألفاظ، واستعملها كما استعمل العربي الأصيل، ولكن هذا مع التحقيق رأي عاطل[3]؛ لأن استعمال بعض الكلمات غير عربية الأصل لا حكم له، ولا يقاوم الأصيل الكثير الغالب، ولا يخرج من الاشتقاق إلا النزر اليسير، وما لا أصل له في العربية، أو ارتجل للدلالة على معنى، أو ما ابتعد عن أصله، وتقادم حتى تعذر العثور على قرينه من الألفاظ، وقد صنف العلماء خلفاً عن سلف معاجمهم على الاشتقاق، وإن منطق العربية في الدلالة يأبى غير طريق التشقيق في اللفظ والمعنى الذي هو مظهر من مظاهر التناسب المكتسب بلا شك، ويتبع العلم بالاشتقاق التعرف على دقائق معاني المفردات، والتفريق بين المعاني المتقاربة التي تفيدها الصيغ، والأوزان؛ ولذلك قال فخر الدين الرازي: «إن أكمل الطرق في تعرف مدلولات الألفاظ هو طريقة الاشتقاق»[4]، وبالاشتقاق وتوليد الكلمات ذات المعاني تتميز العربية عن غيرها من اللغات التي تنهج طرائق أخرى في التوليد، واستيعاب المعاني مثل التركيب الإلحاقي، والنحت من أكثر من كلمة، وغير ذلك من آليات إنتاج الألفاظ التي لا تنضبط في الغالب، وهي أدنى مرتبة، وأقل فاعلية من عملية التشقيق العربي المنضبط.

بالاشتقاق يبدو كلام العربي متراصفاً في معانيه بحسب تراصف مبانيه، حتى يخيل إليك وأنت تطالع متن اللغة المرتب وفق أصول الكلمات أنك أمام قائمة من الألفاظ مصفوفة، وجملة من المباني مرصوفة، يجمع بينها رابط التناسب اللفظي المعنوي، وينظمها خيط المعاني، ويأخذ بحجز بعضها سلك الاشتقاق، ويزينها تناسق الأوزان والصيغ، وكأن الدلالة إلى المعنى تابعة للألفاظ التي تتناسل، ويتولد

---

1) دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 177-178.

2) انظر: فقه اللغة لمازن المبارك: 54.

3) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 179.

4) مفاتيح الغيب لفخر الدين محمد بن عمر الرازي: 1/7-8.

بعضها من بعض، وهو ما يقابل في المضمون تقارب المعاني الذهنية، فتتقارب الألفاظ لتقارب المعاني، وهذا عين التناسب في وضع غالب كلم العربية، وللعربية في هذا الباب من تقارب الألفاظ مع تقارب معانيها سهم وفير، وحظ غزير، وبطريق الاشتقاق المضبوط تنشأ علاقات معنوية تربط المشتقات بما اشتقت منه، وتربط المشتقات ببعضها بجامع الأصل الواحد.

وقد أصابت العربية بالاشتقاق ثروة معجمية طائلة، وأصابها نماء وفير «بما تشعب عن أصولها من فروع، وما تكاثر في موادها من صنوف، وألوان، فكان العمل الاشتقاقي حركة حية دائمة تلد للغتنا كل لحظة ... وتلبي للأحياء أدق مطالب التعبير»[1]، فالاشتقاق يضفي على اللغة حيوية، ويزيدها نماء، ورغم أنه مضبوط بشرائط، ومحكوم ببناءات وضوابط، ومقيد بأوزان، وصياغات فهو رافد من روافد اللغة، يمدها دوماً بما يحتاجه أهلها من الدلالات في كل عصر، وبالمحددات الاشتقاقية، والمقاربات المعنوية تأخذ الكلمات مكانتها ضمن أخواتها وفي حقلها الدلالي المعنوي المناسب؛ ولذلك لم تعجز العربية رغم ما أصاب أهلها عن وصف كل ما هو جديد، ومواكبة كل ما هو حديث، وما زال سيل الألفاظ مستمراً يعبر عما استجد من المعاني، دافع هذا السيل، ووسيلة هذا الاستمرار الأولى هو الاشتقاق.

ويسعف الاشتقاق كل طالب لفظ بما يحتاجه، وكل من أعياه مصطلح بما يتناسب ومطلبه، ومن الناحية الدلالية يسهم اجتماع الألفاظ المتقاربة على أصل معنوي واحد، ومفهوم مشترك إلى حد بعيد في اكتشاف المعاني، ومعرفة حدودها، ويوصل مستعمل اللغة إلى ما يبغيه من الدلالات[2]، يعرف ذلك كل من عالج الاشتقاق، وخبره، فخرائط اشتقاق الألفاظ تبدأ بالدلالة العامة، وتتفرع إلى الدلالات الخاصة التي صيغ لها كل بناء، وإذا كان للكلمة عدة مداخل تتحدد بها سماتها الدلالية تتمثل هذه المداخل في إيحائها الصوتي، ومعناها المعجمي، وموقعها النحوي فإن بنيتها الصرفية، وسبيلها الاشتقاقية لا شك تؤدي دوراً كبيراً، وتشكل نصيباً لا بأس به من حدودها الدلالية؛ وذلك لما للكلمات العربية من خصوصية تناسبها مع جذرها المشترك، وتواؤمها مع غيرها من الكلمات القريبة وفق شجرة الاشتقاق،

---

1) دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح: 328.

2) انظر هذه الفكرة في: فقه اللغة العربية للدكتور إبراهيم محمد نجا: 56/1، واطراد المعيار في دلالة المبنى على المعنى للدكتور شكري الشريف، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية: 3/ 451.

وإن رد الكلمة إلى أصلها، ومقارنتها بقريباتها التي تدور معها على أصل واحد كما في الاشتقاق الأكبر وغيره مما يكشف عن معنى الكلمة، ويعين على استنباط مدلولها.

وفيما يلي إلمامة بأنواع الاشتقاق، ووجوه المناسبة في كل نوع؛ لأن إثبات المناسبة يستدعي بيان مفهوم كل نوع، وبيان وجه المناسبة فيه علاوة على ما سبق بيانه بالإجمال، ولذلك سأستعرض في خلال أنواع الاشتقاق معالم التناسب الصرفي فيها، ويحسن التنبيه قبل الخوض في ذلك إلى اختلاف علماء التصريف في اصطلاح تسمية كل نوع، فكثيراً ما تختلف العبارات في وصف أنواع الاشتقاق كما هو شائع معروف في وضع الاصطلاحات العرفية، فينبغي مراعاة اختلاف الاصطلاح الذي لا مشاحة فيه، والعبرة بمفهوم كل نوع، وحقيقته التي تميزه عن غيره.

المبحث الثالث

التناسب في أنواع الاشتقاق

قسم العلماء الاشتقاق على أنواع، منها ما هو محل اتفاق بينهم، ومنها ما هو محل اختلاف، وكل هذه الأنواع تشترك في كونها طريقة لتوليد لفظ جديد لموافاة معنى، وهي تعرّف الدارس أنماط الصياغات اللفظية في العربية، والغرض من دراسة أنواع الاشتقاق تتبع مواطن التناسب، والتلاؤم اللفظي المعنوي في كل نواحي اللغة، وفي مستواها الصرفي خاصة، وبيان ذلك على النحو التالي:

أولاً- الاشتقاق الصغير:

هو صياغة لفظ فرعي من أصل لغوي بزيادة مخصوصة لإفادة معنى له علاقة بمعنى الأصل[1]، ويسمى هذا النوع من الاشتقاق كذلك بالاشتقاق الأصغر، أو الاشتقاق العام، أو الاشتقاق الصرفي، أو الاشتقاق الكبير على اختلاف المصطلح[2]، فهو أخذ فرع من أصل مع اشتراك الفرع المأخوذ مع الأصل المأخوذ منه في المادة، وهيئة التركيب، ما يعني مناسبة الفرع المشتق مع أصله المشتق منه في الجذر اللغوي، وفي ترتيب حروفه، وفي أصل المعنى، وبعبارة أخرى: هو انتزاع لفظة من أخرى تشاركها في أصل المعنى، والحروف الأصلية، وتخالفها في الصيغة، والمعنى الزائدِ على هذا الأصل، وهذا النوع هو الغالب العام في الاشتقاق، وهو المراد عند إطلاق لفظ الاشتقاق مجرداً من أي قيد، وهو الأكثر وروداً في الكلام[3]، وهذا الاشتقاق كما سبق شائع منتشر في العربية، يقول ابن فارس: «أجمع أهل اللغة إلا من شذ عنهم أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم (الجن) مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبداً على الستر، تقول العرب للدرع: جُنّة، وأجنَّه الليل، وهذا جنين، أي: هو في بطن أمه، أو مقبور، وأن الإنس من الظهور، يقولون: آنست الشيء:

---

1) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي: 275/1.

2) انظر: العلم الخفاق من علم الاشتقاق للصديق حسن خان: 16-19، ومفاهيم الاشتقاق ومصطلحاته في الدرس اللغوي العربي لإدريس بوكراع، مجلة الجامعة القاسمية، العدد الثاني: 1/ 13.

3) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 174.

أبصرته، وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علم، وجهله من جهل»[1]، بل ذهب ابن فارس إلى أن الاشتقاق في اللغة توقيفي تبعاً لمذهبه في أن اللغة وحي، وتوقيف[2]؛ ولذا نقل السيوطي عن بعضهم أن الاشتقاق ثابت عن الله –تعالى– لما ورد في الحديث القدسي في قول الرسول –صلى الله عليه وسلم–: «أنا الرَّحمنُ، خلَقْتُ الرَّحِمَ، وشقَقْتُ لها اسمًا مِن اسمي، فمَن وصَلها وصَلْتُه، ومَن قطَعها بَتَتُّه»[3]، ولهذا كان منهج الاشتقاق من أغرب كلام العرب[4]، ويستفاد من كلام ابن فارس السابق أن الاشتقاق ثابت في العربية بالإجماع، وأن الاشتقاق قياس بمعنى أن لصياغة الألفاظ طرائق، وأوزاناً، من حاد عنها حاد عن مقتضى كلام العرب، وخرج عن أصول لسانهم، وهذا هو مناسبة مباني الكلام لمعانيه، وهو عين ما نبحثه، ونبغيه، وهذا النهج متأصل في لسان العرب حتى إن الاشتقاق معروف في حس العرب قبل ظهور العلوم، ونشوء الاصطلاحات العرفية الفنية، فارتباط الألفاظ المتقاربة بمعان متقاربة، أو دوران الفروع المعنوية الكثيرة على أصل مشترك، وجذر واحد مما هو معلوم من اللغة بضرورة التعبير لا سيما لدى أهلها، وأبنائها، وشاهد ذلك ما قاله حسان بن ثابت يمدح النبي محمداً –صلى الله عليه وسلم–:

وشقَّ لهً من اسْمِه ليُجِلَّهُ فذو العرش محمودٌ وهذا محمد[5]

فالشاعر أدرك ما بين كلمتي (محمود)، و(محمد) من التقارب والتناسب في الأصل الجامع المشترك (حمد) لفظاً، ومعنى، وعبر عن ذلك بلفظ الفعل (شق) الذي يدل على الاقتطاع، والانتزاع، والصياغة.

يُعرف الاشتقاق الصغير من ارتباط كل الكلمات ذوات الأصل أو الجذر الواحد بمعنى عام بينها، ثم اختلاف كل فرع منها بمعنى زائد على حسب نوع المشتق، تختص به الصيغة الصرفية المشتقة، وهذا الاشتقاق يتسع كثيراً في العربية، ويشمل صيغاً تمثل جزءاً غالباً من الألفاظ في العربية، «وإذا كانت الصيغة المشتقة متفقة مع الصيغة المشتق منها في المادة الأصلية، وهيأة التركيب ... كان لزاماً في كل كلمة بها حروف المادة الأصلية على ترتيبها نفسه أن تفيد المعنى العام الذي وضعت له تلك الصيغة،

---

1) الصاحبي في فقه اللغة: 35–36.

2) انظر: الصاحبي في فقه اللغة: 36.

3) الحديث في سنن أبي داوود: كتاب الزكاة، باب صلة الرحم: 133/2، رقم الحديث (1694).

4) انظر: المزهر في علوم اللغة: 275/1.

5) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: 47.

فالرابطة المعنوية العامة لمادة (عرف) التي تفيد انكشاف الشيء وظهوره تتحقق في جميع الكلمات الآتية: عرَف، عرّف، تعرّف، تعارف، عُرف، عُرْف، أعراف، عرَّاف، تعريف عِرفان، معرفة ... وهكذا دواليك»[1]، وهنا في طبيعة هذا الاشتقاق تمتزج الدلالة المعجمية بالصرفية، وتشتركان؛ إذ ما هو وحدة معجمية تدل على معنى في عرف المتكلمين هو من حيث البناء اللفظي صيغة تصريفية اكتسبت معناها من حيث التصريف بطريقة قياسية مطردة، وقيد التناسب في الاشتقاق بين الأصل والفرع قيد لازم نجده منصوصاً حيثما طالعنا تعريفاً للاشتقاق إما تصريحاً بلفظ التناسب، وهو الغالب، أو تلميحاً بمرادف من مرادفاته، ويجدر بنا شرح مفهوم (التناسب) بين الأصل وفرعه في الاشتقاق شرحاً وافياً، وتحديد معالمه تحديداً واضحاً باعتبار أنه شرط في الاشتقاق الذي هو سمة رئيسة، وخصيصة من خصائص العربية في صوغ كلماتها، وأظن أن التناسب بين الأصل والفرع في الاشتقاق نوعان: لفظي، ومعنوي، فاللفظي هو اشتراك الأصل والفرع في الجذر اللغوي الذي هو المادة الحرفية الأصلية، والمعنويُّ هو اشتراك الفرع مع الأصل في أصل المعنى، أو في معنى الجذر العام، ثم اختلاف الفرع عن الأصل في زيادة المعنى المخصوص الذي يفيده الفرع، وهذا المعنى الزائد يختلف باختلاف الصيغة المشتقة، ويكون المعنى الزائد في كل صيغة بحسب نوعها، وما يفيده وفق الصناعة الصرفية، ولا بد أن يتحقق التناسب بوجهيه اللفظي والمعنوي، فإذا فقد الفرع أحد وجهي المناسبة بالأصل فلا اشتقاق، وعلى هذا فإن لم يكن ثم تغاير، أو زيادة في المعنى بين اللفظين فلا يحكم بالاشتقاق عند كثير من العلماء كما في لفظي (القتل) و(المقتل)، و(الحشر) و(المحشر) إذا كان هذا الثاني فيهما بمعنى المصدر، فلا علاقة اشتقاقية بين اللفظين؛ لأنهما بمعنى واحد[2] بلا زيادة، ولا نقصان، وشرط الاشتقاق زيادة المشتق الفرعي على أصله زيادة معنوية مخصوصة، ومن جهة أخرى لا يمكن القول بأن كلمة (واجد) بمعنى (حزين) مشتقة من (وجد) الذي هو من الوجدان، وكذا لا يمكن الحكم بوجود الاشتقاق بين (الاستعجال) و(الاستباق) لعدم التناسب اللفظي بين الكلمتين، وإن كانتا بمعنى واحد[3]؛ إذ هما متناسبتان معنى، لكن كلاً منهما من مادة لغوية مختلفة.

---

1) دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 175.

2) انظر: العلم الخفاق من علم الاشتقاق للصديق حسن خان: 16.

3) انظر: المصدر السابق: الصفحة السابقة.

فإذا ثبت أن التناسب هو جوهر الاشتقاق، وشرطه الذي لا يتحقق إلا به، وأن لغة العرب مبنية عليه، وأنه غالب عليها، ضارب فيها، وأكثر دلالاتها مأخوذة منه كما اتضح ثبت أن التناسب بالمعنى الذي نبحثه واقع في المستوى التصريفي عامة، وفي الاشتقاق الصغير خاصة بشكل لا يمكن نفيه، ولا إثبات عكسه، فإن اشتراك الكلمات ذوات المادة الواحدة في المعاني ذوات المفهوم الواحد هو تناسب محض يدخل صراحة في مفاهيم التناسب، والتوافق بين الألفاظ، والمعاني التي صدرت في الدراسة، وصنيع ابن فارس مثلاً في معجمه (مقاييس اللغة) خير دليل على أنه يلحظ التناسب بين الكلمات في جذور الألفاظ، وأصولها، فقد استطاع بعبقرية فذة، ونظر اشتقاقي دقيق استخراج الصلات بين الكلمات ذوات الأصل المشترك، وحصر معانيها الجزئية في معان كلية تجمعها[1]، ويعد ابن فارس أول من طبق هذه الفكرة في المعجم، فقد «عمد إلى افتتاح كل باب من أبواب كتابه بدلالة الجذر التي اجتهد في استخلاصها من المفردات المشتركة في ذلك الجذر، وسمى كتابه (مقاييس اللغة) للدلالة على أوجه التشابه بين المفردات، أو الجوامع الاشتقاقية التي يقاس عليها كل جذر من جذور اللغة»[2]، بل قد كان صنيع كل العلماء في تصنيف المعاجم على المواد اللغوية يؤكد أن الاشتقاق هو ما يجمع الألفاظ، ويؤلف بين المعاني، وأن التناسب بين المفردات اللغوية في شكلها ومعناها هو الخيط الذي ينظمها، ولا يقدح في اعتبار أصل الاشتقاق خفاؤه في بعض الكلمات أحياناً، فإن من طبيعة الاشتقاق أنه قد يخفى؛ لأن الكلمات تتغير، وتتبدل، ويصيبها ما يصيبها من وجوه التطور، والتوسع اللفظي والمعنو، ووجوه التغير والتوسع في العربية أكثر من غيرها[3]، وكما يخفى وجه الاشتقاق قد يتنازع اللفظ الواحد أكثرُ من أصل اشتقاقي، وقد يحتمل اللفظ الاشتقاق، وعدمه[4]، ومما نقل في استخراج الاشتقاق بالنظر والاجتهاد

---

1) انظر: العلاقة بين اللفظ والمعنى عند اللغويين لعبد الرحمان حتحوت وزينب دوادي، مجلة العلوم الإسلامية، العدد الثاني: 1/ 163.

2) مفاهيم الاشتقاق ومصطلحاته في الدرس اللغوي العربي لإدريس بوكراع، مجلة الجامعة القاسمية: 1/ 5.

3) انظر: نشوء اللغة ونموها واكتهالها لماري الكرملي: 16، ودراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 292.

4) انظر في هذه المسائل والتمثيل لها: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي: 344/2 وما بعدها.

أنه «قيل لأعرابي: ما القلم؟ فقال: لا أدري، فقيل له: توهمْه، فقال: هو عود قُلم من جانبيه كتقليم الأُظْفور[1]، فسمي قلماً»[2].

ويدلك على قوة الاشتقاق في العربية أنه جرى كثيراً على الدخيل عليها، وغير الأصيل غير أن ابن السراج عارض ذلك، قال: «مما ينبغي أن نحذر منه غاية الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء قد أخذ من لغة العجم، فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير ولدُ الحوت»[3]، وبصرف النظر عن هذه الجزئية التي لا تؤثر يعتبر الاشتقاق ناموس اللسان العربي، حيثما دخل صبغ المفردة بصبغة الأصالة، «فكان الاشتقاق عندهم كالعصارة ... تخالط كل غذاء، فتهضمه»[4]، والذي ينظر في لغة العرب نظرة فاحصة يتبين له أن أن تحجير الاشتقاق لا يعدو أن يكون مذهباً لبعض العلماء الذين عرفوا بوضع القيود على الاستعمال اللغوي دونما دليل.

وحاصل النظر أن توليد فروع متعددة تدور على جذر واحد بحيث يكون بين هذه الفروع رابطة معنوية تتحقق في جميع الكلمات المأخوذة ذاك الجذر هو التناسب الاشتقاقي، فالرابط المعنوي في هذا الاشتقاق، والرابط اللفظي يقومان مقام العلة في القياس[5] التي تبيح اعتبار الفرع بالأصل، ومن دونهما لا يصح، ويجدر هنا أن نثبت أن المناسبة في أنواع الاشتقاق مناسبة مكتسبة اكتسبتها الألفاظ بطريق الوضع، وليست مناسبة ذاتية توجبها طبيعة اللفظ[6] كما هو الحال في مناسبة طبيعة الصوت لطبيعة المعنى، وبهذا يبين أن في الاشتقاق مسحة عقلية؛ لأنه ينظم الدلالة اللغوية بجعل المعاني المتقاربة تدور على أصول متشابهة، ويسهّل عملية التوليد، وذلك بطريق الصياغة المطردة المنضبطة، وهذا ما يضفي تلك المسحة المنطقية العقلية، وقد فطن إلى المناسبة في الاشتقاق الصرفي محمد صديق

---

1) بمعنى الأظفار. انظر: لسان العرب لابن منظور: 517/4، مادة (ظفر).
2) الصاحبي لأحمد بن فارس: 61.
3) المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 278/1.
4) في أصول النحو لسعيد الأفغاني: 147.
5) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي: 333/2.
6) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 73.

خان[1]، فقال: إن «الواضع لما وجد في المعاني ما هو أصل تتفرع منه معان كثيرة بانضمام زيادات إليه عين بإزائه حروفاً، وفرع منها فروعاً ألفاظاً كثيرة بإزاء المعاني المتفرعة على ما تقتضيه رعاية المناسبة بين الألفاظ والمعاني»[2].

وبعد هذه اللمحة الموجزة عن الاشتقاق الصغير، وحقيقته المتمثلة في ارتداد تصاريف الجذر الواحد بكل دلالاته وصيغه إلى معنى جامع، وما يؤديه من تقارب المعاني بتقارب ألفاظها، فيكون المعنى القريب لمعناه من جنس لفظه، وبصياغة منظمة يكون تقرير التناسب بين الألفاظ والمعاني في هذا الجانب التصريفي مما لا يحتاج إلى كبير عناء، بل هو من تحصيل المحصول.

ثانياً- الاشتقاق الكبير:

وهو دوران الجذر الواحد في كل تقاليب حروفه على معنى مشترك، أو أكثر[3]، أو هو أن يكون بين الكلمات المشتركة في الحروف الأصلية مع اختلاف ترتيبها تناسب في المعنى، فهو أوسع من الاشتقاق الصرفي العام؛ لأنه يعني ارتباط معاني تقاليب الجذر الثلاثي بمعان تجمعها ارتباطاً مطلقاً غير مقيد بترتيب[4]، وقد سبق ابن جني إلى اكتشاف نوع هذا الاشتقاق، وكان من أكثر المثبتين له مستدلاً عليه من جذور العربية، وتقاليبها المختلفة، وقد سماه الاشتقاق الأكبر، وعرفه بقوله: «وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه»[5]، ومثَّل ابن جني لهذا النوع بأمثلة كثيرة، منها: تقاليب مادة (ق و ل) التي أينما وُجدت، وكيفما تقدمت حروفها أو تأخرت فهي تدل على الخفة، والحركة،

---

1) هو أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن الحسيني البخاري القِنَّوْجي، ولد ونشأ في الهند، وتعلم في دلهي، حصل علوماً كثيرة، وبرع فيها، وصنف مصنفات كثيرة لها كبير النفع، من مصنفاته: (أبجد العلوم)، و(فتح البيان في مقاصد القرآن)، و(حصول المأمول من علم الأصول)، توفي سنة 1307 هـ-1890 م. انظر: الأعلام لخير الدين الزركلي: 6/167-168.

2) العلم الخفاق من علم الاشتقاق: 17.

3) انظر: الخصائص لابن جني: 2/136.

4) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 186.

5) الخصائص لابن جني: 2/136.

وكاشتراك تقاليب مادة (ل م س) المستعملة التي هي: (سمل)، و(مسل)، و(سلم)، و(ملس)، و(لمس) في الدلالة على معنى الإصحاب[1]، والملاينة، وكذا تقاليب مادة (ج ب ر) تدل عند ابن جني على القوة، والشدة في كل استعمالاتها[2]، ويضع ابن جني، وبعض العلماء لهذا النوع مصطلح الاشتقاق الأكبر[3]، فهو بهذا «ارتباط مطلق غير مقيد بترتيب بين مجموعات ثلاثية صوتية، ترجع تقاليبها الستة، وما يتصرف من كل منها إلى مدلول واحد مهما يتغاير ترتيبها الصوتي»[4]، وقد اعترف ابن جني بعدم إمكانية استمرار هذا النوع من الاشتقاق، واطراده في كل ألفاظ اللغة كما هو الحال في الاشتقاق الأصغر[5]، ومن الدارسين من يؤكد أن الإشارات الأولى إلى هذا التناسب في المعنى بين تقاليب الجذر الجذر الواحد كانت قبل ابن جني عند بعض المتقدمين من لغويي العربية[6]، والحقيقة أن طريقة تقليب الأصل قد عُرفت عند قدامى العلماء عندما وضعوا المعاجم كما فعل الخليل بن أحمد، وابن دريد في معجميهما المعروفين، وهي طريقة صوتية رائعة، كان الغرض منه إحصاء ألفاظ العرب، ومعرفة المستعمل منها والمهمل غير أن من استعملها في بناء المعجم لم يبحث الروابط المعنوية المشتركة بين التقاليب الصوتية ذات الأصول الواحدة[7]، ولكن حدة ذكاء ابن جني الذي جاء من بعد هؤلاء، وولعه بتتبع غوامض اللغة قاده إلى اكتشاف هذا الاشتقاق، وتدوير الكلام عليه، والحق أن حمل كل كلام العرب أو غالبه على هذا النوع من الاشتقاق ينطوي على كثير من التعسف، والتكلف، فإن ما يشرد من معاني التقاليب، ولا يلتئم مع معنى الجذر الجامع كثير جداً، ولا يمكن ادعاء أن كل الجذور أو غالبها يمكن ردها إلى أصل معنوي أو أكثر، فذلك لا يمكن إلا بنوع من التكلف اتبعه ابن جنى، وقد قال في ذلك: «وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة، والتأويل إليه»[8]، وفي هذا ما يؤكد التكلف في إثبات هذا الاشتقاق في كل أصول اللغة، وفيه ما لا يخفى من البعد عن التقعيد، والتأسيس السليم؛ لأن

1) معنى الإصحاب هنا هو الانقياد. انظر: لسان العرب لابن منظور: 521/1، مادة (صحب).
2) انظر: الخصائص: 2/ 136-141، ودراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 186-191.
3) انظر: العلم الخفاق من علم الاشتقاق للصديق حسن خان: 16.
4) دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 186.
5) انظر: الخصائص: 530/1.
6) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 186.
7) انظر: المصدر السابق: 190.
8) الخصائص: 136/2.

ما سماه لطف الصنعة والتأويل أمر نظري فكري تختلف في تقديره مدارك العقول، ومسالك النظر، وقد يخرج من دائرة النظر والاستدلال الظاهر إلى دائرة الرجم بالظن الذي لا يغني من الحقيقة اللغوية شيئاً، وفي الحال نفسه لا يمكن إنكار دلالة الاشتقاق الأكبر في كثير من مواد العربية وجذورها حيث تظهر الروابط الجامعة في تقاليبها صريحة واضحة، وفي طائفة من الجذور ترتد معاني التقاليب المستعملة إلى مدلول عام يشملها بنوع من التأويل، وجمع أطراف المعاني، وفي طائفة أخرى لا يمكن ذلك إلا بنوع من التعسف، وتحميل الدلالات ما لا تحتمل.

ومن الجدير أن هذا الاشتقاق لم يحظ بما حظي به النوع الأول من الاتفاق، فلم يعترف به كثير، ورأوا أنه لا يتحقق إلا في طائفة يسيرة من الجذور اللغوية، وأن محاولة تعميمه وتطبيقه في كل جذور اللغة لا تخلو من التعسف، والتكلف[1]، فلم تتفق عليه كلمة اللغويين كما اتفقت على الاشتقاق الصغير، ولم يتقبلوه بالرضا، وممن أنكره أبو حيان الأندلسي، قال: «لم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر إلا أبو الفتح، وكان ابن الباذش[2] يأنس به»[3]، وذهب هذا المذهب السيوطي كذلك، قال: «إنه ليس معتمداً في اللغة، اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب»[4]، ودليل إنكارهم عدم اطراده، وما ينطوي عليه من التكلف غير المقبول، والتأويل غير السائغ، ومن المحدثين من وصف هذا النوع من الاشتقاق بالتكلف، قال إبراهيم أنيس: «ويمثل له ابن جني بعدة مجموعات لا يخلو معظمها من التكلف، والتعسف، وتلمس العلاقة مهما كانت تافهة، أو غامضة»[5].

وعلى كل حال فإن هذا الاشتقاق محل قبول عند كثير من اللغويين، وهو معدود في أنواع الاشتقاق عند غالب من يتناول الاشتقاق، ويعدد أنواعه، وهو إن لم يكن مطرداً قياسياً فهو معتبر في كثير من الأصول اللغوية، ويكفي في اعتباره شهادة بعض من جهابذة اللغة له، فوجب بيان وجه التناسب فيه،

---

1) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 201.

2) هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الباذش الأنصاري، من أهل غرناطة، كان إماماً في العربية، والفقه، والحديث، ألف كتباً، وشروحاً، منها: (شرح كتاب سيبويه)، و(شرح المقتضب)، و(شرح الأصول لابن السراج)، توفي في غرناطة عام 528 هـ. انظر: بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي: 2/142-143.

3) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1/23.

4) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1/347.

5) من أسرار اللغة: 66.

والتوافق بين ألفاظه، ومعانيه، والتناسب فيه كما هو في التناسب الصرفي الصغير غير أن التناسب في الكبير أوسع، وأشمل، فإن مناسبة الجذر للمعنى تستمر معه في كل التقاليب دون مراعاة للترتيب، ووجها التناسب هما:

الأول: الاشتراك بين التقليبات اللفظية للجذر الواحد في مادة الحروف الأصلية دون مراعاة لترتيبها.

الثاني: تلاقي كل تقلبات الجذر بفروعه في معنى جامع لها، أو أكثر، فحصل بين الألفاظ ومعانيها التناسب الذي سبق بيانه في الاشتقاق الصغير، وهو التقارب في المعنى الذي يساوي التقارب في اللفظ، وتشابه المعاني بإزاء تشابه الألفاظ الدالة عليها، فإن دوران حروف المادة الأصلية مهما اختلف ترتيبها على معنى جامع لها من التناسب؛ لأنه يتضمن تلاقي المادة الواحدة في معنى واحد، وكأن الواضع في الوضع الأول خصص كل أصل ثلاثي لمعنى شامل تدور عليه تقلباته مهما اختلف ترتيبها، زمن هنا تناسبت المادة اللغوية الأصلية مع معنى فروعها، وفي هذا من موافقة اللفظ لمعانيه ما لا يحتاج مزيد تفصيل.

ثالثاً- الاشتقاق الأكبر:

ويسمى عند بعضهم الإبدال اللغوي[1] تمييزاً له عن الإبدال الصرفي[2]، والاشتقاق الأكبر عند القائلين به هو اختلاف بين الكلمتين أو الأصلين في حرف، واتفاقهما في الباقي مع تقاربهما في المعنى[3]، وشرطه أن يكون الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج، فالمعوّل في هذا الاشتقاق على تقارب المخرجين دون تقارب الصفة، فهو يتضمن تقارب المعنيين في الكلمتين لتقارب المخرجين فيهما، وقد يقع قليلاً بين الكلمات المتباعدة صفة، ومخرجاً[4]، وقد تناول ابن جني هذا النوع، وسماه تقارب

---

1) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 213، ومفاهيم الاشتقاق ومصطلحاته في الدرس اللغوي العربي لإدريس بوكراع، مجلة الجامعة القاسمية، العدد الثاني: 9/1.

2) الإبدال في الصرف يعني إبدال صوت مكان آخر في الكلمة لغرض التسهيل، ويكون الإبدال بين صوتين متقاربين كإبدال تاء الافتعال طاء في نحو: اضطرب، واصطبر. انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 374/5.

3) انظر: الخصائص لابن جني: 148/2، والمزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 42/1، والعلم الخفاق من علم الاشتقاق لمحمد صديق خان: 60.

4) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 218، 222.

الحروف لتقارب المعاني، ولكنه لم يدرجه ضمن أنواع الاشتقاق[1]، وأول من اعتبر هذا النمط في تقارب المعاني اشتقاقاً هو السكاكي[2]، ومن أمثلته: العلاقة بين (سد وصد)[3]، و(خذا وخذأ)[4]، (وجفا وجفأ)[5]، و(الرفرفة والزفزفة)[6]، و(القبْض والقبص)[7]، و(الهتْل والهطل)[8]، وغير ذلك كثير[9]، وهذا وهذا في العربية «باب واسع جداً لا يمكن استقصاؤه»[10]، وهو من ألطف المناسبات بين الألفاظ والمعاني، ومما يساعد على استخراج المعاني المكنونة في الألفاظ، وقد سبق التمثيل له في أنواع المناسبة الصوتية، وقد بالغ بعض العلماء في الاعتداد بهذا النوع من الاشتقاق، وملاحظة تقارب المعنى فيه لتقارب اللفظ حتى استخرجوا تقارب المعنى بين اللفظين المختلفين في أكثر من حرف واحد من الأصول إذا كانت الحروف المتقابلة قريبة في المخرج كما بين (عصر وأزل)، قال ابن جني: «قالوا: عصر الشيء، وقالوا: أزله إذا حبسه، والعصر ضرب من الحبس، وذاك من (ع ص ر)، وهذا من (أ ز ل)، والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام، وقالوا: (الأَزْم): المنع، و(العَصْب): الشدّ، فالمعنيان متقاربان، والهمزة أخت العين، والزاي أخت الصاد، والميم أخت الباء، وذاك من(أ ز م)،

---

1) انظر: الخصائص لابن جني: 148/2 وما بعدها.

2) انظر: مفتاح العلوم للسكاكي: 48-49، ومفاهيم الاشتقاق ومصطلحاته في الدرس اللغوي العربي لإدريس بوكراع، مجلة الجامعة القاسمية، العدد الثاني: 9/1.

3) الصد أقوى من السد مناسبة للصاد التي هي أقوى من السين لأنها مستعلية. انظر: العلم الخفاق لصديق حسن خان: 62.

4) خذا بمعنى استرخت أذنه، وخذأ بالهمز بمعنى ذلّ، والتناسب من حيث إن الهمز أقوى من ألف المد، والذل والمهانة أقوى من الاسترخاء. انظر: العلم الخفاق لصديق حسن خان: 61.

5) جفا يجفو: ارتفع الوادي، وجفأ يجفأ: دفع بقوة، فالثاني أقوى معنى لدلالته على الاندفاع القوي، وتناسب ذلك مع الهمز الذي هو أقوى من حرف المد؛ لأنه حرف قاص شديد مجهور. انظر: العلم الخفاق لصديق حسن خان: 61.

6) الزفزفة أقوى من الرفرفة مناسبة للزاي الصفيرية. انظر: المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 44/1.

7) القبصة أصغر من القبضة؛ لأن القبضة بالكف كلها، أما القبصة فبأطراف الأصابع، وذلك مناسب للضاد التي هي أشد من الصاد، ناسبت المعنى الأقوى. انظر: المصدر السابق: 43/1.

8) الهتل من المطر أقل من الهطل، وفي ذلك مناسبة للتاء التي هي أخف من الطاء؛ لأن الطاء مجهورة مفخمة، والتاء والتاء مهموسة مرققة. انظر: المصدر السابق: 43/1.

9) انظر: المصدر السابق: 1/ 42-45، والعلم الخفاق من علم الاشتقاق لصديق حسن خان: 60-63، ودراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 212.

10) المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 42/1.

وهذا من (ع ص ب) ...»[1]، وكما يقوم الاشتقاق الكبير على تقليب الأصول يقوم هذا النوع على إبدالها[2]، وهو بهذا المعنى لا يقع تحت الاشتقاق بمعناه اللغوي الصريح؛ ولذا آثر بعض الدارسين إطلاق مصطلح الإبدال عليه، وعدُّوه ضرباً من الظواهر الصوتية[3] يقوم على استبدال صوت بآخر قريب منه، وتعني هذه الظاهرة اللغوية أن المضارعة بين الكلمتين في الحروف توجب مضارعة في المعاني، وهذا التقارب هو التناسب في معناه الحقيقي، فانظر إلى عمق التشابه بين الألفاظ التابع للتشابه بين المعاني في العربية المؤدي إلى جمالها في التعبير، ومناسبة ألفاظها الصوتية لمعانيها الذهنية، فإن فكرة الإبدال أو الاشتقاق الأكبر في حقيقتها مأخوذة، ومبنية على فكرة التناسب عند النظر، والتدقيق؛ إذ ما حمل العرب على مقاربة الألفاظ هو تقارب المعاني، وتقريبها، وكذلك ما جعل اختلاف أصل الكلمتين في حرف واحد يتبعه نوع من التوافق المعنوي هو مراعاة المناسبة الطبيعية بين المبنى والمعنى، فالكلمات المشتركة في الأصوات الأصلية تتوافق في رابطة معنوية تجمعها، و«متى وردت إحدى تلك المجموعات الصوتية على ترتيبها الأصلي فلا بد أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة، سواء أحتفظت بأصواتها نفسها، أم استعاضت عن هذه الأصوات، أو بعضها بحروف أخر تقارب مخرجها الصوتي، أو تتحد معها في جميع الصفات»[4]، فسرُّ الاشتقاق الأكبر يكمن في التقارب اللفظي الجالب لتقارب المعاني، وهذا ما حمل بعض المحدثين على تفسير هذا النوع بأنه ضرب من ضروب التطور اللغوي، ويرى إبراهيم أنيس أن هذا النوع «أجدر به أن يعد من الكلمات التي تطورت أصواتها، والتي تُبحث عادة في فصل القلب، والإبدال»[5] في الجانب الصرفي، وقد نقل السيوطي قديماً عن جمع من العلماء أن الإبدال يقع كثيراً في كلام العرب حتى إنه قلما تجد كلمة إلا وقع فيها[6]، وتفاصيل الاشتقاق الاشتقاق الأكبر كثيرة، لا تعنينا الإحاطة بها، وقد سبق في مظاهر المناسبة الصوتية التمثيل له، فأغنى ذلك عن الإعادة، والمهم هنا بيان وجه المناسبة فيها كلها مهما اختلفت، فهي واقعة حتماً في كلام

---

1) الخصائص لابن جني: 152/2.

2) انظر: المصدر السابق: الصفحة السابقة، ودراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 212.

3) انظر: من أسرار العربية للدكتور إبراهيم أنيس: 52.

4) دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 210–211.

5) من أسرار العربية: 68.

6) انظر: المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 461/1.

العرب، والدلالة بها قائمة، والمناسبة ظاهرة، خاصة أن هذا التقارب يتبعه في الغالب مجانسة بين صفات المعنى، وصفات الصوت الذي يدل عليه، وإن من بواعث اختيار اللفظ للمعنى مناسبة طبيعة الصوت لمعناه، والمطابقة بينهما، فكذلك اقتراب المعنيين لاقتراب اللفظين يجري على هذا الأصل خاصة أن في العربية منه أمثلة صالحة تكفي للجزم بأن التناسب فيه محقق، وكما تدل الأصوات المتباعدة على المعاني المتباينة المستقلة فمن غير المستبعد –بناء على هذا الأصل– أن تتقارب المعاني في الألفاظ المتقاربة في الأصوات المتشابهة في صفاتها، وهذا ما يؤكده الاشتقاق الأكبر بمفهومه السابق.

رابعاً– النحت:

النحت لغة هو البَرْيُ، والقطع، ومنه قول الله –تعالى–: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ﴾[1]، أي: تَبْرُون، وتقطعون[2]، وأما اصطلاحاً فهو بناء كلمة من كلمتين، أو أكثر، أو من جملة بحيث تكون الكلمة دالة على معنى مجموع الكلمات، والجملة[3]، ومدار النحت على وزن (فَعْلَلَة)[4]، ويكون بأن تعمد تعمد إلى جملة، فتصنع من مجموع كلماتها وحروفها كلمة فذة على هذا الوزن لتدل بها على معنى الجملة كلها، وهنا تكون مناسبة مصطلح النحت لمعناه؛ لأنه أشبه التقطيع، والتشكيل، ونحت الحجارة أو الخشب لتكون على هيأة ما يريده الناحت[5]، وقد عُرف النحت قديماً عند أوائل علماء العربية، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: هو «أخذ كلمة من كلمتين متعاقبتين، واشتقاق فعل منهما»[6]، وقال: «إن

---

1) الشعراء: 149.

2) انظر: لسان العرب لابن منظور: 97/2، مادة (نحت)، وتاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدي: 121/5، مادة (نحت).

3) انظر: الصاحبي في فقه اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس: 209، والنحت في اللغة العربية للدكتور نهاد الموسى: 67.

4) انظر: من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس: 72.

5) انظر: الاشتقاق والتعريب لعبد القادر بن مصطفى المغربي: 13.

6) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: 60/1.

العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين»[1]، ومعنى النحت عند ابن فارس «أن تؤخذ كلمتان، وتنحت منهما كلمة آخذة منهما جميعاً بحظ»[2]، فيكون للكلمة المنحوتة حظ من ألفاظ الكلمات المنحوت منها، ويميل بعض الدارسين إلى تسمية هذا النوع بالاشتقاق الكُبَار؛ لأنه أكبر أقسام الاشتقاق[3]، ومن أمثلة الاشتقاق النحتي تأليف كلمة (بسملة) للدلالة على جملة (بسم الله)، وكلمة (حمدلة) لتفيد مدلول جملة (الحمد لله)، و(حوقلة) لجملة (لا حول ولا قوة إلا بالله)، و(دمعزة) لجملة (أدام الله عزك) ... إلخ[4]، وتتصرف هذه الكلمات المنحوتة، فيكون منها الفعل وغيره من الممشتقات، تقول: بَسْمَلَ فلان، وحمْدل، أي: قال: باسم الله، والحمد لله، ومن ذلك قول الشاعر:

لقد بسْمَلتْ ليلى غداةَ لقيتُها فيا حبّذا ذَاك الحبيبُ الُمبَسمِلُ[5]

حيث أُخذ حرف من كل كلمة في الجملة، وصُنعت كلمة تدل على معنى الجملة كلها، ومن صور النحت كذلك قولهم في النسبة إلى عبد شمس، وعبد الدار: عَبْشميّ، وعَبْدريّ، ألّفوا من كلمتين كلمة واحدة للاختصار[6]، قال الشاعر:

وتضحك مني شيخةٌ عبشمِيةٌ كأنْ لمْ تريْ قبلي أسيراً يمانيا[7]

وربما لاعتبار قدم المعرفة بهذا النوع من الاشتقاق، ولأنه يختصر كلمات كثيرة في كلمة واحدة سماه بعض المحدثين الاشتقاق الكبار[8].

هذا وفي اعتبار النحت من أقسام الاشتقاق خلاف بين اللغويين، فمنهم ممن يرى أنه من الاشتقاق؛ لأنه توليد لفظي، ولأن فيه أصلاً، وفرعاً[1]، ومنهم من يرى أن النحت ليس من ضروب الاشتقاق؛ لأن

---

1) المصدر السابق: الصفحة السابقة.

2) مقاييس اللغة لأحمد بن فارس: 1/328-329.

3) انظر: دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 174، والاشتقاق لعبد الله أمين: 391..

4) انظر: فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي: 149، وفقه اللغة العربية للدكتور إبراهيم محمد نجا: 56.

5) البيت لعمر بن أبي ربيعة كما في ديوانه: 230.

6) انظر: المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 1/482-485، والاشتقاق لعبد الله أمين: 389 وما بعدها.

7) البيت للشاعر الجاهلي عبد يغوث بن وقاص الحارثي كما في المفضليات للمفضل الضبي: 155، 158، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي: 2/196.

8) انظر: الاشتقاق لعبد الله أمين: 391، ودراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح: 174.

المتقدمين لم يعدوه في الاشتقاق، ولأنه نزع كلمة مفردة من مجموعة كلمات، والاشتقاق نزع لفظ مفرد من لفظ مفرد[2]، وتوسط فريق ثالث، فاعتبر النحت قريباً من الاشتقاق، وليس اشتقاقاً خالصاً[3].

وقد ذهب ابن فارس مذهباً بعيداً في النحت، فرآه يطرد في الرباعي، والخماسي من الألفاظ، يقول: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما نراه من كلماته منحوت»[4]، فهو يذهب مذهب أن كل ما زاد من الكلمات على ثلاثة أحرف في الغالب منحوت[5] من كلمتين، مثل كلمة (بحثر)، فهي منحوتة من بحث التراب، صيغ من الكلمتين كلمة واحدة رباعية، ومثل (البعثقة)، ومنه (تبعثق الماء) بمعنى: خروج الماء من الحوض، هو منحوت عند ابن فارس من (بعق)، و(بثق)، وأمثلة كثيرة أوردها ابن فارس تمثيلاً لرأيه هذا[6]، وقد لا يكون هذا الضرب من النحث الذي يراه ابن فارس قياسياً جارياً في كل ما زاد على الثلاثي، ولكن له حظ من النظر الدقيق كما قال في كثير من الألفاظ، فهو معتبر صحيح.

ويبدو الغرض من النحت واضحاً في اختصار الكلام، وتحقيق اليسر، والسهولة في عملية النطق اللغوي، وهو ما أشار إليه ابن فارس بقوله: «وهو جنس من الاختصار»[7]، وهو –علاوة على أنه اختصار– وسيلة من وسائل توليد الألفاظ الجديدة للوفاء بالأغراض الجديدة، واستيعاب المعاني الحديثة، وبه يتمكن المعبر من صناعة كلمة مفردة للدلالة على معاني جملة، فتكون الكلمة المنحوتة بلفظها دالة على معنى كل الجملة مختصرة لها، وربما تزيد الحاجة إلى استعمال النحت بامتداد الزمان، وحاجة الناس إلى التعبير بطرائق مختصرة، واستحداث وسائل لفظية جديدة قليلة الحروف، وعند تعريب مفاهيم طويلة يكون من الأنسب دلالياً اختصار ألفاظها لا سيما في حقول العلوم والمعرفة المتعددة.

---

1) انظر: دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح: 244.

2) انظر: الاشتقاق للدكتور فؤاد حنا طرزي: 363.

3) انظر: الاشتقاق والتعريب للشيخ عبد القادر مصطفى المغربي: 13.

4) مقاييس اللغة: 328/1.

5) انظر: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: 271.

6) انظر: مقاييس اللغة: 328/1–333.

7) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في الكلام: 227.

ومما يجب تقييده هنا أن النحت في العربية قليل، وشواهده معدودة محدودة، وربما تتفوق كثير من اللغات على العربية في استعماله[1]، وليس للعرب في نحت الكلام نظام معين بحيث يلزم اتباعه، ويكتفي الناحت بالاحتفاظ بحرف، أو أكثر من كل كلمة من كلمات الجملة المنحوت منها حتى يظهر أثرها اللفظي في المنحوت، وقد اختار الصرفيون صيغة الرباعي غير المزيد (فَعْلَلَ) لتكون ميزان الكلمة المنحوتة؛ لأن كل حرف من حروفها أصلي.

ولما كان النحت في العربية الأولى نادراً اختلف علماء العربية فيه هل هو سماعي، أم قياسي؟ فمنهم من ذهب إلى أنه سماعي، يقتصر فيه على ما ورد، ولا مجال فيه للقياس، قال أبو حيان في النحت: «وهذا الحكم لا يطرد، وإنما يقال منه ما قالته العرب»[2]، ويرى من ذهب هذا المذهب أن النحت ليس مضبوطاً بقاعدة واضحة يمكن القياس عليها، والنسج على منوالها، ومن علماء العربية من ذهب إلى أنه قياسي يمكن طرده وقياسه على ما جاء من الشواهد والأمثلة، وقد توسع مجمع اللغة العربية في اعتبار النحت، فأباح اتخاذه وسيلة من الوسائل التي تساعد على ترجمة المصطلحات التي لا بد منها، وأجاز استعماله في العلوم والفنون للحاجة الملحة للتعبير عن مواضيعها بأوزان عربية موجزة[3]، والراجح أن الاشتقاق النحتي يتسع لكل من أراد الاختصار، ولا أظن أن مانعاً يمنع من نحت الجمل، والدلالة عليها بالألفاظ المفردة خاصة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، وكان باصطلاح من المتواضعين، وتحت نظر المجامع اللغوية، والجهات المختصة.

والذي يعنينا في مبحث النحت علاقته بالتجانس بين شكل المفردة المنحوتة، ومدلولها، وربما تظهر المناسبة من الفصل الذي خصصه الثعالبي للنحت، فقد أورد أمثلة كثيرة للنحت في فصل سماه «حكاية أقوال متداولة على الألسنة»[4]، وفي هذه التسمية ملاحظة لما بين النحت، والاشتقاق الصوتي من التقارب في نظره؛ لأن كليهما محاكاة غير أن الاشتقاق الصوتي محاكاة للأحداث كما هي في الطبيعة، أما النحت فمحاكاة لفظية لجملة مقولة، وكأنه محاكاة لملفوظ غير طبيعي، والحكاية في الأول غير

---

1) انظر: دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح: 265.

2) المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 374/1.

3) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 203/7.

4) فقه اللغة وسر العربية: 149.

الحكاية في الثاني؛ إذ الحكاية الصوتية تقليد للصوت للمسموع في الطبيعة على شكل حدثه، وأما الحكاية في النحت فهي محاكاة بطريق جمع كلمات في كلمة واحدة، وبذلك فالتناسب ظاهر في النحت من حيث إن حروف الكلمة المنحوتة تدل على مجموع معنى كلمات الجملة المنحوت منها كلها، كما أن أخذ حرف من كل كلمة من كلمات الجملة المنحوت منها فيه نوع تناسب بين شكل المنحوت، والمنحوت منه؛ لأن الناطق يحس باجتماع ألفاظ جملة كاملة في كلمة واحدة، واللافظ عندما ينطق الكلمة المنحوتة يستشعر أنه نطق الجملة كاملة على وجه من الخفة، فحكاية ألفاظ المنحوت منه واضحة كما في قولك مثلاً: (حيْعل) لمن قال: حي على الفلاح، و(دمْعَز) لمن قال: أدام الله عزك، و(حوقل) لمن قال: لا حول ولا قوة إلا بالله ... وهذا ما يحقق التجانس الذي يتمثل في اجتماع حروف جملة في كلمة، ويحقق الاختصار الذي يتمثل في التعبير عن معنى طويل بلفظ قصير وجيز، وهو الغرض الأصيل من النحت، ويزيد ذلك تأكيداّ أن النحت على الراجح من أقوال اللغويين ليس سماعياً حتى نقول باقتصاره على ألفاظ معدودة محفوظة، بل هو قياسي يمكن استعماله للاختصار باطراد، وقد يعترض على ما سبق تقريره في المناسبة في النحت بقول القائل: إن التناسب في النحت بين اللفظ واللفظ، وليس بين اللفظ والمعنى، والجواب على هذا الاعتراض أنه لما كانت المناسبة ظاهرة بين الكلمة المفردة المنحوتة، ومجموع الكلمات المنحوت منها، وكانت الألفاظ أوعية المعاني، والأدلة عليها، ولما دلت الكلمة الواحدة على معنى كل الجملة صار ذلك بمنزلة العلاقة بين شكل الكلمات مجتمعة، ومضمونها المجموع في كلمة، وصار التناسب متعلقاً بلفظ المنحوت، ومعنى المنحوت منه، وهذا ما يبيح إدراج النحت ضمن مظاهر التوافق والتناسب بين الألفاظ ومعانيها في العربية.

المبحث الرابع

مظاهر التناسب في التصريف العربي

علاوة على ما تقدم إثباته من القياسية والاطراد التي يمتاز بها الوضع التصريفي العربي والتي تعد علامة مائزة فيه، والتي بها احتل رتبة عليا لا تكاد تضاهيها رتبة في صروف اللغات، وسيأتي لذلك مزيد شرح وتفصيل في المناسبة في الدرس النحوي فإن التناسب الحقيقي بين شكل الكلمة الصرفي ومعناه الذي تحمله يبرز في جملة من المظاهر في الصيغ، والأبنية، منها ما يتجلى بوضوح، ومنها ما هو خاف يعرف بالاجتهاد، وتدقيق النظر، فالناظر لا يمر في رحاب التصريف العربي بموضوع إلا وجده جارياً على القياس منضبطاً على قواعد تحكمه إلا في الشارد القليل، والنزر اليسير الذي لا حكم له، ولا أظن أن ذلك كله بمعزل عن التناسب، والتوافق اللفظي المعنوي، فمجانسة أبنية الكلمات العربية لمعانيها ملحوظ بكثرة، وخصيصته الاطراد والمعيارية، ومع ذلك يمكن تقعيده، ويتأتى تحديده، ورصد أنماطه، ثم القياس عليه، ومما يدل على أن القياس يجري على أبنية العربية ما نقل عن الخليل، وسيبويه، وطائفة من أعلام العربية أنهم يرون أن: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[1] حتى صار ذلك قاعدة من القواعد التي ينتحى بها لسان العرب، فتأكد أن القياس من صميم الصرف العربي، وقد نقل أبو عثمان المازني جواز أن يبنى على مثال ما بنته العرب[2]، وأما الشاذ عن القياس الخارج عن مقتضى القاعدة فهو محفوظ بالسماع، غير مضبوط بالتقعيد، ورغم ذلك فإن تفاصيل البناءات الصرفية تتضمن نماذج لاستثناءات خرجت عن القواعد غير أنها كثيراً منها تعلَّل بما يفسرها، ويبين سبب شذوذها، وهذا وجه من وجوه انضباط الأبنية، والصيغ، مثال ذلك أن مما يستعصي على التقييد والتقعيد أبنية الأفعال المجردة التي تأتي على أوزان متعددة من الصعب انضباطها، والقياس عليها؛ ولذا عدها علماء الصرف سماعية مما يحفظ حفظاً، ومع هذا لم يأل علماء الصرف جهداً في ضبط طائفة منها، وتقييد كثير من أوزانها بمعان مخصوصة؛ وذلك لمحاولة تقييد ما أمكن، قال الرضي الأستراباذي: في بناء (فعِل): «اعلم أن فَعِلَ لازمُهُ أكثرُ من متعديه، والغالب في وضعه أن يكون

1) المنصف لابن جني: 180.

2) انظر: المنصف لابن جني: 180.

للأعراض من الْوَجَعِ، وما يجري مجراه»[1] كحَزِنَ، وعَسِر، وَنَكِدَ، وَشَعِثَ ... وقال في بناء (فعُل): «واعلم أن (فَعُل) في الأغلب للغرائز، أي: الأوصاف المخلوقة كالحسن، والقبح، والوسامة، والقسامة ... وقد يجري غير الغرائز مجراها إذا كان له لبث، ومكث نحو (حلُم، وبرُع، وكرُم ...»[2]، وفي باب أبنية الأفعال ومصادرها كثير من محاولات علماء الصرف تقييد الأبنية المضطربة التي لا تجمعها قاعدة، وضبط ما يمكن ضبطه، ومما ورد في التصغير من تعليل الشذوذات في الأبنية أنهم عللوا تصغير (عيد) على (عُيَيْد)، وتكسيره على (أعياد)، والأصل تصغيره على (عُوَيْد)، وتكسيره على (أعواد)؛ لأنه واوي الأصل من (العَوْد)؛ وذلك للتفريق بين جمع (عيد)، وجمع (عود)،؛ لأنه لما جمع (عيد) على (أعياد) تمييزاً له من جمع (عود) حملوا التصغير على التكسير، فلم يردوه إلى أصله كذلك؛ لأن التكسير والتصغير من باب واحد[3]، وتفسير الشذوذ والتماس العلة المقبولة في الأوزان والأبنية منهج متبع عند الصرفيين، وسيأتي مزيد بيان لمحاولة العلماء تفسير الكثير من الاستثناءات، والشذوذات، وهو ما يؤكد قوة القاعدة الصرفية، وارتكاز الدرس الصرفي على التقعيد، والتعليل الذي هو مظهر جلي من مظاهر التناسب بين الألفاظ والمعاني.

ويكفي في خارطة البنى الصرفية العربية أنك تجد كل بنية تختص بنوع من المعاني، وأن لكل نمط صرفي منهجاً في القياس، ونمطاً من الصياغة، وأن «نظام البنية في العربية يتميز بأنه نظام قائم على أبنية صرفية مقيدة؛ إذ لا يمكن للكلمة أن تخرج عن قواعد في الصياغة معروفة مضبوطة، ومهما زيد إلى الكلمة من حركات وحروف فإنها لا تخرجها عن أنماط صيغية معينة؛ لذلك يصعب أن ينضاف إلى البنية ما ليس منها، أو ما يخرجها عن نمطها الصيغي»[4]، وحتى لو قلنا بصلاحية البنية الواحدة لأكثر من معنى فإن السياق، والاستعمال اللغوي يمحّض كل صيغة، أو وزن لغوي لمعنى غالب دون أن يكون

1) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي: 72/1.

2) المصدر السابق: 74/1.

3) المصدر السابق: 211/1.

4) اطراد المعيار في دلالة المعنى على المبنى للدكتور شكري الشريف، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية: 3/ 451 .

في هذا التغليب مانع عقلي[1]، أو وضعي آخر، وفي هذا ما فيه من التناسب اللفظي المعنوي، والتناسق بين الأبنية الصرفية، والمعاني التي تحملها.

وفيما يأتي عرض عام لجملة من مظاهر التناسب في الأبنية العربية، وليس الغرض في هذا المبحث جمع كل مناسبة صرفية على سبيل الحصر، والاستقصاء، وإنما الغرض الاستشهاد بجملة منها بما يكفي لإثبات قانون التناسب في الصرف العربي على سبيل التمثيل، ولنعرف أن فكرة التناسب مع المعنى كامنة في الأبنية، وحاضرة في تقرير الأحكام الصرفية، وتعليلها.

أولاً- تكرير عين الفعل الثلاثي في مقابل تكرير المعنى:

إن الزيادة في مبنى الفعل متجانسة مع الزيادة في معناه، وذلك في الثلاثي المزيد بتضعيف عينه، فإن دلالة (كسّر) أقوى من (كسَر)، ومعنى (قتَّل) أقوى من (قتَل)، و(حمَّل) أقوى من (حمل)، وقد اتفق علماء الصرف أن صيغة (فعّل) تكون للتكثير في الاستعمال الغالب[2]، وعند سيبويه أنك إذا أردت تكثير الفعل قلت في فعَل: فَعّل[3]، وفي هذا الوزن يؤدي تضعيف عين الفعل إلى تقوية معناه، وعلى هذا جاء تكرار الحرف في المبنى مناسباً لتكرار الحدث، وتوالي الفعل في معناه؛ وهذا تناسب لا يحتاج إلى تفسير، فالزيادة في مادة الكلمة تشاكل القوة والزيادة في معناها، ونقصان المبنى يضاهي الضعف في المعنى، فـ(قتَّل) مثلاً بالتشديد لمن فعل القتل أكثر من مرة، و(حمَّل) لمن توالى منه الحمل مرات، وذلك بخلاف (قتَل)، و(حمَل) بالتخفيف، وهذا كثير مطرد يجري عليه الغالب الأعم من هذه الأفعال التي على هذا الوزن، قال ابن جني في معنى وزن (فعّل) مضعف العين: «ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلًا على تكرير الفعل، فقالوا: كسَّر، وقطَّع، وفتَّح، وغلَّق ... فلمَّا كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلًا على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل»[4]، وعلل ابن جني تخصيص عين الفعل بالتضعيف، وبتحصيل هذه الدلالة بتعليل غاية في التدقيق، فقال: «وذلك أنهم

---

1) انظر: اطراد المعيار في دلالة المعنى على المبنى للدكتور شكري الشريف، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد العاشر: 451/3.

2) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي: 92/1.

3) انظر: الكتاب: 83/4.

4) الخصائص: 157/2.

لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء، واللام؛ وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها»[1]، ولأنها الأقوى، ولأنها محاطة بالأضعف نجد الإعلال بالحذف يصيب طرفي الكلمة (الفاء واللام) أكثر مما يصيبها بحسب ما يرى ابن جني[2]، قال: «لذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها، فأما حذف الفاء ففي المصادر من باب: وعد، نحو: العدة، والزنة ... وأما اللام فنحو: اليد، والدم، والفم، والأب ... وقلَّما تجد الحذف في العين»[3] .

ولو أننا نظرنا مثلا إلى الفعل في قول الله –تعالى–: ﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[4]، نستشعر القوة في الفعل حتى نكاد نسمع «صوت المزاليج وهي تحكم رتاج الأبواب، وينعدم هذا الإحساس مع الفعل: (أغلق) الذي يدل على مجرد الإغلاق»[5]..

والحاصل أن معنى الفعل زاد بزيادة عينه، ونقص بعدمها، والزيادة للزيادة تناسب، والضعف المقابل بعدم التضعيف كذلك، ومن أوجه زيادة المعنى –علاوة على ما تقدم– انتقال الفعل المضعف من اللزوم إلى التعدي، ولا شك أن التعدي أقوى من اللزوم؛ لأن أثر الفعل المتعدي من حيث الصناعة النحوية يصل إلى المفعول، فينصبه، وأما اللازم فلا يتجاوز أثره رفع الفاعل، وكذلك التضعيف ينقل الفعل من التعدي إلى فعل واحد إلى التعدي إلى مفعولين، ووجه المناسبة في هذا المظهر من حيث إن القوة التي اكتسبها الفعل في المعنى والمدلول بالتضعيف متناسبة مع زيادة مبناه الصرفي بتضعيف وسطه، فيكون الحرف الزائد في مقابل المعنى الزائد، وتكون الزيادة مجانسة للزيادة، والنقصان في اللفظ بنزع التشديد متناسب مع النقصان في المعنى، وكما أن الزيادة على مبنى الفعل كانت بالزيادة على الحرف من جنسه، وتكراره نفسه كذلك كانت الزيادة وقوة الدلالة في معناه ليست سوى توالي جنس الحدث نفسه مرات.

---

1) المصدر السابق: الصفحة السابقة.

2) المصدر السابق: الصفحة السابقة.

3) المصدر السابق: الصفحة السابقة.

4) يوسف: 23.

5) بحوث ومقالات لرمضان عبد التواب: 20.

ثانياً- **التناسب في الأفعال الرباعية المضاعفة:**

وهي التي يكون فيها الحرف الأول والثالث من جنس، والثاني والرابع من جنس، وقد سمى سيبويه هذا النوع بالمضاعف من ذوات الأربعة، قال: «ولا نعلم في الكلام على مثال فِعْلال إلا المضاعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين، وليس في حروفه زوائد»[1]، وعرفه الخليل من قبله بأنه «ما كان حرفا عجُزه مثل حَرْفَي صدره»[2] كما في الأفعال الرباعية: زحزح، كبكب، دمدم، زلزل، خلخل، وجرجر وما على شاكلتها من الأفعال التي تشترك في دلالتها على التكرار في الحدث المدلول عليه بها، فإن تكرار كل حرف في الأفعال السابقة ومثيلاتها مقابَل بالتكرار في معانيها، فإننا نجد كل فعل على هذا الوزن يدل في معناه على التكرار، والتوالي، فمثلاً: الزحزحة هي تحريك الشيء مرة بعد مرة، وكأن تكرار الحروف فيها مجانس لتكرار المعنى، وربما يدل الفتح المتبوع بالسكون على نوع من الحركة، وعلى خفة توحي بالحركة المستمرة في الحدث؛ لأن السكون عدم حركة، والفتح أخف الحركات، فاشتمل هذا البناء الصرفي المضاعف على أخف ما يكون من الحركات المصاحبة للحروف، فنجد في هذه الأفعال المضاعفات ما يوافق مبناها الصرفي، فهي لا تخلو من ملابسة معنى الحركة، والاضطراب، وتكرارُ الحروف في صيغتها مناسب له، موافق لتوالي أحداثها في المعنى، وهذا ما تنبه له الخليل عندما تكلم في هذا النوع، فقال: «وأما الحكايةُ المُضاعفَة فإنها بمنزلة الصَّلْصلة، والزَّلْزِلَةِ، وما أشبهها، يتوهمون في حُسن الحركة ما يتوهمون في جَرْس الصوت، يضاعفون لتستمر الحكاية في وجه التصريف ... ألا تَرى الحكاية أنّ الحاكي يحكي صَلصلة اللجام، فيقول: صَلْصَلَ اللّجَام، وإن شاء قال: صَلَّ، يُخّفّف مرّة اكتفاء بها، وإنْ شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك، فيقول: صل صَل صَل، يتكلّف من ذلك ما بدا له»[3]، فالخليل بنظر لغوي دقيق اطلع على الحكاية الصوتية، والمطابقة التصريفية بين هذه الأفعال ومعانيها، وأنها بجرس الصوت، وتقطيع البناء تحاكي مدلولاتها، وأنت حيثما وقفت على هذه الأفعال وجدتها تدل على زيادة في المعنى، وتكرار في الحدث، وهو صريح مناسبة الصيغة الصرفية لموضوعها بطريق تكرير الحروف في البنية اللفظية، وكذلك فإن بناء هذه الصيغة في الفعل

---

1) الكتاب: 294/4.

2) العين: 55/1.

3) المصدر السابق: الصفحة السابقة.

على حرفين حرفين من كل جنس يناسب التكرار في معناها الذي هو من جنس نفس الحدث لا من غيره، يقول ابن جني في باب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني): «وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو: الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة، والصعصعة، والجرجرة، والقرقرة ... فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر»[1]، ولقائل أن يقول: كيف يحسب هذا النوع من التناسب في الجانب الصرفي مع أنه مناسبة صوتية بين اللفظ والمعنى، والأوْلى على هذا أن يكون التناسب صوتياً، والجواب: أن التناسب صرفي؛ لأن التناسب واقع من حيث تكرير اللفظ الذي هو الصوت لتكرير المعنى، فالمناسبة متعلقة ببنية الكلمة، ولا وجود لعلاقة طبيعية بين نوع الصوت، ونوع المعنى، ولا تحمل هذه الصيغة كذلك علاقة مجانسة صوتية من نوع ما مع أحداثها إلا فيما جاء نادراً، وغاية ما فيها تناسب التكرار في مبناها الصرفي مع التكرار المتضمن في معناها، فكان التناسب الصرفي أولى بهذا النوع، هذا مع أن مناسبة السكون وحركة الفتح للخفة والتوالي المستمر في معناها هو تناسب صوتي غير أن المناسبة الصرفية فيها أظهر، وأصرح.

وهذه المناسبة تكاد تكون عامة في هذا النمط من الكلمات الرباعية المضعفة التي يكون الصوت الأول والثالث فيها من جنس، والثاني والرابع من جنس، ومن ذلك: الخرخرة لتردد النفس في الصدر من النائم، أو المختنق[2]، والغرغرة لترديد الماء في الحلق، والزعزعة لاضطراب الشيء بتكرار من الريح، وغيره، والرفرفة لصوت جناح الطائر عند تكراره ... وكأن هذا النمط من الكلمات يحاكي معانيها، ومن شواهد ذلك في التركيب القرآني قول الله –تعالى–: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾[3]، حيث الفعل (زلزل) يدل على الحركة المتكررة، فلا يقال لما تحرك مرة واحدة: تزلزل، ولكن إذا تحرك مرة بعد مرة قيل: تزلزل، والمقابلة بين بنية الفعل وصيغة اللفظة المتضمنة تكرر الفعل جلية، والتناسب من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى تبيين، كما يتأكد هذا المعنى في تركيب الآية بتأكيد الفعل بمصدره (زلزالها)، ما يدل على أن حركة الأرض واضطرابها في غاية من الشدة، وتبع هذه الدلالة الأصلية للأفعال المضعفة استعمالها في المعاني، وما يدل على الشدة، والاضطراب من باب التوسع، والتشبيه كما في قول الله –تعالى–:

---

1) الخصائص: 155/2.

2) انظر: لسان العرب لابن منظور: 234/1، مادة (خرر).

3) الزلزلة: 1.

﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾[1]، ففي الدلالة بالفعل (زلزل) ما يدل على ما أصاب المؤمنين من الخوف، وإحاطة الكفار بهم، وأنواع المحن والابتلاءات، ولا شك أن هذا المعنى في الفعل يدل على المعاني المجردة بما يدل عليه الزلزال الحقيقي الذي تضطرب به الأرض، ويسقط به البنيان، ويخيف الناس، وفي قول الله–تعالى–: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾[2] دل الفعل المضاعف (كبكب) في الآية على التقليب، وصرع الكفار وطرحهم في النار، وأصل الكلمة (كُببوا)[3]، ولكن التعبير عدل به عن الأصل، فجاء (كبكب)؛ لما فيه من التضعيف، وتكرار الحروف؛ ليساوي تكرر الفعل في المعنى، يقول ابن جرير الطبري في تفسير الآية: «فرُمي ببعضهم في الجحيم على بعض، وطُرح بعضهم على بعض منكبين على وجوههم، وأصل كبكبوا: كبِّبوا، ولكن الكاف كررت كما قيل: ﴿بريح صرصر﴾[4] ...»[5]، فجاء الفعل بجرس حروفه، وبنيته الصرفية متناسباً مع معناه[6]، وقال الزمخشري: «الكبكبة: تكرير الكب، جُعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى، كأنه إذا ألقي في جهنم ينكب مرة بعد مرة حتى يستقرّ في قعرها»[7]، وأما في سورة النمل فجاء الفعل بصيغة (فعل) ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[8]؛ لأن المراد إهانة الذين عملوا السيئات، وبيان مصيرهم، وهي صيغة كافية للدلالة على ذلك، أما في سورة الشعراء فالمراد بيان حال الكفار والمشركين، والإلقاء بهم جميعاً في النار فكانت الكبكبة التي تفيد ما سبق بيانه أولى[9].

وفي قوله –تعالى–: ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾[10] دل الفعل المتكون من مقطعين متكررين

---

1) الأحزاب: 11.

2) الشعراء: 94.

3) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري: 597/17، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 115/13.

4) الحاقة: 6.

5) جامع البيان عن تأويل القرآن: 597/17.

6) انظر: البلاغة الصوتية في القرآن للدكتور محمد إبراهيم شادي: 30– 31 بتصرف شديد.

7) الكشاف للزمخشري: 322/3.

8) النمل: 90.

9) انظر: البلاغة الصوتية في القرآن للدكتور محمد إبراهيم شادي: 32.

10) الشمس: 14.

(دم/دم) على التكرار المعنوي، ومعنى دمدم في الآية: دمر، وأرجف، وأزعج بالصيحة، أو بالإطباق[1]، ولكن دلالة البناء الصرفي للفعل تفيد تتابع التدمير، والإزعاج الذي يساويه في اللفظ تتابع الحرفين المتجانسين، فكان معناه في الآية المبالغة في العقوبة، والتنكيل، وفي قول الله –تعالى–: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾[2] تجانست بنية الرباعي المضاعف (عسعس) المتكون من مقطعين متطابقين مع معناها من وجهين: الأول دلالته على الإقبال، والإدبار معاً[3]، وكأنه من الأضداد، إذا كان المعنيان مقصودين بالآية، ولا تعبير يوحي بالمعنى، ويشخص الليل وقد ناء بكلكله، وتمكن بظلامه شيئاً فشيئاً يضاهي استعمال هذه الصيغة المضاعفة[4]، ولما دل على معنيين متقابلين متواليين في الحدث المعبر عنه، وهو وهو إقبال الليل وما يتبعه من إدبار النهار، وإدبار الليل وما يتبعه من إقبال النهار تضمن في دلالته تواليا يتعلق ضرورة بحدثين متلازمين، الثاني: معنى التكرار في إقبال الليل، أو إدباره المقابل بتكرار الأصوات فيه؛ وذلك لأن الليل يقبل شيئاً فشيئاً، أو يذهب شيئاً فشيئاً، وذلك نوع من التوالي، والتكرار، ولكل ذلك كانت هذه الصيغة الفعلية (عسعس) الموضوعة لمحاكاة الحدث المتواصل من أنسب ما يكون دلالة على التكرار في المعنى، والتي يتوالى فيها الحرفان من جنس واحد[5]، فيكون ذلك بمنزلة الموافقة، والمجانسة لطبيعة الفعل الصوتية الصرفية.

ثالثاً– المناسبة في صيغ المبالغة:

وهي أوزان تدل ببنائها الصرفي على الكثرة والمبالغة في معنى اسم الفاعل، فهي نوع من أنواع أسماء الفاعلين، ولا تصاغ في الغالب إلا من الفعل الثلاثي المتصرف المتعدي، فصيغ المبالغة تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل مع زيادة معنى التكثير، فمثلاً (قتال) وزن مبالغة يدل في المعنى على ما يدل

1) انظر: جامع البيان للطبري: 450/24، والتحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور: 375/30.
2) التكوير: 17.
3) انظر: جامع البيان للطبري: 158/24–162، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: 336/8.
4) انظر: الإعجاز الفني في القرآن لعمر السلامي: 262.
5) انظر: الجرس الصوتي دراسة جمالية في ألفاظ الغريب لياسر علي عبد الخالدي وكاظم صافي الطائي، مجلة كلية التربية، العدد الثامن عشر: 455

عليه اسم الفاعل (قاتل)، ويزيد وصف المبالغة بالدلالة على التكثير[1]؛ فـ(القتال) موصوف بالقتل على وجه الكثرة، والمبالغة، فهو الذي حدث منه القتل مراراً؛ ولهذا فدلالة صيغ المبالغة أخص من دلالة اسم الفاعل من هذا الوجه، وأصل بناءات المبالغة هو اسم الفاعل الذي يقع معناه على القليل، والكثير، نحو: عالم، وشارب، وناحر ... من الأفعال: علم، وشرب، ونحر، واسم الفاعل هو الأصل، فإذا أريد الدلالة على الفاعل على وجه التكثير من الفعل قيل: عليم، وشرَّاب، ومِنْحَار، وأوزان المبالغة القياسية خمسة هي: (فَعَّال)، نحو: حلاف، ومناع، وغواص ....، ووزن (فَعِيل)، مثل: حميد، وقويّ، ونسيّ، ووزن (فَعُول)، مثل: شكور، وغفور، ووزن (مِفْعال)، مثل: مضياف، ومعطاء، ووزن (فَعِل)، مثل: حذر، ويقظ[2] ... قال سيبويه: «وأجروا اسمَ الفاعل، إذا أرادوا أن يبالِغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ، لأنّه يريد به ما أراد بـ(فاعل) من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أن يُحدث عن المبالغة، فمَا هو الأصلُ الذى عليه أكثُر هذا المعنى: فَعولٌ، وفعّال، ومِفْعال، وفَعِلٌ، وقد جاء: فَعيلٌ كَرحيمٍ، وعَليم، وقَدير ...»[3]، وأما الأمثلة السماعية غير المقيسة لصيغ المبالغة فكثيرة، منها: وزن (فَعْلان) كرحمان، و(فُعُّول) كقدوس، و(فَيْعُول) كقَيُّوم، و(فَاعُول) كفاروق، و(فِعِّيل) كصِدِّيق، و(فُعَّال) ككُبّار، و(فَعَلُوت) كجبروت[4] ... والمناسبة بين بناء هذه الصيغ وما تدل عليه: هو أن هذه الأوزان من حيث الشكل أوزان طويلة كما هو واضح من صيغها اللفظية، فقد زيد على صيغة اسم الفاعل الأصلية زيادات، فزاد بها المعنى، وعلى هذا فالتجانس بين معناها وشكلها ظاهر من حيث طولها، وكثرة حروفها المناسب للمبالغة التي تدل عليها، والقاعدة في دلالة ألفاظ العربية أن الاختلاف في اللفظ يؤدي إلى الاختلاف في المعنى غالباً، ومادامت أوزان المبالغة مختلفة عن وزن صيغة الفاعل فلا شك أنها تختلف في المعنى تبعاً لذلك، واختلافها كما سبق إنما هو في درجة دلالاتها حيث يدل اسم الفاعل على من قام بالفعل قليلاً، أو كثيراً، وتختص صيغ المبالغة بالدلالة على من قام بالفعل على وجه المبالغة، بل صيغ المبالغة نفسها تتفاوت في دلالتها على الكثرة، قال أبو هلال العسكري: «وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ من أهل

---

1) انظر: جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني: 194/1.

2) انظر: المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد: 113/2-117.

3) الكتاب: 110/1.

4) انظر: المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 212/2.

الْعَرَبيَّة: لَا يجوز أَن تخْتَلف الحركتان فِي الكمتين ومعناهما وَاحِد، قَالُوا: فَإِذا كَانَ الرجل عدَّة للشيء قيل فِيهِ: مُفْعِل ... وَإِذا كَانَ قَوِياً على الْفِعْل قيل: فَعُول، مثل: صبور، وشكور، وَإِذا كَانَ ذَلِك عَادَة لَهُ قيل: مِفْعال، مثل: معوان، وَمن لَا يتَحَقَّق الْمعَانِي يظنّ أَن ذَلِك كُله يُفِيد الْمُبَالغَة فَقَط، وَلَيْسَ الْأَمر كذلك»[1]، ولما كانت المناسبة في صيغ المبالغة من حيث طول الصيغة لكثرة الوصف فيها كانت صيغتا (فعيل)، و(فعل) أقل الصيغ دلالة على المبالغة، واشتركتا مع غيرها في الدلالة على الصفة المشبهة؛ لأنهما ليستا طويلتين، و(فَعِل) وزن قصير من ثلاثة حروف، بل هو أقصر في لفظه من اسم الفاعل (حاذر)، قال ابن مالك:

فعَّال أو مِفْعال أو فَعُول ... في كثرة عن فاعل بديلِ

فيستحق ماله من عمل ... وفي فعيل قلَّ ذا وفَعِلِ[2]

ولعل أصله (فاعل) ولكن عدل به إلى (فَعِل) كما هو رأي بعضهم، حذف منه حرف للتسهيل، والاختصار، فتوالت الحركات فيه، وسوغ ذلك استعماله للمبالغة، وعلى كل فإن استعمال هذا الوزن للمبالغة قليل جداً، وهو أندر وزن من أوزان المبالغة، ويمكن أن يكون من الاستثناء الوارد على القاعدة[3] الذي لا يضر التأصيل، ولهذا لم يذكر ابن فارس وزن (فعيل)، ووزن (فعِل) في أمثلة المبالغة[4].

وقد جاءت أغلب صفات الله –تعالى– وأسمائه على أوزان المبالغة؛ لأنها تدل على الغاية في الوصف، مثل: العليم، والقدير، والرزاق، والسميع ... إلخ، ومن دلالة صيغ المبالغة في القرآن قول الله –تعالى– في وصف المنافقين: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾[5] حيث استعملت في الآية صيغة المبالغة (سمّاع) لمعنى كثرة السماع، و(أكّال) لمعنى كثرة الأكل، والآية في وصف اليهود[6] الذين شنع الله عليهم غاية التشنيع في القرآن، فناسب أن يصفهم بما يدل على المبالغة، وقد أفاد المبنى الصرفي

---

1) الفروق اللغوية: 24.

2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل الهمداني: 111/3.

3) انظر: التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور: 171/1.

4) انظر: الصاحبي في فقه اللغة: 70.

5) المائدة: 42.

6) انظر: جامع البيان للطبري: 8/ 429.

بذاته هذه الدلالة من دون حاجة إلى دلالة معجمية إضافية، أو معنى تركيبي آخر يؤدي وظيفة هذه الصيغة الصرفية، ومن دلالات صيغة (فعِل) على المبالغة قوله –تعالى–: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾[1]، فصيغة (الفرِح) في الآية للمبالغة؛ لأن أصل الفرح غير مذموم؛ بل هو مرغوب، أما شدة الفرح الباعثة على البطر، والأشر فمذمومة، ومعنى الآية: أن الله لا يحب الذين يظهرون الفرح الكثير الذي يحمل صاحبه على الفخر والخيلاء كما جاء في آية أخرى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[2]، ولأن شدة الفرح مع عدم شكر النعمة من البغي الذي لا يحبه الله[3]، ولما كان معنى صيغة المبالغة أخص، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم فإن كراهة شدة الفرح لا تستلزم كراهة أصله، ومما ورد من صيغ المبالغة غير القياسية قوله –تعالى–: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾[4] في وصف مريم –عليها السلام– ومما أشكل من صيغ المبالغة في القرآن قول الله –تعالى–: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[5]، ووجه الإشكال أن وزن (ظلام) للكثرة، والمبالغة، ونفيها لا يستلزم نفي الظلم بالمطلق، وحقيقة الإشكال أن الآية تتضمن معنى أن الله ليس كثير الظلم، ونفي المبالغة في الفعل لا يلزم منه نفي أصله، ما قد يعني أن قليل الظلم منه ثابت، وهذا مستحيل في حق الله، وقد ذهب المفسرون في دفع هذا الإشكال مذاهب، منها: أن اللفظ ورد (ظلام للعبيد)، فنسب الظلم للعبيد، وإذا ظلم كل واحد ظلماً قليلاً صار الظلم بالنسبة للكل كثيراً، ولأن العبيد كثير، والكثير يقابل بالكثير، فجاء النفي على هذا، ومنها أن صيغة (فعال) في الآية ليست للمبالغة، وإنما هي للنسبة، مثل: عطار، وزجاج ... أي: وما هو بذي ظلم، فانتفى بذلك القليل، والكثير، ومن الجوابات عن ها الاعتراض: أن لفظ الآية جاء نفياً ودحضاً لاعتقاد بعضهم أن الله ظلام، وذلك لا يستلزم إثبات القليل، ومنها أن أوزان المبالغة قد تأتي لمجرد الوصف[6]، وثم وجه بديع ذكره الزمخشري يتناسب مع السياق، ويندفع به الإشكال هو أن من

---

1) القصص: 76.

2) لقمان: 18.

3) انظر: جامع البيان للطبري: 18/ 321.

4) المائدة: 75.

5) فصلت: 46.

6) انظر: الكشاف للزمخشري: 388/4، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس السمين: 515/3–516.

516.

عمل الحسنة فلنفسه، ومن عمل السيئة فعليها، والله يجازي بهذه، وهذه، وهذا مقتضى عدله، وفضله، ولو جازى الحسنة بالسيئة لكان ظلاماً[1]، وعلى هذا التوجيه فإن صيغة المبالغة وقعت موقعها.

وخلاصة القول أن صيغ المبالغة السماعية والقياسية تجري على قانون التناسب من ناحية طول أوزانها المتجانس تصريفياً مع دلالتها على التكثير، والمبالغة.

رابعاً- التناسب في صيغ الجموع:

ألفاظ الجموع في العربية كثيرة جداً، فهي تنقسم إلى جمع سلامة، وجمع تكسير، وجمعُ السلامة كما هو معلوم نوعان، وجمع التكسير كذلك نوعان: قلة، وكثرة، وأوزان الكثرة عديدة، وتعليل كثرة صيغ الجموع أنه لما كثرت أغراض الجمع، وتعددت معانيه كثرت صيغه، وأوزانه[2]، ووجه التناسب اللفظي المعنوي في الجمع أن في اختلاف صيغة الجمع عن صيغة المفرد بالزيادة في الغالب كما هو ملحوظ ملاءمة كثرة الحروف لكثرة أفراد المعنى؛ لأن معنى الجمع الزيادة على المفرد، فزادت صيغة الجمع في لفظها، والمفرد غير الجمع من حيث دلالة كل منهما على مقدار مغاير للآخر، فلذلك جاء اللفظ الدال على المفرد مغايراً للفظ الدال على الجمع، فإذا قلت: (بيوت) اختلف المعنى عن (بيت) من حيث الدلالة على العدد، فزاد اللفظ بزيادة أفراد معناه في الغالب، وكما أن المفرد والجمع من جنس واحد يجمعهما فكذلك لفظ المفرد ولفظ الجمع يجمعهما جذر واحد، ومادة واحدة.

ولما كثرت معاني الجمع، وكثرت أوزانه، وداخل لفظه التغيير، كان أثقل من المفرد[3] لفظاً ومعنى، ومن هذا الوجه شابه التصغيرُ جمع التكسير؛ فكلاهما يغير اللفظ، والمعنى؛ ولهذا قال سيبويه: «إن التصغير والتكسير من باب واحد، وتغيير المعنى في التكسير أقوى»[4]، وربما هذا ما يفسر، ويعلل كثرة كثرة أوزان التكسير، وقلة أوزان التصغير؛ فلما كان الجمع كثير الورود كثرت أوزانه، واختلفت أنواعه، وتعددت أغراضه.

---

1) انظر: الكشاف لجار الله الزمخشري: 4/ 388.

2) انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور: 31.

3) انظر: الخصائص لابن جني: 158/1.

4) الكتاب: 417/3.

ومن وجوه المناسبة أن جموع الكثرة أثقل من جموع القلة في الغالب، وفي ذلك مناسبة من حيث إن الحروف الأكثر في اللفظ لعدد الأفراد الأكثر، ومن ناحية أن العقل العربي ذكي ذكاء مفرطاً جعله مولعاً في لغته بالتفصيل، فجعل لكل نوع وزناً جمعياً ينقاس به؛ فلذلك كانت جموع الكثرة أوسع استعمالاً، وأكثر عدداً في جملتها، وأكثر حروفاً في صيغتها، يقول الرضي الإستراباذي: «جمع القلة ليس بأصل في الجمع؛ لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة، يقال: فلان حسن الثياب في معنى: حسن الثوب، ولا يحسُن: حسن الأثواب»[1]، وكلام الرضي هذا غير مسلم؛ لأن الجمعين يتعاقبان، قال سيبويه: «وربَّما شركه فيه الأكثر، كما أَنَّ الأدنى ربَّما شرك الأكثر» يقصد بالأكثر جمع الكثرة، وبالأدنى جمع القلة، وأكد الزمخشري كذلك أن الجمعين يتعاوران، ويلتقيان في الدلالة على الجمعية[2].

ومع أن الشذوذ في باب جمع التكسير كثير لورود الكثير من الصيغ على خلاف القياس فإن العلماء قد عللوا كثيراً من هذه الشذوذات بتعليلات لم تخل في جملتها من مناسبة مفسرة لشذوذها عن قياس القاعدة، وفيما يلي على سبيل المثال جملة من هذه التعليلات التي سنستخلص منها من بعد مظهراً من مظاهر التناسب، والتجانس:

جاء جمع (أَعْجَف) على (عِجاف)، وقياسه (عُجْف) كـ(أَحْمَر) و(حُمْر)، و(أصفر) و(صفر) ... وقد عُلل هذا الشذوذ بالحمل على النقيض، فالعجاف ضد السِّمان، والعرب بنته على هذا الوزن إلحاقاً له بضده[3]، ويكثر في الجمع إلحاق باب بآخر، وقياس وزن على وزن؛ لأنه يتضمن معناه، أو ينقاس عليه بوجه من وجوه القياس، ومن شاهد ذلك، تكسير (فرخ) على (أفراخ) على غير القياس؛ إذ قياس (أفعال) أن يكون جمعاً لـ(فعَل) بتحريك العين فتحاً، أو (فعْل) الذي عينه حرف علة ساكن، وقد علل المبرد خروج مثل هذه الجموع عن بابها بشبهها بغيرها[4]، وقد علله بعضهم بحمل (الفرخ) على معنى (الطير)، أو بأن الراء التي هي متكررة تضاهي حركة عين (فَعَل)[5]، وهو تعليل مشابهة صفة الحرف

1) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي: 92/2.
2) انظر: الكشاف: 89/1.
3) انظر: دقائق التصريف للمؤدب: 99.
4) انظر: المقتضب: 196/2.
5) انظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: 245.

للحركة، ومما يدخله تناسب المعنى ما أشار إليه ابن جني من أن تكسير (فِعْل) على (فِعْلان)، مثل: (صِنْو وصِنْوَان)، و(قِنْو وقِنْوَان) ليس بمطرد، وهذا الوزن يطرد في تكسير (فَعَل)، نحو: خَرَب، وخِرْبان، ولكن لمّا تعاقب (فَعَل)، و(فِعْل) على المعنى الواحد نحو: (بَدَل، وبِدْل)، و(شَبَه، وشِبْه)، و(مَثَل، ومِثْل)، حملوا تكسير هذا على هذا، فقالوا في (صنو): (صنوان)[1]، وقد اعتل ابن يعيش لتكسير (ضِلع) على (أضْلُع) بتشبيهه في المعنى بـ(عظم وأعظم) مع أنه على غير وزنه[2]، ومن هذا إلحاق وزن (فاعل) من الصفات عند الجمع بوزن (فعيل)، وجمعها على (فُعَلاء) كما يرى سيبويه، مثل: شاعر، وشعراء وجاهل، وجهلاء، وعالم، وعلماء، وعلة هذا الإلحاق كما يلمح سيبويه الحمل على المعنى لاشتراك الوزنين في الدلالة على الصفة الثابتة[3]، ومن هذا امتناع جمع (فعيل) بمعنى (المفعول) جمعاً سالماً، وذلك بخلاف (فعيل) بمعنى الفاعل، فيجوز جمعه على الجمع السالم، «فلا يجوز أن تقول: جريحون، ولا جريحات، وإنما يقال: ظريفون، وظريفات، وكريمون، وكريمات؛ وذلك لأن الفرق بين (الفعيلين) كان مطلوباً لهم، ففرقوا بالتصحيح، وانتمائه بين القبيلين»[4]، وهذا بلا شك تناسب بين صيغة الجمع الصرفية والمعنى تجدر الإشارة إليه ضمن التناسبات الصرفية المعنوية، وهذا الباب الذي يتضمن إلحاق وزن بوزن، وحمل باب من الجمع على باب كثير جداً، وهو من دقائق التصريف، ولما ذكر ابن يعيش طائفة كثيرة من هذا الإلحاق قال بعدها: «وفي الجملة أن الأسماء الثلاثية لما اشتركت في عدة واحدة، وأصل واحد جاز أن يشبه بعضها ببعض، فيدخل كل واحد منها على الآخر»[5]، وحاصله الذي يعنينا هو أن ميزان هذا التعاقب، والتلاحق، وحمل الوزن على الوزن هو التناسب بين المبنى، والمعنى، وما يظهر هذا التناسب هو التعليل، وهذا التعليل هو محاولة لتفسير الشذوذ في كثير من ألفاظ الجموع، وهو تفسير مبني على مبدأ التجانس، والتأويل الذي يستظهر ما وراء الأوزان الصرفية، ولا يهمل المناسبة بين اللفظ والمعنى، وجملة القول أن لكل معنى في الجمع قياساً في

---

1) انظر: الخصائص: 101/2.

2) انظر: شرح المفصل: 19/5.

3) انظر: الكتاب: 632/3.

4) شرح الشافية للخضر اليزدي: 440-414.

5) شرح المفصل: 238/3.

الصياغة، وأن العلماء كانوا يردون الخارج عن القياس بالتعليل، وهم في كل ذلك يلاحظون المعنى، ويدورون اللفظ عليه.

خامساً- التناسب في حروف الزيادة:

وحروف الزيادة التي تضاف إلى الأصول محدودة، عددها عشرة حروف، جمعت في قولهم: (سألتمونيها)، أو (أمان وتسهيل)[1]، وزيادة هذه الحروف على الأصل المجرد تنشئ للفظ في الغالب معنى زائداً، وبذلك يبين أن زيادة حروف مخصوصة على أصول ثابتة، ومادة أصلية إنما يكون للدلالة على معان مخصوصة، وهذا من التناسب الظاهر؛ فاختصاص شيء بشيء من التناسب، واختصاص حروف بدلالات معينة هو من التناسب، خاصة إذا كان ذلك قاعدة وقانوناً يطرد في غالب ألفاظ اللغة، فهذه الحروف المعينة تضفي على أصل اللفظ معاني إضافية، مثل: الطلب، والاتخاذ، والصيرورة، والتحول، والمطاوعة ... بصفة قياسية مطردة تأخذ أشكالاً معينة، وأنماطاً محددة، فهي إضافة معنى على معنى، وتختزل الصيغة المزيدة المعنيين جميعاً، فيمكن لا بتكلف أن نسمي ذلك تناسباً لما فيه من تخصيص حروف معينة في أوزان معينة بمعان مخصوصة، واحتواء الكلمة على معان إضافية بواسطة حروف إضافية، والتخصيص إن لم يكن تناسباً مطلقاً فهو مطلق تناسب؛ لأن التخصيص والتعيين يدل على التفكير العقلي المنظم في الوضع اللغوي الذي هو توافق، وتناظر بين الوضع اللغوي، والمفهوم الذهني، ولا يقدح في هذا أن الزيادة الواحدة، أو الصيغة الواحدة لا تختص بمعنى واحد، وأنها في الغالب تكون لأكثر من معنى كما في صيغة (استفعل) التي تكون للطلب، والتحول ... لأن اختصاص هذه الصيغ بالمعاني التي تفيدها في غالب الأفعال كاختصاصها بمعنى واحد، وهذا نوع من الاختصاص المعتبر، والثابت تصريفياً أن لكل صيغة من الصيغ المزيدة معنى أصلياً غالباً، فـ«أفعل للتعدية غالباً ... وفعل للتكثير غالباً ... وافتعل للمطاوعة غالباً ... واستفعل للسؤال غالباً ... وأما افعلّ

1) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي: 331/2.

فالأغلب كونه للون»[1]، فالحروف الزيادات تجري على القياس، كما أن المناسبة في زيادة هذه الحروف واقعة من حيث إن إضافة الحروف مقابلة بإضافة المعاني، وهذا فيه مقابلة زيادة بزيادة: زيادة اللفظ بزيادة المعنى.

وفي دلالات بعض الزيادات نلحظ مناسبات ظاهرة، قال ابن جني: «وذلك نحو (استفعل)، فجاءت الهمزة، والسين، والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء، والعين، واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك؛ وذلك أن الطلب للفعل، والتماسه، والسعي فيه، والتأتي لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال فيه، والتسبب لوقوعه، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس، والمسألة، وذلك نحو: استخرج، واستقدم ...»[2]، وقد أورد ابن جني ذلك في باب من أبواب المناسبة سماه (إمساس الألفاظ أشباه المعاني)، وهو باب من أبواب المناسبة بين اللفظ والمعنى، فابن جني يرى مناسبة لفظية معنوية فيما تدل عليه أوزان الأفعال المزيدة.

كما نلحظ المناسبة اللفظية المعنوية في صيغة (فاعل) الدالة على المشاركة، فقد ناسبت الألف الزائدة على أصل الفعل معنى المشاركة؛ لأنها مد يدل على تطاول الفاء، واستمراره، ومعنى المشاركة فيه تطاول، واتساع؛ إذ الفعل يمتد، فيتسع معناه حتى يشترك فيه طرفان؛ وذلك لأن حروف المد تعد «بحسب شكلها، وكيفية تكونها تفخيماً للحركات المقابلة لها، أي أن الواو تفخيم الضمة، والياء تفخيم الكسرة، والألف تفخيم الفتحة، فهي تعبر أيضاً عن نفس المعنى بصورة مفخمة»[3]، وذلك بخلاف الفعل مضعف العين الذي يدل بتكرار حرف أصلي فيه على التكثير، وكأن تكرار الحرف الذي هو صلب الكلمة يقابل قوة المعنى في تكثير معنى الفعل، وزيادته.

وعند النظر في الزيادات على الأصول نجد أن غايتها في هذه الحروف ثلاثة، لا تزيد على ذلك، ولا تكون الزيادة إلا لإفادة معنى زائد على الأصل، والمناسبة تتحقق في الزيادة الخفيفة؛ إذ الأصل لا يحتمل الثقيل، كما أن المعنى الفرعي المضاف إلى الأصل يتناسب مع خفة الحروف الزائدة، وقلتها.

---

1) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي: 1/80-95.

2) الخصائص: 2/156.

3) العبقرية العربية في لسانها لزكي الأسنوزي: 47.

ويظهر أثر حروف الزيادة في صك المصطلحات، فتجيء المصطلحات متوافقة اللفظ والمعنى، وعلى سبيل المثال في مصطلح (الذكاء الاصطناعي) نجد في كلمة (الاصطناعي) التي هي نسبة إلى المصدر زيادة معنى قد لا نجدها في دلالة أية لفظة أخرى؛ لأن (الاصطناع) غير (الصناعة) أولاً من حيث إنه يدل على معنى الاتخاذ الذي هو من معاني صيغة (افتعل)، وهو مقصود في هذا المصطلح؛ لأن هذه الآلات الدقيقة الصنع المبرمجة صنعها الإنسان بقصد اتخاذ وسائل آلية أكثر راحة، وسرعة، ورفاهية، وثانياً لا تخلو صيغة (الافتعال) في المصطلح من الدلالة على المبالغة لما في حروفها من الزيادة على لفظ الصنع، وهذا ما يحقق معنى آخر، هو الصنع الدقيق الذي هو صنع، وزيادة، كما في قول الله –تعالى–: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾[1]، وكما تحمل كذلك معنى التسخير الذي قصده الصانع، وبهذا تصلح الصيغ الصرفية لكل الاستعمالات والمعاني بطريق الزيادة النوعية المخصوصة على الأصل باطراد، وقياسية، وهذا ينطوي على تناسب، وقياسية الزيادات ظاهرة في الصيغ الصرفية حتى إن بعض الشعراء لما ابتدع وزناً قياسياً غير مسبوق استحسنه النقاد، وتلقوه بالقبول، ولم يجدوا فيه مطعناً كما قال المتنبي:

إذا سارت الأَحْدَاُج فوق نباتِه تفَاوحَ مسكُ الغانيات ورَنْدُه[2]

«فإن (تفاوح) كلمة في نهاية الحسن. وقد قيل: إن أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال»[3]، وقد «تخيَّرها المتنبي، فجادت بها قريحته عفو الخاطر حين ألهمته بها الحاجة»[4]، ولم يهد المتنبي إلى هذه الصياغة إلا القياس الصرفي الذي بني عليه الكلام.

وعندما نستظهر صفات حروف الزيادة نجد أنها قد اختصت بأنها حروف سهلة سلسة، فالنون، واللام، والميم تجمع بين الشدة، والرخاوة، فتبدأ شديدة انفجارية، وتنتهي رخوة احتكاكية[5]، فهي ليست

---

1) طه: 41.

2) شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي: 399. والأحداج: مراكب النساء فوق الإبل، والرند: نبات طيب الرائحة. انظر: المصدر السابق: 523–524.

3) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي: 66.

4) دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي: 30.

5) انظر: المدخل إلى علم الأصوات للدكتور غانم قدوري الحمد: 65.

انفجارية خالصة، ولا رخوة خالصة، وهي أصوات رنانة[1]؛ لأنها مجهورة، وأصوات خفيفة، ولخفتها كثر دورانها في الكلام[2]، وشاعت في البناءات الأصلية، والمزيدة، وتتميز هذه الأحرف الثلاثة بالوضوح السمعي؛ وذلك لجهارتها، وانسياب الهواء عند النطق بها[3] حتى أشبهت الصوائت، وهي كذلك من أسهل الأصوات نطقاً[4]، وأما الألف، والواو، والياء فأصوات صائتة حرة طليقة، تحدث عندما يمر الهواء خارجاً من الجوف دون عارض يعترضه مع اهتزاز الوترين الصوتيين عند التصويت بها؛ لأن الوترين الصوتيين يتضامان عند نطقها، ثم ينفتحان مع الذبذبة الصوتية العالية المتولدة من اهتزاز الوترين، وهذا سبب قوتها، ووضوحها السمعي[5]، ولعل الهمزة أقوى حرف من حروف الزيادة، فهي حرف قصي شديد مجهور، ويمكن لقائل أن يعترض به على ما سبق تأسيسه –من أن الزيادات تتضمن أصواتاً سهلة– بأن قوة الهمزة لا تناسب المعاني الناشئة على الأصول، وبالإمعان في زيادة الهمزة نجد أنها اختصت بصدر الكلمة دون الوسط، والعجز، وصدارتها مع تأثيرها معاني تعد أقوى من غيرها كالتعدية يجعلها تحوي شيئاً من التناسب يكمن في توضيح الكلمة في السمع؛ وتقوية بنيتها حتى يكون ذلك تنبيهاً على ما طرأ على الكلمة من المعنى الزائد المتبوع بالصوت الزائد، وأما السين، والتاء، والهاء فأصوات مهموسة يضعف الاعتماد عليها، ولا تكلف في إنتاجها، وهي رقيقة لا يحتاج اللسان عند نطقها إلى بذل جهد يؤدي إلى ثقلها في النطق، أو كراهتها في المسمع، وبهذا يتضح أن حروف الزيادة العشرة ليس فيها حرف مفخم، ولا مقلقل، ولا شديد، فاجتمع لهذه الصفات السهولة والمرونة التي تناسب الزيادة؛ لأن الزيادة ثقل، والمعنى الذي تنشئه ثقل، وحتى لا يجتمع ثقيلان اختير لهذه الزيادات ما تيسر من الأصوات.

سادساً– زيادة المبنى لزيادة المعنى:

1) انظر: علم اللغة لعبد الله علي مصطفى: 166.
2) انظر: علم الأصوات لكمال بشر: 362.
3) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس: 58–59.
4) انظر: علم الأصوات لكمال بشر: 360–361.
5) انظر: علم الأصوات لكمال بشر: 150–151.

زيادة المبنى لزيادة المعنى قاعدة تكاد تكون محل اتفاق بين علماء اللغة، وهي تقوم على أساس وضعي عقلي مفاده أن اللغة دلالة صوتية في أساسها، يقابل الصوت فيها المعنى، ومن هذا الأساس فإن كل زيادة صوتية في مبنى الكلمة يفترض أن تقابلها زيادة في معناها، ومتى زاد عدد الحروف على أصل الكلمة تفرع عن ذلك من الكلمة معنى جديد، ودل على زيادة لم تكن، وقد سبق بيان ذلك، ومحل المناسبة بين اللفظ والمعنى في هذه القاعدة ظاهر من حيث إن الأصوات دليل المعاني أساساً، واللغة تعبير صوتي عن المعنى، فمن المنطقي أن يقود هذا التأصيل إلى أن ما زاد من أصوات في الكلمة على أصلها قابله ضرورة زيادة في المعنى، وإلا كانت الزيادة على الأصل بلا فائدة، والوضع اللغوي منوط بالإفادة في الأصل، وكان ذلك مخالفاً لمبدأ الدلالة، فزيادة الحروف في الكلمة لا تكون حشواً، وإنما تكون إما لإفادة معنى جديد، أو تأكيد معنى أصيل، وكلاهما زيادة، وقد أصل لهذه الفكرة كثير من العلماء، يقول ابن جني في معنى هذه القاعدة: «الأصوات تابعة للمعاني، فمتى قويت قويت، ومتى ضعفت ضعفت، ويكفيك من ذلك قولهم: قطَع، وقطَّع، وكسَر، وكسّر، زادوا في الصوت لزيادة المعنى، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه»[1]، وهنا يستدل ابن جني لهذه القاعدة بأصل هو أن الأصوات تتبع المعنى، وتدل عليه، تزيد بزيادته، وتضعف بقلته، ويستشهد على ذلك بشواهد من الصيغ الصرفية التي تدل الزيادة في مبناها على الزيادة في معناها، وتفريع الدلالة لها علاقة بأصل المعنى، وجذر الكلمة، ويقول في موضع آخر من كتاب آخر تأصيلاً لهذه القاعدة: «فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به»[2]، وقد عقد باباً بعنوان (قوة اللفظ لقوة المعنى) قال فيه: «هذا فصل من العربية حسن، منه قولهم: خَشُن، واخشوشن، فمعنى خشُن دون معنى اخشوشن ...»[3]، وعلى هذا: أعشب المكانُ، فإذا أريد زيادة المعنى قالوا: اعشوشب، وقالوا: حلا، فإذا زادوا قالوا: احلوْلَي، وكذا غدن، واغدودن[4]، وباب فعل، وافتعل، كقدر، واقتدر[5]، ويقول ابن الأثير: «إنا نقول: أعشب المكان، فإذا كثر عشبه قلنا: اعشوشب، فلفظة (افعوعل) للتكثير، على أني استقريت هذه اللفظة في

---

1) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 210/2.

2) الخصائص: 271/3.

3) المصدر السابق: 268/3.

4) غدن: لان، وتنعم، واغدودن: النبت: اشتدت خضرته. انظر: لسان العرب لابن منظور: 311/13، مادة (غدن).

5) انظر: الخصائص لابن جني: 268/3.

كثير من الألفاظ، فوجدتها عذبة طيبة على تكرار حروفها، كقولنا: اخشوشن المكان، واغرورقت العين، واحلولى الطعم، وأشباهها»[1]، فقد ضارعت الزيادة في اللفظ الزيادة في المعنى، ومن لحظ كلام العرب تبين له أن «قوّة اللفظ مؤذنةٌ بقوة المعنى؛ إذ الألفاظ قَوالب المعاني»[2] كما يرى ابن يعيش، ومصداق هذه القاعدة في الكلام قولهم: «طال الشيء فهو طويل، وكبر فهو كبير، فإن زاد طوله قالوا: طُوَال، وكُبَار، فأتوا بالألف التي هي أكثر مداً، وأطول من الياء في المعنى الأطول، فإن زاد كبر الشيء، وثقُل موقعه من النفوس ثقّلوا اسمه، فقالوا: كُبَّار بتشديد الباء ...»[3]، ومنه: ظريف، وظُراف، وظُرّاف[4]، وهذا باب واسع جداً تضيق صفحات المبحث عن استقصائه، فانظر كيف يزيد المبنى مع زيادة المعنى.

ونلحظ صحة قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى في أثر التضعيف، والهمز، إذ ينتقل بهما الفعل من اللزوم إلى التعدي، وينتقل كذلك بهما الفعل المتعدي إلى فعل واحد إلى التعدي إلى مفعولين، وهذا شاهد أن ما زاد في مبنى الفعل بالهمز والتضعيف قابلته الزيادة في معناه، وهي القوة التي أثرت انتقال الفعل من حال ضعيف إلى حال أقوى غير أن هذه القاعدة وإن كانت تستمد من استدلال صريح فإنها قد تتخلف في كثير من المواضع، فيصعب تطبيقها، ولا يمكن طردها في كل الكلمات على حد سواء، وهذا ما لا يضر التقعيد اللغوي القاضي بأن لكل قاعدة شواذ، فالمنطق اللغوي العربي وإن كان يجري على مقاييس العقل فإنه ليس بلازم له لاختلاف منطق العقل عن منطق الوضع اللغوي، وقد أشار ابن هشام إلى الاستثناءات الواردة على هذه القاعدة عندما عرض رأي القائلين بأن دلالة (سوف) على الاستقبال أبلغ من دلالة السين؛ لأنها أكثر حروفاً، فقال: «وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمطرد»[5]، والرأي القصد أن الاطراد من طبيعة هذا الأصل اللغوي، ولكن الاستثناءات القليلة واردة عليه؛ والتوجيه الصحيح لكلام ابن هشام هو أن يكون نفي الاطراد بمعنى أنه لا يجري على كل لفظ في اللغة دون استثناء، فإن من طبيعة الوضع اللغوي أن يقبل الاستثناء، وأن ترد

---

1) المثل السائر لابن الأثير: 284/1.

2) شرح المفصل: 443/4.

3) انظر: التفسير القيم لابن القيم: 211.

4) انظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه: 130.

5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري: 185. وانظر: اطراد المعيار في دلالة المبنى على المعنى: نماذج من الاشتقاق للدكتور شكري الشريف، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد العاشر :3/ 450.

عليه الشواذ، وعلى هذا يمكن الجمع بين رأيي العلماء في ذلك بأن القاعدة تجري على الغالب الأعم من الكلام، وليست قاعدة كلية لا تقبل الاستثناء، وهي صالحة لتفسير كثير من الكلمات، والظواهر اللغوية، وقد بين الطاهر بن عاشور بحس لغوي نادر استثناءات هذه القاعدة، ومواضع الاستثناء بقوله: «وهي قاعدة أغلبية، لا تتخلف إلا في زيادات معروفة موضوعة لزيادة معنى جديد دون زيادة في أصل معنى المادة، مثل زيادة ياء التصغير، فقد أفادت معنى زائداً على أصل المادة، وليس زيادة في معنى المادة»[1]، وأما نحو (فَعِل) كحذر الدال على المبالغة مع أن بنيته أقل من (حاذر) الذي هو اسم فاعل فهو استثناء من القاعدة[2]، وقد وجدت الزمخشري أكد هذه القاعدة بقوله: «إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى»[3]، ويقول بدر الدين الزركشي: «واعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ، ثم نقل إلى وزن آخر أعلى منه فلا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً؛ لأن الألفاظ أدلة على المعاني، فإذا زيدت في الألفاظ وجب زيادة المعنى ضرورة»[4]، ويقول ابن الأثير –وهو من كبار الأدباء النقاد–: «اعلم ان اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان، ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه، فلا بد من أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً»[5].

وبهذه القاعدة المتينة من قواعد التصريف والوضع العربي يمكن تفسير كثير مما سبق بيانه في وجوه التناسب المختلفة، ومن تطبيقات هذه القاعدة الظاهرة دلالة تضعيف العين في الفعل الثلاثي على زيادة المعنى، والتكثير في الدلالة كما سبق البيان، ولعل من توابع قاعدة زيادة المبنى مع زيادة المعنى على مستوى الجمل ما نلحظه في الجملة العربية من زيادة تأكيد الجملة بزيادة مؤكداتها، وهذا بظهوره مما لا يحتاج إلى دليل، وذلك «كقولهم: زيد قائم، وإنّ زيداً قائم، وإنّ زيداً لقائم، متغايرة كلّها في الدّلالة، وإن استوت من طريق الإعراب، فإنّ الأوّل العاري عن التّأكيد إنّما يفيد الخالي الذّهن، والثّاني المؤكّد بـ(إنّ) يفيد المتردّد، والثّالث يفيد المنكر فهي مختلفة»[6]، ومنه تأكيد اللفظ بتكراره كما في قول الله –تعالى–:

---

1) التحرير والتنوير: 171/1.
2) انظر: المصدر السابق: الصفحة السابقة.
3) الكشاف للزمخشري: 41/1.
4) البرهان في علوم القرآن: 34/3.
5) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 56/2.
6) مقدمة تاريخ ابن خلدون: 760/1.

﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1]، وتأكيد الجملة بتكرارها كما في قوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[2]، أو المؤكدات الحرفية التي بزيادتها يتأكد معنى الجملة، مثل قوله –تعالى–: ﴿... إِنَ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[3]، فقد تأكد مضمون الجملة المعنوي بـ(إن)، ولام التوكيد، وكلما زادت المؤكدات اللفظية زاد المعنى توكيداً، وفي قوله: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ...﴾[4] تأكد معنى الجملة بالنفي المنتقض بـ(إلا) المفيد للتأكيد، ثم بلام التوكيد المتصل بالفعل، ثم بنون التوكيد الثقيلة اللاحقة بالفعل، فزاد معنى التوكيد بزيادة المباني الدالة عليه، ومنه قول الله –تعالى–: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ...﴾[5]، ومما جاء على هذه القاعدة من تعبيرات القرآن الدقيقة قول الله –تعالى–: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾[6]، فلفظا (اسطاع)، و(استطاع) يشتركان في المعنى المعجمي العام الذي هو القدرة، والإمكان، ولكنهما من حيث الشكل يختلفان؛ لأن الفعل (استطاع) يزيد من حيث المبنى على (اسطاع) حرفاً، وعند تفسير الآية لم يزد غالب المفسرين على القول بأن (اسطاع) و(استطاع) بمعنى، أو أن (اسطاع) لغة لبعض العرب، واكتفوا بذلك[7]، وبالتدقيق فيما استعمل له الفعلان نجد أن (استطاع) استعمل للمعنى الأقوى، و(اسطاع) للمعنى الأضعف؛ إذ من المعلوم واقعاً أن نقب الجدار أو خرقه أصعب وأشد على من يريده من محاولة اعتلائه، والظهور عليه، وبهذا جاء التعبير بكل فعل فيما يناسبه على وفق قاعدة (زيادة المبنى لزيادة المعنى)، وهذا ما أشار إليه ابن كثير بقوله في تفسير الآية: إنهم «مَا قدروا على أن يصعدوا من فَوْق هَذَا السَّدِّ، وَلَا قَدَرُوا عَلَى نَقْبِهِ مِنْ أَسْفَلِهِ، وَلَمَّا كَانَ الظُّهُورُ عَلَيْهِ أَسْهَلَ مِنْ نَقْبِهِ قَابَلَ كُلًّا بِمَا يُنَاسِبُهُ»[8]، ومن لطيف ما يمكن الاستدلال به في هذا الشأن قول الله –تعالى–: ﴿... لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ...﴾[9] حيث

---

1) المؤمنون: 36.
2) الشرح: 5–6.
3) البقرة: 143.
4) النساء: 159.
5) هود: 111.
6) الكهف: 97.
7) انظر: جامع البيان عن تأويل القرآن لابن جرير الطبري: 411/15، والكشاف لجار الله الزمخشري: 747/2.
8) تفسير القرآن العظيم: 436/2.
9) البقرة: 286.

المغايرة بين (كسب) و(اكتسب) في الخير والشر لا تخلو من صلة بما نحن صدده من زيادة المبنى لزيادة المعنى، ويبدو أن الفعلين كليهما بمعنى: (أصاب) غير أن (اكتسب) على ميزان (افتعل) الدال على الاجتهاد في تحصيل أصل الفعل للنفس، فيكون المعنى: أن النفس لها ما أصابت من الخير، وعليها ما اجتهدت في تحصيله، وزاولت أسبابه من الشر[1]؛ لأن الخير متحصل على كل حال، أما الشر فلا تصيب النفس منه إلا ما سعت جاهدة فيه، وبهذا يكون في (اكتسب) زيادة معنى على (كسب) وفق أصل زيادة البناء لزيادة المعنى.

سابعاً- التناسب في التصغير:

لفظ التصغير ثقيل؛ لأن في صياغته ضم الحرف الأول، والضم أثقل الحركات، وفيه زيادة حرف هو الياء، والزيادة ثقل، وفيه كذلك استبدال حركة ثقيلة بحركة خفيفة، ولكن هذا الثقل اللفظي يقابله تخفيف في المعنى؛ لأن معنى اللفظ المصغر التقليل، والتحقير، والتقريب[2] في الغالب، فكانت المناسبة في صيغ التصغير من حيث اختيار اللفظ الثقيل للمعنى الخفيف حتى يحدث التوازن، والتعادل بين ثقل هذا، وخفة هذا، وهذه الصياغة بذلك تتضمن مناسبة بين اللفظ والمعنى، فلم يعط الخفيف للخفيف، ولا الثقيل للثقيل، ومن هنا كانت المجانسة من باب المناسبة العكسية؛ وذلك لما فيها من مراعاة المعنى، وربما يورد على هذا أن التصغير جاء للدلالة على التعظيم والتكبير نادراً، ما يتنافى مع وجه المناسبة الذي ذكرناه، كما في قول الشاعر:

وكل أُنَاس سوف تدخُل بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تصْفَرُّ منها الأناملُ[3]

وجواب هذا الإيراد أن في مقابلة اللفظ الثقيل بالمعنى القوي تناسباً من حيث تكثير اللفظ لتكثير المعنى، أو أن وجه التناسب كما حاول الرضي الإستراباذي تقريبه هو من حيث إن تصغير اللفظ للتعظيم «يكون من باب الكناية، يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم؛ لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده»[4]،

---

1) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي: 110/1.

2) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 394/3.

3) البيت للبيد بن ربيعة العامري كما في ديوانه: 85.

4) شرح شافية ابن الحاجب: 191/1.

وهذا مذاق غير سائغ في إثبات التناسب، ولكن نقلته من باب بيان حرص العلماء على ملاحظة التناسب في كل الأوضاع التصريفية.

ومما قيل في ذلك أن تصغير الموت المقصود بـ(الدويهية) في البيت إنما هو من جهة احتقار الناس لها، وتهاونهم بها[1]، فجاء التصغير وفق اعتقاد الناس في واقع حالهم.

وعلى كل حال فمجيئ صيغة التصغير لمعنى التعظيم من القليل النادر الذي لا حكم له، ولا داعي لالتماس وجه المناسبة فيه، وقد يدرك التناسب في التصغير من وجه آخر أشار إليه الرضي بقوله: «لما كان أبنية المصغر قليلة، واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً صاغوها على وزن ثقيل؛ إذ الثقل مع القلة محتمل»[2].

ومما يمكن به تحصيل وجه المناسبة بين لفظ التصغير ومعناه أن التصغير اختصار[3]؛ لأن أصل (جبيل): (جبل صغير)، وأصل (بنية): (بنت محبوبة)، وأصل (دريهمات): (دراهم قليلة)، فالتصغير على هذا فيه معنى الوصف[4]، فلما جاء لفظ التصغير دالاً على هذه المعاني حصل التناسب بين معناه، ولفظه الخفيف القصير من حيث إن اللفظ القصير للمعنى القليل، واللفظ الخفيف للمعنى الخفيف أو المليح، ومما يؤكد ذلك أن بعض الألفاظ غير الصالحة لجمع السلامة يجوز جمعها عليه بعد تصغيرها، مثل (رجل) لا يجوز جمعه على السلامة، فلا يقال فيه: (رجلون)، فإذا صُغر جاز، فيقال فيه: (رُجَيْلُون)، والفرق بين الجواز وعدمه في التكبير والتصغير أن صيغة المصغر أشبهت الوصف بمعناها؛ لأنها في معنى (صغير)، فانتفى عنها مانع الجمع[5].

وقد حاول ابن الوراق[6] استنباط التناسب في انضمام أول المصغر، وانفتاح ثانيه من وجهين: الأول أن الضمة في أول المصغر تقتضي انضمام الشفتين، وكأنها من هذا الوجه أصغر من الكسرة التي

---

1) انظر: خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي: 159/6، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي: 191/1.

2) شرح الشافية: 193/1.

3) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي: 192/1.

4) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 394/3.

5) انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور: 330.

6) هو أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق، نحوي عارف بالقراءات، من كتبه: (علل النحو)، و(الهداية)، و(الهداية)، توفي سنة 381 هـ. انظر: بغية الوعاة للسيوطي: 129/1، والأعلام للزركلي: 225/6.

تخرج من وسط اللسان، فكانت الحركة الأصغر مشاكلة للمصغر، وأما الفتح فمخرجه واسع، وهو يبين الضمة التي قبله، ويوضحها، والوجه الثاني أن التصغير يتضمن التكبير كما يتضمن الفعل المبني للمجهول فاعله، فلما شابهه من هذا الوجه انضم أوله مثله، كما علل ابن الوراق مجيء المصغر على صيغة واحدة بضم أوله وفتح ثانيه بخلاف الجمع الذي جاء على عدة صيغ بأن المصغر يفيد معنى تصغير مسماه فقط، أما الجمع فيأتي للقلة، والكثرة، وليس له غاية؛ ولهذا جاء الأول على صيغة واحدة، وجاء الثاني على صيغ كثيرة[1].

وقد لا يكون ثم تناسب بين صيغة التصغير ودلالته من حيث إن تحصيل الدلالة فيه أولى من مراعاة أية مناسبة لفظية معنوية خاصة أن صيغ التصغير خرجت كذلك عن قانون المناسبة اللفظية اللفظية، فمبنى التصغير أثقل من مبنى التكبير، وأكثر حروفاً، وعلى هذا فالغرض المعنوي في التصغير كان هو الغرض الأقوى والأولى من طلب الخفة اللفظية التي تجانس الخفة المعنوية، فلم يكن الشأن في صيغ التصغير كالشأن في الإعلال، والإبدال، والإدغام الذي لا مانع يمنع فيما جاء فيها من تحصيل الخفة اللفظية.

ومن المجانسات اللفظية المعنوية في باب التصغير أن كثيراً من الالفاظ لا تقبل التصغير[2] ... وإذا فتشت في العلل التي حالت بين هذه الألفاظ والتصغير وجدت عللاً لا تخلو من مراعاة المناسبة، منها أن هذه الأسماء لا يتصور فيها قلة المعنى، فأبت التصغير، ومن ذلك مثلاً امتناع تصغير اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وجواز تصغيره إذا كان بمعنى الماضي، فلا يجوز: هذا ضويربٌ زيداً الآن أو غداً، ويجوز: هذا ضويربُ زيدٍ أمس[3]، وعلة ذلك أن اسم الفاعل إذا عمل فيما بعده أشبه الفعل في العمل، والتصغير لا يدخل الأفعال[4]؛ لأن معناها غير قابل لمعنى التصغير، يقول سيبويه: «واعلم أنَّك لا تحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل»[5].

---

1) انظر: علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن الوراق: 475.

2) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 432/3.

3) انظر: الكتاب لسيبويه: 480/3،

4) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 434/3.

5) الكتاب: 480/3.

ومما يتبع التناسبات في هذا الباب ما نص عليه العلماء من أن صيغ جموع الكثرة لا تقبل التصغير في العربية، وإنما يقع التصغير على لفظ الجمع السالم، فيقال مثلاً في (غلمان): (غُلَيِّمون)، وفي (جوار): (جُوَيرِيّات)، فـ«جموعُ الكثرة لا تُصغَّر على لفظها، بل تُردُّ إلى جموع القِلَّةِ إن كان للاسم جمع قلَّة، وإلَّا تُردُّ على المفرد، ثمَّ يُصغَّر المفرد، ويجمع بالواو والنون إن كان مذكَّرًا، وبالألف والتاء إن كان مؤنثًا، فتقول في تصغير فُلُوس: أُفَيلِسٌ، وفي تصغير رجال: رُجَيلُون، وفي تصغير دَراهم: دُرَيهِمات»[1]؛ وذلك حتى لا تجتمع دلالة الكثرة والقلة في لفظ واحد، فيكون ذلك بمنزلة اجتماع المتضادين في لفظ، أو دلالة اللفظ على معنيين متضادين متقابلين، وهذا مناف لأصل التناسب بين اللفظ والمعنى، والقياس في تصغير جمع القلة أن يصغر لفظ جمعه، فيقال في تصغير (فتية): (فُتَيّة)، فلا شك أن منشأ هذه القاعدة في التعامل مع نوعي الجمع في التصغير هو المناسبة بين اللفظ والمعنى، وإن كان وجه المناسبة غامضاً.

وفي نهاية المبحث أؤكد أن التناسبات ليست ضرورة من ضرورات الدلالة، وإنما هي ملامح تظهر بتتبعها، والتفتيش فيها؛ ولذلك لا يلزم ظهور التناسب في كل مبنى تصريفي، ويكفي إجمالاً إثبات أن للتصاريف العربية علاقة وطيدة، ونسبة صحيحة بمبدأ التناسب والتجانس بين الألفاظ والمعاني.

---

1) الممتع في التصريف لابن عصفور: 330.

الفصل الرابع

التناسب التركيبي

المبحث الأول: مفهوم التركيب والتناسب التركيبي

المبحث الثاني: مظاهر التناسب التركيبي بين اللفظ والمعنى

المبحث الثالث: علاقة أصول النحو بالمناسبة اللغوية

المبحث الرابع: العامل وعلاقته بالتناسب في العربية

المبحث الأول

مفهوم التركيب والتناسب التركيبي

يجدر بنا قبل الخوض في موضوع التناسب بين تراكيب اللغة، ومعانيها التعريفُ بالتركيب اللغوي، وهو جانب من الدلالة اللغوية تعارف دارسو اللغة المحدثون على تسميته بالمستوى النحوي في اللغة، فالتركيب والنحو من هذه الوجهة يتفقان في المعنى، ويتواطآن على مدلول واحد، والمستوى اللغوي النحوي يعنى بدراسة علاقة الكلمة بالكلمة في ظل التركيب، ودلالة التركيب هي الدلالة الحاصلة من الألفاظ في مستواها المركب[1].

مفهوم التركيب:

التركيب لغة: مصدر من الفعل الرباعي (ركّب) مضعف الثلاثي (رَكِب) بمعنى: علا، والتركيب يعني وضع شيء على شيء[2]، تقول: «ركّب الشيءَ: وضع بعضه على بعض، وقد تركّب، وتراكم»[3]، وعليه فالمركب من الشيء: ما كان من أجزاء علا بعضُها بعضاً، أو انضم بعضها إلى بعض، وأما التركيب في الاصطلاح المتعلق بدراسة اللغة فهو: موضوع في مقابل المفرد من الكلام[4]، والمفرد من الكلام هو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد[5]، وعليه فالمركب هو ما تركب من أجزاء، هذه الأجزاء هي الكلمات المفردات، والكلمات المفردات كذلك مركبة من حروف، غير أن الحروف ليست وحدات معنوية مستقلة،

---

1) انظر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية للدكتور فريد عوض حيدر: 43.

2) انظر: تاج العروس للزبيدي: 521/2، مادة (ركب).

3) لسان العرب لابن منظور: 432/1، مادة (ركب).

4) انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي: 329.

5) انظر: الحدود في علم النحو لشهاب الدين الأندلسي: 435، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي: 508/2.

والكلمة المفردة هي أصغر وحدة معنوية، ولهذا فالمفرد هو الأصل[1]؛ لأنه متقدم في الوضع، وعندما تتآلف الحروف تكون الكلمات، وعندما تتآلف الكلمات يكون الكلام المركب الذي يعبر عن علاقة ما بين معاني المفردات، وتأثير بعضها في بعض بحسب ما يبغيه الناطق، وتقتضيه نواميس اللغة، ويعبر الكلام المركب عن تصور المتكلم للمعاني بالإسناد القائم بينها، وإسنادُ التركيب في حقيقته هو ضم كلمة، أو أكثر إلى أخرى، أو أكثر حَقِيقَة، أَو حكماً ضماً يُفِيد السَّامع[2]، وبطريق آخر يمكن التفريق بين المفرد والمركب بأن اللفظ المفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه[3]؛ وذلك لأن جزء المفردة الذي هو حرف أو أكثر لا يدل بذاته على معنى، أما الألفاظ المركبة فهي ما يدل جزؤها على جزء من معناها[4]؛ لأن جزء المركب كلمة، أو أكثر، والكلمة لها معنى هو جزء من معنى المركب الذي هي جزء منه، وتُدرس المفردة الموضوعة للمعنى على الصعيد الصوتي من حيث طبيعة أصواتها التي تكوّنها، وتدرس على الصعيد الصرفي من حيث بناؤها الشكلي، فإذا تراصفت هذه المفردة في نسق كلامي، وتسلسل من المفردات، وتآلفت مع غيرها، وقام بينها رابط الإسناد دُرست من ناحية دلالتها النحوية التي تفيدها، وعلى ما سبق يمكن حد التركيب اللغوي بأنه خلاف الإفراد، أو هو ضم كلمة إلى كلمة أو أكثر لإفادة معنى بالإسناد.

إن المعاني التي يبغي الإنسان إظهارها، وإيضاحها لا تقتصر على المعاني المفردة التي تبين بالكلمات المفردة، وإنما تتعدى ذلك إلى بيان كيفية المعاني، وعلاقة كل معنى مفرد بغيره، ونسبة معنى إلى معنى كما هي في مدارك العقول، وهذا ما اختصت التراكيب ببيانه، فالبيان بالمعاني المركبة، ونسبة بعضها إلى بعض في كل لغة هو غاية البيان، وهذا البيان بالتركيب اللغوي يقوم على الإسناد الذي هو الأساس المعنوي للكلام المؤلف، وهو الرابط العقلي لأجزائه، ولولاه لما كان للكلمات المركبات معنى، ولما كان للكلمة وظيفة، ورتبة، ونسبة في عقل المتكلم، وفي فهم السامع، وعندما نطالع معنى الإسناد

---

1) انظر: الأصول في النحو لابن السراج: 111/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 243/2،، ومفتاح العلوم للسكاكي: 8، وخزانة الأدب للبغدادي: 132/1.

2) انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي: 100، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرؤوف المناوي: 51، والمقرب لابن عصفور: 45/1.

3) انظر: المقرب لابن عصفور: 45/1، والكليات لأبي البقاء الكفوي: 329.

4) انظر: التعريفات للشريف الجرجاني: 210.

عند المتقدمين نجد سيبويه يشير إليه بمصطلحاته المعهودة المعروفة عندنا، فقد عقد باباً في كتابه بعنوان: «هذا باب المسند والمسند إليه» يقول فيه: «وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه»[1]، فسيبويه يعرف الإسناد هنا من جهة ارتباط طرفيه: المسند، والمسند إليه ارتباطاً وثيقاً؛ لأنه من دونهما لا يتقوّم المعنى، ولا يمكن أن يكون الكلام ذا فائدة، ولا صالحاً للتخاطب، وركنا الإسناد وطرفاه: المسند، والمسند إليه، فالمسند هو الحكم أو المعنى العقلي الذي يراد نسبته، والمسند إليه هو الطرف القابل للحكم، وذلك وفق ما يقتضيه الفكر، وتتحصل به المعاني، والارتباط الوثيق بين المسند والمسند إليه قوامه الفكر الذي ينظم الكلام وفق معان مجردة على ما تستلزمه قواعد كل لغة في بنيتها الظاهرة، قال ابن يعيش: «تركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى ... على السبيل الذي يحسن به موقع الخبر، وتمام الفائدة»[2].

ومن خلال التعريف يتبين أن الإسناد العقلي هو الخيط الذي يربط الوحدات الصوتية، والمعجمية، والصرفية في تسلسل كلامي يمكن ترجمته في الذهن إلى معان تعبر عما في ضمير المتكلم، ويعقلها السامع، وهو قرينة معنوية لا تتصل إلا بالتركيب، والكلام المتألف، فهو بهذا المعنى نواة الجملة[3]؛ ولذلك فإن أجزاء الكلام المركب بحكم واسطة النسبة بينها، وانعقاد بعضها ببعض بمنزلة الاسم الواحد[4]، ويتضح أن مدار الإسناد على نسبة حكم إلى أمر إثباتاً، أو نفياً[5]، وهو أعم من الإخبار؛ لأن الإسناد يشمل كل ما فيه نسبة حكم إلى محكوم عليه سواء أكان الكلام خبرياً، أم إنشائياً، أما الخبر فيختص بالنسبة فيما يحتمل الصدق، والكذب، فكل خبر إسناد، وليس كل إسناد خبراً[6]، وكما أن الإسناد أعم من الخبر فإن النسبة بمفهومها الواسع أعم من الإسناد، فهي مصطلح يشيع كثيراً عند اللغويين، وغير اللغويين من الأصوليين، والمناطقة، والبلاغيين، ويقسم بعضهم النسبة إلى نسبة

---

1) الكتاب لسيبويه: 23/1.

2) شرح المفصل لابن يعيش: 72/1.

3) انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية لمصطفى حميدة: 161.

4) انظر: رسالة الحدود لأبي الحسن الرماني: 70.

5) انظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي: 231/1، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن لجلال الدين السيوطي: 320/1.

6) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 72/1.

إضافية، ونسبة تقييدية وغيرهما، ولكن هذه الأقسام هي من النسبة غير المفيدة التي تخرج عما نقصده؛ لأن المراد بالإسناد في الغالب ما يصح السُّكوت عليه، وهذه الأقسام ليست كذلك[1]، والمقصود بالإفادة التي يجعلها العلماء شرطاً للكلام المسند هو مطلق الإفادة، لا الإفادة المطلقة، فالإفادة غير الكاملة لا تخل بالإسناد، وبهذا نفهم كلام من لم يشترط الإفادة في الإسناد[2]؛ لأن كلامه محمول على الإفادة الكاملة التي تزيد على مطلق الإسناد، ونسبة كلمة إلى أخرى في سياق الكلام المركب وتعليقها بها هو جوهر الإسناد، وبذلك فليس من شرط الإفادة في التركيب الإسنادي أن يكون الكلام وافي المعنى في موضوعه، ويكفي في إفادة الجملة الإسنادية مجرد ربط كلمة بأخرى برابط عقلي يمكن فهمه ذهنياً، ويحقق أولية المعنى في تعلق المسند بالمسند إليه، أو الخبر بالمخبر عنه، وهذا ما يمثل معقد التأليف اللفظي، وجوهر التركيب، فهو لا يعني تعني أكثر من جعل أمر معتمداً على الآخر اعتماداً يمكن إدراكه ذهنياً، وقد عرف الإسناد من هذا الطريق بأنه «عملية ذهنية تربط المسند بالمسند إليه»[3]، فالعلاقة في الإسناد عملية عقلية محضة، وهي مجردة من اللفظ[4]، رابطة بين الطرفين، ويأخذ المعنى الإسنادي صوراً لفظية كثيرة لا حصر لها، ولكنه بتجرده يمثل حقيقة الكلام؛ لأنه المسحة الذهنية التي تجعل بين الكلمات المفردة علائق، وصلات، وتبث المعاني الذهنية المسندة في ألفاظ التركيب، وتبعث فيها الحياة، وعلى ذلك يمكن أن أصف الإسناد في دراسات اللغويين المحدثين بأنه بنية عقلية عميقة قابلة للظهور اللفظي على مستوى البنية السطحية الظاهرة في عدة صور نطقية، وأشكال لفظية.

وبأن المعنى الإسنادي هو المفهوم الذهني في دلالة التركيب فإن المعاني الناشئة من الإسناد في ظل التركيب معان غير متناهية؛ لأن الألفاظ مهما كثرت متناهية بضورة تركيبها من الحروف المتناهية، وأما المعاني فلا تتناهى[5]، ولأن نسبة الأشياء إلى بعضها لا تتناهى، وتكييف العلاقة بينها ليس له حد،

---

1) انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدين ابن السُّبكي: 354/1.

2) عرف جمال الدين الفاكهي المركب الإسنادي بقوله: «كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الكلمة الأخرى سواء حصل مع الإسناد فائدة أم لا». شرح كتاب الحدود في النحو لجمال الدين الفاكهي: 91.

3) في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي: 31.

4) انظر: لغة القرآن الكريم (دراسة لسانية تطبيقية في سورة البقرة) لمحمد خان: 96.

5) انظر: المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 36/1، ونفائس الأصول لشهاب الدين القرافي: 710/2، وإرشاد وإرشاد الفحول للشوكاني: 57/1.

بينما الألفاظ المفردة معدودة محدودة، وهي متى تركبت في ظل الإسناد الذهني توالد منها ما لا يتناهى من المعاني الإسنادية.

وعلى المتلقي أن يتقن آليات اللغة في إنتاج المعاني، وطرائقها في التعبير حتى يفهم هذه المعاني المستجدة، وإن لم تكن على منوال سابق، وبهذا يتناسل من الألفاظ ما لا ينحصر من المعاني المسندة؛ ولذا قالوا: إن دلالات المفردات وضعية، ودلالات المركبات عقلية[1]، ولما كانت دلالة المفرد وضعية كانت دلالة المفردات متناهية، ولما كانت دلالة المركب عقلية كانت دلالته غير متناهية، والإسناد في أكثر أحواله تجريداً يتركب من كلمتين، نحو: العلم نافع، وقد يتركب من كلمة ظاهرة واحدة، وأخرى مضمرة، مثل: (اجلس)، فهو مركب من الفعل (اجلس)، والضمير المستتر فيه الذي يقدر بـ(أنت) إذا قصد المتكلم بفعل الأمر هذا النسبة والإسناد، وأما الفعل وحده دون قصد إسناده فـ«ليس سوى كلمة مفردة لا أثر للتركيب الإسنادي فيها»[2].

وقد كان التركيب الإسنادي محل اهتمام النحاة، والبلاغيين باعتبارهم عُنوا بخواص التراكيب في دراسة المعاني، وأما الأصوليون فقد اهتموا كذلك بالإسناد اهتماماً بليغاً باعتبار أن مدار دراستهم حول استنباط الحكم الشرعي الذي يقتضي منهم دراسة الدلالات بأنواعها، غير أن النحاة كانوا الأعنى به؛ إذ كان النحو أسبق في التقعيد من أصول الفقه، وكان النحاة معنيين عناية كبيرة باستقراء اللفظ العربي، والاستعمال اللغوي، وبنيته الظاهرة لوضعه ضمن نظام متكامل من القواعد التي تحوي كل جزئياتها، وتضعه في إطار عقلي منطقي[3].

وإن التركيب يحتاج إلى عناية لنظم الكلمات فيه، وإيقاعها موقعها، وتآلفها مع غيرها، وحسن اختيار المفردات اللائقة أكثر مما تحتاج الكلمات المفردات، قال ابن الأثير: «اعلم أن تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها؛ لأن التركيب أعسر وأشق.ألا ترى ألفاظ القرآن الكريم –من

1) انظر: المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 1/ 37، والبحر المحيط لبدر الدين الزركشي: 234/2.

2) انظر: البنية الإسنادية المجردة في الفكر النحوي العربي للدكتور صلاح الدين ملاوي والدكتورة ليلى كادة، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد الرابع عشر: 79.

3) انظر: النحو بين بساطة التقعيد وقضايا التأصيل لعبد القادر المهيري: 83.

حيث انفرادها– قد استعملها العرب ومن بعدهم، ومع ذلك يفوق جميع كلامهم ويعلو عليه، وليس ذلك إلا لفضيلة التركيب»[1].

ولكل لغة نظام يحكم دلالة تراكيبها، يمكن لي تعريفه بأنه البنية المنطقية التي تحكم التركيب اللغوي، أو هو طرائق الربط التركيبي، ونظم الكلام، وقواعد بناء الجمل، والعبارات، أو هو نظام من العلاقات الإسنادية، والروابط التركيبية يؤدي إلى إنتاج المعاني المركبة من الكلمات المفردة، ونظام الجملة في العربية مؤسس على مواقع، ووظائف، وعلاقات يفسرها النظام النحوي، وقد ترجمها علماؤنا بعبقريتهم في مجموعة من المصطلحات، مثل: الفاعلية، والمفعولية، والابتداء، والإخبار... ونظموها، وحددوها في أحكام النحو.

ويعضد دلالة الجملة النحوية جملة من الدلالات الصوتية، والمعجمية، والصرفية[2]، والسياقية، وهي تقود جميعاً إلى معنى المعنى الذي هو مدلول كل سياقات النص، وتقوم هذه الدلالات غير النحوية كاللبن في ربط بناء الجملة، وتقوم دلالات التركيب كالروابط الذهنية بين كل لبنة وأخرى؛ لأن معاني الإسناد في حقيقتها علاقات، وروابط معنوية، تحيل سلسلة الألفاظ من بناء لا حياة فيه إلى نسق منظم تجري فيه الحياة، وينبض بالمعاني المنسوب بعضها إلى بعض، وتسمى الدلالة التركيبية في العربية الدلالة النحوية؛ لأن علم النحو هو المختص بدراسة التركيب ومعانيه، وسمي بذلك؛ لأن المتكلم في حال تركيبه القول ينحو بقواعد هذا العلم منهاج العرب في الكلام؛ ولذلك كان النحو «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغيره، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها...»[3]، ومن جهة أخرى يمكن تعريفه بأنه: «صناعة علمية يُعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح، وما يفسد في التأليف»[4]، فقد استنبط العلماء مجاري الملكة اللغوية العربية، واستخرجوا «قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكلّيّات، والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل: أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب،

1) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين ابن الأثير: 166/1.
2) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان: 184.
3) الخصائص لابن جني: 34/1.
4) الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي: 33.

والمبتدأ مرفوع، ثمّ رأوا تغيّر الدّلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التّغيّر عاملاً، وأمثال ذلك، وصارت كلّها اصطلاحات خاصّة بهم، فقيّدوها بالكتاب، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة»[1]، والدرس النحوي في عمقه وبحثه المعنى يلتقي مع كثير من العلوم غير أن الحدود الصناعية تقتضي من الباحث فصل كل حقل علمي عن الآخر، فالحدود بين البلاغة والنحو على سبيل المثال لا سيما علم المعاني حدود متداخلة حتى ليخيل إليك أن مباحث المعاني «هي مباحث نحوية خالصة عليها مسحة بلاغية، أو فقل: هي معان نحوية حسنها البلاغيون بتتمات بيانية بصيغة جديدة يصلح أن تسمى في ضوء ما حققوه معاني النحو البلاغية»[2]، وخصيصة التركيب العربي أنه يقوم على معاني النحو، فلا يمكن أن يتألف الكلام ويفيد كما لا يمكن فهم معاني الكلام المركب إلا بإدراك معاني النحو، وأما ظن من ظن النحو «ضرباً من التكلف، وباباً من التعسف، وشيئاً لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد على عقل، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ هو فضل لا يجدي نفعاً، ولا تحصل منه على فائدة»[3] فظن لا يغني من الحقيقة شيئاً، وكذا من ظن أن علم النحو بشكله الصناعي كان موجوداً عند العرب، ثم درس، ثم انبعث مرة أخرى فقد أبعد بلا دليل، وهو رأي لابن فارس ذهب فيه كما قال إلى أن: «علم النحو في اللغة قديم، ثم أتت عليه الأيام، وقل في أيدي الناس، حتى جاء أبو الأسود، فأحيا ما اندرس منه»[4]، وهذا رأي مجانب للصواب بعيد عن المعقول[5].

1) مقدمة تاريخ ابن خلدون: 754/1،.

2) نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوارى للدكتور محمد حسين علي الصغير: 131.

3) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: ص6.

4) الصاحبي في فقه اللغة العربية: 14.

5) انظر: النحو العربي وعلاقته بالمنطق لمحمود محمد علي: 98.

ظاهرة الإعراب ومفهوم التناسب التركيبي:

إن دراسة العلاقات المختلفة بين المفردات اللغوية أثناء التركيب والتأليف لا يمكن أن نعقلها كلاماً ذا دلالة إلا في ظل التفكير النحوي؛ إذ التركيب عملية عقلية صرفة، تفسرها قواعد إنتاج الكلام وفق آليات كثيرة[1] متنوعة معروفة في الدراسة النحوية القديمة والجديدة، والغاية منها اكتشاف السياقات[2]، ووضع الكلمة موضعها المناسب، وقد جعل عبد القاهر الإعراب مفتاح المعاني، وذهب إلى أن الألفاظ في التركيب: «مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها»[3]، ومن هنا فقد قامت الدلالة النحوية في العربية على ركيزة أساسية هي القرينة الإعرابية التي هي حركة آخر الكلمة مقدرة كانت، أو ظاهرة؛ وذلك لأن التركيب العربي تتوارد عليه المعاني المتكافئة التي لا يمكن التمييز بينها إلا بهذه القرينة؛ فالإعراب هو المائز بين أنواع المعاني، «وكل واحد من وجوه الإعراب دال على معنى كما تشهد لذلك»[4] طبيعة اللغة، وقوانينها، وإن تعاقب أنواع الإعراب على الجملة يتبعه تعاقب المعاني، يقول ابن قتيبة في وصف العربية: «ولها الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل، والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا الإعراب...»[5]، فالظاهرة الإعرابية من أخص خصائص العربية[6]، وحركات الإعراب في حقيقتها أصوات صائتة قصيرة تلحق آخر الكلمات، وبتغير الحركات تتغير المعاني بحسب مواقع الكلمات، ووظائفها، ويختص كل معنى بنوع من الحركات، وعلى هذا فدلالة الإعراب في حقيقتها دلالة صوتية خالصة، ولكن لما كانت تؤثر في التركيب المعاني المختلفة دُرست ضمن المستوى التركيبي في اللغة، وكذلك لما كانت الحدود الصناعية للعلوم تفرض

---

1) انظر: الحمل في التفكير النحوي بين التنظير والتطبيق لخالد يوسف الوردات، مجلة أقلام الهند، العدد الثاني: 175.

2) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان: 180.

3) دلائل الإعجاز: 42.

4) مفتاح العلوم للسكاكي: 251.

5) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: 18.

6) انظر: الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس: 76، وفقه اللغة لحاتم صالح الضامن: 66.

دراسة الإعراب ضمن المجال النحوي كان الأمر كذلك، ووظيفة الإعراب السابق ذكرها مما اتفق عليها سلف علمائنا، وخلفهم، وبها قعد المتقدمون، والمتأخرون قواعدهم، فلا نكاد نرى من خالف في ذلك إلا من لا حجة في قولهم، فمن المتقدمين ينسب القول بعدم فائدة الإعراب إلى قطرب الذي يرى أن الكلمات تحركت أواخرُها لوصل الكلام، واعتدال النطق، والعرب إنما أعربت «كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا، وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام»[1]، ومن حججه في أن الإعراب لا يفيد التفريق بين المعاني أنه لو كان ذلك كذلك لكان لكل نوع من المعنى نوع من الإعراب، وهذا غير وارد، ولكن هذا المذهب مردود، وقد انفرد هو به، وعابه عليه جمهور النحاة[2]، ومن المتأخرين نجد بعض المستشرقين يدعم فكرة عدم فائدة الإعراب بادعاء أن العربية لم تكن معربة، ويرى هؤلاء أن النحاة ابتدعوا الإعراب، وجعلوه على قواعد قياسية، وذلك رغبة في وضع قواعد مطردة منسجمة تحكم كلام العرب[3]، ومن المستشرقين كذلك من ادعى أن الإعراب حدث بعد نزول القرآن[4]، ومن الدارسين العرب المحدثين نجد الدكتور إبراهيم أنيس يقول بهذا القول، ويذهب إلى أنه: «ليس للحركات الإعرابية مدلول، وأن الحركات لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب الأقدمين، وهي لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات ببعضها»[5]، ببعضها»[5]، وربما يكفي في رد هذه الدعاوى مجرد عرضها؛ وذلك لمناقضتها الحقائق الثابتة التي تؤكد أن العرب كانت تتكلم العربية المعربة في صدر الإسلام، وماضي الجاهلية، وكل ما أتى به هؤلاء لا يصمد أمام قول جماهير النحاة، ولا يمكن التعويل عليه، فحقيقة الإعراب تفرض نفسها بحيث لا تحتاج إلى دليل؛ لأنها ظاهرة لسانية اللغة نفسها، وعليها تقوم المعاني، وكيف يمكن نفيها وكل كلام العرب المأثور قائم عليها، والقرآن الذي هو أصل أصولها مضبوط بها، ومضبوطة به؟ والمجال هنا يضيق عن إيراد الأدلة على صحة وظيفة الإعراب في العربية.

---

1) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي: 70.

2) انظر: المصدر السابق: 70-71.

3) انظر: ظاهرة الإعراب في اللغة العربية علاماتها ودلالاتها للدكتور محمد ضياء الدين خليل إبراهيم: 14.

4) انظر: فقه اللغة لحاتم صالح الضامن: 68.

5) من أسرار العربية للدكتور إبراهيم أنيس: 158.

وأما قول قطرب من المتقدمين فغريب من عالم له أقواله في تقرير الأحكام، والقواعد النحوية، وربما يكون هذا الرأي المنقول عنه ناتجاً من سوء فهم، فربما لم يقصد قطرب نفي دلالة الإعراب بالجملة، وإنما قصد بعض فوائد الحركات على نهاية الكلمات، إذ من فوائدها اعتدال الكلام، وتسهيل النطق، وهذا مما لا جدال فيه، وقد نقل مثل هذا الرأي عن الخليل[1]، ولكن هذه الوظيفة الثانوية لا تنفي الوظيفة الأساسية التي هي بيان المعاني من الفاعلية، والمفعولية، وغيرهما.

ولعل خصوصية النظام النحوي العربي تكمن في أنه لا يقوم على الشكل والظاهر، وإنما في غالبه يقوم على نظام عميق دقيق من الدلالات، هي في حقيقتها عقلية بحتة، ولا مجال إلى إظهارها، وتفسيرها إلا بطريق تسمية هذه العلاقات، وتحديدها كما هو في درس النحو العربي القديم، وعلى هذا يمكن تفسير المرونة التي تتسم بها الجملة العربية؛ فالعلاقات العقلية، والقرائن المعنوية هي التي تحدد المعنى، لا الشكل، والترتيب، والقرائن اللفظية، والإعراب من هذه الوجهة يبين المعاني المتوافقة مع السياقات اللغوية، وغير اللغوية، أو المعنى الدلالي، فهو ليس فرعاً عن المعنى وحسب كما يشيع بين الكثير، وإنما هو مساو للمعنى، إلا أن يكون المعنى الذي يمثله الإعراب هو المعنى العقلي الذي تفسره دلالات النحو كما في قولك: أكل الكمثرى عيسى، فإن المعنى العقلي يحتم كون (الكمثرى) مفعولاً، و(خالد) فاعلاً بدلالة العقل كما يتحتم في قول الله تعالى-: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[2] أن (العلماء) فاعل، و(الله) هو المخشي مع أن قرينة الإعراب في هذا المثال وأمثاله فرعية غير أساسية؛ إذ المعنى النحوي في ذلك يتفرع عن المعنى العقلي الحقيقي، أما في غير ذلك فالمعنى النحوي يمثل المعنى العام الدلالي[3] الذي يتحدد بتضافر كل الدلالات.

وقد كانت العربية، ومازالت تقوم بكل وظائفها بطريق الإعراب الذي هو عصب دلالتها النحوية، ولا التفات لقول من دعا إلى ترك الإعراب بحجة أن واقع اللغة تغير، وأن الوقت قد حان للاستغناء عن هذه الدلالة الصعبة، ولو جاز لنا أن نحكم على واقع العربية، ونستشرف مستقبلها بالقياس على ما فات من

---

1) انظر: الكتاب لسيبويه: 241/4، وظاهرة الإعراب في اللغة العربية للدكتور محمد ضياء الدين خليل إبراهيم: 14.

2) فاطر: 28.

3) انظر: حقائق ومفاهيم حول المعنى (بين المعنى النحوي والإعراب) للدكتور بشير السيد أحمد عجلان، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد الرابع:4/ 135-136.

أمرها لمّا كان الحكم فيها للسليقة لا غيرها، ثم ضعفت السلائق، وصار المرجع في انتحاء سمتها إلى قواعد العلماء التي استنبطوها، ثم ضعفت العقول عن فهم القواعد لو قدرنا ذلك لانتهينا إلى أن العربية في طريقها إلى الزوال، والانقراض، ولكن هذا التسلسل غير منطقي؛ لأن العربية حية في نفوس أبنائها، وهي ديوانهم، ولسانهم، ولغة دينهم، وما يعانيه أهلها في لسانهم ما هو إلا مرض أصاب ظاهرها، ولم ينفذ إلى لبها، وداء استحكم في غالب أبناء العصر، وليس داء في اللغة نفسها، وستبقى العربية رغماً عن ذلك سيدة اللغات، وسيبقى الإعراب ركنها الركين، وأنت إذا تأملت كلام العرب، وتعمقت فيه لم تستطع بتة الاستغناء عن الإعراب، ولو سقط الإعراب لسقط البيان الذي هو مقصود اللغة أساساً، وفي هذا المساق يجدر التأكيد على أن بنية القواعد التركيبية العربية إنما تعكس بنية لسان العرب المصبوغ بصبغة منطقية لا يمكن ضبطها إلا بنحو سيبويه، وقد ابتغى كثير قديماً وحديثاً اختراع نحو بديل يمكن انتحاؤه والقياس عليه لضبط كلام العرب، ومعرفة أسراره، فلم يجدوا إلى مبتغاهم سبيلاً، وكل محاولاتهم لاختراع نحو بديل أيسرَ من نحونا باءت فاشلة، ولم تأت بشيء يمكن التعويل عليه، سواء أكانت المحاولات من الحاقدين المنكرين فضل الأولين، أم ممن ضاقوا ذرعاً بالنحو، وكثرة قواعده، وتفاصيله، فابتغوا تسهيله، وتيسيره، وإن إهمال دلالة الإعراب، أو التقليل من دورها في أداء المعنى النحوي التركيبي يقود بلا شك إلى انفلات زمام العربية، واشتباه المعاني فيها؛ وذلك لفقدها السلك الناظم لها، وتحويلها إلى جسد خواء لا روح فيه، فالنحو المدرسي القديم هو الكاشف عن براعة العربية، وعبقريتها الفريدة في حمل المعاني، وهو الفكر اللغوي الوحيد الذي يفسر الدلالة في النص القرآني المعجز الذي لا يخالف عاقل في أنه عربي مبين جاء على طرائق العرب الصحيحة في كلامها.

إن هذا المنطق العقلي المنظم في الدلالة اللغوية وعلاقة الشكل اللفظي بمضمونه الفكري يعد من مظاهر التناسب اللفظي المعنوي، فلولا هذه القوانين المطردة الجارية وفق نمط فكري واحد لكان ارتباط اللفظ بمعناه خالياً من أية علاقة، وبهذا يمكن الحكم بأن هذه العملية المنظمة في الوضع اللغوي من مظاهر التناسب، يبدو ذلك جلياً في ظاهرة الإعراب، ونظرية العامل، وغير ذين من الملامح التركيبية، وإن «المطابقة بين الأحكام والمعاني سر من دقائق أسرار النحو والصرف العربيين يخفى على المتعجلين

الذين يحسبون اختلاف الأحكام جزافاً يؤخذ بالسماع، والتوقيف، ولا محل فيه للقياس»[1]، ولم أجد كلاماً صريحاً أو غير صريح في مفهوم المجانسة بين الألفاظ والمعاني في الجانب التركيبي من اللغة، ولكن بالاجتهاد، وبعد هذه التوطئة في مفهوم التركيب، ومكانة الإعراب، وطبيعة النحو العربي يمكن حد مفهوم المجانسة التركيبية بأنها انسجام بين شكل التركيب اللغوي ومدلوله العقلي يمكن استظهاره، وتفسيره بطريق التحليل الذي يؤدي إلى إثبات علاقة انسجام، ومجانسة بين شكل التركيب، ومضمونه، ومن اللازم هنا التأكيد على أن مناط مظاهر المناسبة بين الألفاظ والمعاني في الجانب التركيبي عقلي يدرك بالنظر، والتحليل، والتعليل؛ لأنه يتعلق بما دلالته عقلية خلافاً للمناسبة الصوتية، والصرفية، فإن المناط فيهما ظاهر من صفات الحروف، أو هيأة الكلمات، فكل مناسَبة مناسِبة لجنس الدلالة فيها، وهي في كل نوع بحسبه، وسأضمن مباحث التناسب في التركيب قد تبدو للناظر من أول وهلة اقتحامات، ومجازفات، ولكنها مع النظر العميق اجتهادات ضمن حدود البحث العلمي التي تلبي نهمة الباحث الذي لا يكتفي بالتقليد.

1) أشتات مجتمعات لعباس العقاد: 66.

المبحث الثاني

مظاهر التناسب التركيبي بين اللفظ والمعنى

إن التوافق بين الشكل والمضمون في الدلالة اللغوية يشمل في كثير من جوانبه دلالة التركيب كما سبق البيان، وسوف أستعرض فيما يلي جملة من الملامح التركيبية التي يبدو التجانس فيها واضحاً، وهي ملامح تثبت على وجه التمثيل لا الحصر أن التناسب في الجانب التركيبي واضح يمكن وصفه، وتحليله، وهي مظاهر عامة الغرض منها تطبيق ما تقدم وصفه وشرحه نظرياً، وفيما يلي جملة من هذه الملامح:

أولاً_ اختصاص أنواع الإعراب اللفظية بالمواقع المعنوية النحوية:

وهذا لا يخلو من التناسب الواضح، فالرفع في العربية من نصيب الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، والخبر، والنصب من نصيب الفضلات التي هي: المفاعيل بأنواعها، والحال، والتمييز، وغيرها، والجر يكون في الإضافة، والمجرور بالحرف، وهذه الاختصاصات هي اختصاصات مطردة قياسية تشمل كل ما نطقت به العرب، وهي اختصاصات مبنية على فرز المعاني، ثم إعطاء كل نمط معنوي علامة نطقية تختص به، ولا يعتمد توزيع أنواع الإعراب على أنواع المعاني في غالبه على رتبة، أو شكل، أو أية قرينة لفظية إلا القرينة الإعرابية، وهنا لا يمكن إلا أن يكون هذا من قبيل التناسب، وقد سبق أن الاختصاص المطرد وجه من وجوه المناسبة.

ويكتفي الناطق الذي يريد انتحاء كلام العرب بأن يفرز المعاني، ثم يعطي كل نوع من المعاني النوع المستحق له من الإعراب، وعلى هذا النظام يسير النحو، وتتشابه قضاياه من هذه الجهة بالمنطق، ويتعادل أسلوبه معه في استخلاص النتيجة، فمثلاً:

كل فاعل مرفوع

لفظ (س) فاعل

لفظ (س) مرفوع

كما يقول أهل المنطق:

كل إنسان ميت

فلان إنسان

فلان ميت[1]

وقد اجتهد بعض المدققين في تعليل اختصاص الإعراب بأواخر الكلم؛ بـ«أنه دليل على المعاني اللاحقة للمعرب، وتلك المعاني لا تلحقه إلا بعد تحصيله، وحصول العلم بحقيقته، فوجب أن يترتب الإعراب بعده كما ترتب مدلوله الذي هو الوصف في المعرب»[2]، هذه ملامح المناسبة بين الأوضاع التركيبية الشكلية والمواقع الإعرابية على وجه الإجمال، وتفصيل التناسب في اختصاص أنواع الإعراب بأنواع من المعاني على النحو التالي:

يختص الرفع في العربية بالعمد، ويختص النصب بالفضلات، والجر بما بين ذلك[3]، فالرفع دليل الفاعلية، وما شابهها في حكم (الإسناد)، والنصب علم المفعولية، وما ألحق به، وشابهه من المفاعيل، والحال، والتمييز ... فالمرفوعات كلها أصول، والنصب، والجر لغير ذلك[4] من المتممات، وعند التحقيق نجد الجامع بين العمد المرفوعة أنها مما لا يتم المعنى إلا بها، ولا يتحقق الإسناد الذي هو شرط التركيب المفيد إلا بها، وبهذا تشترك العمد التي استحقت الرفع في أنها من لوازم الجملة التي لا

1) انظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين للدكتور حسن خميس الملخ: 59-60.

2) بدائع الفوائد لابن القيم: 34/1.

3) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي: 81/1.

4) انظر: معاني النحو لفاضل السامرائي: 26/1.

يمكن الاستغناء عنها بحال، وبخلوّ الجملة منها تفتقد القيمة الإسنادية، أو المعنى الذي هو شرط الإسناد، وناظم التركيب، فلا إسناد دون عمدة يعتمد عليها، وكما أن الكلمة المهملة تفتقد المعنى المعجمي فكذلك التركيب من غير إسناد لا قيمة له، فـ«الرفع علَمُ كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد، والنصب علَم الفضلة في الأصل، ثم يدخل في العمد تشبيهاً بالفضلات كما مضى ... وأما الجر فعَلَم الإضافة، أي: كون الاسم مضافاً إليه معنى، أو لفظاً ...»[1]، وبالتدقيق نجد بين العمد المرفوعة تقارباً ناسب اشتراكها في علامة واحدة، فمثلاً: الشبه كبير بين الفاعل، والمبتدأ من حيث إن المبتدأ، والفاعل ركنان أصيلان، وكل منهما مسند إليه ينسب إلى كل منهما الحكم في المعنى –كما سبق البيان– وشبه آخر هو أن بين المبتدأ والفاعل وجه شبه آخر معنوياً يتبين ذلك من حيث إن المبتدأ فاعل في المعنى كما في (محمد جاء)، فالمبتدأ في هذه الجملة مساو في المعنى للفاعل في جملة (جاء محمد)، وكل منهما صدر منه الفعل، وكل منهما مسند إليه غير أن الفاعلين يختلفان في قدر من المعنى، وذلك مفصل في الصنعة النحوية، وبهذا القدر المشترك الجامع من الأحكام استحقا الاشتراك في علامة إعرابية واحدة، يقول ابن يعيش: «المبتدأ نظيرُ الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أنّ الفعل مفردٌ، فكذلك خبرُ المبتدأ مفردٌ»[2]، بل إن النحاة في تعليلاتهم ذهبوا بعيداً في هذا الشأن، فبحثوا في سر التشاكل بين حركة الضم التي هي لفظ، ومعنى الفاعلية، قال الرماني: «جُعل الرفع للفاعل؛ لأنه أول للأول، وذلك تشاكل حسن، ولأنه أحق بالحركة القوية؛ لأنها تُرى بضم الشفتين من غير صوت، وَيُمكن أَن يعْتَمد بهَا، فَتسمع، والمضاف إِلَيْهِ أَحَق بالحركة الثَّقِيلَة من الْمَفْعُول؛ لِأَنَّهُ وَاحِد، والمفعولات كَثِيرَة»[3]، وقد نقل أن الخليل «سئل عن الرفع لم جعل للفاعل؟ فقال: الرفع أول حركة، والفاعل أول متحرك، فجعلوا أول حركة لأول متحرك»[4]، والظاهر من هذا أن الأصول تتجانس معنوياً في دلالتها على الأولية، والأصلية، وتتشابه لفظياً في اختصاصها بالرفع، وما زاد على ذلك من التعليلات فسائغ؛ لأنه يفسر ما هو ثابت من واقع اللغة، فاختصاص الرفع –وهو

---

1) شرح الرضي على الكافية للرضي الإستراباذي: 1/24–25.

2) شرح المفصل: 1/229.

3) انظر: رسالة الحدود: 84.

4) مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي: 193.

حركة مخصوصة– بما لا يقوم الكلام إلا به في الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، والخبر فيه تناسب ظاهر؛ ومع وجود التناسب بين هذه العمد، وهذه الحركة الإعرابية تزيد المناسبة جلاء، فالنحو لا تتوزع فيه الحركات على المعاني النحوية بشكل عشوائي خال من التعليل، والتفسير، إنما تتبع الحركة المعنى على وجه من المناسبة العقلية الظاهرة التي يشهد لها التعليل المنطقي.

وأما المنصوبات فهي الأكثر في الكلام المركب نوعاً، وعدداً، فهي من حيث النوع تشمل: المفاعيل كلها، والحال، والتمييز، والمستثنى، وغير ذلك، فهي أنواع كثيرة بخلاف العمد القليلة، ومن حيث ورودها في الكلام تتكرر، وتتعدد، وتدور كثيراً، فإذا قارنا المرفوع بالمنصوب في الكلام فلا شك أن سنجد المنصوب أكثر دوراناً، وعدداً، والتناسب في ذلك من ناحية أن الفضلات، والمتممات اشتركت في حركة واحدة، هي حركة سهلة غير مجهدة، وهي الحركة الأكثر وروداً مطلقاً في العربية سواء أكان ذلك على مستوى بنية الكلمة، أم على مستوى حركة الإعراب المبينة للمعاني النحوية، يقول السيوطي: «قيل: ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل، فخص به العمد؛ لأنها أقل؛ إذ هي راجعة إلى الفاعل، والمبتدأ، والخبر، والفضلات كثيرة؛ إذ هي المفاعيل الخمسة، والمستثنى، والحال، والتمييز، وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين، وثلاثة، وكذلك المستثنى، والحال إلى ما لا نهاية، وما كثر تداوله فالأخف أولى به، والجر وهو لما بين العمدة، والفضلة؛ لأنه أخف من الرفع، وأثقل من النصب، والجزم»[1]، فمن حيث توزيع الحركات التي هي أصوات على المعاني النحوية أعطي الثقيل الذي هو الضم للقليل الذي هو معنى الأصالة، وأعطي الكثير الذي هو المتممات للخفيف الذي هو الفتح، فهذا وجه مناسبة ظاهر بين الحركة الإعرابية، وما تدل عليه، ، ولا يمكن الاعتراض على ما سبق بأن الإعراب قد يكون بغير العلامات الأصلية التي سبق تعليل الإعراب بها؛ لأنه اعتراض ساقط من حيث إن الأصل في الإعراب للحركات، والإعراب بالحروف وغيرها فرع، وهو استثناء من الأصل، ولا يصح الاعتراض بالاستثناء على أصل غالب.

ومما تقدم نجد قوانين الإعراب تجري وفق أحكام عقلية غالبة، فتعطي الأوضاع النحوية الشكلية لكل موضوع عقلي حركة إعرابية مناسبة، ولا يمكن وفق هذا إلا الاعتراف بالتناسب، والتسليم له، وهذا

---

1) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي: 81/1.

التجانس بين بين منطق الوضع ومنطق العقل لا يمكن أن يكون إلا تجانساً بين وضع اللغة اللفظي، والموضوعات الذهنية التي هي المعاني، ووضع العلامات الإعرابية قرائن وعلامات على المعاني التركيبية النحوية جاء متوافقاً متناسباً من عدة جهات كما سبق البيان.

ثانياً- التوابع من مظاهر التوافق اللفظي المعنوي في التركيب:

وذلك أن النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل يتبع كل منها ما قبله رفعاً، ونصباً، وجراً، وجزماً، ويعرب بإعرابه، وقد سبق أن الإعراب دليل المعاني، وقد اختص كل نوع من المعنى في العربية بنوع من الإعراب، ولم يكن لهذه التوابع حكم إعرابي خاص؛ وذلك لخصيصة فيها أوجبت ذلك، هي أنها في المعنى توابع لما قبلها كذلك، وفي اللفظ تشترك في مؤثر واحد، وهي ليست مستقلة في المعنى استقلال غيرها، فالنعت وصف يتمم ما سبقه يتبع موصوفه لفظاً، ومعنى؛ وليس المقصود بلفظ النعت شيئاً غير الموصوف؛ ولذلك يتعدد النعت، والمنعوت واحد، فالنعت تكرار للمنعوت بذكر شيء من أوصافه التي تتمم معناه، أو معنى ما تعلق به نحواً، ومما يؤكد هذا التجانس بين النعت والمنعوت أن الحال من النكرة في الأصل ودون مسوغ لا يجوز، وإنما يجب نعت النكرة بالنكرة، تقول: (سلمت على رجل جالس)، ولا تقول: (سلمت على رجل جالساً) مع أن الحال فيها معنى الوصفية، وقد يجوز النصب على الحالية على مذهب بعضهم إذا كان المعنى التسليم عليه حال جلوسه، ولكن الأوْلى التبعية مراعاة لتناسب النعت والمنعوت لفظاً ومعنى؛ فالوصف ثابت في الغالب، والحال متغير في الغالب، والحالية محتملة جداً من حيث المعنى؛ لأن الجلوس حال التسليم عارض غير ثابت، فالحالية واردة من هذا الوجه، ولكن المشاكلة اللفظية المعنوية أولى؛ إذ «الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة، والصفة مشاكلة للفظ الأول، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول»[1]، ويتأكد بذلك أن إتباع النكرة لما قبلها إعراباً ومعنى لجلب التشاكل، والتشاكل لفظاً ظاهر، والتشاكل المعنوي من كون الوصفية دليل الثبات.

1) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 441/2.

وأما التوكيد فهو تكرار لفظي أو معنوي للموكَّد المتبوع، فهو تكرار اللفظ الذي يساوي تكرار المعنى، ومتى أعيد اللفظ أثار المعنى ثانية، وفي هذه الإثارة توكيد لا يخفى؛ لأن التكرير توكيد في الطبع، والعادة، وكما أعيد اللفظ في السياق نفسه بالرتبة نفسها استحق التبعية الإعرابية مراعاة للمشاكلة اللفظية المعنوية.

وأما العطف فهو تشريك لفظي ومعنوي لما بعد حرف العطف مع ما قبله في حكم الجملة، وما تضمنته من إسناد، أو شبهه، فلا يكون بين التابع والمتبوع في العطف تناقض بين الأجزاء سلباً، أو إيجاباً، وإن كان فهو في معنى الإثبات، ولا يشكّل حرف العطف في الجملة إلا رابطاً يربط أجزاء الجملة، ويبين نوع الربط فقط؛ ولهذا كان مبنى العطف على المشاكلة[1]، وكان طرفا العطف بمنزلة طرفي التثنية، و«طرفا التثنية يتشاكلان لفظاً، ومعنى»[2]؛ ويسمى العطف عند الكوفيين نسقاً؛ لأن الكلمات المتعاطفة متساوية على نسق واحد[3] في اللفظ، والمعنى، «ومعنى العطف الاشتراكُ في تأثيرِ العامل»[4]، وحتى في الحالات التي يجوز عدم التبعية في الإعراب بين المعطوف، والمعطوف عليه كما في (هذا ضاربُ زيدٍ وأخاه) فإنما هو محمول على المعنى؛ لأنه في معنى المعطوف على المفعول، ومع ذلك فالوجه الأحسن في اللغة الجر، نحو: (هذا ضارب زيد وأخيه)؛ لأنه به تتحصل المشاكلة والتناسب بين المتعاطفين لفظاً، ومعنى[5].

وأما البدل فهو المقصود بالحكم بلا واسطة غير أنه تكرر باسم ذات، أو معنى غير اللفظ المذكور، فجاء إعرابه اللفظي موافقاً لمعناه الذي هو المبدل منه، فالتابع كما هو متوافق مع متبوعه معنى متناسب معه لفظاً، ومعرب بإعرابه، وتأكيداً للتناسب الإعرابي الذي يتضمن تشاكل اللفظ والمعنى في البدل ذهب طائفة من العلماء إلى أن العامل في البدل هو نفسه العامل في المبدل منه، وهذا مذهب سيبويه،

---

1) انظر: همع الهوامع لجلال الدين السيوطي: 391/2.
2) شرح المفصل في صنعة الإعراب لابن يعيش: 285/1-286.
3) انظر: المصدر السابق: 276/2.
4) انظر: المصدر السابق: الصفحة نفسها.
5) انظر: المصدر السابق: 81/4.

والمبرد، والسيرافي، وجمع من النحاة، ومثله النعت، والتوكيد[1]، وكذلك رأى بعض النحاة أن العامل في المعطوف مضمر يدل عليه الحرف العاطف، والعاطف أغنى عن إعادة العامل[2]، وبالجملة فإن التبعية في النحو لا تخلو من المناسبة؛ لأن كل التوابع في المعنى متعلقة تماماً بمتبوعها غير مستقلة عنه، فاستحقت تبعية الإعراب اللفظية؛ لأن «العرب تؤثر المشاكلة على غيرها»[3].

ثالثاً- استعمال النحاة المشاكلة بين اللفظ والمعنى مرجحاً في الاستعمال اللغوي:

تؤْثر العرب المشاكلة كما سبق، وإن كانت المشاكلة المقصودة هي مشاكلة اللفظ للفظ فإنه في غالب مواضعها لا يخلو الأمر من مناسبة معنوية تأتي مشاكلة اللفظ ردفاً ورافداً لها؛ فتكون مراعاة المشاكلة اللفظية بذلك مسبوقة بعامل معنوي يتضمن مشاكلة كذلك، ومن ذلك على سبيل التمثيل: ترجيح البدلية على الاستثناء في الكلام التام المنفي[4] كما في (ما جاء أحد إلا عامر) مع أن الوجهين جائزان عند عامة النحاة، وقد اتفقت كلمة النحاة على تفضيل البدلية على النصب على الاستثناء في (عامر)، وكان ترجيحهم هذا لسببين: الأول سماعي، هو اختيار غالب القراء الإتباع فيما ورد في القرآن من هذا القبيل كما في ﴿... وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ ...﴾[5]، فقد قرأ بالرفع القراء السبعة[6]، وفي قوله -تعالى-: ﴿... مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ...﴾[7] قرأ بالإتباع ستة من سبعة من القراء[8]، وبهذا تكون القراءة القراءة الأكثر على الإتباع، والثاني: مرجح عقلي هو تحقق المشاكلة بين ما قبل (إلا)، وما بعدها في اللفظ والمعنى؛ لأن المعنى واحد بالنصب على الاستثناء، وبالبدل، فمعنى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا

---

1) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 246/1.
2) انظر: نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي: 180.
3) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي: 145/8.
4) انظر: توجيه اللمع لابن الخباز: 217.
5) النور:6.
6) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد: 452، وحجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة: 495.
7) النساء: 66.
8) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد: 235، وحجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة: 206-207.

أَنفُسُهُمْ﴾: (تكون لهم شهادة أنفسهم)، ومعنى ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾: (فعله قليل منهم)، ولأن الإبدال يحقق المشاكلة اللفظية بين التابع والمتبوع، فيَتبع اللفظُ اللفظَ[1]، وبالإتباع يتحصل التوافق في الجملة لفظاً، ومعنى، وتتأكد مراعاة التناسب بين اللفظ والمعنى بأن ما جاء منقطعاً في هذا الضرب كان النصب على الاستثناء فيه أولى كما في قول الله –تعالى–: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[2] وَقَوله –تَعَالَى–: ﴿وَمَا لأحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأعْلَى﴾[3]، وأجمع السبعة على القراءة به[4]؛ وذلك لأن المعنى غير متوافق مع اللفظ، ومن هذا القبيل أن نحو (هذا ضارب زيد وعمرٍو) أجود عند النحاة من (هذا ضارب زيد وعمراً)؛ لأن الأولى فيها مشاكلة اللفظ للفظ، والمعنى للمعنى، والثانية فيها مشاكلة المعنى للمعنى فقط، وإنما كانت الجودة لما فيه من اتفاق اللفظ، والمعنى[5].

وخلاصة الكلام في هذا المحور البحثي أن موافقة اللفظ للمعنى مرجح اعتبره النحاة في تجويد بعض الاستعمالات التركيبية، وهذا ما يثبت أن مناسبة اللفظ للمعنى حاضرة في الدلالة النحوية.

رابعاً– دلالة التقديم والتأخير في الجملة العربية من مظاهر التناسب الجلية:

في التركيب النحوي العربي يؤدي موقع الكلمة في الجملة من حيث تقدمها وتأخرها دوراً في الدلالة، ويتضح ذلك من النظر في المعاني الدقيقة لمواقع الكلمات، وهذا ما يعرف **بدلالة التقديم والتأخير**، فقد تميزت الجملة العربية عن غيرها بما يسمى النسق الحر كما تميزت بوفرة المباني الصرفية، وفرادة النظام

1) انظر: توجيه اللمع لابن الخباز:217، وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: 343.
2) النساء: 157.
3) الليل: 19–20.
4) انظر: شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: 343–344.
5) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 93/4.

النحوي، وكثرة المباني الصرفية[1] ... والمقصود بحرية النسق التركيبي جوازُ التقديم والتأخير في ترتيب الكلمات في الجملة لقيام القرينة الإعرابية دليلاً على المعاني النحوية، والوظائف المعنوية المقصودة، واستعمال القرائن العقلية كذلك للتفريق بين الفاعل، والمفعول، وغيرهما من المواقع النحوية، وذلك ما أغنى التركيب العربي عن وجوب الترتيب في المواقع، وجعل اللغة العربية تتميز بمرونة أجزائها، وقابلية عناصرها للتقديم، والتأخير، والحذف، ومن ثم لم تعتمد الجملة العربية على الترتيب في بيان هذه المعاني، ولم تتضمن من شرائط التركيب ما يقضي بوجوب نمط على ترتيب ما إلا في القليل النادر، فانتمت الجملة العربية بذلك إلى النمط الحر؛ ولهذا جاز في المحتوى الذهني الواحد مجموعة من تراتيب الكلمات في التركيب، فمثلاً في معنى (أكل محمد التفاحة) يمكن استعمال أنماط التراكيب التالية:

محمدٌ أكلَ التفاحةَ

أكل محمدٌ التفاحةَ

أكل التفاحةَ محمدٌ

محمدٌ التفاحةَ أكل

التفاحةَ أكَل محمدٌ

التفاحةَ محمدٌ أكل

ففي الجملة التي تحتوي فعلاً، وفاعلاً، ومفعولاً به يمكن تنويع الاحتمالات الجملية إلى ستة أنساق[2]، وبالإضافات، والمؤكدات نستطيع التعبير عن هذا المضمون المعنوي كذلك بتراكيب أخرى إضافية لا تخلو من معان إضافية، ولكن إذا أمعنا النظر في الدلالة الدقيقة لكل جملة من الجمل السابقة فسنجد لا محالة فوارق دقائق في المعنى بين كل تركيب وآخر، والمعيار الذي يمكن أن يضبط الفروق في ترتيب الكلمات في الجملة العربية هو الأسبقية في ذهن المتكلم، أو الأولوية في العناية؛ إذ إن الأسبق في

1) انظر: العربية بين اللغات: رؤية مغايرة للدكتور سعد مصلوح والدكتور بسيم عبد العظيم، مجلة سياقات اللغة، العدد الثالث: 14، 10.

2) انظر: العربية بين اللغات لسعد مصلوح وبسيم عبد العظيم، مجلة سياقات: 11.

الذهن هو الأولى بالتقديم، أو إن المعنى الأولى بالعناية، والمقصود الذهني الأرعى للناطق هو الأولى بالتقديم اللفظي، هذا مع اعتبار سياقات أخرى لها تأثير في عملية التقديم والتأخير، وليس هذا التأصيل بدعاً من القول في الدلالة التركيبية العربية، فقد قرر ذلك كبار أعلام العربية في النحو، والبلاغة، وهم المعنيون بدرس دلالة التراكيب، فهذا سيبويه يقول في معرض الكلام على تقديم المفعول على الفاعل: «كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم، ويَعْنِيانهم»[1]، وهذا الملحظ من سيبويه مهم جداً في ترتيب الفاعل والمفعول على وجه الخصوص، ولكنه يصلح للتعميم في كل مظاهر الترتيب في الجملة العربية، ويؤكد إمام البلاغة عبد القاهر الجرجاني ذلك بتأكيده «أن اللفظة تبع للمعنى في النظم ، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتّب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقعَ في ضميرٍ، ولا هَجَس في خاطرٍ أن يجب فيها ترتيبٌ، ونَظم، وأن يُجعل لها أمكنةٌ، ومنازِل»[2]، ويرى فارس البلاغة السكاكي «أن كون الشيء مهماً جهة مستدعية لتقديمه في الكلام»[3]، وبناء على ما سبق من كلام أساطين العربية تتقرر دلالة التقديم والتأخير، ويثبت أن العرب لا تقدم في الأصل إلا لفائدة، ولا تؤخر إلا لفائدة، وأن أسبقية الكلمة العربية محكومة بمجموعة عوامل، وسياقات لغوية، وغير لغوية، يجب مراعاتها حتى تتبوأ الكلمة رتبتها، وتأخذ مكانتها وفق ترتيب نحوي منطقي سليم.

وأما موطن التناسب فيما سبق فيكمن في توافق الترتيب الذهني مع الترتيب اللفظي، حيث يوافق السابق في التفكير السابق في التعبير، أو يتشاكل السابق في اللفظ مع السابق إلى الذهن على وفق ما يقضيه السياق، يقول ابن القيم: «إن تقديم الألفاظ في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان»[4]، ويمكن أن نقول في الجمل التي سبق التمثيل بها، وما شابهها: إن عملية الترتيب اللفظي في التركيب النحوي تناسب الترتيب الذهني في ضمير المتكلم، وهذا هو التناسب بين اللفظ والمعنى بمفهومه الصريح؛ إذ الدلالة الدقيقة التي هي الرعاية والعناية بالمقصود معنى يريد المتكلم تحقيقه بواسطة رتبة

---

1) الكتاب: 34/1.

2) دلائل الإعجاز: 55/1-56.

3) مفتاح العلوم: 317.

4) بدائع الفوائد: 61/1.

الكلمة التي هي مظهر تركيبي، فالأولوية في الذكر تساوي الأولوية في الذهن، والأسبقية في اللفظ تعني الأسبقية في الاهتمام، فجاءت دلالة التقديم والتأخير متناسبة مع المعنى من حيث إن اللفظ المقدم للمعنى المقدم، واللفظ المؤخر للمعنى المرجأ، وهذا يؤدي بنا إلى إثبات التشاكل الذي مناطه ذهني في الدلالة التركيبية التي هي دلالة عقلية خالصة كما سبق، ومن ثم لا يمكننا هنا إلا أن نثبت التناسب في مجاله التركيبي، وقد لخص عبد القاهر ما سبق في لمح صريح إلى التناسب في ترتيب الكلام بقوله: «إنَّ الألفاظَ إذا كانت أوعية للمعاني، فإنَّها لا محالةَ تَتَبع المعاني في مواقعها، فإذا وجَبَ لِمعنًى أن يكونَ أولاً في النفسِ، وجَب للفظ الدال عليه أن يكونَ مثْلَه أوَّلاً في النُّطق»[1].

إن موقع الكلمة في الجملة من المظاهر الجلية لمناسبة اللفظ لمعناه في العربية؛ لأن تقدم اللفظ وتأخره يكتنفه، ويقترن به معنى ثانوي، هذا المعنى هو أن موضوع الفكرة هو المحور الذي يدور عليه معنى التركيب، فاستحق هذا المعنى المحوري التقديم من هذا الوجه ليناسب المتبادر من اللفظ إلى الأسماع، وقد وضع العلماء في التقديم قاعدة عامة هي: أن المتقدم في النفس من المعاني هو الأولى بالتقديم في النسق اللفظي، وهذه القاعدة هي جماع باب التقديم والتأخير ونظامُه غير أن العناية تُفهم في كل موضع بحسبها، وبما تقتضيه السياقات، ومقاصد الألفاظ، وغاياتها، والتناسب في كل ذلك ظاهر حيث التقدم في الذهن يناظره تقدم اللفظ، والتأخر في الذهن يشاكله التأخر في اللفظ، وهذا مبني على أن الحدث اللغوي حدث صوتي يتجه في خط مادي زمني كما تتجه كل الأحداث الطبيعية التي تبتدئ من نقطة، وتنتهي في نقطة على الترتيب الزمني، وبذلك يكون بعضها متقدماً على بعض، والبيان اللغوي هو التعبير عن المعاني، والأغراض، فكان الأهم للمتكلم أسبق في اللفظ، وأولى بالتقديم في الحدث اللغوي الزمني.

ويجدر التنبيه هنا إلى أن هذه الاستعمالات إنما تكون فيما كان للتقديم والتأخير فبه مساغ، وليس في المعاني الأساسية التي يترتب على مخالفة الأولى فيها مخالفة قانون اللغة في التعبير، وهذا الضرب من الدلالة (دلالة التقديم والتأخير) كما وصفه عبد القاهر: «بابٌ كثيرُ الفوائد، جَمُّ المَحاسن، واسعُ

1) دلائل الإعجاز: 52/1.

التصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يزالُ يَفْتَرُّ لك عن بديعة، ويُفْضي بكَ إلى لَطيفة»[1]، وإن تقديم اللفظ يأتي في العربية لفائدة تدور بين اللمح إلى أهمية المقدم، أو الحصر، أو الاختصاص، ونادراً ما يأتي تقديم، أو تأخير لغير فائدة، أو غرض مقصود، وجماع ذلك العناية كما تقدم.

والعناية التي تستدعي التقديم اللفظي تأتي من وجوه كثيرة تتعلق بالمتكلم، أو المخاطب؛ إذ الأهمية والرعاية: معنى عام له صلة بسياقات النص، وحال الملقي، والمتلقي، فيحتاج الناظر في معرفة هذه العناية إلى تقليب الكلام، واستكشاف وجوه العناية، والرعاية فيه، فقد تكون العناية من جهة أهمية المقصود للمتكلم، أو المخاطب، وقد تكون من جهة ترتيب للمعاني يقتضي تنزلاً، أو ترقياً على نحو ما، وقد يكون التقديم لما هو أشغل لبال المتلقي في سياق موقف الكلام، وقد يكون لتعجيل ما يناسب حال المخاطب، وقد يكون لفضل المتقدم، أو لغرض المشاكلة اللفظية، وتزيين الكلام[2] ... إلى وجوه، وأغراض كثيرة.

ويعرف الغرض، ومقتضي التقديم في كل موضع بحسبه، وبما يحتف به من القرائن، والسياقات، والمقامات، والحكَمُ الوحيد في استطلاعها هو السياق بحيث يكون ترتيبها لفظياً متوافقاً، ومتناسباً مع ترتيبها معنوياً كما هي في ذهن المتكلم، وقصده، ويجدر التنبيه إلى فائدة عرضها عبد القاهر بقوله: «وقد وَقعَ في ظنونِ الناسِ أَنَّه يكفي أنْ يقالَ: إنه قُدِّم للعناية، ولأنَّ ذكْرَه أَهمُّ مِنْ غير أن يُذْكَر مِنْ أين كانت تلك العنايةُ؟ وبمَ كانَ أهمَّ؟ ولِتخيُّلِهِم ذلك قد صَغُر أمرُ التقديمِ والتأخيرِ في نفوسهم، وهَوَّنوا الخَطْبَ فيه، حتى إنك لتَرى أكثرَهم يَرى تَتبُّعَه، والنظرَ فيه ضرباً من التكلُّف، ولم ترَ ظنّاً أَزرى على صاحبهِ من هذا، وشبهه»[3]، فالتقديم والتأخير يكاد يكون مثل الإعراب من حيث إنهما من خواص العربية؛ فالإعراب والنسق الحر للعربية أتاحا للمتكلم تقديم ما يريد، وتأخير ما يريد، فانبنى كلام العرب على التقديم للعناية، فكان هذا وجه المناسبة اللفظية المعنوية في هذا الملمح التركيبي. وفي هذا المظهر الدلالي يلتقي النحو مع البلاغة، فآليات التقديم والتأخير محددة وفق قواعد النحو جوازاً، ووجوباً، فهي

---

1) المصدر السابق: 106/1.

2) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم: 61/1، وأسلوب التقديم والتأخير دراسة نحوية تطبيقية للدكتورة مها بنت عبد العزيز الخضير: مجلة الآداب واللغات: 45-46.

3) دلائل الإعجاز: 108/1.

من هذا الوجه محل نظر النحوي، ويتعلق بالتقديم أو التأخير غرض، ومعنى يطابق مقتضى الحال، والسياق، وهو محل نظر البلاغي، والنمط الحر هو ما «أتاح الفرصة لدمج المقصد البلاغي في البنية النحوية؛ لأنه لا تقديم، ولا تأخير إلا بقصد، وعلى ذلك لم تسر البلاغة والنحو في اللغة العربية في خطين متوازيين، إنما تعامدا، واعتمد كل منهما على الآخر»[1].

والتقديم الذي هو دلالة على الاهتمام والعناية يشمل في اللغة: تقديم المعمول على عامله، وتقديم الألفاظ وفق الترتيب النحوي، وتقديم الألفاظ في الجمل غير المرتبة بنظام نحوي كترتيب الأخبار المتعددة، والصفات المتوالية، والمعطوفات ... وقد لا تظهر دقائق الترتيب، وفوائده إلا في الكلام العالي في البلاغة، والبيان؛ لأنها من المعاني العميقة التي لا يراعيها، ولا يطلع عليها كل أحد، وإنما تأتي في كلام فرسان البلاغة؛ ولهذا تظهر دقائق دلالات التقديم والتأخير في القرآن بشكل ظاهر، فهي مقصودة، وعليها وبها جزء كبير من بلاغته، وإعجازه، قال الفخر الرازي يقرر فائدة التقديم في الكلام عموماً، وفي كلام الله خصوصاً: إن «القائل يبدأ بِالأهم فَالأهم، وَالْأعرف فَالأعرف، وَالأقرب فالأقرب»[2]، وقال الطاهر بن عاشور: «إن للتقديم والتأخير في وضع الجمل، وأجزائها في القرآن دقائق عجيبة كثيرة لا يحاط بها»[3].

وهناك وجهٌ آخرُ من وجوه التناسب اللفظي المعنوي أتاحته طبيعة العربية، ونسقها الحر، وهو الإيفاء بالإيقاعات التي يستلزمها إقامة الوزن الشعري، وتناسب الفواصل في النثر، فالأنساق المتعددة في التقديم والتأخير التي تتوارد على الجملة الواحدة تمكن المتكلم أو الكاتب من موافقة الإيقاع الشعري، أو النثري، وبذلك يكون الكلام بإيقاع منسجم، ووزن واحد، وكلها أشكال لفظية تناسب المعاني الواردة؛ لأن حرية النسق توفر إيقاعات متباينة، واحتمالات متعددة يمكن بها موافقة البحر الشعري، والفاصلة النثرية، ما ينتج عنه ثراء العروض، وكثرة الأوزان[4].

---

1) العربية بين اللغات للدكتور سعد مصلوح والدكتور بسيم عبد العظيم، مجلة سياقات، العدد الثالث: 1/ 12.

2) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): 164/25.

3) التحرير والتنوير: 110/1.

4) انظر: العربية بين اللغات للدكتور سعد مصلوح والدكتور بسيم عبد العظيم، مجلة سياقات: 14.

ومن مظاهر دلالة التقديم سبق المنعوت نعته في العربية؛ لأن المنعوت هو محل الاهتمام، وهو المقصود الأول للمتكلم، فكان أحق بالتقديم، والنعت من متعلقات المنعوت، والمتعلَّق أولى بالتقديم من المتعلق به؛ إذ لا يمكن أن يكون النعت في منطق العقل أهم من المنعوت، وهو هيأة تتبعه، وصفة تكمّله، فالموصوف أثبت في حكم العقل والطبع من الصفة لازمة كانت، أو غير لازمة؛ لأنها قد تنتقل عن الموصوف، وقد تلزمه، وقد تعيّن موصوفها، وقد لا تعيّنه، فاستحق الموصوف التقديم لكل ذلك.

وفي الاستفهام كذلك تتجلى دلالة التقديم حيث تستحق أداة السؤال الصدارة؛ لأنه بها ينعقد السؤال، ولأنها أداة دخلت على جملة خبرية، فنقلتها من الخبر الى الاستخبار، فوجب أن تكون متقدمة عليها لتفيد ذلك المعنى فيها كما يقول ابن يعيش[1]، ويقول السكاكي: «وإذ قد عرفت أن هذه الكلمات للاستفهام، وعرفت أن الاستفهام طلب. وليس بخفي أن الطلب إنما يكون لما يهمك، ويعنيك شأنه، لا لما وجوده وعدمه بمنزلة، وقد سبق أن كون الشيء مهمّاً جهة مستدعية لتقديمه في الكلام»[2]، كما أن المسؤول عنه يستحق التقديم بعد أداة الاستفهام؛ لأنه مطلوب السائل الذي أنشأ الكلام، وبهذا التقديم يتعين مضمون السؤال، فقولك مثلاً: (هل محمد قام؟) غير قولك: (هل قام محمد؟)؛ لأن السؤال في الجملة الأولى متسلط على محمد، فاستحق التقدم، وفي الثانية متسلط على فعل الذهاب، فاستحق التقدم، فما كان أولى بالسؤال، ويحقق مضمونه استحق التقديم في اللفظ، واعتبر ذلك في كل أساليب الاستفهام، يقول ابن يعيش: «اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل، ويطلبه، وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل؛ لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه، وتجهل علمه، والشك إنما وقع في الفعل، وأما الاسم فمعلوم عندك، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم، كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله»[3].

وفيما يلي جملة من النماذج التطبيقية في آي القرآن تؤكد فوائد دلالة التقديم والتأخير، والتناسب بين الألفاظ والمعاني الناتج عن ذلك، وتثبت أن هذا النمط من الدلالة ينتمي بقطع إلى التناسب بين اللفظ والمعنى في مستواه التركيبي، ويمكن الاستشهاد على دلالة التقديم والتأخير بما في قول الله –تعالى–:

1) انظر: شرح المفصل: 216/1.
2) مفتاح العلوم: 316.
3) شرح المفصل: 216/1.

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1] حيث تقدم في الآية ذكر المخلوقات المشاهدة التي تدل على الله، ولم يأت: (إن من الآيات: السماوات والأرض ...)؛ لأنها أدلة، ولا شك أنه في موضع الاستدلال يتقدم الدليل على المدلول؛ لأنه يقود إليه، فكان في تقديم ذكر هذه المخلوقات، وتأخير مدلولها مناسبة لفظية معنوية حيث تأخُّر المدلول يساويه في الآية تأخرُ اللفظ الدال عليه، وتقدم الدليل يساويه تقدم ما يدل عليه، وقد توالت في الآية المعطوفات على التوالي في نسق تقدم فيه العام على الخاص، فلفظ (السماوات والأرض) عام؛ لأنه من عموم الخلق، وكل ما بعده أخص منه، وكل معطوف هو في النظر أخص مما قبله، فكان من دواعي التقديم التدرج في الاستدلال من الأعم إلى الأخص، وفي هذا زيادةً على ما تقدم تنشيط الذهن بعرض العام قبل الخاص، وتماش مع منطق الاستدلال الذي يتدرج من كبير المسائل إلى صغيرها، ويورد جليلها قبل دقيقها، ومن **جهة أخرى** فإن في تأخير اسم (إن) ما يجعل الناطق أو النحوي المعرب يحس بطلب (إن) لاسمها المعمول بها بعد هذه المعطوفات المتوالية التي تشكّل مع مجرورها الأول خبراً مقدماً والتي طال الفصل بها، وفي ذلك مضاهاة لطلب الدلائل مدلولاتها، وهذا التمهل لا يحس به إلا المعرب الذي يعالج مسائل النحو من تأثير فكرة العامل الراسخة في النحو، وفي كل ذلك يبدو التناسب واضحاً لائحاً.

ومن شواهد دلالة التقديم قول الله –تعالى–: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾[2] حيث الأصل على قاعدة العمل: (وجعلوا الجن شركاء لله)؛ لأن الجن مفعول (جعل) الأول، و(شركاء) مفعوله الثاني[3]، و(لله) متعلق شركاء تابع له بالوصفية، ولكن الترتيب جاء على عكس الأصل في العمل تماماً، فجاء الفعل والفاعل، ثم المفعول الثاني، ثم المفعول الأول، وتقدم الجار والمجرور (لله) على متعلقه، وتقدُّمُ المفعول الثاني (شركاء) إنما كان لأنه محل الاهتمام، والتعجيب، وهو محل الإفادة التي عليها مدار الآية، إذ مدار الآية على استنكار التشريك

1) البقرة: 164.

2) الأنعام: 100.

3) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: 7/405–406.

بالله، فاستحق ما يدل على ذلك التقديم، ويحتمل أن يكون (الجن) بدلاً تابعاً لـ(شركاء)، و(لله) في محل المفعول الثاني[1]، وعلى كل فلفظ (شركاء) تقدم لكونه محل التعجيب، والاستنكار، فاستحق الأسبقية، والتقديم[2]؛ لأن الآية مسوقة لإنكار اتخاذ الشركاء، وزاد عبد القاهر أن في التقديم في حُسْناً، ومأخذاً لا يتأتى لو جاء الترتيب على أصله، فقيل: (وجعلوا الجن شركاء لله)؛ لأن التعبير بذلك يكون كمن انتقل من الصورة الأحسن والأعلى إلى الأقل حسناً وروعة، قال عبد القاهر: «فإن تقديم (الشركاء) يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنى آخر، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك، لا من الجن، ولا غير الجن، وإذا أُخر، فقيل: (جعلوا الجن شركاء لله) لم يفد ذلك، ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله –تعالى– فأما إنكار أن يعبد مع الله غيره، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه؛ وذلك أن التقدير يكون مع التقديم أن (شركاء) مفعول أول لـ(جعل)، و(لله) في موضع المفعول الثاني، ويكون (الجن) على كلام ثان، وعلى تقدير أنه كأنه قيل: فمن جعلوا شركاء لله تعالى؟ فقيل: الجن، وإذا كان التقدير في (شركاء) أنه مفعول أول، و(لله) في موضع المفعول الثاني وقع الإنكار على كون شركاء لله –تعالى– على الإطلاق من غير اختصاص شيء دون شيء، وحصل من ذلك أن اتخاذ الشريك من غير الجن قد دخل في الإنكار دخول اتخاذه من الجن؛ لأن الصفة إذا ذكرت مجردة غير مجراة على شيء، كان الذي تعلق بها من النفي عاماً في كل ما يجوز أن تكون له تلك الصفة»[3]، وحاصل ما قاله الجرجاني أن للتقديم فائدة في الآية هي أن التشريك هو محل الغرابة، والنكارة، ولو قيل على أصل العمل: وجعلوا الجن شركاء لله لكان محل الإنكار إشراك الجن مع الله لكونهم جناً، وليس هذا مقصود سياق الآية، والمقصود إنكار الشركاء جملة من أي جنس كان[4]، وبذلك ناسب التقديمُ في اللفظ ما له التقدم، والأولوية في المعنى، وما له المناسبة للسياق.

---

1) انظر: جامع البيان عن تأويل القرآن للطبري: 453/9.

2) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: 405/7–406.

3) دلائل الإعجاز: 286/1–287.

4) انظر: التفسير الوسيط لمحمد سيد طنطاوي: 145/1.

ومن شواهد هذا المظهر من المناسبة في القرآن كذلك قول الله –تعالى–: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾[1] حيث انتصب (عدواً)، (وشياطين) على أنهما مفعولان، أو أن الثاني بدل من الأول[2]، وتقدم المفعول الثاني في الحكم (عدواً) على المفعول الأول (شياطين)، والأصل: (جعلنا الشياطين أعداء لكل نبي)، وقد جاء هذا التقديم متناسباً متوافقاً مع المعنى المستقر في الذهن؛ إذ إن المراد الأول من سوق الآية بيانُ العداوة التي يتعرض لها الأنبياء، فكانت العداوة أولى بالتقديم لهذا السبب، فتقدم المفعول الثاني الذي يتضمنها، ثم سبب آخر ناسب تأخر المفعول الأول (شياطين)، هو ما تعلق به لفظاً من متعلقات ناسبت تأخيره، وهي ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾، وقد ورد في تفسير (شياطين الإنس والجن) أن المراد بهم المردة خاصة[3]، فيكون في تقديم المفعول الثاني مناسبة أخرى هي مراعاة الترتيب والانتقال من الأعم إلى الأخص، ويرى ابن عاشور أن «قوله: (عدوًا) مفعول (جعلنا) الأوّل، وقوله: (لكل نبي) المجرور مفعول ثان لـ(جعلنا)، وتقديمه على المفعول الأول للاهتمام به؛ لأنّه الغرض المقصود من السّياق؛ إذ المقصود الإعلام بأنّ هذه سنّة الله في أنبيائه كلّهم، فيحصل بذلك التّأسّي، والقُدوة، والتّسلية، ولأن في تقديمه تنبيهًا من أول السمع على أنه خبر، وأنه ليس متعلّقا بقوله: (عدوًا)؛ كيلا يخال السّامع أنّ قوله: (شياطين الإنس) مفعول؛ لأنّه يُحَوّل الكلام إلى قصد الإخبار عن أحوال الشّياطين، أو عن تعيين العدوّ للأنبياء من هو، وذلك ينافي بلاغة الكلام. و(شياطين) بدل من (عدوًا)، وإنَّما صيغ التّركيب هكذا؛ لأنّ المقصود الأوّل الإخبار بأنّ المشركين أعداء للرّسول –صلى الله عليه وسلم– فمن أعرب (شياطين) مفعولًا لـ (جَعل)، و(لكل نبي) ظرفًا لغوًا متعلِّقًا بـ (عدوّا) فقد أفسد المعنى»[4]، ولو اعترض معترض بأن هذا التحليل مبني على أن (شياطين) مفعول ثان، ويحتمل أن يكون بدلاً من (عدواً)، وقد ورد هذا الإعراب عن بعضهم[5]، وعلى هذا يسقط الاستدلال، فإن جواب الاعتراض أنه حتى على اعتبار أن (شياطين) بدل فهو بدل بعض من كل، والاستدلال قائم ثابت، والتناسب حاصل

---

1) الأنعام: 112.

2) انظر: الكشاف للزمخشري: 59/2.

3) انظر: جامع البيان للطبري: 497/9.

4) التحرير والتنوير: 8/8–9.

5) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 67/7.

مع اختلاف الإعراب، وتقدُّم الإنس على الجن في الآية جاء على غير الغالب في السياق القرآني الذي يتقدم فيه لفظ الإنس على لفظ الجن؛ وذلك لورودهما في سياق بيان عداوة الأنبياء، والعداوة ظاهرة من الإنس الذين هم من جنس الأنبياء قبل غيرهم، وما كان من عداوة الجن فهو في الغالب بمباشرة الإنس؛ لأن الجن ليس لهم إلا التزيين، والوسوسة، فاستحق لفظ (الإنس) بذلك التقديم من هذا الوجه؛ لأنه أعلق بمفهوم العداوة التي هي محور المعنى.

ومن أمثلة التقديم قول الله –تعالى–: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[1] حيث إن محتوى الجملة هو عقاب الزاني، والزانية، وحد كل منهما بمئة جلدة غير أنه تقدم في الجملة المشتقُّ الدال على من فعل الزنا (الزانية والزاني)، ولم يتقدم فعل الجلد الذي يتضمن العقوبة المقصودة، فلم يأت الترتيب هكذا: (اجلدوا الزانية والزاني)؛ وربما يشعر هذا التقديم –في رأيي– بأن الأوْلى في الذكر تشنيع الزنا أكثر من الحد نفسه، فإن وقائع فاحشة الزنا بلا شك أكثر من حدود الزنا بكثير، وهذا ما يستوجب تقبيحه، وتقبيح الزنا في ذاته قبل النص على عقاب من فعله أولى؛ إذ لا عقوبة إلا لما هو شنيع، والتقدير: الزانية والزاني مذمومان، أو مجلودان[2]، فاجلدوا ... لأن اسم الفاعل يتضمن الدلالة على من قام بالفعل بوصف فعله، وهكذا يتقدم الفعل على الجرم في الواقع، ولا عقوبة إلا بعد ثبوت الجرم، فالعقاب مسبب عن سبب هو الجريمة التي اقترفها فاعلها، وهذا ما جاء تقديم الفاعل لإفادته مشعراً به، يستفاد ذلك من تضمن اسم الفاعل في مثل هذا السياق معنى الشرط[3]؛ لأن (أل) الداخلة على اسم الفاعل فيها معنى الموصولية[4]، والموصولية قريبة من الشرطية، وقد ثبت في نفوس المسلمين حرمة الزنا وشناعته إجمالاً، «فلما تشوف السامع إلى تفصيل هذا المجمل ذكر حكمهما مفصلًا، فهو أوقع في النفس من ذكره أول وهلة»[5]، وأما تقديم الأنثى على المذكر فمن باب أنها الأعنى؛ «لأن أثر الزنى يبدو يبدو عليها من الحبل، وزوال البكارة، ولأنها أصل الفتنة بهتك ما أمرت به من حجاب التستر، والتصون،

---

1) النور: 2.

2) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 160/12.

3) انظر: الكشاف للزمخشري: 208/3.

4) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: 190/6.

5) الانتصاف من الكشاف (مطبوع على حاشية الكشاف للزمخشري) لابن المنير السكندري: 208/3.

والتحذر»[1]، ولا يظهر أثر الزنا على الذكر، ولأن الأنثى هي بداية فتنة الزنا، وأصلها، فهي مادة الخيانة، ومنها نشأت الجناية كما يرى الزمخشري[2]؛ ولأن فاحشة الزنا في واقع الحال تضر المرأة أكثر من الرجل، وتخدش حياءها، وكذا عارها ألحق بها من الرجل، فكانت الأولى بالتقديم؛ ولذلك كان التستر والاحتجاب في حقها أوكد، فلهذه الأسباب التي هي سابقة في ذهن المتكلم، والمتلقي عند تلاوة الآية سبقت كلمة (الزانية) كلمة (الزاني)؛ ولذلك كان العكس في الآية التي أعقبت هذه الآية مباشرة، فتقدم الزاني على الزانية في قول الله –تعالى–: ﴿الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ...﴾[3]؛ وذلك لأن هذا الكلام في نكاح الزناة، والذكور هم الأعنى، والأولى بذلك؛ لأنهم سبب النكاح، والمبتدؤون له[4].

تزيد ما سبق جلاءً مقارنة الزنا بالسرقة التي تقدم فيها المذكر على المؤنث في ذات السياق اللغوي القرآني في قوله –تعالى–: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾[5]؛ وذلك لأن الرجل هو هو المباشر للسرقة في الغالب، وهو الأقدر عليها لمساعدة طبيعته، والسرقة في النساء أقل من الرجال لضعف قدرتهن، فـ«قُدم السارق، وقدمت الزانية على الزاني لوجود السرقة غالباً في الذكورية، ولأن داعية الزنا في الإناث أكثر، ولأن الأنثى سبب»[6]، وبذلك تقدم في الترتيب اللفظي ما هو أسبق إلى الذهن في في المعنى، فوقع بذلك التشاكل، والتجانس، علاوة على ذلك: جاء ذكر المرأة ثانياً في السرقة لدفع توهم أن يكون حد القطع خاصاً بالرجال دون النساء، فـ«وجهُ ذكرِ السارِقةِ مَعَ السارِقِ دَفعُ تَوهُّمِ أَن يكونَ صِيغةُ التَّذْكيرِ في السَّارق قَيدًا بِحيْثُ لَا يُجْرَى حدُّ السرقة إلا علَى الرجالِ، وَقَد كَانت الْعرب لَا يُقيمونَ

---

1) نظم اللآلئ والدرر للبقاعي: 204/13.

2) انظر: الكشاف: 212/3.

3) النور: 3.

4) انظر: الانتصاف من الكشاف(مطبوع على حاشية الكشاف للزمخشري) لابن المنير السكندري: 212/3.

5) المائدة: 38.

6) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني: 97/12.

للمرأة وزنًا، فلا يُجْرُونَ علَيهَا الْحدودَ، وهو الداعي إِلَى ذِكْر الْأُنثى»[1]، ولكل ذلك كان تقديم الذكَر من هذه الجهات كلها في هذا السياق أولى، وأنسب.

ومن الأمثلة ما جاء في قول الله –تعالى–: ﴿وَأَنزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾[2] حيث تقدم المفعول به في جملة ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾، فجاء في غير رتبته الأصلية، وتأخر في ﴿تَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾، فجاء في موضعه الأصلي، ومقتضى التجانس القول: (فريقاً تقتلون، وفريقاً تأسرون)، أو (تقتلون فريقاً، وتأسرون فريقاً)، ولا يخلو ذلك من لمحة تناسب، وغرض بلاغة يجدر لبيانهما نقل كلام المفسر الرازي لما فسر الآية: «والرجال كانوا مشهورين، فكان القتل وارداً عليهم، والأسرى كانوا هم النساء والصغار، ولم يكونوا مشهورين، والسبي والأسر أظهر من القتل؛ لأنه يبقى؛ فيظهر لكل أحد أنه أسير، فقُدم من المحلين ما هو أشهر على الفعل القائم به، وما هو أشهر من الفعلين قدمه على المحل الأخفى، وإن شئنا نقول بعبارة توافق المسائل النحوية، فنقول: قوله: ﴿فَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ فعل، ومفعول، والأصل في الجمل الفعلية تقديم الفعل على المفعول والفاعل، أما أنها جملة فعلية فلأنها لو كانت اسمية لكان الواجب في (فريق) الرفع، وكان يقول: فريق منهم تقتلونهم، فلما نصب كان ذلك بفعل مضمر يفسره الظاهر، تقديره: تقتلون فريقاً تقتلون، والحامل على مثل هذا الكلام شدة الاهتمام ببيان المفعول، وهاهنا كذلك لأنه –تعالى– لما ذكر حال الذين ظاهروهم، وأنه قذف في قلوبهم الرعب، فلو قال: (تقتلون) إلى أن يسمع السامع مفعول (تقتلون) يكون زمان، وقد يمنعه مانع، فيفوته، فلا يعلم أنهم هم المقتولون، فأما إذا قال: (فريقاً) مع سبق (في قلوبهم الرعب) إلى سمعه يستمع إلى تمام الكلام، وإذا كان الأول فعلاً ومفعولاً قدم المفعول لفائدة عطف الجملة الثانية عليها على الأصل، فعدم تقديم الفعل لزوال موجب التقديم إذا عرف حالهم، وما يجئ بعده يكون مصروفاً إليهم، ولو قال بعد ذلك: (وفريقاً تأسرون)، فمن سمع (فريقاً) ربما يظن أن يقال فيهم: يطلقون أو لا يقدرون عليهم، فكان تقديم الفعل هاهنا أولى»[3].

---

1) التحرير والتنوير لابن عاشور: 190/6.

2) الأحزاب: 26.

3) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): 164/25.

وجملة النظر: أن القتل في الحرب أظهر من الأسر، ولا يكون في الغالب سبي إلا بعد القتل، ولا تتم الغلبة والاستيلاء على الأرض إلا به، فتقدم في اللفظ (تقتلون) على (تأسرون)؛ لأنه أولى في الاهتمام، ولأن الفريق المقتول أنسب لما سبق بيانه؛ لأنه يشمل المقاتلة الذين يواجهون المسلمين، وهم الأصل في القتال[1]؛ لهذا تقدم المفعول على فعله في القتل، وبقي متأخراً في رتبته الطبيعية في حالة الأسر، وثمة مناسبة أخرى –في نظري– جاءت تبعاً لا أصالة، وهي مناسبة لفظية لفظية، تكمن في مناسبة تأخير لفظ (فريقاً) في آخر الآية للفاصلة المبنية على الحرف المطلق بالفتح في السورة.

ومن شواهد التناسب في التركيب بين اللفظ والمعنى ما يقابل الاتصال اللفظي من الاتصال المعنوي، وهذا وجه لا يأتي إلا في بليغ الكلام، ومما ورد منه في القرآن قول الله –تعالى–: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[2] حيث تضافرت دلالات الآية اللفظية والمعنوية، وتجانست على إفادة معنى التباطؤ الذي هو مقصود الآية الأول، فالجملة بدأت بتوكيد مضمونها بـ(إن)، ثم تلتها مؤكدات هي: لام التوكيد المتصل باسم (إن) الاسم الموصول (من)، ثم اللام المتصل بالفعل (يبطئ)، والفعل (يبطئ) جاء مضعفاً مشدد العين على وزن (فعّل)، وهي صيغة تفيد المبالغة في المعنى؛ لما فيها من ثقل المبنى، وهذا ما زاد لفظه ثقلاً، ثم نون التوكيد الثقيلة اللاحقة بـ(يبطئ)، فـ«فترتسم صورة التبطئة في جرس العبارة كلها، وفي جرس (ليبطئن) خاصة، وإن اللسان ليكاد يتعثر، وهو يتخبط بها، حتى يصل ببطء إلى نهايتها!»[3]، وتكرارُ المؤكدات في الآية يزيد معنى التباطؤ تأكيداً، ويتناسب هذا التكرار الذي فيه ما فيه من التباطؤ اللفظي الناتج عن كثرة الحروف المؤكدات، وتأخير الخبر مع مضمون الآية الذي فيه التباطؤ المحقق؛ إذ كثرة الحروف تحتاج جهداً، وزمناً يناسب المعنى، فإن تكاثر الألفاظ في الجملة المركبة في الآية يستدعي بالضرورة جهداً زائداً على مجرد المضمون، وزمناً أطول في عملية النطق، ومن ثم تحاكي الجملة بذلك معنى التباطؤ والتأخر الذي تفيده، ثم ثمة ملحظ تركيبي آخر كان له دور في إفادة معنى التباطؤ هو تأخر اسم (إنّ) الذي هو الاسم الموصول (مَن) عن خبرها المتقدم الذي هو متعلَّق (منكم)، ولا شك أن تأخير المتقدم رتبةً فيه ما فيه من إفادة التأخير والتأجيل من وجه نحوي خفي.

---

1) انظر: التحرير والتنوير: 313/21.

2) النساء: 72.

3) التصوير الفني في القرآن لسيد قطب: 92.

وفي قول الله –تعالى–: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[1] صوّر اللفظ بتركيبه ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ معنى الإلزام الوارد في مضمون الآية، وذلك بالاتصال بين الفعل، والفاعل، والمفعولَيْن في لفظ واحد غير قابل للفصل (نلزمكموها)، يعضد ذلك الاستفهام الاستنكاري المفاد من التركيب، فوقعت بذلك المناسبة بين التركيب النحوي، ومعانيه بطريقة بديعة لا يتفطن لها إلا من جال بفكره في الآية لفظاً ومعنى، «فأنت تحس أن كلمة (أنلزمكموها) تصور جو الإكراه بإدماج كل هذه الضمائر في النطق، وشد بعضها إلى بعض كما يدمج الكارهون مع ما يكرهون، ويشدون إليه وهم نافرون»[2]، وهكذا يحس المتأمل أن الجملة «تصور جو الإكراه، ومعناها المباشر: لا يكون منا إلزام، وتصويرها بجرسها وأدائها جو الإكراه هو الباعث على تخيرها على صيغة الفعل المضارع متصلاً بثلاثة ضمائر ... فإن هذا الجهد مطلوب ليستشعر من ينطقها مدى ما يبذل من جهد في الإلزام والإكراه الذي ينكره نبي الله داود»[3].

ويمكن للباحث أن يورد أمثلة كثيرة من القرآن وبليغ الكلام، ولكن التمثيل يطول، وصفحات البحث تضيق بالاستطراد، وفي هذا القدر كاف لإثبات دلالة التقديم والتأخير، وتحقيق المجانسة في هذه الدلالة بين ترتيب الكلمات في اللفظ، وترتيب معانيها في الفكر حسب أولوية المعنى، وذلك ما يؤكد بلا شك أن هذا الملح في ترتيب الألفاظ في التركيب اللغوي ينتمي بلا شك إلى مظاهر التناسب بين الألفاظ والمعني.

---

1) هود: 28.

2) التصوير الفني في القرآن لسيد قطب: 92.

3) البلاغة الصوتية في القرآن الكريم للدكتور محمد إبراهيم شادي: 32–33.

علاقة اللغة بالمنطق

يعرف المنطق بأنه علم يبحث في المبادئ العامة للتفكير، ويضع الموازين الصحيحة لتمييز العمليات العقلية الصحيحة من العمليات العقلية غير الصحيحة[1]، وأما اللغة فهي أصوات متشكلة تعبر عن مقاصد الناس، وما يجول في خواطرهم وفق الوضع الذي اتفق عليه كل قبيل، فالمنطق وضع عقلي، واللغة وضع عرفي لبيان المعاني، وبذلك يمكن التفريق بين نوعين من الوضع: وضع عقلي توزن به عمليات التفكير الذهني، ووضع عرفي تعرف به دلالات اللغة، والسؤال هنا: ما فرق ما بين الوضعين؟ وما العلاقة بينهما؟ وما مدى قرب منطق الوضع اللغوي في العربية خاصة من المنهج العقلي في التفكير؟ ومن خلال الجواب يمكن قياس التناسب بين المعاني الحاصلة من التركيب النحوي، ومبادئ المنطق العقلي، وبناء على مستوى التقارب يمكن الحكم وتحديد درجة مناسبة أوضاع التركيب اللغوي العربي لأصول التفكير العقلي، وإن الغرض من بحث هذا الجانب إثبات أن أحكام العربية في نحوها وصرفها وثيقة الصلة بأحكام المنطق، ومن ثم يتأتى إثبات أن دلالة التركيب فيها متناسبة مع أصول التفكير التي هي معان خالصة.

إن من الطبعي أن يتداخل المنطقان: منطق التعبير، ومنطق التفكير؛ لأن التعبير صورة الفكر، والإنسان مفكر بطبعه، واللغة أخص ما يخصه، فهي كالتفكير الذي هو من خواص جنس البشر، فلا غرابة أن يتلازم الوضعان، ويظهر هذا التقارب في تسمية ميزان التفكير بالمنطق الذي يعني الكلام[2]، والتعبير، قال الله –تعالى– ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾[3]، قال أبو حيان التوحيدي موضحاً الفرق بين اللغة، والمنطق على لسان أحدهم: «النحو منطق عربي، والمنطق نحو عقلي ... ويجب أن تعلم أن فوائد النحو مقصورة على عادة العرب ... قاصرة عن عادة غيرهم ... والمنطق مقصور على عادة جميع أهل العقل من أي جيل كانوا، وبأي لغة أبانوا ... وبالجملة النحو يرتب اللفظ ترتيباً يؤدي إلى الحق

---

1) انظر: المنطق الصوري والرياضي لعبد الرحمن بدوي: 29.

2) انظر: النحو العربي وعلاقته بالمنطق للدكتور محمود محمد علي: 233.

3) النمل: 16.

المعروف، أو إلى العادة الجارية، والمنطق يرتب المعنى ترتيباً يؤدي إلى الحق المعترف به من غير عادة سابقة، والشهادة في المنطق مأخوذة من العقل، والشهادة في النحو مأخوذة من العرف، ودليل النحو طباعي، ودليل المنطق عقلي، والنحو مقصور، والمنطق مبسوط. والنحو يتبع ما في طباع العرب، وقد يعتريه الاختلاف، والمنطق يتبع ما في غرائز النفوس. وهو مستمر على الائتلاف، والحاجة إلى النحو أكثر من الحاجة إلى المنطق، كما أن الحاجة إلى الكلام في الجملة أكثر من الحاجة إلى البلاغة؛ لأن ذلك أول، وهذا ثان، والنحو أول مباحث الإنسان، والمنطق آخر مطالبه، وكل إنسان منطقي بالطبع الأول»[1]، ومما سبق يمكن لي وصف النحو الذي هو منطق الكلام بأنه ذو طبيعة عرفية، ووصف المنطق الذي هو نحو العقل بأنه ذو طبيعة عقلية، والفرق بين الطبيعة العقلية والعرفية واضح جلي، والفيصل في دلالة اللغة العرفية هو الاستعمال، أما الفيصل في دلالة العقل فهو البرهان الذهني الثابت؛ ولذلك لما كان القياس والتعليل يعوز العلماء في تقرير الأحكام اللغوية يبررون ذلك بالاستعمال الذي لا يحتاج إلى قياس، فقد سئل الكسائي عن شذوذ (أيّ) في بعض استعمالاتها، فقال: «أيّ هكذا خلقت»[2]، فعلل الشذوذ بالاستعمال، والعرف الجاري، وصارت كلمته هذه قولاً مأثوراً، ومثلا مضروباً خاصة في الموقف من كثير من الاستعمالات اللغوية، ولعل المناظرة الشهيرة بين أبي سعيد السيرافي النحوي والفيلسوف متى بن يونس[3] تعكس من جهة التجاذب بين المناطقة والنحاة في تفضيل كل فريق فنه على الآخر في تحصيل المعرفة، ومن جهة أخرى: تعكس هذه المناظرة الصلة القوية بين المنطق والنحو في العربية خاصة.

إن الظاهرة اللغوية بنت العرف، والقضية المنطقية بنت العقل، واختلاف اللغات في معاملة الظواهر التعبيرية، مثل: اختلافها في التذكير، والتأنيث، وفي الإفراد، والتثنية، والجمع، وفي التعريف، والتنكير، وفي أزمنة الفعل ... دليل أن المنطق الوضعي العرفي في الاستعمال اللغوي يختلف عن المنطق العقلي الذي لا يقبل التنوع، فالفرق بين المنطقين من وجهة نطري واضح يتجلى في طرائق التعبير المختلفة التي تتخذها اللغات في التعبير، وهذا الاختلاف الواضح بينها يثبت أن لكل منهما طبيعة لا تناقض

---

1) المقابسات: 69-71.

2) مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي: 186، والخصائص لابن جني: 295/3.

3) انظر المناظرة بتمامها في: الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي: 90-100.

الآخر، فالوضع العقلي ثابت معياري لا يختلف باختلاف العقول، والمدارك، والوضع اللغوي متغير غير ثابت يتعلق بدلالة الأصوات على المعاني، ولكن الوضع العربي له خصوصية هي أنه منظم على وفق المقاييس العقلية، وغالب قواعد النحو والصرف على ذلك، ولكن الاستعمال اللغوي الفطري حر من قيود المنطق، وتعليلات النحاة، وقد تجلى التدافع بين الحقيقة العرفية في اللغة والحقيقة العقلية في المنطق في الصراع بين العلماء الذين أسرفوا في حمل دلالات اللغة على القياسات، والتعليلات، والعرب الخلصاء المفطورين على الكلام الفصيح الجاري على قوانين العرف والعادة.

شاهد ما سبق ما ورد على لسان أحد الشعراء المطبوعين عندما ضاق بانتقاد النحاة، واعتراضهم على بعض استعمالاته[1]، فقال:

مَاذَا لَقِينَا مِنَ المُسْتَعْرِبِينَ وَمِنْ * قِيَاسِ نَحْوِهِمُ هَذَا الَّذِي ابْتَدَعُوا

إِنْ قُلْتُ قَافِيَةً بِكْرًا يَكُونُ بِهَا * بَيْتٌ خِلَاف الَّذِي قَاسُوهُ أَوْ ذَرَعُوا

قَالُوا: لَحَنْتَ وَهَذَا لَيْسَ مُنْتَصِبًا * وَذَاكَ خَفْضٌ وَهَذَا لَيْسَ يَرْتَفِع

وَحَرَّضُوا بَيْنَ عَبْدِ اللهِ مِنْ حُمُقٍ * وَبَيْنَ زَيْدٍ فَطَالَ الضَّرْبُ وَالْوَجَعُ

كَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قَدِ احْتَالُوا لِمَنْطِقِهِمْ * وَبَيْنَ قَوْمٍ عَلَى إِعْرَابِهِمْ طُبِعُوا

مَا كُلُّ قَوْلِيَ مَشْرُوحًا لَكُمْ فَخُذُوا * مَا تَعْرِفُونَ وَمَا لَمْ تَعْرِفُوا فَدَعُوا

لِأَنَّ أَرْضِيَ أَرْضٌ لَا تشبُّ بِهَا * نَارُ الْمَجُوسِ وَلَا تُبْنَى بِهَا الْبِيَعُ[2]

---

1) أنكر عليه النحاة استعمال اسم المفعول (مزعوج) في قوله:

بانت نعيمة والدنيا مفرقة ... وحال من دونها غيران مزعوج

قالوا له: إنما يقال: (مزعج) لا (مزعوج)، فأنكر عليهم غلوهم، وأنشد هذه الأبيات. انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: 595/4.

2) الأبيات لعمار الكلبي كما في الخصائص لابن جني: 240/1-241، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: 595/4، وبهجة المَجالس وأنس المُجالس لابن عبد البر القرطبي: 69-70.

إن هذه الواقعة ومثيلاتها تسند رأي بعض الباحثين في أن النحو بدأ عربياً على يد العلماء العرب الخلصاء، ثم انقلب أعجمياً على يد المستعربين من الأعاجم، أو العرب غير الخلصاء، فأسرفوا في تقييد الكلام بأصول المنطق، وهذه الصيحة التي أطلقها هذا الشاعر في وجه النحاة بعد أن ضاق بتوجيهاتهم اللغوية الوضعية تماثل تلك الصيحة التي أطلقها البحتري في وجوه المناطقة لما ضاق بتوجيهاتهم في بناء القضايا، واستخلاص النتائج، وإلزامهم بإجراء الشعر على مقاييس المنطق[1]، فقال:

كَلَّفْتُمُونا حدودَ مَنْطِقِكُم والشعرُ يُغْنِي عن صدْقِه كَذِبُهْ[2]

وما ورد في أبيات الشاعر المطبوع ضد النحاة يؤكد عدم التلازم بين ما طبيعته عقلية، وما طبيعته عرفية، ومن هنا رأى بعض الدارسين أن من مظاهر الخلط بين المنطق اللغوي والمنطق العقلي إيغال بعض النحاة في ربط التقعيد اللغوي بالتعليلات الفلسفية، «مثل قولهم: إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل؛ لأن الفعل عامل فيه، والمؤثر يجب أن يتقدم على المتأثر به، وهذا حكم عقلي لا لغوي»[3]، فقد كان متقدمو النحاة أبعد عن الصبغة المنطقية البحتة في الدرس النحوي، وكأنهم أدركوا الفرق بين المنطق العقلي، والمنطق النحوي الذي هو منطق لغوي وضعي على خلاف المتأخرين الذين تعاملوا مع الدرس النحوي على أنه منطق عقلي محض.

وفي ارتباط اللغة بأصول الفكر «يؤكد فريق من المناطقة المحدثين أن النحو هو الجزء الأول من المنطق؛ لأنه بدء تحديد عملية التفكير، ومبادئ النحو وقواعده هي الوسائل التي بها تصبح صور اللغة مماثلة لصور الفكر الكلية العامة»[4]، وعلى كل حال، وبغض النظر عن غلو بعض العلماء في تقييد الاستعمال اللغوي بأصول المنطق فإن قرب وضع اللغة العربية من وضع العقل، وأصول المنطق يعكس انسجاماً، واتساقاً يضفي على اللغة مسحة ذهنية، ويحقق تناسباً وضعياً منطقياً في الدلالة اللغوية، وهذا ما سيتأكد في المبحث الخاص بعلاقة أصول النحو بالتناسب.

---

1) انظر: أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني: 270.

2) البيت في ديوان البحتري: 209/1.

3) في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي: 8.

4) اللغة بين العقل والمغامرة لمصطفى مندور: 9.

ومن خلال ما سبق يمكن عرض المناسبة على العلاقة بين اللغة والمنطق، وذلك بأن خصوصية اللغة العربية في وضعها يجعل مبدأ المناسبة حاضراً فيها بشكل واضح؛ وذلك أن ما بين الفكر والاستعمال فيها قريب جداً بدليل أن أصول الأحكام النحوية التركيبية فيها مبني في غالبه الأعم على المنطق، ومجاريه، وعلله، وغير مستبعد أن يكون ذلك من خواص العربية؛ ومرد ذلك حكمة الله، وطبيعة العربي وبيئته، وكل من درس النحو العربي اعترف «بأن وجود الأثر المنطقي في النحو العربي دليل على مكانة الجانب العقلي في هذا النحو، وهو جانب كان موجوداً مع الجانب النقلي في المناخ العام الذي كان يسود البيئة الإسلامية وقت نشأة هذه العلوم، وازدهارها»[1]، وإن مطالعة متفحصة لإنتاج العلماء الغزير، وجهدهم الكبير في تقعيد القواعد، واستنباط الأحكام لتفضي بالناظر إلى إدراك التلازم بين الشكل، والمضمون، وبين المعنى، والمبنى في التراكيب العربية، ولما كان هذا التلازم واقعاً تلازم ميدانا النحو والمنطق، فقد كان وضع اللغة وفق منطق عقلي يحكم نظامها، ويحفظها، ويحقق أداء المعاني، وهذا النظام مبني على القياسات العقلية، والمنطق الرياضي، فمقدار الفكر في الوضع اللغوي في العربية مقدار واسع بحيث يجري على أغلبها، وعليه معيار الكلام العربي، وسيتضح في مبحث أصول النحو أن تراكيب العربية متناسبة مع القضايا العقلية الذهنية، وأن علائق الأحكام اللغوية بالمنطق ظاهرة بادية، وبطريقها يمكن قياس الكلام، وطرد الأحكام.

هذا من ناحية دلالة التراكيب اللغوية على المعاني النحوية، وأما من ناحية الاستدلال، واستخلاص القضايا –وهذا جانب مهم جداً– فإن العلاقة بين بين التركيب اللغوي، والمحتوى العقلي علاقة حساسة تحتاج إلى ملاحظة شديدة، فـ«السامع قد ينبهر بالألفاظ ورونقها، ويعمى عن النسق المنطقي للجمل اللغوية، فتكون المعاني الصحيحة محجوبة بالصور البليغة الأنيقة، والألفاظ الرشيقة، فيكون الكلام جملاً من المغالطات الفكرية المقنعة بزخرف من القول تدلي قارئها بغرور إلى اعتقاد ما لا يجب اعتقاده»[2].

وعوداً على علاقة وضع التراكيب العربية بالمنطق فإن المسحة الفكرية في النحو العربي هي من طبيعة اللغة، ولم يكن للعلماء فيها من دور إلا الاستقراء، والاستنباط، ثم التقعيد، وبهذا يمكن نفي التهمة

---

1) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج لعبده الراجحي: 104.

2) الدلالة اللغوية بين أهل السنة والمعتزلة لعبد الحكيم أحمد عبد الله: 228.

التي أطلقها بعضهم والتي مفادها أن النحاة اعتمدوا على المنطق اليوناني في التقعيد اللغوي، فإن الذي يتتبع تفاصيل قضية علاقة النحو العربي بالمنطق اليوناني عموماً والأرسطي خصوصاً لن يجد ما يتعلق به في إثبات علاقة قوية، أو ضعيفة، أو اعتماد النحو على المنطق بأي شكل من الأشكال، ولا يمكن لباحث مهما بذل من جهد أن يأتي بما يؤكد أن النحو العربي قام على فكرة أرسطية إلا فيما بعد أن قام النحو، واستقام، فيمكن حينها أن نقول: إن للنحاة في تعريفاتهم، وتفريعاتهم، وتفسيراتهم تأثراً بالمناطقة، جاء ذلك بعد أن تأسس النحو، ولا ضير في ذلك، ولا فضل للمنطق على النحو بهذا النحو؛ لأن هذا من قبيل التأثير والتأثر الذي هو من طبيعة الحضارات، وضرورة العلوم والمعارف، يقول إبراهيم السامرائي في حديثه عن نفي العلاقة بين النحو والمنطق اليوناني في الحدود النحوية: «لكن التعريف الأرسطي ما لبث أن وجه التعريف النحوي كما رأينا في القرون التالية»[1].

ومما يؤكد التناسب بين الوضع اللغوي والمنطق العقلي في العربية ما قال أبو حيان يعدد فضائل العربية في مقابسة بعنوان (ما بين المنطق والنحو من المناسبة): «ولها هذا النحوُ الذي حصته منها حصةُ المنطق من العقل، وهذه خاصةٌ ما حازتها لغةٌ على ما قرع آذاننا، وصحب أذهاننا من كلام أجناس الناس»[2]، ويكاد الدارسون يطبقون على أن الأثر المنطقي في النحو العربي تخصيصاً، وفي جنبات العربية تعميماً دليل على مكانة الجانب العقلي فيها مع الجانب النقلي السماعي[3]، وإن الأقيسة والتعليلات التي اصطبغت بها الدراسة النحوية والصرفية لهي الدليل على هذا الأثر القوي، فقد انبنى النحو على التعليل العقلي الذي يدل على ارتباط وثيق، وصلة قوية بين النظام اللغوي العربي، والمنطق العقلي، وأخذت كل المدارس النحوية على اختلاف أصولها منذ الخليل بمبدأ العلية، فطفق العلماء يعللون كل حكم، ويبحثون لكل استعمال نحوي كلي أو جزئي عن علة عقلية، ولم يقتصروا في ذلك على العلل الأولية القريبة، بل غاصوا، فاستخرجوا كوامن العلل، وخفاياها، ودفائنها، ونكاد لا نجد نحوياً بصرياً أو كوفياً أو بغدادياً لم يستعمل قدرات منتحليه الذهنية في استنباط العلل، وتسبيب الأحكام، فقد

1) النحو العربي في مواجهة العصر لإبراهيم السامرائي: ص49

2) المقابسات: 294.

3) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان: 50.

كان التعليل ميداناً للتسابق والتبارز بحسب قدرة كل، وما تسمح به ملكته[1]، ومما يظهر فيه أثر المنطق العقلي وضع المصطلحات النحوية العربية، والاعتناء بالتقسيمات، والتعريفات، ما يؤيد التقارب في أساليب الاصطلاح والتصنيف بين العلمين غير أن هذا –كما سبق– لا يبرر القول بأن النحو العربي نبت منطقياً، أو أنه اعتمد على المنطق اليوناني في أول نشأته، فالمصطلحات المشتركة، مثل: القياس، والعلة، والحد، وغيرها من مناهج التفكير في كل العلوم، وقد استفاد النحاة من علوم السابقين، ومناهجهم في البحث والدراسة، وبنوا عليها بنيان النحو، وقد كان ذلك شيئاً فشيئاً على سنة التدرج، فالنحو لم يخلق عبقرياً على هذا النحو من بدايته[2]، وأوائل النحاة في بداية التقعيد لم يعتمدوا على التفنن العقلي بقدر ما اعتمدوا على التحليل، والنظر العميق في اللغة، وهو منهج فطري طبعي تجريبي، ويرى بعض الباحثين المحدثين أن تأثر النحو بالمنطق بدا من جانبين: الأول المقولات في الفكر النحوي التي هي في الأصل مأخوذة من المنطق، مثل: الجوهر، والعرض، والكم، والقابلية، وغير ذلك، والثاني الأقيسة، والتعليلات، ومحاكاة تقسيمات أرسطو المنطقية[3]، ولعل كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري خير دليل على عمق التعليل المنطقي الذي اصطبغت به أقوال المدرستين البصرية والكوفية، وعلى العلمية العالية، حتى إن الحجة العقلية، والتعليل المنطقي هما السلاح الذي يتبارز به كل فريق لإثبات صحة ما ذهب إليه.

إن استناد التقعيد اللغوي النحوي والصرفي على القياس والتعليل دليل حاسم على ارتباط العربية بالمنطق، وتعلق كل منهما بالآخر، وأنهما وجهان لها، والأقيسة بتعليلاتها تفسر الاستعمال اللغوي مثلما يفسر كلَّ ظاهرة طبيعية قانون منطقي علمي، حتى إنه ليصح القول بأن علم النحو علم رياضي من حيث العلاقات المنطقية التي تقوم بين أجزاء الكلام التي تستند على التعليل الذي لا يعارض العقل، ولا يصادم المنطق.

---

1) انظر: الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، مقدمة الدكتور شوقي ضيف: صفحة (ج).

2) انظر: علاقة اللغة بالمنطق : 84.

3) انظر: مناهج البحث في اللغة لتمام حسان: 17–18.

إن القياس اللغوي الذي هو أصل أصيل في التقعيد اللغوي ليس إلا أساليب ذهنية مضبوطة، تعارف عليها أهل المنطق للحكم على العمليات العقلية، والأحكام التي ينتهي إليها الفكر، وهذه الأساليب الذهنية تقتضي عقلانية اللغة، وأنها تتماشى مع أساليب المنطق العقلية[1] إلى حد بعيد، هذا مع عدم إهمال أن القياس الذي جعله علماء العربية ضابط التقعيد ليس مطلقاً لاختلاف منطق الوضع اللغوي عن منطق العقل الصريح؛ ولهذا إذا تصادم القياس العقلي مع النقل اللغوي، أو عارض قياس اللغة قياس المنطق؛ لأن المراد استنباط أحكام اللغة وفق ما يتكلم به أهلها، ولعل كلام ابن جني يفسر ما نقول، يقول في باب (تعارض السماع والقياس): «إذا أداك القياس إلى شيء، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[2]، ولو لم يكن ثمة صلة بين اللسان العربي، ومنطق العقل لما كان القياس أصلاً من أصول أحكامها، ولم تبن عليه قواعدها، والقياس دليل عقلي كما هو معروف، وهو كما قال ابن الأنباري: «معظم أدلة النحو، وعليه المعول في غالب مسائله»[3]، وإن كان للأدلة العقلية نصيب في تأصيل اللغة، فإن القياس على رأسها.

وغاية البحث في علاقة العربية بالمنطق أن منطق العقل المنظم في الدلالة اللغوية العربية وعلاقة الألفاظ بالمعاني يعد من مظاهر التناسب اللفظي المعنوي، فلولا هذه القوانين المطردة الجارية وفق نمط عقلي لكان ارتباط اللفظ بمعناه خالياً من أية علاقة، وبهذا يمكن الحكم بأن هذه العملية العقلية المنظمة من مظاهر التناسب، ويبدو ذلك جلياً في ظاهرة الإعراب، ونظرية العامل، وأصول الأحكام، والاشتقاق، وقواعد التصريف، وفي كل مناحي اللغة في كل مستوياتها، وسيزيد هذا المبحث جلاء بمبحث آخر لاحق هو علاقة أصول الأحكام اللغوية بالتناسب.

---

1) انظر: الحمل في التفكير النحوي بين التنظير والتطبيق لخالد يوسف الوردات، مجلة أقلام الهند الإلكترونية، إبريل 2021.

2) الخصائص: 126.

3) الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي: 175.

المبحث الثالث

علاقة أصول النحو بالمناسبة

وبأن النحو علم يدرس معاني الإعراب التي هي معاني التركيب في العربية فإن العلماء اعتنوا بأصول أدلته التي توضع بها قواعده، وتُستنبط بها أحكامه، واهتموا بالضوابط التي تحكم عملية التقعيد، والاستدلال، فأتوا في ذلك بعلم جليل سموه **علم أصول النحو**، وكانوا في ذلك على غرار علماء أصول الفقه الذي هو «إدراك القواعدِ التِي يُتوَصَّلُ بها إلى استنبَاطِ الأحْكامِ الشرعِية الْفرعِيةِ»[1]، وكان علم أصول النحو هو العلم الذي يبحث في أدلة النحو الإجمالية، وكيفية الاستدلال بها، وقد قرر فيه النحاة أن أصول الأحكام النحوية هي: السماع، والإجماع، والقياس[2]، ومفهوم السماع أو النقل: هو ما انطبق عليه قول ابن الأنباري: «الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[3]، وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولِّدين، وغيرهم، أو كلام العرب غير الفصحاء، وما جاء شاذاً، فليس كل كلام عربي صالحاً لتأسيس القواعد، وطرد الأحكام عليها؛ ولذلك توخى العلماء أن تكون الحجة في كلام العرب الخلصاء؛ وأن يكون منقولاً بالسند الصحيح عن ذوي العدالة، والضبط، وأن يسمع الناقل كلام العرب حساً، وأن يكون الكلام المسموع عمن يحتج به من العرب الأعراب الذين لم تفسد ألسنتهم بمخالطة العجم، ولم تضعف سليقتهم[4]، وأما الإجماع فهو اتفاق علماء النحو والصرف من الكوفيين والبصريين على حكم من الأحكام[5]، وأما القياس فهو المصدر

---

1) إرشاد الفحول لمحمد بن علي الشوكاني: 18/1.

2) انظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي :25- 26.

3) الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري: 45، والمزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 52.

4) انظر: المزهر في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي: 47/1-48.

5) انظر: الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي: 59،

الثالث، وعرف بأنه: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[1]، أو هو تقدير الفرع بحكم الأصل، وفيه كذلك تعاريف متشابهة، وحدود متقاربة.

وكما كانت لغة العرب فطرية، وقواعدها بدهية على ألسنة العرب في بادئ أمرها كان التقعيد النحوي في أول أمره فطرياً يقوم على استقراء الكلام، ثم استخلاص المعاني التي تجمعه، واستنباط القواعد التي تضبطه، فالتقعيد النحوي يبدأ بالاستقراء، ثم استنباط الحكم، ثم تأسيس القاعدة التي تتصف بالشمول، وتجمع الجزئيات، والفروع، ولكن لما صار النحو صناعة، وفناً، وجرى عليه ما جرى على كل الفنون من التطور، والتأثر بغيره من العلوم، أسهب العلماء في الكلام على هذه الأصول، فتكلموا في القياس، وتوسعوا فيه جداً، وطولوا الكلام في أنواعه، ووجوهه، وشواهده، ومع أن أحكام النحو تثبت أصالة بما ثبت من كلام العرب الصريح، وما نُقل عنهم بالسند الصحيح قبل أن تنتهي عصور الاحتجاج المعتبر، وكذلك تثبت باتفاق علماء النحو فإن القياس كذلك يجري على كلام العرب كله، ويستوعب أحكامه، بل هو يفسر ما كان منقولاً عن العرب، وما أجمع عليه النحاة من أحكام؛ لأن لسان العرب كله مبني على مقاييس ثابتة؛ لذلك قيل في تعريف النحو: إنه «علم بأقيسة تغيير ذوات الكلم، وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب»[2]، وقال ابن عصفور معرفاً النحو: «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه»[3]، فالتعاريف المختلفة لأكابر علماء العربية تنص على أن النحو أقيسة، وموازين، وهذا ما يؤكد أن القياس بما اشتمل عليه من تفاصيل يقع في صلب الدراسة النحوية حتى قيل: «إنما النحو قياس يتبع»[4]، فهو معيار منضبط في اللغة؛ لذا اعتنى به علماء النحو والصرف باعتباره الأساس المنطقي لصياغة الأحكام، والميزان العقلي الذي توزن به القواعد، وقد نُقل عن أبي علي الفارسي قوله: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس»[5]، وهذا دليل أن القياس عملية عقلية معيارية لا تحتمل الخطأ، شأنها شأن العملية الحسابية التي لا تحتمل

---

1) الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري: 45.
2) الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي: 32.
3) المقرب لابن عصفور: 45/1.
4) الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي: 75.
5) الخصائص لابن جني: 109/1.

غير الصواب، فكلاهما استنتاج عقلي صريح خاصة أن البنية اللغوية العربية مؤسسة عليه، و«مَن أنكر القياس أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة»[1].

وقد نشأ القياس بنشأة النحو، وولد بولادته؛ لأنه موجود في العربية مرتبط بدلالاتها، مفسر لها، وقد عرفه رواد العلماء، قال ابن سلام الجمحي: «وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي»[2]، وقد قيل في عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي: إنه «أول من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل»[3]، ويرى ابن جني أن أبا عمرو بن العلاء أول من عرف عنه التعليل كما روى عنه الأصمعي قال: «سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لَعوب، جاءته كتابي، فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة؟»[4]، فكان هذا عند ابن جني مبدأ التعليل، وهو تعليل صريح من الأعرابي لِما نطق به، وبذلك نحا النحاة هذا النحو، وعلى هذا الأثر ساروا، ومن العلماء الذين جاءوا بعد سيبويه أبو الحسن الأخفش، وهو من تلامذة سيبويه الذين اهتموا بالقياس، ويروى أنه ألف فيه مؤلفاً سماه (المقاييس في النحو)[5]، وهذا يؤكد أن القياس عرف مع بداءة تقعيد القواعد، وأن من وضع القياس هو من نحا النحو، وأقام قواعد بنيانه، فهو مكتنف للغة، يجري في كل دلالاتها مجرى الماء في فروع الشجر، يعرف ذلك من نطق باللسان العربي فضلاً عمن دقق فيه النظر، وغاص في عمقه.

وقد اعتنى النحاة بأصول النحو عموماً، وبالقياس على وجه التخصيص أيما عناية، وقد جعل العلماء للقياس أركاناً أربعة، هي: المقيس (الفرع)، والمقيس عليه (الأصل)، والعلة الجامعة، والحكم[6]، والعلة في القياس اللغوي هي «الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير،

---

1) الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي: 179.
2) طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي: 12/1.
3) إنباه الرواة للقفطي: 105/2.
4) الخصائص لابن جني: 250/1.
5) انظر: الفهرست للنديم: 147/1.
6) انظر: الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي: 181.

والصياغة»[1]، ولأن الإنسان بطبعه ميال إلى اكتشاف الخفايا، والغوامض، ومعرفة الأسباب، والعلل الكامنة في كل ما يراه، ويحسه فإن علماء اللغة التفتوا إلى ما في الكلام من أسرار، وبحثوا عما وراء الأوضاع النحوية الظاهرة من أسباب، وعلل، فالعقل البشري مطبوع على البحث عن الأسباب، وربط الظواهر بعللها[2]، وهذا ما يؤكد أن دراسة العلة قديمة أصيلة، وقد وجدت بوجود القياس، ولما سئل الخليل عن العلل التي يعلل بها فيما يُروى عنه: «عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها، وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها ...»[3]، وخلاصة كلامه أنه يتوخى العلة التي قصدتها العرب، فإن أصابها فذاك، وإلا فقد أخطأ[4].

ولما كان القياس هو «مساواة فرع لأصل في علة حكمه»[5]، وكان ثابتاً فيها كان وسيلة لانتحاء سبيل سبيل العرب في كلامها؛ إذ ليس كل ما نتكلمه من العربية منقولاً عن الأعراب الفصحاء، وما كل ما نعبر به من الألفاظ والأساليب ثابتاً من نطق الخلصاء، ولكن بطريق القياس والعلل يمكن حمل المجهول من الكلام على المعلوم، وتقدير ما لم يرد بما ورد، وتشبيه ما لم يُسمع بالمسموع[6].

وقد أفاض العلماء في تأصيل القياس، وتفصيله كثيراً، ولا يعنينا هنا تفاصيل كلامهم إلا بالقدر الذي يثبُت به أن القياس ضارب في العربية، غالب عليها، وأن التعليل الذي هو مسلك عقلي محض، وطريق منطقي لإثبات القضايا العقلية هو باب واسع في العربية لأصول النحو، وإثبات الأحكام اللغوية، وهو منهج سلكه الأولون، وسار عليه الآخرون، وزادوا فيه ما جادت به القرائح.

---

1) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها للدكتور مازن المبارك: 90.
2) انظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين للدكتور حسن خميس الملخ: 16.
3) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي: 65- 66.
4) انظر: المصدر السابق: 66.
5) منتهى الأصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب المالكي: 166.
6) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي: ص20.

وقد غلا قوم، فقالوا: إن أحكام النحو تثبت بالنص لا بالقياس[1]، وهذه –من جهة نظري–ظاهرية تحجب القائل بها عن النظر إلى الحقائق، وسطحية تمنع الباحث من الغوص في العمق، وكشف الأسرار، والمعاني المستورة وراء الظاهر من الكلام، ونفي لدلالة العقل التي هي ركن أصيل في دلالة اللغة، ولو صح هذا الرأي لانسد باب كبير معتبر من أبواب الأحكام اللغوية التي أثبتها الأولون، وتلقاها الآخرون بالرضا والقبول، ولاستحالت الدراسة اللغوية جامدة لا ماء فيها، ولا نضارة، والثابت الذي لا يمكن رده أن القياس كان محل اهتمام النحويين بجميع مذاهبهم، ومشاربهم من المتقدمين، والمتأخرين البصريين والكوفيين وغيرهم، فهو أصل أصيل، وركن ركين، وقد قال ابن جني: «مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[2]؛ وذلك لأن القياس يضبط لسان العرب، ويغني المتكلم والمتعلم عن الإحاطة بكل ألفاظها، فيكتفي بأن يقيس ما لا يعرف على ما عرف، وما يقول على ما قيل، وهو يتجلى في كل مظاهر اللغة النحوية، والصرفية، وغيرها، فالقياس لا يجري على قواعد النحو الإعرابية، والمباني الصرفية فحسب، بل به يفسر متن اللغة، ومعاني الألفاظ، وهذا ما أدركه صناع المعاجم في أول أمرهم عندما لمحوا المقاييس، والمعايير الثابتة التي تحكم دلالات ألفاظ اللغة، وطرائق صوغها حتى سمى ابن فارس معجمه اللغوي (مقاييس اللغة)، وقد نقل عن الأخفش أنه يرى أن كل كلام العرب مسوق على الصحة، والقياس، وأن ما كان منه على خلافٍ فإنما هو من قِبَل أن الوضع الأول كان على قياس، ثم وُضع على قياس آخر مختلف[3].والكلام في أصول النحو له علاقة وثيقة من وجهة نظري بمبحث التناسب في الجانب التركيبي من اللغة؛ وذلك أن مناطات التناسب التركيبي كلها عقلية كما سبق البيان، وهذه المناطات تتحقق في القياس اللغوي بشكل ظاهر، فإن القياس الذي اتفق اللغويون على حجيته هو مكمن المناسبة، ومعقد المشاكلة بين التراكيب ومعانيها، وبين الحركات الإعرابية والمعاني الحاصلة التي تفيدها، فهو المعيار العقلي الذي ينحوه المتكلم بعد أن يخبُره، ويتقن استعماله؛ ليتأتى له «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[4]، وهذا كاف للتدليل

1) انظر: الاقتراح لجلال الدين السيوطي: 244–245، والمزهر لجلال الدين السيوطي: 1/50–52.

2) الخصائص: 90/2.

3) انظر: المزهر لجلال الدين السيوطي: 46/1.

4) الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري: 45.

على أن كلام العرب يتساوق وفق معايير عقلية مضبوطة، ومجار منطقية ثابتة، وهذا هو التناسب العقلي عينه، فليست التراكيب العربية منقطعة الصلة بأصول التفكير العقلي، بل تجري عليه، ولا تنفك عنه، وتتناسب معه في الغالب الأعم.

إن تعليل الأوضاع اللغوية، والتماس العلل العقلية لها يعتبر من خواص العربية[1]، وهذا ما تميزها، ويثبت تناسبها مع قواعد التفكير الذهني كما سيتضح فيما يأتي.

إن البحث في العلة تطور من كونه الجامع بين الأصل المقيس عليه، والفرع المقيس، فصار محور الفكر النحوي بعد أن اتصل النحو بالمنطق الأرسطي، وخرج من الحدود التي هي أركان القياس، وأخذ أبعاداً، ومناهج أخرى، فقد تجاوز بعض المولعين بدراسة النحو العلل الظاهرة حتى انتهوا إلى فروض وهمية، وعلل ملفقة، وتعقيدات[2] لا علاقة لها بالدرس النحوي الأصيل.

ولما اعتنى اللغويون بالعلل ضبطوها، وعرفوا أنواعها، وقسموها، فمنهم من قسمها على نوعين: العلة، وعلة العلة، والعلة عند هؤلاء: ما كان مؤدياً إلى ضبط كلام العرب، كالقول بأن كل فاعل قام بالفعل مرفوع، وأما علة العلة فهو بيان وجه الحكمة في الأوضاع التي اختارتها العرب، كتعليلهم رفع الفاعل، ونصب المفاعيل، وكل تعليل لحكم ظاهر لا نكتسب منه قاعدة نتكلم بها على ما تكلمت به العرب[3]، ومنهم من اختار اصطلاحات أخرى في تسمية العلة، فقسمها على ثلاثة أنواع: علة تعليمية، وعلة قياسية، وعلة جدلية، فالعلة التعليمية كالعلة الأصلية في التقسيم الأول، وهي ما ننحو بمعرفته كلام العرب، فنقيس ما لم نسمع على ما سُمع، وما لم ينقل على ما نُقل، وأما القياسية فهي العلة التي تكشف وجه الحكمة في تصرف الألفاظ كتعليل سبب نصب إن وأخواتها الأسماء، والعلة الجدلية النظرية كل ما عدا ذلك مما يبين السبب في الإعراب أو البناء على ما هو عليه[4]، وبذلك تتعلق العلة التعليمية بالوضع اللغوي أو الملفوظ الفعلي في الكلام بينما تتعلق كل من القياسية والجدلية بالملحوظ العقلي من

---

1) انظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين للدكتور حسن خميس الملخ: 32.
2) انظر: المصدر السابق: 78.
3) انظر: الأصول في النحو لابن السراج: 35/1.
4) انظر: الإيضاح في علل النحو: 64-65.

الوضع اللغوي[1]، وتقسيم آخر يمكن أن يشمل ما سبق هو تقسيم العلة على قسمين: علة تبين قانون العرب في لغتهم، وتطرد في كلامهم، وعلة تبين الحكمة في أوضاعهم، وتكشف سبب موضوعاتهم، وهذا النوع الثاني يقسمونه أنواعاً كثيرة، منها: علة السماع، وعلة التوكيد، وعلة التعويض، وعلة النظير، وعلة النقيض، وعلة التشبيه ....[2]

ولعل التعمق في التأويل، والتوسع في التعليل هو ما جعل بعض الدارسين ينحو باللائمة على علماء العربية في هذا الجانب لغلوهم فيه حتى تجاوزوا الحد، فقال: «ولعل العرب في تلك الأيام أيام التدوين والتأليف قد أخذوا بنصيب من المنطق، والفلسفة، والجدل الذي زحف إليهم من الأمم الداخلة في الإسلام، فتأثروا بذلك، وطبقوه في معالجتهم للغة، ووضعهم للقواعد، ولو أن الله –سبحانه وتعالى– هداهم إلى الاكتفاء بما يسمى اليوم بعلل التنظير، واكتفوا بالقول – كما فعل قليلون منهم في الواقع –: إن الفاعل مرفوع؛ لأن العرب رفعته هكذا، والمفعولات منصوبات؛ لأن لهن نظيرات فيما جاء عن العرب لكفوا الأجيال مؤونة العنت والضياع في التعليل، والثرثرة»[3]، وفي رأيي أنه مهما قيل في الدرس النحوي من تغمق من قبل دارسيه، وغلو أصابه من الناظرين فيه فإن الحقيقة التي يقوم عليها لا يمكن إنكارها، هذه الحقيقة عي أن البناء النحوي للعربية متساوق مع قواعد التفكير المنطقي إلى حد بعيد، كما لا يمكن أن ننكر أنه «قد أتى على النحو العربي حين من الدهر كسف فيه شعاعه، وغاض رونقه ورواؤه، وأصاب قواعده وأصولها، وفروعها جفاف، وجفاء، يتعين على الدارس، والباحث، والناقد أن يستنبط ماءها ورواءها بأن يكشف ما وراء الظاهر الجهم، والسطح الأصم»[4]، وأرى أنه ربما كان فضل الرأي والنظر الذي طغى على الفكر النحوي مدعاة طائفة من الناس في الذهاب إلى أن في النحو «ضرباً من التكلف، وباباً من التعسف، وشيئاً لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد على عقل، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ هو فضل لا يجدي نفعاً، ولا تحصل منه على

1) نظرية التعليل في النحو العربي للدكتور حسن خميس الملخ: 55.

2) انظر: الاقتراح لجلال الدين السيوطي: 71–72.

3) في فقه اللغة وقضايا العربية للدكتور سميح أبو مغلى: 123–124.

4) نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري لمحمد حسين الصغير: ص135.

فائدة»[1]، وقد خيل إلى بعض الدارسين أن العلل الثواني، والثوالث، أو تناسل العلل ضرب من التعمق، ونوع من التعقيد أصاب الدرس اللغوي، فأمرضه، وبعُد به عن البساطة كما سبق نقل ذلك عن بعضهم غير أن النظرة الفاحصة من زاوية موضوعنا الذي هو مناسبة التراكيب اللغوية لمعانيها تفضي حتماً إلى نتيجة مفادها أن تعليل الاستعمال، وبناء أحكام اللغة على القياسات ونظر العقل هو نهج منطقي في العربية تصطبغ بصبغة واضحة، وهو مظهر من مظاهر تميزها، وقد نحاه العلماء لأغراض تعليمية، وأخرى جدلية، وهو مظهر يعكس عمق المنطق العقلي في اللغة، ويظهر تناسب المعاني التركيبية النحوية مع المسالك الجدلية، والحجج العقلية، وهو ما نبغي إثباته.

وعلى اعتبار العلة جاء كلام النحاة في تقرير أصول الأحكام اللغوية، وتفاصيلها حتى لم يشذ منها شيء، وفيما يلي تمثيل لاقتران التعليل بتقرير القواعد والأحكام في النحو والصرف عند العلماء، يقول ابن يعيش: «اعلم أنّ أصلَ المبتدأ أن يكون معرفة، وأصلَ الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأنّ الغرض في الإخبارات إفادةُ المخاطَب ما ليس عنده، وتنزيلُه منزلتَك في علمِ ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدةَ فيه، ألا ترى أنك لو قلت: (رجلٌ قائمٌ)، أو (رجلٌ عالمٌ) لم يكن في هذا الكلام فائدةٌ؛ لأنّه لا يُستنكر أن يكون رجلٌ قائمًا، وعالمًا في الوجود ممّن لا يعرفه المخاطَبُ ...»[2]، وقال ابو البركات الأنباري ينتصر لرأي البصريين في أن المصدر أصل المشتقات: «وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها، لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه، اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعين الأزمنة؛ ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ لأن الأزمنة ثلاثة؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة؛ فدلَّ على أن المصدر أصل للفعل، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه، ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى غيره، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث، والزمان

1) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: 8/1.

2) شرح المفصل: 224/1

المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل ...»[1].

وإضافة على ما تقدم فإن من الملاحظ العقلية في أصول النحو أن النحاة جعلوا أحكام النحو كأحكام الفقه، يتوصل إليها بأصول ثابتة، فكما أن أصول الفقه تأخذ من أصول المنطق فكذلك النحو، ومما يدل على ذلك ما نراه من تقرير النحاة للقواعد والأصول التي تبدو مشابهة، وموافقة لقواعد المناطقة، والأصوليين، وقد ذكر أبو البركات الأنباري أنه وضع كتابه في عرض الخلاف بين البصريين والكوفيين على أسلوب الخلاف الفقهي، وعلى ترتيب المسائل الخلافية بين أبي حنيفة، والشافعي[2]، وذكر السيوطي أن أصول النحو بالنسبة للنحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه[3]، ولذلك نجد أن «علماء العربية احتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند، ورجالاته، وتجريحهم، وتعديلهم، وطرق تحمُّل اللغة، وكانت لهم نصوصهم اللغوية، كما كان لأولئك نصوصهم الدينية، ثم حذوا حَذْو المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليم، ثم حاكوا الفقهاء أخيرًا في وضعهم للنحو أصولًا تشبه أصول الفقه»[4].

وبهذا يتضح الحكم النحوي أو الصرفي الذي يصدره العلماء يتبعه التعليل، ولا ينفك عنه، وكتب النحو والصرف وحتى متن اللغة تمتلئ بالشواهد على ذبك، ولا يعدم النحاة وجوه التعليل التي يستنبطونها لغرض التعليم من جهة، ولغرض بيان وجه المناسبة بين التفكير العقلي، والوضع اللغوي من جهة أخرى، وإن شذ عن ذلك شيء فهو مما لا حكم له في مقابل الغالب من الأحكام، ولا يعاج عليه، ومع ذلك فإن النحاة لم يستثنوا الشاذ من التعليل، بل التمسوا له تفسيرات، وتعليلات تبين وجه الشذوذ فيه، وسبب خروج كثير من الأوضاع اللغوية على معيار القياس؛ فالوضع اللغوي ليس وضعاً عقلياً خالصاً حتى يجري على ما يجري عليه مطلقاً، فلا ينفك عنه، وفي رأيي أن التعليل في النحو العربي لم يأت لأغراض تعليمية بقدر ما كان من مقتضيات البحث، ومن نتائج الدراسة العميقة التي فرضتها بنية

---

1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 191/1.
2) انظر: المصدر السابق: 7/1.
3) انظر: الاقتراح: 14-15.
4) في أصول النحو لسعيد الأفغاني: 104.

اللغة، وطبيعتها، وأفضى إليها البحث، وفي السياق نفسه يجب التسليم بأن القياس والتعليل كان في بداءة الأمر وسيلة لتثبيت الأحكام، وتعليمها، ثم صار من بعدُ منزعاً، ومظهراً من مظاهر الولع باللغة، والاعتزاز بها، والتزيد في درسها التعليمي، وبعُد كل البعد عن الغرض التعليمي التقعيدي، وربما بعُد كذلك عن فكرة استكشاف اللغة، واستظهار بواطنها، وهذا التزيد هو الذي استغله بعض الدارسين لانتقاد الدرس اللغوي جملة، واتهامه بالغلو.

والحاصل أن القياس والنظر العقلي المنطقي قد شكل النظام الكلي للعربية[1] حتى غدا القانون الذي يفسرها، والتعليل الذي يتبع القياس يشكل جوهر المناسبة بين الوضع اللغوي، والمنطق العقلي، وأن القياس المعلل الذي يحكم اللغة في نحوها، وصرفها، واشتقاقها لا يمكن إلا أن يكون ضرباً من التجانس بين الفكر واللفظ خاصة أن النحو العربي في حقيقته «علم ذو طبيعة ذهنية مقننة كعلم الرياضيات التي وضعت لها القوانين، والضوابط»[2]، وكما قال التوحيدي: لولا أن النقص غالب في طبائع الأشياء «لكان المنطق بهيئة الطبيعة من العربية ... فكانت المعاني طباقاً للألفاظ، والألفاظ طباقاً للمعاني»[3]، وقال: «ولها هذا النحوُ الذي حصته منها حصةُ المنطق من العقل، وهذه خاصةٌ ما حازتها لغةٌ على ما قرع آذاننا، وصحب أذهاننا من كلام أجناس الناس»[4]، وبذلك تظهر علاقة القياس بفكرة التناسب من جهة أن أوضاع اللغة الصرفية والنحوية تجليها العلل بأنواعها، وهذا تناسب عقلي صريح، ودلالة العقل لا اختلاف فيها؛ لأنها مما يتفق فيها كل البشر، فإذا ما امتزجت بدلالة اللغة وقع التناسب بين مدارك العقل، وأوضاع اللغة، وقد سبق أن قدر ما بين العقل والوضع في العربية قريب، وأن منطق الوضع فيها يفسح للفكر والنظر العقلي الجدلي طريقاً رحباً، ويجعل للمسلك البرهاني فيها مجالاً واسعاً، وفي هذا من التجانس بين الوضع النحوي ومحتواه الذهني ما لا يخفى، ولما أدرك علماء العربية هذه الحقيقة في طبيعة العربية أجروا أحكام التركيب، ودلالات النحو على مجاري الأقيسة، وأخضعوا الأحكام اللغوية

---

1) انظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين لعبد الفتاح حسن علي البجة: 174.

2) حقائق ومفاهيم حول المعنى (بين المعنى النحوي والإعراب) للدكتور بشير السيد أحمد عجلان، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد الرابع: 132/4.

3) المقابسات لأبي حيان التوحيدي: 294.

4) المصدر السابق: الصفحة السابقة.

للتعليلات، والتقديرات، وفي تقديري أن خروج هذا المسلك عن حد المعقول، وحد التعليل التعليمي إلى حد التكلف، والتعسف حتى صار جدلياً محضاً، وحتى التمس النحاة لكل حكم علة، أو أكثر، وابتكروا لكل علامة إعرابية ظاهرة مناسبة عقلية كامنة، ولو على مجانسة عقلية بعيدة، ومناسبة خفية ليدل على أن التناسب الذي سبق ذكره ثابت، وأن التمازج بين وضع اللغة، ووضع المنطق متحقق؛ لأن الإسراف في أي ظاهرة يدل دلالة قطعية على أن أصلها ثابت.

ولهذا جرى التقعيد النحوي على وفق الأساليب الذهنية التي هي الأساس في وضع القانون اللغوي، ودخل ضمن هذه الأساليب: العلة، والسبر، ومراعاة النظير، والقول بالموجب[1]، وكل ذلك ينتهي بنا إلى أن التراكيب العربية ودلالاتها تتساوق، وتتجانس مع قواعد التفكير المنطقي، وهذا كاف في إثبات التناسب في المستوى النحوي بين ظاهر التراكيب وباطن معانيها.

1) انظر: المفصل في تاريخ النحو العربي لمحمد خير الحلواني: 283.

المبحث الرابع

العامل مظهر من مظاهر التناسب في العربية

يستند التفكير النحوي بكل مدراسه، ومذاهبه على فكرة العامل النحوي، فقد اصطبغت بها جل دراسات النحاة، وأقاويلهم، وعليها قام تأويلهم، وغدا العامل بذلك قانوناً عاماً حكم تقعيدات النحاة، وتفسيراتهم؛ وذلك أن مدار الفكر النحوي على ظاهرة الإعراب التي تختص بها العربية، وقد ابتدع النحاة العامل لتفسير هذه الظاهرة، فـ«جرى جمهور النحاة على القول بالعامل ظاهراً ومقدراً، وأجروا عليه بحوثهم، وأقاموا عليه آراءهم، وأكدوا أثره في اختلاف الحركات الإعرابية»[1]، وقد عرف النحاة العامل بأنه «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[2] سواء أكان اسماً، أم فعلاً، أم حرفاً، ويَقصدون بالوجه المخصوص نوعاً معيناً من أنواع الإعراب المعروفة[3]، أو هو ما يحدث في آخر الكلمة الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم[4]، ومن تعريفات العامل كذلك أنه «ما عمل في غيره شيئاً من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم على حسب اختلاف العوامل»[5]، فإذا قلت: قام زيد، فارتفع (زيد) على الفاعلية، فإن المقتضي للإعراب الذي هو الرفع الفاعلية، فالفاعلية، والمفعولية، والإضافة من مقتضيات الإعراب[6]، ومقتضيات الإعراب هذه من معاني التراكيب التي لا تتضح إلا بعلاماتها التي هي حركات الإعراب، وقيام هذه المعاني بالألفاظ مثل قيام الأعراض بالجواهر[7]، وهذا المعنى المقتضي قائم بالكلمة المنتظمة في كلام مركب مدلول، والإعراب دليل عليه، فالعامل كالآلة التي توصل التأثير في الكلمة التي قام بها المعنى، وبذلك كان القول بالعامل نتاج النظر في الإعراب.

---

1) النحو العربي وعلاقته بالمنطق للدكتور محمود محمد علي: 313.

2) توجيه اللمع لابن الخباز: 36. وانظر: التعريفات للجرجاني: 145، وكشاف اصطلاحات العلوم للتهانوي: 160/2.

3) انظر: نظرية العامل في النحو العربي (تقعيد وتطبيق) للدكتور رياض بن حسن الخوام: 16.

4) انظر: توجيه اللمع لابن الخباز: 36.

5) قواعد المطارحة في النحو لابن إياز البغدادي: 52.

6) انظر: العامل في النحو العربي للدكتور رياض الخوام: 16.

7) انظر: شرح الكافية للرضي الإستراباذي: 72/1.

بدأت فكرة العامل مع نشأة النحو، وولدت بولادته، ويمكن القول بأن بذورها كانت عند أوائل النحاة، ومتقدميهم، مثل: سيبويه، وغيره، ثم ما لبثت أن قامت، واستوت على ساقها كما هو معروف في كتاب الجرجاني (العوامل المائة)، وعند مطالعة كتب النحو القديمة لا يسعنا إلا الاعتراف باعتبار العامل، والقول به في التفسيرات، والترجيحات، والاختلافات، فقد كانت فكرة العامل بهذا المصطلح تماماً حاضرة في أول كتاب للنحو عند سيبويه، فقد قال في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية): «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل- وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل»[1]، فسيبويه يرد أسباب تغير الحركات على أواخر الكلم إلى فعل العوامل كما هو صريح كلامه، وبهذا يمكن الجزم بأن فكرة العامل ولدت بولادة الفكر النحوي، ومع أن نص سيبويه السابق هو أقدم نص يتناول أنواع الإعراب، وعلاماته، والفرق بين المعرب والمبني فإنه لم يخل من إشارة صريحة لفكرة العامل، فهي متضمنة له، حاضرة فيه، ولعل قدم الفكرة عند النحاة يستفاد كذلك من قول أبي بكر الزبيدي عند حديثه عن أوائل النحاة: «فوضعوا له أبواباً، وأصلوا له أصولاً، فذكروا عوامل الرفع، والنصب، والخفض، والجزم ...»[2]، فالعمل فكرة تمتد بجذورها في عمق الدرس النحوي منذ نشأته، ومن ذلك يحق القول بأن النحو قام على نظرية العامل، وعليها دار الدرس النحوي، وأن أساس النحاة في «كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة»[3].

ولما وجه العلماء نظرهم إلى الإعراب طفقوا يترصدونه، ويفسرونه، وقد حل من فكرهم هذه المنزلة؛ لأنه في العربية على وجه التخصيص هو الذي يعطي التركيب اللغوي قيمته المعنوية، ويحدد علاقاته الإسنادية، وغير الإسنادية، فالتركيب اللغوي العربي تدخله المعاني المتكافئة التي لا تتمايز، ولا تنال قيمتها التعبيرية إلا بالإعراب الذي هو نوع من الحركة الصوتية التي تعتري أواخر كثير من الكلمات العربية، وكذلك تدخل التركيب علاقات، ومعان ما من سبيل إلى إدراكها وتمييزها إلا بالإعراب،

---

1) الكتاب: 13/1.

2) طبقات اللغويين والنحويين: 11.

3) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى: 22.

فالإعراب من هذه الوجهة «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه)، (وشكر سعيدًا أبوه) علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول؟ ولو كان الكلام شرعاً واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[1]، إذن فالإعراب هو سبيل الإبانة عن الأغراض التي يبغيها المتكلم، وقد جاءت فكرة العامل مفسرة، وضابطة له، ومن هنا يمكن أن أستنتج أن اختراع العامل في التفكير النحوي لم يكن ترفاً فكرياً، ولا ضرباً من المشاغبة العلمية، بل كان نتيجة أفضى إليها النظر، وقاد إليها الفكر، فبعْد التعمق في معاني التركيب اهتدى النحاة إلى العمل الذي يوجبه التلازم بين الألفاظ، وتقتضيه آثارها الإعرابية[2] الظاهرة، والخفية، وإذا كان تغير أنواع الإعراب سبباً في اختلاف المعاني، وهذه الإعرابات متغيرة تعتري الكلمات، ولا تلازمها، وبتغير موقع الكلمات ونوعها تتغير العلامة الإعرابية، وتختلف القيمة المعنوية فإن ذلك يؤدي إلى ضرورة البحث عما وراء هذا الأثر الإعرابي، وهذا ما جعل النحاة يعتبرون الإعراب أثراً ظاهراً، وسبباً في تغيير المعاني يجلبه عامل مؤثر، وبما أن الأثر يسبقه مؤثر ببداهة العقل، والسبب يعقبه مسبب كما هو معلوم في الطبيعة، ومنطق العقل كان العامل في تنظير النحاة كالعلة العقلية مع معلولها[3]، وقد انتهى البحث في ذلك إلى تسمية هذا السبب المؤثر، والرابط الذي يربط المعنى المستكن في التركيب بالأثر الإعرابي الظاهر بالعامل، فالإعراب عند النحاة: «أثر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة»[4]، والعامل في اصطلاحهم هو: المؤثر الذي أوجب كون آخر الكلمة على وجه من الإعراب دون غيره[5] يستدعي هذا الوجه الإعرابي وجهاً من الدلالة دون غيره، أو هو كما يرى الرضي الأستراباذي: ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب[6]، ومن التعريفات الحديثة للعامل التي يجدر ذكرها لوضوحها أن العامل «هو ما يؤثر في

---

1) انظر: الخصائص لابن جني: 36/1.

2) يمكن أن تنظر في ذلك: ضوابط التفكير النحوي لمحمد عبد الفتاح الخطيب: 8/2، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث للدكتور نهاد الموسى: 39.

3) انظر: التفكير العلمي في الدرس النحوي الاستقراء- التحليل- التفسير لحسن خميس الملخ: 213.

4) شذور الذهب لابن هشام: 33، وقطر الندى لابن هشام: 16.

5) انظر: العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني: 73.

6) انظر: شرح الكافية للرضي الأستراباذي: 72/1.

اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرهما، ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة، أو مقدرة»[1].

ويرى بعض الباحثين أن نظرية العامل من مظاهر تأثر النحو بالمنطق، فقد بدأت فكرة العامل على أساس أن الحادث لا بد له من محدث، والأثر لا بد له من مؤثر، وبذلك فإن الحركات الإعرابية التي تتعاقب على كلمات العربية في الجملة المركبة لا بد لها من سبب مؤثر، هذا المؤثر هو الذي انتهى النحاة إلى تسميته العامل[2]، فالفكر النحوي في موضوع العامل وفي غيره من المواضيع اللغوية يمتزج كلياً بالفكر العقلي المنطقي، والفلسفة الكلامية عند هؤلاء الدارسين[3]، وفي رأيي أن طبيعة اللسان العربي قد ساعدت على الأخذ بالفكر المنطقي، وأصول الكلام؛ لأنه مبني على قواعد الفكر المنظم الذي يشكل التفكير المنطقي السليم جزءاً رئيساً من بنيته، وإن إسراف النحاة المتأخرين على وجه التحديد في الأخذ بالعامل في كل أبواب النحو ومسائله يؤكد من جهة واضحة أن مسالك النحو عامة وفكرة العامل تتصل بأصول المنطق، وتتأثر بها.

والعوامل في نظر النحاة ليست مؤثرات حسية كالحرق بالنار، وإنما هي في فكرهم: مقتضيات، ومؤثرات تصاحب الأثر الإعرابي، توجد بوجوده، وتختفي بعدم وجوده، وهذا ما يؤكده ابن جني بقوله: «ألا تراك إذا قلت: (ضرب سعيد جعفراً) فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصُل من قولك: (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد، والراء، والباء على صورة (فَعَل)، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ صحبه، كـ(مررت بزيد، وليت عمراً قائم)، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه مع الاسم، هذا ظاهر القول، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة، ومحصول الحديث فالعمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا بشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو

---

1) النحو الوافي لعباس حسن: 75/1.

2) انظر: النحو العربي وعلاقته بالمنطق: 213، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي: 260.

3) انظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى: 31.

باشتمال المعنى على اللفظ»[1]، وبناء على ذلك يمكن لي القول: إن نسبة العمل إلى الألفاظ على سبيل مجاز الإسناد؛ لأن العامل والمعرِب في الحقيقة هو المتكلم، ولكن الألفاظ كالمحل للعمل، فكانت هذه العلاقة هي المسوغ لهذه النسبة غير الحقيقية، فالنحاة لم يختلفوا في أن العوامل في ذاتها لفظية كانت أو معنوية ليست هي المحدثة للآثار الإعرابية، ولا هي المنشئة للمعاني، واتفقوا على أن محدث ذلك هو المتكلم[2] كما مر معنا عند ابن جني، ولكنهم اعتبروها، وسموها عوامل؛ لأنها وجدت في اللفظ بوجود الأثر الإعرابي، والتغير المعنوي المصاحب له، وكأن لفظ العامل عندهم يقصد به بيان التعلق، والارتباط بين أجزاء الكلام، والتأثير الحادث بفعل نية المتكلم، فالموجد للمعنى الذي هو المقتضي على وجه الحقيقة هو المتكلم، وهو كذلك الموجد لعلامات هذه المعاني، والنسبة إلى الألفاظ في ذاتها إنما جاءت؛ لأنها هي السبب، فالمتكلم كما صرح العلماء الأولون هو الذي أنشأ المعاني، وهو الذي أحدث الحركات؛ لتكون دلائل عليها[3].

ولما أسند النحاة العمل إلى العوامل اللفظية والمعنوية كأنهم جعلوا لها قوة في نفسها، ولم يقفوا عند هذا الحد، بل رتبوها حسب قوتها، فجعلوا العمل الأقوى للعامل اللفظي؛ لأنه الأصل، ولأنه محسوس يدرك بالسمع، وأما المعنوي فجعلوه دون الحسي؛ لأنه معقول يستنبطه المتكلم[4]، وجعلوا الفعل أقوى العوامل اللفظية، يليه في القوة الحرف، ثم الاسم العامل عمل الفعل، ثم يأخذ كل لفظ عامل رتبته حسب قوة عمله، وقربه من الفعل في ترتيب دقيق، ولعل الفعل حل في المرتبة الأولى؛ لأنه يشتمل على حدث، وترتبط بالحدث متعلقات كثيرة، مثل: المحدث، والمحدَث، والهيأة التي حصل عليها، والغاية، والزمان، والمكان، كما قسم النحاة العوامل على سماعية تقتصر على ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها، كحروف الجر التي نُعمل بها ما عملت به العرب دون تجاوز، وقياسية سمعت عن العرب، وعملوا بها في كلامهم، ويقاس عليها غيرها باطراد كالفعل الذي يعمل باطراد قياساً على الأفعال المنقولة

---

1) الخصائص لابن جني: 110/1.

2) انظر: شرح الكافية للرضي الأستراباذي: 72/1.

3) انظر: نظرية العامل في النحو العربي للدكتور رياض الخوام: 21.

4) انظر: المرتجل في شرح الجمل لمحمد بن عبد الله بن الخشاب: 114.

التي أثرت كلها العمل في فاعلها، ومفعولها، ويصلح بذلك بناء قاعدة قياسية مطلقة تحكم بالعمل لكل فعل[1].

وفكرة العامل النحوي عند الدارسين تقوم على مجموعة من الضوابط، فهي ليست فكرة مرسلة، ولا هي نظرية مطلقة من القيود، بل هي نظرية ثابتة تقوم على أدلة، وتتبني على أسس، ومن هذه الأسس التي تقوم عليها في نظر بعض الباحثين:

1- الربط، والتركيب: ويقصد به التأليف بين العامل والمعمول لإنتاج المعاني النحوية التركيبية المتنوعة.
2- الاقتضاء، والتعلق: فالعامل يقتضي معموله، ويطلبه، ويتعلق به تعلقاً مفسراً.
3- الاختصاص: كل عامل يختص بمعمول، ويستبد كل معمول بعامل يؤثر فيه.
4- الرتبة: وهو ترتيب الكلمة، وموقعها مع قريناتها في الجملة.
5- التسلط: وهو تأثير العامل في معموله بحيث يؤثر فيه الإعراب ظاهراً، أو مقدراً.
6- الانقطاع العاملي: وهو عكس التسلط.
7- المباشرة، أو الوساطة: وهو دخول العامل على معموله مباشرة، أو توسط أجنبي بين العامل والمعمول.
8- الأثر الإعرابي الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل.
9- ما يمنع العامل من التأثير[2].

ومع مركزية فكرة العامل في الدرس النحوي القديم والحديث تجدر الإشارة إلى أنها -باعتبارها فكراً ونظراً بحتاً- لم تسلم من النقد، والاعتراض، وقد رفع لواء النكير عليها ابن مضاء القرطبي الذي ثار على فكرة العامل، ودعا إلى رفضها جملة في كتابه (الرد على النحاة)، وظاهرٌ من عنوان الكتاب أن خصمه في إنكار العامل جماهير النحاة، وقد رأى كما في مقدمة كتابه أن غرضه من إنكار العامل

1) انظر: أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني: 150.
2) انظر في هذه الضوابط: ضوابط الفكر النحوي لمحمد عبد الفتاح الخطيب: 49 وما بعدها.

حذف ما يستغني عنه النحوي، وقد وصف فكرة العامل بالادعاء الذي لا يقوم عليه الدليل[1]، ودعم رأيه في إسقاط العامل، وعدم حاجة النحوي إليه بجملة من الحجج، منها: أن الاعتماد على العامل، وتفسير الكلام به يحط كلام العرب عن رتبة البلاغة؛ لما يؤدي إليه من التأويلات، والتقديرات، ومنها أن العمل يكون لما يعمل بالإرادة كالإنسان، أو بالطبع كالنار، والعامل النحوي لا يعمل بهذا، ولا هذا، فهو بهذا محض ادّعاء، وتقول[2]، يقول: «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها، ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة، ولا طبع».

وفي رأيي أن ابن مضاء يأبى مما يظهر من كلامه إلا أن يحمل مصطلح العمل على ظاهره، وليس العمل النحوي عملاً حقيقياً كما سبق، وبالنظر فيما انتقدت به فكرة العامل يظهر أن كل ما قيل في إبطالها، وعدم الاعتداد بها لا يصمد أمام أقوال الجماهير من النحاة الذين يقيمون عليها آراءهم، ولكن من المهم الاعتراف كذلك بأن فكرة العامل شأنها شأن أي فكر لغوي، أو غير لغوي شابها ما شابها من التغمق، فقد «أسرف النحاة في استعمال العامل، وفيما أحاطوه به من البحوث الكثيرة التي أداروها على ظهوره، وتقديره، وعلى تعداد العوامل، وأنواعها، وعلى ذكر ما قد يعرض لها من العلل، أو يحدث لها من الخلل»[3]، ومعظم هذا الإسراف والجموح فيما يتعلق بالعامل تجده عند المتأخرين اللذين خرجوا عن منهج الأوائل من اللغويين الذين كانوا يعتبرون النحو وسيلة لحفظ اللسان وضبطه، لا معرضاً لحشد المقولات العقلية المجردة[4].

وإني أرى أنه مما يدل على رسوخ فكرة العمل أنا لو حذفنا هذه الفكرة أو النظرية مسايرة لمن يتهمون النحو بالتعقيد في التقعيد لاكتفينا في تعريف الإعراب بقولنا: إنه أثر ظاهر، أو مقدر، ولبقي التعريف قاصراً قصوراً بيناً؛ لأن هذا الأثر يظل محتاجاً إلى ما يفسره، ويضبطه، فهو أثر متغير بتغير المعاني، وتغيُّرُ المعاني يلازمه تغير موقع الألفاظ في الجملة، ولسد هذه الثغرة كان النحاة مضطرين إلى القول بالعامل؛ لأن العامل يفسر العلاقات القائمة في الجملة، وهذه العلاقات هي التي تفسر المعاني التي

---

1) انظر: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي: 69.

2) انظر: المصدر السابق: 69-70.

3) النحو وعلاقته بالمنطق لمحمود محمد علي: 313.

4) انظر: المصدر السابق: الصفحة السابقة.

تغير الإعراب لبيانها، واستبعاد العامل اعتماداً على القول بأن المعرب في الحقيقة هو المتكلم قول عام لا دليل فيه، ولا قرينة على سقوط العمل، فإن كان المتكلم هو المعرب فلمَ لا يجوز قوله: جاء محمداً بالنصب إذا أراد ذلك؟ والحقيقة أن نظام الجملة العربية لا يسمح بذلك، فكان مؤدى ذلك أن للعربية قواعد في بنيتها العقلية العميقة تقتضي ما تقتضي من الإعراب، وأن الوضع المنطقي للغة هو الذي يحتم أن تكون على هذا النظام.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى محاولات عديدة لإلغاء نظرية العامل من قبل الدارسين المحدثين، أو التقليل من دورها في تفسير الدلالة المركبة في العربية، جاءت هذه المحاولات أحياناً بحجة تيسير النحو، وتخليصه مما شابه من مظاهر الصعوبة، والتعقيد، أو تخليصه من آثار المنطق اليوناني[1]، فقد ضاق بعض الباحثين بها ذرعاً، ورأوها غثاء يجب الاستغناء عنه، فرأى بعضهم أن النحاة قد قصّروا في الاهتمام بالقرائن المختلفة التي يتحدد بها المعنى، وقصَروا درسهم على العامل، ودعا إلى ما يسمى تضافر القرائن اللغوية لتحديد المعنى، ووصف العامل، وما قيل به بأنه «لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بأقوالهم على علاتها»[2].

وبعد أن نظرت في هذه الدعوات اتضح لي أن أصحابها قد رموا سالف النحاة بما اتصفوا هم به من السطحية في الفهم، فقد تجاهلوا أن فكرة العامل تحوي في طياتها كثيراً من قرائن المقام، والمقال، وأن الدراسة النحوية اعتبرت كل السياقات في تصور المعنى، وسواء أكان الإيغال في فكرة العامل ناتجاً من التأثر بالمنطق اليوناني كما يرى بعض الباحثين، أم كان نظراً خالصاً قاد إليه الفكر بعد استقراء اللغة، وبحثها فإن النتيجة التي نبغيها ثابتة، وهي تناسب أحكام التركيب اللغوي مع قضايا المنطق، ومسالك الجدل على ما سبق تفصيله في علاقة الأصول النحوية بقضايا المنطق.

---

1) انظر هذه المحاولات في: البحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار عمر: 146، ونظرية العامل في النحو العربي للدكتور رياض الخوام: 25 وما بعدها، وانظر بعض الأفكار المطروحة بدلاً من العامل عند كل من: إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، ومهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه).

2) اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان: 207.

وإذا ثبت بهذه التوطئة المنطقية صحة القول بالعامل نظراً، ولزوم القول به بقي أن أثبت تضمنها نوعاً من المناسبة ذا صلة بموضوع البحث؛ إذ الغاية من بحثي في موضوع العامل هي استخلاص التناسب في هذا الجانب من الدراسة اللغوية النحوية، ولا يخفى أن مفتاح دلالة التركيب في العربية هو الإعراب، وأن الإعراب خصيصة العربية التي امتازت بها، والتي قاد النظر في تراكيبها المختلفة، واستقراؤها، واستبطان معانيها إلى إثبات فكرة العامل، واستنباط أحكامه، والعمل بها في النحو تنظيراً، وتطبيقاً، وتحليلاً، وتأويلاً، فصارت عصب الدراسة النحوية، ولو استبعدنا فكرة العامل فسيفقد التحليل النحوي قدراً كبيراً من عوامل فاعليته، وأسباب قوته.

وجملة النظر أن وجود اللفظ العامل مقترناً بغيره في الجملة مغيراً الإعراب محدثاً معنى مغايراً هو الباعث على النظر في فكرة العامل، واختراعها، وطبيعة التركيب في العربية هيأت للفكرة، فأنت ترى أن العلاقات بين الكلمات في التركيب العربي كأنها تتضمن طالباً، ومطلوباً، الطالب هو العامل، والمطلوب هو المعمول (الأثر الإعرابي المتغير)، ولما اقترنت بعض الألفاظ (العوامل) بالآثار الإعرابية، وارتبطت هذه بتلك في ذهن المتكلم، وفكره، صار لها من القوة ما ليس لغيرها، وصار للألفاظ غير العوامل في الحس ضعف يتحسسه في نفسه؛ لأنه لا يقترن به أثر إعرابي من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، وبذلك قالوا في بعض الألفاظ التي تعمل أحياناً: إن فيها صلة بالفعل الذي هو الأقوى في العمل؛ وذلك لعملها في بعض المواضع دون بعض، وذلك كله ينتهي بنا إلى إثبات أن النزعة العقلية المنطقية في طبيعة اللغة، وفي دراستها هي ما أدت إلى اختراع العامل، ومن ثم دل ذلك على انسجام التركيب اللغوي مع النظر العقلي المجرد، وعلى الترابط الفكري بين النسق التركيبي للجملة العربية، ومدارك العقل.

ومن هنا يمكن لي الحديث عن المناسبة بين المعنى والإعراب التي يفسرها العامل النحوي، فالكلام المركب ترتبط أجزاؤه، ويعلق بعضه ببعض، وتترابط أعضاؤه بهذا الرابط المعنوي الذي هو قائم في نفس المتكلم، وحاضر في ذهن السامع، ولازم في فكر المعرب؛ حتى تتميز أجزاء الكلام، وتعرف المعاني التركيبية فيه على وجه من الدقة، ويعرف أثر هذا اللفظ في ذاك، وعلاقة هذه الكلمة بقرينتها، والغرض الحاصل، والمعنى الناتج من التركيب، وناتج البحث أن العامل رابط يتخلل الكلمات المتراصفة تركيبياً،

المتوالية لفظياً، وهو يفسر المعاني الناشئة في التركيب الحاصلة من نية المتكلم التي عقدها، وقد حددها النحاة، وعددوها، وبينوا أنواعها، وهذا في حقيقته رابط فكري يمكن وصفه بالتناسب غير أنه ينبغي لنا أن نفهم أن هذا التناسب نوع خاص ليس من جنس ما سبق، ذلك أنه فكرة حاصلة في ذهن المشتغل بالكلام والمعرب تفسر له العلاقة بين الألفاظ في النظم، وتعينه على فهم المعاني الحاصلة نتيجة تغير مواقع الكلمات، وتوارد الألفاظ، وأثر ذلك في المعنى، وكأن للألفاظ قوة في نفسها تؤدي إلى هذا التأثير البائن، وتغير الحركة على آخر الكلمة، فتأتي بالرفع أحياناً، والنصب أحياناً، والجر أحياناً، والجزم أحياناً، ويقترن بذلك، أو يتفرع عنه معنى يتحصل في نظم الكلم، ولا ينفك المتكلم عن استحضار ذلك المعنى في فكره، فالألفاظ مع ما تحمله من معنى وضعي، ودلالة معجمية تحمل بفعل العامل الفكري العقلي دلالة أخرى تركيبية تُلحظ بضميمة كل كلمة مع غيرها في النسق الكلامي، فالمناسبة هنا معنوية محضة ناتجة من حضور فكرة العمل، والتأثير في ذهن مستعمل اللغة، هذا العمل هو ما يفسر التغيرات الإعرابية، والمعاني الحاصلة معها، ولا يمكن لمن تعمق في هذه الفكرة، واستوعب هذا النظر إلا أن يسلم بصحته، ويعترف بالتناسب الذي يحققه العمل النحوي، وتأثير الألفاظ في عقد المتكلم، ومما يؤكد ذلك أن النحاة لم يجعلوا كل الألفاظ عوامل، بل خصوا بالعمل أنواعاً معينة منها؛ وذلك لما لاحظوه من اقترانها بالتغير الإعرابي مع ملازمة المعاني المخصوصة، فربطوا هذا بذاك، وكأن لهذه الألفاظ العوامل روابط غير ظاهرة، وتناسبات عقلية لازمة مع ما أثرت فيه ظاهراً، وعملت فيه عملاً إعرابياً يمكن رصده.

ولا يهم في هذا البحث تتبع تفاصيل فكرة العامل بقدر ما يهمنا ربط فكرة العامل النحوي بما اعتراها من عرض ورد بفكرة التناسب بين اللفظ والمعنى التي تدور عليها الدراسة، وإمعاناً في تأكيد التناسب في فكرة العامل أستعرض فيما يلي بعض ملامح فكرة العامل التي سبق الكلام فيها، ومن خلال أصولها التي سبقت عند النحاة مع محاولة ربط هذه الملامح بفكرة التناسب بين الألفاظ والمعاني، وذلك في النقاط التالية:

أولاً– أن ما قاله النحاة في العامل تعريفاً، وتقسيماً، وبناء الإعراب عليه ليس من باب الإغراب، أو الإبهام، ولا من باب تطويل ذيول الكلام بما لا طائل تحته، وإنما هو وصف حقيقي لطبيعة اللغة العربية

التي ترتبط أجزاؤها كأنها جسم واحد، ويقوم بين الكلم فيها روابط عضوية تتبع الروابط المعنوية لا يمكن لذي بصيرة أن يغفلها، فإن اللغة العربية تميزت في بنائها التركيبي بخصائص لا تشبه أية لغة أخرى، والإعراب مظهر جلي لهذا التميز، وقد أدى النظر في الإعراب إلى تقدير العوامل، فكان التناسب الخفي في لغة العرب كامناً في قوة التأثير التي في الكلمة، هذا التأثير هو الذي سماه النحويون بالعامل، فالكلمات تؤثر بقوة فيها، لكن أثرها ظاهر، هذه القوة التي للألفاظ العاملة بتأثيرها في غيرها يستشعرها المتكلم، ويحسها المعرب، وهي مناسبة من حيث ضرورة تأثير الكلمة في المعنى، ولا محيد للمتكلم من إعمال هذا التأثير، ومراعاته، وهو عين التشاكل في التركيب العربي بين الشكل اللفظي، ومضمونه العقلي، وبذلك يمكن القول بأن النحاة كانوا مضطرين إلى إيجاد فكرة العامل؛ ليكتمل التصور اللغوي، ويمكنَ توصيف العلائق بين الكلمات، يوضح ذلك تعريفهم العامل بأنه ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، وقد فُسر هذا التقوم بأنه نحو من قيام العرض بالجوهر[1]، فالتعالق بين الكلمات الذي توضحه فكرة العامل وفق الصناعة النحوية يقوي بناء الكلام، ويربط بعضه ببعض برابط فكري صناعي وثيق، ويجعل لبعض الألفاظ تأثيراً في بعض، ولبعضها تأثراً من بعض، فتكون في النسق الكلامي مترابطة متراصة، وهذا من ميزة التناسب التي يتعلق فيها اللفظ بالمعنى برابط من التجانس، فقد كان النحاة يدركون أن فائدة الإعراب في العربية التفريق بين المعاني التي تتوارد على التركيب، ولكنهم لم يكتفوا بربط درسهم اللغوي، وتقعيدهم النحوي بهذه المعاني فقط، بل أضافوا إلى ذلك ربط التغيرات بالعوامل التي هي صاحبة للتغيرات الإعرابية؛ ليسهل معرفة الإعراب، وتعليم القواعد[2]، ولعل فكرة العمل على النحو الذي سبق وصفه تتضمن علاقة بالتناسب من حيث إن التناسب مما يؤكد، ويحقق الارتباط بين الألفاظ والمعاني برابط التجانس غير أن الرابط وفق نظرية العامل متوافق مع طبيعة الدلالة في التركيب التي هي ذهنية بحتة، فناسب نوع التناسب والتشاكل نوع الألفاظ والمعاني، فاستحق أن يشبه هذا الرابط المعنوي الضروري رابطة التجانس، وإن نظرية العمل هي في حقيقتها فكرة تفسر ظهور الأثر الإعرابي برابط فكري محض يقوم في نفس المتكلم، الدليل عليه اقتران الألفاظ بالأثر الإعرابي، فكان ربط هذا الأثر الظاهر بفكرة العمل الخافية هي السبيل الوحيد لاكتمال تفسير دلالة النحو.

---

1) انظر: شرح الكافية للرضي الأستراباذي: 72/1.

2) انظر في هذا إن شئت: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة لمحمد أحمد عرفة: 137.

ثانياً– أن نظرية العامل من أرقى النظريات التي مر بها البحث النحوي[1]، وأن الفكر الصائب، والنظر الثاقب هو ما ألجأ النحاة إلى اختراعها، وأدى بهم إلى القول بها، فلم تكن الفكرة سفسطة، أو ظناً لا غناء فيه، بل هي فكرة قاد إليها الدليل، وانتهى إليها البحث والتحليل، وخلص إليها فقهاء العربية في درس يجسد العمق، والأصالة نتيجةً للتلازم بين بعض الألفاظ، وأنواع الإعراب التي ينشئها المتكلم، وقد بدا للعلماء أن يقولوا بأن التغير الإعرابي إنما هو بفعل اللفظ المتشبث به في نظم الجملة، وكأنه نتيجة حتمية لوجوده، وسبب مباشر له، فنُسب العمل إلى هذه الألفاظ، أو المعاني التي سميت عوامل، وأحس المتكلم المعرب من نفسه بعد ذلك أن لهذه العوامل في ذاتها تأثيراً، ولها قوة في نفسها، وفي الحقيقة لا قوة ولا تأثير إلا بفعل قصد المتكلم الذي جعل العمل مسبباً من التأثير الذي أضمره، وقدره؛ ولذلك جاء في تعريف بعض المتأخرين للإعراب أنه «ما جيء به لبيان مقتضي العامل»[2]، وهذا وجه شبه كبير بين العلاقة في التناسب اللغوي، والعلاقة في العمل النحوي؛ لأن الكلمة المناسبة لمعناها صوتياً أو صرفياً تنادي على معناها وكأن لها تأثيراً بذاتها، وفكرة العامل لا محيد عنها كما سبق بيان ذلك؛ لأن العمل يفسر التغير الإعرابي، ويجعله مضبوطاً مقنناً، ففكرة العمل تأتي كواسطة بين التركيب، ومعناه، وهي حلقة وصل بين المعرب والمعنى الذي يبحث عنه، ولا شك أن العمل بهذه الصورة يشبه توسط المجانسة الصوتية والصرفية بين اللفظ والمعنى، وهي بذلك تناسب جلي بين الشكل التركيبي، والمضمون النحوي.

ومع كل ما قيل لإسقاط نظرية العامل ما زالت هي النظرية التي تفسر قواعد النحو، ولم يجد المعربون عنها بداًّ، ولم تزل مستند التقعيد النحوي بكل مدارسه؛ لأن للعمل طبيعة خاصة، فهو مؤثر متغير لا يمكن ضبطه إلا بالعلاقات العقلية في التركيب والتي تستند على الروابط القائمة بين أجزاء الكلام المسند، ومادامت الفكرة قد فرضت نفسه فإنها لا شك تتضمن مجانسة ومشاكلة بين التفكير والتعبير، فالمعنى النحوي في العربية لا يتحصل بالإعراب آلته العامل، وباختلاف الآلات يكتسب اللفظ

---

1) انظر: التفكير العلمي في النحو العربي لحسن خميس الملخ: 211.

2) حاشية الصبان على الأشموني: 72/1.

آثاراً إعرابية خاصة تتبعها معان خاصة، وهذا ظاهر من تفسير النحاة للعامل؛ فالإعراب لا يمكن تفسيره، وضبطه إلا بالعوامل على الوجه المعروف عند العلماء، ومادامت فكرة العامل ملازمة للإعراب فهنا يكمن التشاكل، لأن المشاكلة ملازِمة للكلمة التي تناسب معناها.

إن العامل في العربية أداة بناء وربط بين الشكل اللغوي، ومضمونه الفكري، فالنحو العربي يصف الأفكار، وينظمها، وعليها تتبني العبارات، ويتأسس نظمها، والعامل هو الكفيل بوصل العبارات بمقاصدها، وفي هذا يظهر التناسب النحوي، ويكمن في حقيقة هذا الموجب الذي هو فكري محض حتى في شكله اللفظي المتعارف عليه، وإن تعلُّق الفكر بشكل الكلمات بواصل العامل مظهر جلي للتناسب النحوي التركيبي قد لا نجد له شبيهاً في غير لغة العرب؛ إذ الكلام المتناسب مع المعنى إنما يقوم بثلاثة عناصر: «لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم»[1]، وهذا الرباط هو عقدة المناسبة بين المظهر، وجوهره، وإن العامل في دلالة النحو يشبه الرباط الناظم، وإذا كان من السمات الجلية للمناسبات أنها تقوي الصلة، وتوثق الربط بين الألفاظ والمعاني فإن هذه السمة تتحقق بصورة واضحة في العامل؛ لأن فكرة العامل قائمة على أن الربط بين العلامة الإعرابية والمعنى الدالة عليه لا يتقوم إلا بما يقوم في عقل المتكلم، ونيته، وهذا مما يؤكد صلة اللفظ بالمعنى، ومن هذا الوجه كذلك يمكن اعتبار فكرة العامل مناسبة بين الألفاظ والمعاني، وثبت بذلك للعوامل معنى المناسبة بثبوت لوازمها.

ثالثاً– أن الباعث الذي جعل العلماء يقولون بالقياس والتعليل هو الباعث نفسه الذي أفضى بهم إلى القول بالعامل، وهو النظر في أسباب الأحكام اللغوية الظاهرة الثابتة بالنص، والنقل الصحيح عن العرب الفصحاء الخلصاء، فقانون السببية الذي يفسر كل ظاهرة طبيعية، هو ما قاد النحاة إلى اختراع العامل[2] لتفسير الظاهرة الإعرابية؛ لأن السببية ترمي إلى تحليل الظاهرة، ثم تعليل سبب ورودها، واكتشاف ما وراءها، وصياغة قانون يفسرها، وعلى ذلك تعد فكرة العامل مظهراً من مظاهر ارتباط الفكر النحوي بالمنطق العقلي؛ ذلك أن العقل يقضي بأن لكل حادث محدثاً، ولكل أثر مؤثراً، والإعراب مظهر نطقي حادث، وأثر ظاهر، وبناء على هذا انتهى النظر والفكر إلى ضرورة العامل، وجريانه مجرى

---

1) بيان إعجاز القرآن للخطابي: 27.

2) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: لتمام حسان: 55.

المؤثرات الحقيقية، وبهذا قال العلماء، وأجروا أحكامهم، وأقاموا أفكارهم[1]، ومادام القول بالعامل نتيجة منطقية فهو وجه شبه بالمناسبة؛ لأنها علاقة منطقية، ونوع تجانس عقلي بين اللفظ والمعنى، وعلى ذلك فالقول بالعامل لا يخرج في الجملة عن المناسبة الواقعة بين طبيعة التراكيب العربية، ومنطق الفكر العقلي.

رابعاً– أن نسبة العمل للألفاظ –وإن كان على سبيل من المجاز كما قلنا– لها حظ كبير من النظر؛ ذلك أن ترتيب الألفاظ من حيث العمل واقعي إلى حد بعيد، فالمتكلم يحس بذلك في نفسه، فعلى سبيل المثال: المشتق إذا تحول إلى اسم، وابتعد عن صفته العاملة بتحوله من صفة العمل إلى صفة أخرى لا تجتمع مع هيأته العاملة إلا في شكل الصيغة فإن المتكلم يعاملها كالاسم الجامد الذي لا تعلق له بشيء، ويصير في فكر المتكلم كأنه منزوع العمل معدوم القوة، مثال ذلك كلمة (مستقبل) عند استعمالها بمعنى: الزمن الآتي، فإن قوة الاشتقاق تضعف فيها لعدم عملها، ولعدم تعلق شيء بها تعلقاً معنوياً نحوياً، وذلك بخلاف المشتق العامل المتعلق بمعموله الذي يتلمس فيه الناطق قوة وتعلقاً بغيره، وعلى ذلك ترتبت أحكام نحوية مستقاة من الاستعمالات اللغوية، ومن آثار هذا التنظير: أن الأصل في التعاطف عدم جواز عطف الاسم على الفعل، أو الفعل على الاسم عند الجمهور؛ وذلك لاختلاف الجنس بين المعطوف، والمعطوف عليه، ولكن إذا كان الاسم اسم فاعل، أو اسم مفعول جاز التعاطف؛ لأن للاسم المشتق شبهاً بالفعل، ورائحة منه، فيكون المتعاطفان متفقين في الجنس بالتأويل؛ إذ كل منهما في تقدير الآخر[2]، وقد شاع في كلام العرب اجتماع اسم الفاعل والفعل في عطوف الكلام[3]، ففي قول الله –عز وجل–: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[4] انعطف الفعل (يقبضن) على اسم الفاعل (صافات)، «وليس من حقّ الفعل أن يعطف على الاسم، ولا حقّ الاسم أن يعطف على الفعل، ولكن ساغ ذلك في اسم الفاعل، واسم المفعول؛ لما بينهما وبين الفعل من التّقارب

1) انظر: النحو العربي وعلاقته بالمنطق للدكتور محمود محمد علي: 313.
2) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي: 2022/4، وهمع الهوامع لجلال الدين السيوطي: 5/ 271.
3) انظر: معاني القرآن للفراء: 213/1.
4) الملك: 19.

بالاشتقاق، والمعنى؛ ولذلك عملا عمله»[1]، والتقدير في الآية: (صافات وقابضات)[2]، ولا يجوز مثل هذا العطف عند غالب النحاة إذا كان المعطوف عليه اسماً جامداً، ما يدلك على قرب المشتق الذي هو اسم فاعل من الفعل في العمل والمعنى، وأن اسم الفاعل فيه شبه، وقرب من الفعل أهله للقرب منه في المواقع النحوية، وكذلك في قول الله –تعالى–: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾[3]، عطف (مُخرِج) وهو اسم على (يُخرج) وهو فعل لما تقدم، وجاز العطف مع اختلاف جنس المتعاطفين لشبه الفعل بالاسم المشتق في العمل والمعنى، وفي المسألة تفصيل[4]، وهذا التقارب المعنوي بين الكلمات يؤكد أن الأحكام النحوية ليست تصورات ذهنية مجردة لا علاقة لها بطبيعة الكلمات، وإنما هي تصورات تصف حقيقة الألفاظ، وتستبطن ما فيها من القوة، والضعف بحسب الاستعمالات، والسياقات المختلفة، وتفسر العلاقات بين الكلمات، وتعلق الكلمات بعضها ببعض فسره علماء النحو برابط معنوي في ضمير المتكلم وعقله، ثم بدا كأنه قوة للألفاظ في ذاتها، فالربط بين الشكل والمضمون برابط عقلي يجعل هذا بسبب من ذاك، وذاك بموجب من ذلك هو التشاكل والتوافق بين الألفاظ والمعاني النحوية، وليس من الغريب إدراجه ضمن مظاهر التناسب، وعدّه في أشكالها.

وحاصل النظر أن بواعث وضع فكرة العامل، والأسس القائمة عليها نجدها كلها بلا استثناء تستمد من المنطق، وتعتمد على الاستنتاجات العقلية، ما يجعل التناسب حاضراً في كل ذلك، ويؤكد أن جذور الفكرة منطقية، وأسسها عقلية، وبذا يتأكد التناسب بين التراكيب اللغوي باعتبارها شكلاً لغوياً حسياً، والمعاني النحوية المنطقية باعتبار علاقتها الوطيدة بالتفكير العقلي المنظم الذي هو مرجع ثابت، ونتيجة ذلك ربط معنوي وثيق يفسر البنية العقلية العميقة في التراكيب اللغوية العربية، فالعامل النحوي من أوضح مظاهر التناسب بين التركيب الإسنادي، ومعانيه المتعلقة به، ولربما كان سر التناسب الخفي في تركيب لغة العرب يكمن في قوة التأثير الذي أودعه المتكلمون فيها، هذه التأثير هو الذي انتهى النحاة إلى تسميته العامل، وفي اعتماد دلالة الإسناد على القرائن العقلية بصورة واضحة جلية، وهذا عين

---

1) أمالي ابن الشجري: 204/3.

2) انظر: المصدر السابق: 205/3.

3) الأنعام: 95.

4) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: 383/3، وهمع الهوامع للسيوطي: 224/3.

التناسب في المظهر النحوي، وليس بغريب ولا بعيد أن ندرج فكرة العامل بهذه الصفة التي شرحتها ضمن أنماط المناسبة في نواحي العربية؛ فالمناسبة هنا نوع مخصوص قائم على الربط بين معاني نظم الجملة، ونية المتكلم، واختياراته في التركيب، أو هي فكرة لغوية لها حظ من التفكير العلمي لا نجد له مثيلاً في أي تركيب من اللغات الأخرى، وهو منطق لغوي يفسر العلاقات بين الكلمات، واختلاف الإعراب الناتج من اختلاف أسبابه، وموجباته في النظم.

الخاتمة

وفي ختام الأطروحة، وبعد الانتهاء من عرض فصولها، ومباحثها، وكل محاورها البحثية أضع بين يدي القارئ النتائج التي انتهيت إليها، والتوصيات التي آمل أن يأخذ بها الدارسون والمختصون.

أولاً- النتائج:

وأجملها في النقاط التالية:

1- أن مناسبة الشكل اللفظي للمحتوى الذهني في ألفاظ العربية تتجاوز مفهوم التجانس بين أصوات الكلمة ومعناها، أو ما يسمى بـ(القيمة التعبيرية للحروف)، فهي تشمل كذلك التجانس الصرفي، والتجانس التركيبي، ولكل نوع من هذه الأنواع مظاهر، ومواطن، وقد حاولت في هذه الدراسة استيعاب كل أنواع المناسبة، والتمثيل لكثير من مظاهرها بأمثلة صالحة كفيلة بإثبات ظاهرة التجانس اللفظي المعنوي في كل مستويات الدرس اللغوي.

2- تضمنت الدراسة اجتهادات في تأصيل فكرة التناسب، وتفصيل مظاهره، وتخليص مفهومه من المفاهيم المقاربة له، وتوسيعه ليستوعب مستويات الدرس اللغوي على غير ما درج عليه الباحثون عند تناول هذا الموضوع، وهذا واحد من عناصر الحداثة والطرافة في الأطروحة، ولم تخرج هذه الإضافات البحثية عما تقتضيه أصول البحث العلمي.

3- تعتبر المجانسة اللفظية المعنوية وثيقة الصلة بالبلاغة؛ إذ هي من وسائل بلوغ المعنى وتبليغه؛ فقد اتفقت كلمة العلماء على أن من البلاغة اختيار اللفظ المناسب للمعنى المناسب له، وإن اختيار اللفظ المجانس لمعناه من حيث البناءُ اللغوي مما يقوي رابط اللفظ بالمعنى، ومن ثم فهو يحقق فصاحة المفردة التي هي طريق البلاغة، وشرط من شروطها، وبذلك تبدو العلاقة وثيقة بين الجانب البلاغي، والتجانس الصوتي المعنوي في تصوير المعنى، ورسم الصورة الذهنية له، وهذا ما يسمى بالبلاغة الصوتية التي تتعاضد مع فنون البلاغة الأخرى في تحديد المعنى، وتجسيده.

4- أن المناسبات بين الألفاظ والمعاني سياقات معتبرة يجب أن تراعى في توجيه معنى الكلام، والتفريق بين الدلالات المتقاربة، وتمييز المعاني في الكلمات المترادفة، وقد ظهر ذلك جلياً بالتمثيل في طائفة كبيرة من الكلمات التي تحمل فروقاً في المعنى، تتجانس هذه الفروق مع طبائع أصواتها، وبنيتها اللغوية.

5- يحتوي القرآن الكريم –وهو إمام البلاغة والمثل الأعلى للبيان– على شواهد صالحة، ونماذج واضحة لمجانسة الألفاظ المفردة والمركبة لمعانيها، وقد مثلت هذه الشواهد ظاهرة التناسب أحسن تمثيل، وتعتبر هذه المجانسة طريقاً إلى التعرف على بلاغة القرآن، ووجهاً من وجوه بيانه المعجز.

6- بحثت الدراسة المناسبةَ اللغوية في الجانب التركيبي، وكانت مباحث هذا الجانب بكراً لم يتطرق إليها المتقدمون والمتأخرون الذين حصروا مفهوم المناسبة في مجانسة الأصوات للمعاني، وأشاروا إشارات إلى مناسبة الصيغ الصرفية لمعانيها، وبذلك اتسع مفهوم التناسب في الدراسة ليشمل كل هذه المظاهر اللغوية؛ إذ هو ارتباط الرمز الدال بمفهومه الذهني المدلول بوجه من وجوه المناسبة والتجانس التي يمكن توصيفها لغوياً، وتصنيفها ضمن أنواع الدرس اللغوي، وتصحيح نسبتها إلى مستوى من مستويات اللغة، والتدليل على ذلك بحثياً، وإثباته علمياً.

7- لا ترتبط فكرة التناسب بأية نظرية من نظريات نشأة اللغة، وإن كان أنصار نظرية التقليد والمحاكاة أكثر تمسكاً بالمناسبة الصوتية باعتبار أن أصل ألفاظ اللغة عندهم، وأساس نشأة اللغة الإنسانية محاكاة الطبيعة، ومجانسة ألفاظها للمسموعات.

8- يفسر بحث التناسب كثيراً من الدلالات، ويقف بالدارس على الظواهر البارزة في اللغة، ويُظهر مزايا العربية في الوضع، وخصائصها التي تتفرد بها عن غيرها، كما يقف الباحث في اللغة من خلال درس التناسب على سر العلاقة بين الألفاظ والمعاني، وذلك عن طريق التماس الروابط بينها، واستظهار بواعث الواضع في تخصيص الألفاظ لمعانيها، وذاك ما يقود إلى تشخيص المعنى الذي هو مقصود كل دراسة لغوية، ومع أن مبحث علاقة اللفظ بالمعنى من المباحث التقليدية في كثير من العلوم ومما لا فائدة كبيرة ترجى منه فإن الباحث قد استخلص من دراسات

علمائنا في هذه القضية ما يسند فكرة المناسبة، ويؤكد صحة الافتراضات التي استند عليها البحث، ويزيل كثيراً من اللبس في موضوع الجدل في علاقة اللفظ بمعناه.

9- أن إثبات التناسب نظرياً مبني على أن الوضع اللغوي، وتعيين اللفظ للمعنى يحتاج إلى نوع من الاستحسان؛ لأنه اختيار، وتعيين؛ فالواضع لا يختار لفظاً ما لمعنى ما إلا لباعث، وسبب؛ إذ إن أفعال الإنسان منوطة في الأصل بالمصلحة الباعثة على الاختيار، والتخصيص، والباعثُ في الوضع اللغوي أدعى؛ لأن اللغة خصيصة الإنسان اللازمة، ومناسبة اللفظ للمعنى من دواعي الوضع اللغوي، وذلك ما يؤكد أن المناسبة متحققة في لغة العرب في كل مستوياتها، وأن التجانس غالب في وضعها، ضارب في عمقها، وأن مجانسة اللفظ لمعناه تعتبر من البلاغة الصوتية التي تتعاضد مع الصور الفنية البلاغية في تجسيد المعنى، ومطابقة مقتضي الحال، فهو بذلك شائع يجري باطراد، غير أنه يظهر منه ما يظهر، ويخفى منه ما يخفى، إما بسبب ما أصاب اللفظ من التغير، أو ما لحق المعنى من التطور، أو بسبب أن نوع التناسب الذي بنى عليه الواضع وضعه الأول خاف لطيف غير ظاهر يحتاج إلى استكشاف، واستظهار.

10- جاءت مظاهر المناسبة في كتب المتقدمين متداخلة غير مرتبة، وكان من واجبي في الأطروحة ترتيب مظاهر التناسب، وتنظيمها وفق ما يقتضيه السبر والتقسيم، وكان من ذلك تقسيم مجانسة الحروف للمعنى إلى أنواع، هي: محاكاة الصوت للمعنى، أو ما يسمى بـ(الاشتقاق الصوتي)، ثم مجانسة الأصوات لمعانيها دون حكاية صوتية مباشرة، ثم اختصاص أصوات معينة بمعان معينة، وهذه تقسيمات من جهة نظري تضفي على البحث طرافة، وعلى القضية جدة، وكل هذه المظاهر تقع تحت مفهوم التناسب والتشاكل غير أن لكل نوع طبيعة تميزه عن الآخر، ومن مظاهر الجدة كذلك في الدراسة ترتيب أنواع التجانس بحسب أنواع الدرس اللغوي، وتوزيع مظاهره على مستويات النظام اللغوي.

11- الطريق إلى إثبات التناسب هو تذوق الأصوات، ومعرفة خصائصها، أو تذوق طبيعة الكلمات، ثم مطابقة ذلك بالمعاني التي تدل عليها، والحس اللغوي هو العامل المهم في ذلك؛ لأنه الإشارة الشعورية، والمنبه الانفعالي الذي يعد بمنزلة الحاسة اللغوية التي تستشعر المناسبة،

أما الشعور المجرد الذي لا يتخطى عتبة الربط الحسي فليس إلا وهماً لا يغني من الحق شيئاً، ولا تثبت به مناسبة، أو مجانسة.

12- أن الاشتقاق من أخص ما تختص به العربية، وبه تتميز عن غيرها حتى سميت لغة الاشتقاق، فصار علماً عليها، وسمة خاصة بها، ولا لغة من اللغات تبلغ مبلغ العربية في توليد الكلام بعضه من بعض، وللاشتقاق مكانة كبيرة بين علوم العربية، فهو من أنفع علوم العربية، وأدقها؛ لأنه ميزان الكلمات الأصيلة، به يعرف المجرد منها والزائد، وبه يتميز الأصيل من الدخيل، وبطريقه يتعرف الدارس وجوه بناء الألفاظ في قوالب بنائية، وصيغ متعددة، وأنماط صرفية تحقق مقاصد تعبيرية مختلفة، وتجلب معاني متنوعة ذات علاقة بالمادة الأصلية، فتظهر المعاني المتقاربة في المواد اللغوية ذات الأصل الواحد، والاشتقاق من جهة أنه ظاهرة لغوية فريدة في لسان العرب يعكس ما تتميز بها العقلية العربية من التفكير المنطقي المنظم في عملية الوضع اللغوي، وذلك ما ظهرت آثاره في طرائق توليد الألفاظ تماماً مثلما ظهرت براعة العقلية العربية، وصفاء قريحتها في الدلالة النحوية القائمة على الإعراب.

13- أن جريانَ صياغة الأوزان والبنى العربية على نمط منتظم وبصفة مطردة هو ما يمثل قانون التناسب الذي لا يخفى في كل نواحي العربية، وهو دليل أن الصرف العربي مبنيّ على المناسبة، وإن اختصاص بنى معينة بمعان معينة يعد في عرف هذه الدراسة من وجوه المناسبة، كما لا يمكن استبعاد القياسية والاطراد من مظاهر التناسب؛ إذ عدم التناسب مدعاة إلى عشوائية البنى، وخروجها عن قانون الانتظام الذي يعني عدم الانسجام، وعدم التوافق في وضع المعاني للمباني، وعلى ذلك كان اعتبار اختصاص أبنية معينة بالدلالة على معان معروفة مضبوطة من صور التناسب؛ لأنه يؤدي إلى ضبط الوضع، وتحديد أنماطه، ولأن تخصيص شيء بشيء على وجه الكثرة والاطراد داخل في مفهوم المشاكلة والمجانسة الوضعية بين المباني والمعاني، وعلى ذلك يشكل الاطراد في المباني والصيغ الصرفية ملمحاً بارزاً في مناسبة مباني العربية لمعانيها.

14- أن أصول النحو وخاصة القياس والتعليل تستمد من المنطق، وتعتمد عليه، وهذا من مظاهر مناسبة ظاهر التراكيب لدلالاتها، وإن إغراق متأخري النحاة في مزج التقعيد النحوي، وتعليل أحكامه بالمنطق حتى وصفت طريقتهم بالتكلف والتعسف لَيدل من طرف على ارتباط أحكام

النحو بقواعد الفكر برباط وثيق، وصلة قوية، وإن جريان أحكام الدلالات النحوية على المجاري الذهنية أكبر شاهد على التناسب بين التراكيب اللغوية باعتبارها أشكالاً لغوية حسية، والمعاني النحوية المنطقية باعتبارها مدلولات عقلية مجردة، واعتمادُ التفكير النحوي على التفكير المنطقي يؤكد المرجعية الثابتة للأصول اللغوية؛ لأن قواعد المنطق ثوابت كلية لا تختلف باختلاف الألسنة.

15- درستُ نظريةَ العامل، وركزت على علاقتها بظاهرة التناسب، وبدا لي أنها تتعلق بها من جهتين: **الأولى:** أن العلماء قد أسسوا فكرة العمل، وانتهوا إلى تقدير العامل بناء على منطق عقلي هو أن الإعراب أثر، ولا بد للأثر من مؤثر، والسبب يتبعه مسبَّب، فكان العامل هو الذي يؤثر الإعراب المتغير في الكلمات، وهذا التفكير يدل على مدى تقارب التقعيد النحوي مع التأصيل المنطقي، وهذا صريح التناسب بين دلالة التركيب، ودلالة العقل، هذا وإن كانت فكرة العامل فكرة صناعية محضة لا تتعلق بطبيعة التركيب في ذاته لكنها حاضرة عند العلماء الذين قعدوا قواعد النحو، وعند كل من عالج الإعراب، وكل من درس النحو، ما يجعلها من صفات التركيب الضرورية، **الثانية:** أن معالجة الكلام بناء على القول بالعامل يشعر بأن في فكر المتكلم مؤثراً خفياً نشأ بتعالق الألفاظ ، وبطريقه يرتبط الكلام بعضه ببعض، هذا التأثير يضاهي تأثير الأصوات والمباني الصرفية في معانيها المتجانسة معها، والحس اللغوي في هذا وذاك هو شاهد هذا التناسب.

16- أن دراسة أصول التجانس والتناسب بين الألفاظ والمعاني في العربية بمنهجية علمية تثبت أن كل جوانب اللسان العربي تحمل بصمة عبقرية، وطابعا تعبيرياً فريداً، وتثبت كذلك وحسبما صرح بعض العلماء والأدباء أن العربية من أصلح اللغات لتطبيق هذا الجانب من الدرس اللغوي؛ ذلك أن المناسبة بكل أنواعها مظهر من مظاهر الجمال، ووجه من وجوه العبقرية في اللسان العربي، وهي داع من دواعي اختيار اللفظ للمعنى، وتعيينه له؛ فاختيارات الإنسان منوطة في الغالب بالمصلحة، والاستحسانِ، والمجانسةُ بين اللفظ والمعنى سبب من أسباب اختيار اللفظ للمعنى، ووجه من وجوه الاستحسان في الوضع، وهذا سر من أسرار تفرد العربية

في حمل المعاني، وأداء الوظائف المختلفة، وذلك ظاهر في المنظومة الصوتية، والمفردات المعجمية، والبنية الصرفية، والأحكام النحوية التركيبية.

ثانياً- التوصيات:

1- استكمال البحث في موضوع التناسب، واستدراك ما ورد في هذه الأطروحة من قصور، أو تقصير.

2- ألفت نظر الباحثين والمهتمين إلى ظاهرة التناسب في العربية التي تعد من ملامح الجمال في اللسان العربي، وإلى كل ما في اللسان العربي من ظواهر وخصائص تثبت تميزه وتفرده في البيان.

3- أوصي كل الدارسين والمختصين بالكشف والتنقيب في التراث اللغوي العربي، فهو ثروة علمية تستحق الدراسات العميقة، والبحوث الدقيقة.

4- زيادة البحث في قضية الإعجاز القرآني، فكما أن في موضوع التناسب ما يؤكد الإعجاز، ويعد وجهاً من وجوهه فإن للإعجاز وجوهاً خافية أخرى تحتاج إلى شحذ الأفكار لاستنباط وجوه الإعجاز في النص القرآني الذي لا يخلق بيانه، ولا تنقضي أسراره.

انتهت الرسالة

قائمة المصادر والمراجع

1) أبجد العلوم لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1423 هـ- 2002 م.

2) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، دون رقم طبعة، 1937 م.

3) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

4) أسباب حدوث الحروف للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تحقيق: محمد حسان الطيان ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

5) أسرار البلاغة في علم البيان لعبد القاهر الجرجاني، تعليق: محمد رشيد رضا، دار الفكر، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

6) أسرار العربية لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، 1420 هـ- 1999 م.

7) أسلوب التقديم والتأخير دراسة نحوية تطبيقية للدكتورة مها عبد العزيز الخضير: مجلة الآداب واللغات، ديسمبر 2018 م (مجلة إلكترونية).

8) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة لمحمد بن علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: الدكتور عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، دون رقم طبعة، 1418 هـ-1997 م.

9) الأشباه والنظائر في النحو لأبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، دون رقم طبعة، 1985 م.

10) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب لعباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة، دون تاريخ نشر.

11) الاشتقاق لعبد الله أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1420 هـ-2000 م.

12) الاشتقاق للدكتور فؤاد حنا طرزي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2005 م.
13) الاشتقاق والتعريب لعبد القادر بن مصطفى المغربي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1366 هـ-1947 م.
14) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس، دار النهضة العربية، القاهرة، دون رقم طبعة، 1961 م.
15) أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الرباط، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.
16) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.
17) اطراد المعيار في دلالة المبنى على المعنى: نماذج من الاشتقاق للدكتور شكري الشريف، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، أكتوبر/2022 م، العدد العاشر، المجلد الثالث.
18) الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم لعبد الحميد هنداوي، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2004م.
19) الإعجاز الفني في القرآن لعمر السلامي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، دون رقم طبعة، 1980 م.
20) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية لمصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثامنة، 1425 هـ- 2005 م.
21) الإعراب التقديري في الأسماء للدكتور عبد الرزاق فياض علي، مجلة جامعة تكريت للعلوم، جامعة تكريت، العراق، 2012 م، العدد الثالث، المجلد التاسع عشر.
22) الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1999 م.
23) الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، قدم له: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1377 هـ- 1957 م.
24) الاقتراح في أصول النحو وجدله لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، حققه وشرحه: الدكتور محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1409 هـ - 1989 م.

25) أم اللغات: دراسة في خصائص اللغة العربية لسعيد أحمد بيومي، دار الكتب المصرية، القاهرة، دون رقم طبعة، 2000 م.

26) أمالي ابن الشجري لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1991 م.

27) إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبي الحسن، علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ- 1982 م.

28) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، وبحاشيته (الانتصاف من الإنصاف) لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1424 هـ - 2003 م.

29) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد المعروف بابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

30) الإيحاء الصوتي وأثره في الدلالة للحاج علي هوارية، مجلة التواصلية، الجزائر، العدد الرابع عشر.

31) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزَّجَّاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، 1406 هـ -1986 م.

32) البحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، 1986م.

33) البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى، 1414 هـ-1994 م.

34) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، دون رقم طبعة، 1420 هـ.

35) بحوث ومقالات في اللغة لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1415هـ-1995 م.

36) البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، مكتبة المعارف، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

37) بدائع الفوائد لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عطاء العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الخامسة، 1440 هـ-2019 م.

38) البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ركن الدين الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ-1997 م.

39) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

40) البلاغة الصوتية في القرآن الكريم للدكتور محمد إبراهيم شادي، الشركة الإسلامية للنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1409 هـ 1988 م.

41) البنية الإسنادية المجردة في الفكر النحوي العربي للدكتور صلاح الدين ملاوي والدكتورة ليلى كادة، مجلة جيل للدراسات الأدبية والفكرية، مركز جيل البحثي، الجزائر، العدد الرابع عشر، 2015 م.

42) البنية الإسنادية المجردة في الفكر النحوي العربي للدكتور صلاح الدين ملاوي والدكتورة ليلى كادة، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، لبنان، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2015 م.

43) بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية للدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة التاسعة، 2009 م.

44) بهجة المجَالس وأنس المُجالس وشحذ الذاهن والهاجس لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: محمد مرسى الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

45) بيان إعجاز القرآن لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، نحقيق: محمد خلف الله والدكتور محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، 1976 م.

46) البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الليثي الشهير بالجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دون رقم طبعة، 1423 هـ.

47) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، دون رقم طبعة، 2001 م.

48) تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407 هـ-1987 م.

49) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

50) تتمة الأعلام للزركلي لمحمد خير رضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية، 1422 هـ.

51) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي، قدم له وقابل مخطوطاته: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1410 هـ- 1990 م.

52) التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس، دون رقم طبعة، 1984 م.

53) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1418 هـ- 1997 م، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، 1445 هـ - 2024 م.

54) التسعينية لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999 م.

55) تشنيف المسامع بجمع الجوامع لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دراسة وتحقيق: الدكتور سيد عبد العزيز، والدكتور عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي، الطبعة الأولى، 1418 هـ- 1998 م.

56) التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد بن عبد الله بن أبي بكر زين الدين الأزهري المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ-2000 م.

57) التصوير الفني في القرآن لسيد قطب، دار الشروق، القاهرة، السادسة عشرة، 2002م.

58) تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1420 هـ-1999 م.

59) تفسير القرآن الكريم (التفسير القيم) لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1410 هـ.

60) التفسير الوسيط للقرآن الكريم لمحمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة/ القاهرة، الطبعة الأولى، 1997-1998 م.

61) التفكير العلمي في الدرس النحوي الاستقراء- التحليل- التفسير لحسن خميس الملخ، مكتبة الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 2002 م.

62) التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي، تحقيق ودراسة: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1419 هـ - 1999 مـ.

63) التناسب في النحو للدكتور عبد القادر أبو سليم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، السعودية، العدد الثاني، المجلد الثاني.

64) تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001 م.

65) توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: الدكتور فايز زكي محمد دياب، أصل التحقيق: رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، 1428 هـ- 2007 م.

66) التوقيف على مهمات التعاريف لزين الدين عبد الرؤوف بن علي المناوي القاهري، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ -1990م.

67) جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422 هـ2001 م.

68) جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية عشرة، دون تاريخ نشر.

69) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم إطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384 هـ-1964 م.

70) جدل اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية لمهدي أسعد عرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002 م.

71) الجرس الصوتي دراسة جمالية في ألفاظ الغريب لياسر علي عبد الخالدي وكاظم صافي الطائي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العراق، العدد الثامن عشر، كانون الأول 2014 م.

72) جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، موقع جامع الكتب الإسلامية على شبكة المعلومات الدولية.

73) جمهرة الأمثال لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، دار الفكر، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

74) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق: الدكتور يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

75) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى 1417 هـ –1997 م.

76) حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد، حقق الكتاب وعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

77) الحدود في علم النحو لأحمد بن محمد بن محمد البجائي شهاب الدين الأندلسي، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112، السنة 1421 هـ – 2001 م.

78) حقائق ومفاهيم حول المعنى (بين المعنى النحوي والإعراب) للدكتور بشير السيد أحمد عجلان، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، إبريل/ 2023 م، العدد الرابع، المجلد الرابع.

79) الحمل في التفكير النحوي بين التنظير والتطبيق لخالد يوسف الوردات، مجلة أقلام الهند، السنة السادسة، العدد الثاني، إبريل 2021 م.

80) الحيوان لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الليثي المعروف بالجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1424 هـ.

81) خزانة الأدب وغاية الأرب لتقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله المعروف بابن حجة الحموي، تحقيق: عصام شقيو، دار الهلال، بيروت، الطبعة الأخيرة، 2004 م.

82) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1418 هـ– 1997 م.

83) خصائص الحروف العربية ومعانيها لحسن عباس، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دون رقم طبعة، 1998 م.

84) الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة، دون تاريخ نشر.

85) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

86) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني للدكتور حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، بغداد، دون رقم طبعة، 1980 م.

87) دراسات في النحو، لصلاح الدين الزعبلاوي، اتحاد الكتاب العرب، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

88) دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة، 1980 م.

89) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية للدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، 2006 م.

90) دراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، دون رقم طبعة، 1976 م.

91) الدرس الصوتي العربي نشأة وتطوراً إلى القرن الخامس الهجري للدكتورة فوزية سرير عبد الله، مجلة دراسات لسانية، العدد الثالث، سبتمبر 2020 م.

92) دروس في علم أصوات العربية لجان كانتينو، نقله إلى العربية: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، تونس، دون رقم طبعة، 1966 م.

93) دقائق التصريف لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشاير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004 م.

94) دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1991 م.

95) الدلالة الصوتية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص للدكتور بوزيد ساسي هادف، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، الجزائر، تاريخ النشر: 2009 م، العدد التاسع.

96) الدلالة الصوتية في اللغة العربية لصالح سليم الفاخري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

97) الدلالة اللغوية بين أهل السنة والمعتزلة لبد الحكيم أحمد عبد الله، رسالة دكتوراه، مركز البحوث والدراسات العليا، جامعة الزاوية، 2010 م.

98) دلائل الإعجاز في علم المعاني لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، 1413هـ- 1992م.

99) دليل الطالبين لكلام النحويين لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي، نشر إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، دون رقم طبعة، 1430 هـ-2009 م.

100) دور الكلمة في اللغة لستيفن أولمان، ترجمه وقدم له وعلق عليه: الدكتور كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، مصر، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

101) ديوان البحتري، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، دون تاريخ نشر.

102) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار صادر، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

103) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

104) ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1425 هـ - 2004 م.

105) الرّد عَلى النّحاة لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن مَضَاء القرطبي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، 1399 هـ- 1979 م.

106) رسالة الحدود، لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

107) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الطبعة الثالثة، 1996 م.

108) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدين ابن السبكي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ- 1999 م.

109) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415 م.

110) الساق على الساق فيما هو الفارياق لأحمد فارس الشدياق، المكتبة التجارية، القاهرة، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

111) السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي المعروف بابن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1400 هـ.

112) سر الفصاحة لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1402 هـ- 1982 م.

113) سر الليال في القلب والإبدال لأحمد فارس الشدياق، دار الغرب الإسلامي، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

114) سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ-2000 م.

115) سنن أبي داوود لأبي داوود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

116) سير أعلام النبلاء للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه وخرج أحاديثه: خيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

117) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل الحلبي، القاهرة، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

118) شرح الجاربردي على الشافية في الصرف لفخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1434 هـ-2013 مـ.

119) شرح الرضي على الكافية للرضي الأستراباذي، عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الثانية، 1996 م.

120) شرح الشافية للخضر اليزدي، تحقيق: حسن أحمد العثمان، رسالة جامعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1416 هـ-1996 م.

121) شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش أبي البقاء موفق الدين الأسدي المعروف بابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ/ 2001 م.

122) شرح تسهيل الفوائد لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السي والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1410 هـ- 1990 م.

123) شرح شافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، دون رقم طبعة، 1395هـ-1975.

124) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004 م.

125) شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بهامشه كتاب حلية اللب المصون على الجوهر المكنون للشيخ أحمد الدمنهوري، دار الفكر، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

126) شرح قطر الندى وبل الصدى العرب لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: عبد الجليل العطا البكري، مكتبة دار الفجر، دمشق، الطبعة الثانية، 2001 م.

127) شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1414 هـ- 1993 م.

128) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008 م.

129) شرح مختصر الروضة لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ.

130) الشيخ عبد الله العلايلي مفكراً ولغوياً وفقيهاً دراسات وشهادات لأحمد السويد، اتحاد الكتاب اللبنانيين، دار ابن زيدون، بيروت، دون رقم طبعة، 1984 م.

131) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، 1418 هـ-1997 م.

132) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء لأحمد بن علي القلْقشندي، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1407 هـ - 1987 م.

133) صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الخامسة، 1414هـ- 1993 م.

134) صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، حققه: أحمد بن رفعت بن عثمان وأبو نعمة الله محمد شكري الأنقروي، دار الطباعة العامرة، تركيا، 1334 هـ، دون تاريخ نشر.

135) الصوت اللغوي في القرآن للدكتور محمد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000 م.

136) الصوت والدلالة: دراسة في ضوء التراث وعلم اللغة الحديث، مجلة التراث العربي، العدد الخامس والثمانون، شوال 1423 هـ الموافق يناير 2022 م.

137) الصوت ودلالته في القرآن الكريم لأحمد محمد علي المصري، مجلة كلية الدراسات الإسلامية بأسوان، جامعة الأزهر، العدد السادس، ديسمبر 2022 م.

138) ضوابط التفكير النحوي لمحمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، مصر، الطبعة الأولى، 2006 م.

139) طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الداودي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، الطبعة الأولى، 1417 هـ-1997 م.

140) طبقات النحويين واللغويين لمحمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية، دون تاريخ نشر.

141) طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلّام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

142) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1423 هـ.

143) طرق التفسير لعبد العزيز بن داخل المطيري، آفاق التيسير، الرياض، النشرة الثانية، 1440هـ.

144) ظاهرة الإعراب في اللغة العربية علاماتها ودلالاتها للدكتور محمد ضياء الدين خليل إبراهيم، مجلة المداد، العراق، عدد سبتمبر 2014 م.

145) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين لعبد الفتاح حسن علي البجة، دار الفكر، عمّان، الطبعة الأولى، 1998م.

146) العبقرية العربية في لسانها لزكي الأرسوزي، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، دون رقم طبعة، 1962 م.

147) عبقرية اللغة العربية للدكتور عمر فروخ، دار الكتاب العربي، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

148) العربية بين اللغات: رؤية مغايرة للدكتور سعد مصلوح والدكتور بسيم عبد العظيم، مجلة سياقات، أغسطس 2016 م، الإصدار الأول، العدد الثالث.

149) العربية خصائصها وسماتها للدكتور عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2004 م.

150) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لأحمد بن علي بن عبد الكافي المعروف ببهاء الدين السبكي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ- 2003 م.

151) العلاقة بين اللفظ والمعنى عند اللغويين لعبد الرحمان حتحوت وزينب دوادي، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة باتنا، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2019 م.

152) علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م.

153) علم أصوات العربية لمحمد جواد النوري، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمّان، الطبعة الأولى، 1996 م.

154) علم الأصوات لبرتيلمالمبيرج، ترجمة: الدكتور عبد الصبور شاهين، مطبعة التقدم، القاهرة، دون رقم طبعة، 1985م.

155) علم الأصوات للدكتور كمال بشر، دار غريب، القاهرة، دون رقم طبعة، 2000 م.

156) العلم الخفاق من علم الاشتقاق لمحمد صديق حسن خان، ضبطه وعلق عليه: أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1433 هـ-2012 م.

157) علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي لمنقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، دون رقم طبعة، 2001 م.

158) علم الدلالة التأصيل والتفصيل لحبيب بوزوادة، مكتبة الرشاد، الجزائر، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

159) علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية للدكتور فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، دون رقم طبعة، 2005 م.

160) علم الدلالة عند العرب (دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة) لعادل فاخوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1994 م.

161) علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1998م.

162) علم اللسانيات الحديثة لعبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمّان، دون رقم طبعة، 2002 م.

163) علم اللغة للدكتور عبد الله علي مصطفى، دار المدينة القديمة للكتاب، طرابلس/ ليبيا، الطبعة الأولى، 1993م.

164) علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة التاسعة، 2004 م.

165) علم المعاني لعبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1430 هـ - 2009 م.

166) علم المناسبات في القرآن الكريم دراسة في النظرية والتطبيق، مجلة دواة، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، جمادى الأولى 1445 هـ- تشرين الثاني 2023 م.

167) علم المناسبات وتطوره الدلالي عند المفسرين للدكتور عدنان بن محمد أبو عمر ومحمد براء الصباغ، مجلة الإحياء، المجلد الثاني والعشرون، العدد الواحد والثلاثون، يوليو 2022 م.

168) علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني) للدكتور محمد أحمد قاسم والدكتور محيي الدين ديب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، الطبعة الأولى، 2003 م.

169) العوامل المائة لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، عني به: أنور بن أبي بكر الداغستاني، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى، 1430 هـ-2009 م.

170) عوامل تنمية اللغة العربية لتوفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة، دون رقم طبعة، 1993 م.

171) عيار الشعر لابن طباطبا، تحقيق: عباس عبد الساتر، مراجعة: نعيم زرزور، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005م.

172) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، دون رقم طبعة، 1989م.

173) غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسين بن محمد النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1416 هـ.

174) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الطبعة الأولى، 1384- 1964م.

175) غريب الحديث لأبي محمد عبد الله مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1397هـ.

176) الفائق في غريب الحديث والأثر لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثانية، دون تاريخ نشر.

177) فتح الباري بشرح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، الطبعة الأولى، 1380 هـ.

178) فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1414 هـ.

179) الفروق اللغوية لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.
180) فقه اللغات العروبية وخصائص العربية لخالد نعيم الشناوي، الجنوب للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، دار مكتبة البصائر، بيروت، الطبعة الثانية، 2017 م.
181) فقه اللغة العربية للدكتور إبراهيم محمد نجا، دار الحديث، الطبعة الأولى، 2021 م.
182) فقه اللغة في الكتب العربية للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.
183) فقه اللغة للدكتور حاتم صالح الضامن، منشورات جامعة بغداد، العراق، 1411 هـ-1990 م.
184) فقه اللغة للدكتور عبد الحسين المبارك، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، دون رقم طبعة، 1986م.
185) فقه اللغة وخصائص العربية (دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية) لمحمد المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الثالثة، 1968 م.
186) فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1422 هـ2002 م.
187) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية لجرجي زيدان، مطبعة الهلال بالفجالة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1904 م.
188) الفهرست لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم، قابله بأصوله وأعده للنشر: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، لندن، إنجلترا، الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة)، 1435 هـ - 2014 م.
189) في أصول النحو لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407 هـ-1987 م.
190) في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1406 هـ- 1986 م.
191) في فقه اللغة وقضايا العربية للدكتور سميح أبو مغلى، دار مجدلاي للنشر والتوزيع، عُمان، الطبعة الأولى، 1987 م.

192) في نظرية الأدب لشكري عزيز ماضي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 5005 م.
193) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.
194) قواعد المطارحة في النحو لجمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي، تحقيق وتقديم: الدكتور يس أبو الهيجاء والدكتور شريف النجار والدكتور علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، دون رقم طبعة، 1432 هـ- 2011 م.
195) القيمة التعبيرية للحروف العربية وسبل الإفادة منها في تعليم العربية لغة ثانية للدكتور زكي أبو النصر البغدادي، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، يناير/ 2018، العدد السابع والثلاثون، المجلد الخامس.
196) كتاب التعريفات لعلي بن محمد بن علي الزين المعروف بالشريف الجرجاني، حققه وضبطه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1403 هـ- 1983 م.
197) كتاب الموسيقى الكبير لأبي نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، دون رقم طبعة، دون تارخ نشر.
198) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون لمحمد بن علي بن محمد الحنفي التهانوي، قدم له وراجعه: الدكتور رفيق العجم، حققه: الدكتور علي دحروج، نقل النص الفارسي غلى العربية، الدكتور عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 1997 م.
199) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، ضبطه وصححه ورتبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـ -1987 م.
200) الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

201) لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور الإفريقي، كتب حواشيه: جماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ.

202) لسان الميزان للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعرف النظامية بالهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، 1390 هـ- 1971 م.

203) اللسانيات وأسسها المعرفية للدكتور عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، دون تاريخ نشر.

204) العربية بين اللغات: رؤية مغايرة للدكتور سعد مصلوح والدكتور بسيم عبد العظيم، مجلة سياقات اللغة، الإصدار الأول، العدد الثالث، أغسطس 2016 م.

205) اللغة الشاعرة لعباس محمود العقاد، مؤسسة هنداوي، القاهرة، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

206) اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1427 هـ- 2006 م.

207) لغة القرآن الكريم للدكتور محمد خان، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الطبعة الأولى، 2004 م.

208) اللغة بين العفل والمغامرة لمصطفى مندور، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

209) اللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2000 م.

210) اللغة والدلالة آراء ونظريات لعدنان بن ذريل، مطبوعات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى، 1981 م.

211) اللغة والطبيعة من محاكاة الصوت الطبيعي إلى بناء الكلمة دراسة ومعجم للتهامي الحايني، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1437 هـ- 2016 م.

212) اللغة والفكر وفلسفة الذهن لمصطفى الحداد، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013 م.

213) اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب للدكتور الأخضر جمعي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، دون رقم طبعة، 2001 م.

214) ليس في كلام العرب لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، 1399 هـ - 1979 م.

215) المباحث اللغوية لمصطفى جواد، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1955 م.

216) مبدأ الاشتقاق في اللغة العربية لعبد الهادي الفضلي، مطبعة الآداب، النجف، 1387 هـ.

217) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين نصر بن محمد المعروف بابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، منشورات دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثانية، 1983 م.

218) مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثانية، 1403 هـ - 1983 م.

219) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة وزارة المعارف العمومية، دون رقم طبعة، 1953 م.

220) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمة الله، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، دون رقم طبعة، 1425 هـ-2004 م.

221) محاضرات في علم اللسان العام لفيرديناند دي سوسير، ترجمة: عبد القادر قنيني، مراجعة: أحمد حبيبي، إفريقيا الشرق، دون رقم طبعة، 1987 م.

222) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان ابن جني الموصلي، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، دون رقم طبعة، 1389هـ- 1969م.

223) المحصول لأبي عبد الله فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1418 هـ- 1997 م.

224) المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ- 1996 م.

225) مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998 م.

226) المدخل إلى علم أصوات العربية للدكتور غانم قدوري الحمد، مطبعة المجمع العلمي، دون رقم طبعة، 1423هـ-2002م.

227) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي لرمضان عيد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1417 هـ-1997 م.

228) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1377 هـ-1958 م.

229) المرتجل في شرح الجمل لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، مجمع اللغة، دمشق، 1392 هـ - 1972 م.

230) المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ-1998 م.

231) المستصفى من علم الأصول لأبي حاد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1413 هـ.

232) المصطلح الصوتي للدكتور عبد العزيز الصايغ، دار الفكر، دمشق، دون رقم طبعة، 1988م.

233) معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ.

234) معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، دون تاريخ نشر.

235) معاني النحو لفاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000 م .

236) معترك الأقران في إعجاز القرآن لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م.

237) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414 هـ-1993 م.

238) المعنى اللغوي: دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً لمحمد حسن جبل، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005 م.

239) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) لأبي عبد الله فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالث، 1420 هـ.

240) مفاهيم الاشتقاق ومصطلحاته في الدرس اللغوي العربي لإدريس بوكراع، مجلة الجامعة القاسمية للغة العربية وآدابها، جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، الإمارات العربية المتحدة، العدد الثاني، المجلد الأول، ذو القعدة 1444 هـ- يونيو 2023 م.

241) مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، حققه وقدم له وفهرسه: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ-2000 م.

242) المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ.

243) المفصل في تاريخ النحو العربي لمحمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1979 م.

244) المفضليات للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة، دون تاريخ نشر.

245) المقابسات لأبي حيان التوحيدي علي بن محمد بن العباس، تحقيق: حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الطبعة الثانية، 1992 م.

246) مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، دون رقم طبعة، 1979 م.
247) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، دون رقم طبعة، 1428 هـ- 2007 م.
248) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.
249) مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد لعبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، القاهرة، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.
250) المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1319 هـ-1971 م.
251) الممتع الكبير في التصريف لعلي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي أبي الحسن المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى 1996 م.
252) من أسرار العربية لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1972 م.
253) المناسبة في كتب البلاغة والنقد والتفسير مفهوم وتأصيل لزاهرة توفيق أبو كشك وزهراء خالد العبيدي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ، العدد الخامس، المجلد الخمسون، الملحق الأول، 2023 م.
254) مناهج البحث في اللغة العربية للدكتور تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دون رقم طبعة، 1990 م.
255) مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي لبريجيته بارتشت، ترجمه: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1425 هـ-2004 م.
256) منتهى الأصول والأمل في علمي الأصول والجدل لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين الحلبي، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1326 هـ.

257) المنصف لابن جني (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، 1373 هـ - 1954 م.

258) المنطق الصوري والرياضي لعبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الخامسة، 1981 م.

259) منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار العربية للكتاب، تونس، الطبعة الثالثة، 2008 م.

260) نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992 م.

261) النحت في اللغة العربية للدكتور نهاد الموسى، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1405 هـ.

262) نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوارى للدكتور محمد حسين علي الصغير، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، دون رقم طبعة، 1990م.

263) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها للدكتور مازن المبارك، دار الفكر الإسلامي الحديث، الطبعة الأولى، 2000 م.

264) النحو العربي في مواجهة العصر لإبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ- 1995 مـ.

265) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج لعبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، دون رقم طبعة، 1979 م.

266) النحو العربي وعلاقته بالمنطق للدكتور محمود محمد علي، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016 م.

267) النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، دون تاريخ نشر.

268) النحو بين بساطة التقعيد وقضايا التأصيل لعبد القادر المهيري، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، دون رقم طبعة، 1990م.

269) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة لمحمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة، القاهرة، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

270) نزهة الأحداق في علم الاشتقاق لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: الدكتور بن عيسى باطاهر، المكتب الإسلامي لإحياء التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م.

271) النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

272) نشوء اللغة ونموها واكتهالها بقلم الأب أنستاس ماري الكرملي، المطبعة العصرية، القاهرة، دون رقم طبعة، 1938 مٍ.

273) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية لمحمد حميدة، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان)، الطبعة الأولى، 1997م.

274) نظريات دراسة المعنى بين التراث اللغوي العربي والدرس اللغوي الغربي لشافي محمد سيف العازمي، مجلة (حوليات آداب عين شمس)، العدد الأول، الجزء (أ)، يناير 2020 م.

275) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين للدكتور حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 2000 م.

276) نظرية العامل في النحو العربي (تقعيد وتطبيق) للدكتور رياض بن حسن الخوام، منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، دون تاريخ نشر، 1435 هـ- 2014 م.

277) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث للدكتور نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1400 هـ- 1980 م.

278) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دون رقم طبعة، دون تاريخ نشر.

279) نفائس الأصول في شرح المحصول لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، 1416 هـ- 1995 م.

280) النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، تحقيق: رشيد بالحبيب، وزارة الأوقاف، المغرب، دون رقم طبعة، 1999 م.

281) النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير، تحقيق: الطاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، دون رقم طبعة، 1399 هـ1979 م.

282) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي المالكي، حققه: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، 1429 هـ – 2008 م.

283) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الرحمن هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، دون رقم طبعة، دون تاريخ النشر.

284) الوجيز في مستويات اللغة لخلف القيسي، دار يافا العلمية، عمّان، دون رقم طبعة، 2010 م.

285) وصف اللغة العربية دلالياً لمحمد محمد يونس، مطبوعات جامعة الفاتح، طرابلس/ ليبيا، دون رقم طبعة، 1993 م.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾	31	49
﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾	95	108
﴿... إِنَ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾	143	190
﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	164	223
﴿... لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ...﴾	286	191
سورة آل عمران		
﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾	117	125
سورة النساء		
﴿... مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ...﴾	66	215
﴿ ... وإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ...﴾	72	229

﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾	157	216
﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ...﴾	159	191
سورة المائدة		
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾	38	227
﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾	42	179
﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾	75	180
سورة الأنعام		
﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾	95	264
﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾	100	223
﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾	103	108
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾	112	225
سورة الأعراف		
﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾	17	119
﴿ ... حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ ...﴾	38	117

﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾	108	111
سورة التوبة		
﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ...﴾	38	116
سورة هود		
﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا...﴾	6	129
﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾	28	230
﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ...﴾	111	191
سورة يوسف		
﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾	23	173
﴿يَٰبَنِىَّ ٱذْهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ...﴾	87	106
سورة النحل		
﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾	26	100
سورة الإسراء		
﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ...﴾	64	119
سورة الكهف		

﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾	97	191
سورة مريم		
﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾	4	118
﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾	25	118
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾	83	118
﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾	98	120
سورة طه		
﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾	41	186
﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾	108	120
سورة الحج		
﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنْ السَّمَاءِ﴾	31	100
سورة المؤمنون		
﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	36	190
﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ﴾	104	99
سورة النور		
﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾	2	226

﴿الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ...﴾	3	227
﴿... وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ ...﴾	6	215
﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾	40	32
سورة الفرقان		
﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالغَمَامِ وَنُزِّلَ المَلاَئِكَةُ تَنْزِيلاً﴾	25	127
﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾	12	128
سورة الشعراء		
﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾	94	176
﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ﴾	149	165
سورة النمل		
﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾	16	231
﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	90	176
سورة القصص		
﴿إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾	76	180
سورة العنكبوت		
﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾	41	121

﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾	64	112
سورة لقمان		
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾	18	127، 180
سورة السجدة		
﴿إِذَا ذُكِّرُواْ بِهَا خَرُّواْ سُجَّدًا وَسَبَّحُواْ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾	15	101
﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ أَفَلا يَسْمَعُونَ ﴾	26	10
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾	27	10
سورة الأحزاب		
﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾	11	176
﴿وَأَنزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾	26	228
سورة سبأ		
﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾	14	100
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾	28	129

سورة فاطر		
﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	28	206
﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾	37	122
سورة ص		
﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾	29	92
﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾	24	101
﴿فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾	23	108
سورة الزمر		
﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ ...﴾	29	123
﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنبِ ٱللَّهِ﴾	56	123
سورة فصلت		
﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾	46	180
سورة الزخرف		
﴿ليقض علينا ربك﴾	77	108
سورة الحجرات		
﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾	12	106

سورة النجم		
﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾	21	126
﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾	22	125
سورة ق		
﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾	18	14
سورة القمر		
﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾	1	127
﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾	19	124
سورة الرحمن		
﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾	19	99
﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾	37	127
﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾	66	103
سورة الملك		
﴿إِذَآ أُلْقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ﴾	7	127
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾	19	263

سورة القلم		
﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾	13	99
سورة الحاقة		
﴿الْحَاقَّةُ﴾	1	128
﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾	2	128
﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُواْ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾	6	124، 176
﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ﴾	25	123
﴿وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾	26	123
سورة القيامة		
﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِ يَتَمَطَّى﴾	33	130
سورة النازعات		
﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا﴾	29	130
﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلْكُبْرَىٰ﴾	34	128
سورة عبس		
﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ﴾	33	128

سورة التكوير		
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾	17	177
سورة الانشقاق		
﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾	1	127
سورة الشمس		
﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾	14	176
سورة الليل		
﴿وَمَا لأحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إلا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأعْلَى﴾	19- 20	216
سورة الشرح		
﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾	5-6	190
سورة الزلزلة		
﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾	1	175
سورة العاديات		
﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبحًا﴾	1	92
سورة القارعة		

﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾	4	131
﴿وَتَكُونُ الْجِبالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾	5	131
سورة الناس		
﴿قُل أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ (1) مَلِكِ ٱلنَّاسِ (2) إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ (3) مِن شَرِّ ٱلوَسوَاسِ ٱلخَنَّاسِ (4) ٱلَّذِي يُوَسوِسُ فِي صُدُورِ ٱلنَّاسِ (5) مِنَ ٱلجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ (6)﴾	6-1	131

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	رقم الصفحة
أنا الرَّحمنُ، خلَقْتُ الرَّحِمَ، وشقَقْتُ لها اسمًا مِن اسمي، فمَن وصَلها وصَلْتُه، ومَن قطَعها بَتَتُّه	155
أوّهْ أوّه عينُ الربا	92
خذوا من العمل ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا	11
كلما سمع هيعة طار إليها	92
لا يدخل الجنة الجوَّاظ، ولا الجَعْظَريّ	94
ولا تحسسوا ولا تجسسوا	105

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	رقم الصفحة
كلفتمونا حدود منطــقكم والشعر يغني عن صدقه كذبه	234
وشقَّ لهً من اسْمِه ليُجِلَّهُ فذو العرش محمودٌ وهذا محمد	155
إذا سارت الأَحْدَاُج فوق نباتِه تفَاوحَ مسكُ الغانيات ورَنْدُه	186
مَاذَا لَقِينَا مِنَ المُسْتَعْرِبِينَ وَمِنْ * قِيَاسِ نَحْوِهِمُ هَذَا الَّذِي ابْتَدَعُوا إِنْ قُلْتُ قَافِيَةً بِكْرًا يَكُونُ بِهَا * بَيْتٌ خِلَاف الَّذِي قَاسُوهُ أَوْ ذَرَعُوا قَالُوا: لَحَنْتَ وَهَذَا لَيْسَ مُنْتَصِبًا * وَذَاكَ خَفْضٌ وَهَذَا لَيْسَ يَرْتَفِع وَحَرَّضُوا بَيْنَ عَبْدِ اللهِ مِنْ حُمُقٍ * وَبَيْنَ زَيْدٍ فَطَالَ الضَّرْبُ وَالْوَجَعُ كَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قَدِ احْتَالُوا لِمَنْطِقِهِمْ * وَبَـيْنَ قَوْمٍ عَلَى إِعْرَابِهِمْ طُبِعُوا مَا كُلُّ قَوْلِيَ مَشْرُوحًا لَكُمْ فَخُذُوا * مَا تَعْرِفُونَ وَمَا لَمْ تَعْرِفُوا فَدَعُوا لِأَنَّ أَرْضِيَ أَرْضٌ لَا تشبُّ بِهَا * نَارُ الْمَجُوسِ وَلَا تُبْنَى بِهَا الْبِيَعُ	233
قالوا اقترح لوناً يُجاد طبيخُه * قلت: اطبخوا لي جبةً وقميصا	11
تجود فتجزل قبل السؤال * وكفك أسمح من لافظة	14
وكل أُنَاس سوف تدخل بينهم * دُوَيْهِيَّةٌ تصْفَرُّ منها الأناملُ	192
لقد بسْمَلتْ ليلى غداةَ لقيتُها * فيا حبّذا ذَاك الحبيبُ الْمُبَسمِلُ	166
وتضحك مني شيخةٌ عبشمِيةٌ * كأنْ لمْ تريْ قبلي أسيراً يمانيا	166

فهرس الموضوعات والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول **مفهوم المناسبة بين اللفظ والمعنى**	8
المبحث الأول: شرح مفردات التناسب بين الألفاظ والمعاني لغة واصطلاحاً	9
أولاً- التناسب	9
ثانياً- اللفظ	13
ثالثاً- المعنى	16
أنواع المعنى	19
نظريات دراسة المعنى	21
النظرية الإشارية	21
النظرية التصورية	22
النظرية السلوكية	23
النظرية السياقية	23
المبحث الثاني: مفهوم التناسب بين الألفاظ والمعاني في الدرس اللغوي	25

أنواع المناسبة اللغوية	30
المبحث الثالث: التناسب عند قدامى علماء العربية	37
المناسبة بين الندرة والاطراد	43
علاقة المناسبات بالبلاغة	45
المبحث الرابع: علاقة التناسب بنظريات نشأة اللغة	49
المبحث الخامس: علاقة اللفظ بالمعنى	58
علاقة اللفظ بالمعنى في الحضارات القديمة	59
علاقة اللفظ بالمعنى عند علماء العربية	60
الفصل الثاني **التناسب الصوتي**	68
المبحث الأول: مفهوم التناسب الصوتي	69
مفهوم المستوى الصوتي	69
مفهوم التناسب الصوتي	70
مفهوم الصوت	71
الدرس الصوتي العربي والمناسبة	71
المبحث الثاني: التناسب الصوتي عند علماء العربية	77
المناسبة الصوتية بين الإقرار والإنكار	83

المبحث الثالث: مظاهر التناسب الصوتي في العربية	89
أولاً- حكاية الصوت للمعنى (الاشتقاق الصوتي)	89
ثانياً- مناسبة أصوات الكلمات لمعانيها من غير حكاية صوتية مباشرة	93
ثالثاً- تقارب معاني الألفاظ بتقارب بعض أصواتها	101
رابعاً- تناسب الحركات مع المعاني	106
خامساً- التنغيم	113
المبحث الرابع: إيحاء الصوت في القرآن	115
الفصل الثالث **التناسب الصرفي**	134
المبحث الأول: مفهوم المستوى الصرفي ومفهوم التناسب الصرفي	135
مفهوم المستوى الصرفي	135
مفهوم التناسب الصرفي	137
المبحث الثاني: مفهوم الاشتقاق ومكانته في العربية	144
تعريف الاشتقاق	144
اطراد الاشتقاق في العربية	147
فوائد الاشتقاق	149
المبحث الثالث: التناسب في أنواع الاشتقاق	154

أولاً– الاشتقاق الصغير	154
ثانياً– الاشتقاق الكبير	159
ثالثاً– الاشتقاق الأكبر	162
رابعاً– النحت	165
المبحث الرابع: مظاهر التناسب في التصريف العرب	170
أولاً– تكرير عين الفعل الثلاثي في مقابل تكرير المعنى	172
ثانياً– التناسب في الأفعال الرباعية المضاعفة	174
ثالثاً– المناسبة في صيغ المبالغة	177
رابعاً– التناسب في صيغ الجموع	181
خامساً– التناسب في حروف الزيادة	148
سادساً– زيادة المبنى لزيادة المعنى	187
سابعاً– التناسب في التصغير	192
الفصل الرابع **التناسب التركيبي**	196
المبحث الأول: مفهوم التركيب والتناسب التركيبي	197
مفهوم التركيب	197
ظاهرة الإعراب ومفهوم التناسب التركيبي	204

المبحث الثاني: مظاهر التناسب التركيبي بين اللفظ والمعنى	209
أولاً_ اختصاص أنواع الإعراب اللفظية بأنواع من المواقع المعنوية النحوية	209
ثانياً– التوابع من مظاهر التوافق اللفظي المعنوي في التركيب	213
ثالثاً– استعمال النحاة المشاكلة بين اللفظ والمعنى مرجحاً في الاستعمال اللغوي	215
رابعاً– دلالة التقديم والتأخير في الجملة العربية من مظاهر التناسب الجلية	216
علاقة اللغة بالمنطق	231
المبحث الثالث: علاقة أصول النحو بالمناسبة	239
المبحث الرابع: العامل مظهر من مظاهر التناسب في العربية	250
الخاتمة	266
قائمة المصادر والمراجع	272
الفهارس	299
فهرس الآيات القرآنية	300
فهرس الأحاديث النبوية	311
فهرس الأبيات الشعرية	312
فهرس الموضوعات والمحتويات	313
ملخص الأطروحة باللغة العربية	318
ملخص الأطروحة باللغة الإنجليزية	320

ملخص الأطروحة

موضوع هذه الأطروحة هو التناسب بين شكل الكلمات ومعانيها في اللغة العربية، أو بين الألفاظ ومدلولاتها، وقد تناول الباحث فكرة المناسبة من جميع جوانبها دراسة لغوية بحتة، ووسع دائرة البحث فيها لتتعدى مناسبة أصوات الكلمة لمعانيها، وتشمل كل مظاهر التناسب والتجانس في كل مستويات الدرس اللغوي العربي، وتكمن قيمة البحث في أنه استكمال لفكرة بدأها علماؤنا الأولون، وفي أنها تكشف النقاب عن سر من أسرار العربية، ووجه من وجوه جمالها وبراعتها، وهو ملاءمة صورها الشكلية الظاهرة لمعانيها الباطنة، وهي قضية عميقة، ومعالجة مهمة تنقل البحث من الإطار التقليدي إلى إطار حديث يتسم بالحداثة والجدة، ولا يهمل الأصالة.

وقد بنى الباحث خطة بحثه على أربعة فصول، الفصل الأول كان في إثبات فكرة التشابه وتفصيل القول فيها توصيفاً، وتحريراً، وتقسيماً، وفي بقية الفصول درس الباحث فكرة المناسبة اللفظية المعنوية على الصعيدين: النظري والتطبيقي في المستويات الصوتية، والصرفية، والنحوية، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وخلصت الدراسة بعد استكمال فصولها ومباحثها إلى جملة من النتائج، منها: أن اللغة العربية تحتل مرتبة عليا من ناحية اتفاق شكل ألفاظها مع معانيها، وتوافق ظاهر تراكيبها مع مدلولاتها، فهي من أنسب اللغات لتطبيق هذا النوع من الدراسات، وأن العربية تتوافر على قدر كبير من الكلمات التي تناسب معانيها على نحو ما من وجوه التناسب، وهذا المقدار كاف لإثبات ظاهرة التناسب، وأنها مما يميز اللغة العربية في ألفاظها وتراكيبها المختلفة، وقد احتوى البحث محاور جديدة منها دراسة التناسب في المجال التركيبي النحوي، وكانت النتيجة أن قانون التناسب يجري بشكل واضح على المستوى النحوي في العربي، وهو من أسرار دلالتها، كما كان من محاور الأطروحة دراسة التناسبات في القرآن الكريم الذي هو المثال الأعلى للبيان، وقد أثبتت الدراسة أن القرآن يحتوي على صور صريحة تمثل توافق الكلمات اللغوية مع معانيها في حالتي الإفراد والتركيب، ما يفضي إلى إثبات هذه الفكرة، وأنها ظاهرة بارزة من ظواهر العربية في الدلالة.

Thesis Summary

The topic of this thesis is the Similarity between word forms and their meanings in the Arabic language. The researcher studied this issue in all its aspects, a purely linguistic study, which is the Similarity and homogeneity between Linguistic structures and their meanings, or the relationship of Similarity between words and their meanings. It is a deep issue and important treatment that takes the research from the traditional framework to a Modern frame characterized by modernity and novelty that does not neglect originality. The researcher built his research plan on four chapters The first chapter was in establishing the idea of Similarity and detailing it, and enumerating the types of proportionality. In the rest of the chapters, the researcher followed the idea of moral verbal appropriateness at the theoretical and practical levels of the linguistic lesson. The researcher adopted the descriptive analytical method in the study, and the study concluded with a number of results, including that Arabic occupies It has a high rank in terms of the agreement of its structures with their meanings, and it is one of the most suitable languages for applying this field of study. The Holy Qur'an contains explicit examples of the agreement of linguistic words with their meanings in the case of singularity and combination, and that in the levels of Arabic sound, morphology, and grammar, there is a large amount of words that fit their meanings in some way of proportionality, and this amount is sufficient to prove the phenomenon of proportionality, and that it is what distinguishes the Arabic in its different structures.